ذاكرة ورؤيا

معارك ناصرية

أمين اسكندر

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٨

عنوان الكتاب: ذاكرة ورؤيا : معارك ناصرية

اسم المؤلف : د. أمين اسكندر

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المدير العام : فـريـد زهـران

مسئول الطباعة : محمد سعيد

صف وتوضيب : هشام صلاح

رقم الإيداع : ٩٨/٢٠٠٨

الترقيم الدولى I.S.B.N: ٢ -٧٨ -٥٦٥٢ -٩٧٧

ذاكـرة ورؤيا

معارك ناصرية

ألاهداء_

إلى

والدتى التى كانت بمثابة الأب والأم معآ

إلى

والدى الذى رحل مبكرآ بعد أن علمنى قراءة الجريدة

أمين أسكندر

الفهرس

مفتتح

فكرت كثيرا قبل جمع تلك الدراسات بين دفتى كتاب، حيث أنى من المؤمنين بأن الكتاب لابد أن يكون له منهج فى الكتابة والصياغة ووحدة الموضوع، مختلف عن الدراسة والمقال.

لكن الواقع يفرض احتياجاته، لذا وجدت أهمية فى جمع تلك الدراسات بين دفتى كتاب وذلك للأسباب الاتية:

١- هذه الدراسات يجمعها محور واحد وهم واحد وهو الحركة الناصرية وهمومها الداخلية وبعض من معاركها مع الواقع.

٢- أن الحركة الناصرية الحديثة فى أشد الاحتياج لنظره شاملة لنشأتها ومسار نضالها - وقد كان ذلك واضحا فى دراسة " الناصرية على الصعيد القومى " فهى أول محاولة من داخل مصر العربية ومن داخل المدرسة الحديثة فى الناصرية لتقديم تلك الرؤية والشهادة.

٣- أن الحركة الناصرية تحتاج وبشدة لادارة حوار جاد حول بعض القضايا النظرية من أجل تأصيلها ومن اجل تحديث الخطاب السياسى لها وبالذات بعد زلزال المتغييرات الكبرى على مستوى العالم.

٤- أن نضالات الناصرين من أجل حزب ناصرى ثم نضالاتهم داخل الحزب تستوجب الحوار من أجل تصحيح المسيرة الحزبية وأخيرا فقد كان لزام على أن أقدم بعض

الاجتهادات والرؤى بشأن، بعض القضايا مثل "الشرق أوسطية" و"الاحزاب المصرية بين التهميش والانفجار " من موقع انتمائى الحزبى والفكرى وتفاعلة مع قضايا الواقع والمجتع

وبعد

الأمانة تفرض أن ننشر الدراسات حسب تاريخ كتابتها والامانة أيضا تتطلب عدم أحداث تعديلات أو اضافات فى الدراسات والابحاث المنشورة – – حتى يتم الرصد الامين لسياق تطور المواقف والافكار فى تاريخ الحركة الناصرية.

وأخير : أدعوا الله أن يكون لهذا الكتاب بعض الفائدة للحركة الناصرية التى أتشرف بالانتماء إليها. وللوطن المفدى بدمائنا.

الناصرية على الصعيد القومى
رؤية وشهادة*

بقلم أمين اسكندر

ماحدث ليلة ٢٣ يوليو، لم يكن صدفة، ولم يكن ضربة حظ، وأنما كانت ليلة فاصلة فى تاريخ مصر، وتاريخ الامة العربية، وتاريخ العالم. ليلة فاصلة بين عصر الاحتلال الانجليزى، وحكم القصر الملكى، واحزاب تحلم بالسلطة فى ظل الاحتلال. تلك كانت مصر قبل ٢٣ يوليو. فقر وجهل ومرض، الثلاثية الحاكمة للجماهير المصرية البائسة. وعلى الجانب الأخر من الضفة اثرياء - باشوات. اقطاع. أرستقراطية مجتمع النصف من المائه.

لقد كانت ليلة ٢٣ يوليوعلى المستوى المصرى بمثابة جدلية للهدم والبناء. هدم فى بناء الاحتلال والاستغلال والقهر والاستئثار بالسلطة من اجل بناء سلطة الجماهير الشعبية - سلطة العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والرأسمالية الصغيرة المنتج. بناء سلطة الثقافة الوطنية التقدمية بناء مشروع التحرر والتقدم والتنمية والوحدة.

لقد كانت ٢٣ يوليو فاصلة فى تاريخ الامة العربية، ليلة فاصلة بين احتلال انجليزى وفرنسى واسبانى وايطالى منتشر فى كل ارجاء المعمورة العربية، وبين حركات تحرر واستقلال متتالية، حتى اصبحت الخريطة العربية خالية من الاحتلال باستثناء فلسطين ولواء الاسكندرونة وسبته ومليلة. ليلة فاصلة بين حدود مصطنعة رسمتها قوى الاستعمار الى حلم للوحدة يجسد نفى للحدود، وحرية كاملة للوطن العربى على ارضه.

ليلة فاصلة بين انفصام واع متآمر بين افريقيا العربية واسيا العربية وبين تجسيد إرادوى لوحدة مصر وسوريا - أى إعادة لحمة افريقيا العربية بآسيا العربية.

ليلة فاصلة بين ثروات منهوبة لمصلحة الاستعمار، وبين ثروات مملوكة للجماهير العربية

ليلة فاصلة بين جماهير اقصى ما كانت تتمناه ان تجد قوت يومها، واقصى ما يقدم لها من عطف من قبل الزعامات والقيادات التى قبلت ان تحكم من خلال الاستعمار ان تسمح لها بجمع القروش من أجل لبس الاحذية (مشروع الحفاه)، وبين جماهير اصبحت فى التنظيمات السياسية، وفى مجالس الادارة والتشريع، واصبحوا هم المسيطرين على وسائل الانتاج والشركاء فى ثروة اوطانهم.

ليلة فاصلة بين جماهير معزولة مسجونة فى أطر الأقليمية. وبين جماهير متفاعلة فى مظاهرات وثورات وعنف خلف بطلها القومى جمال عبد الناصر على أمتداد الساحات العربية.

لقد كانت ليلة ٢٣ يوليو على المستوى العالمى. ليلة فاصلة بين قطبين يتحكمان فى مصير العالم، وبين بروز قطب ثالث يعبر عن مصالح الدول الفقيرة. دول عدم الانحياز والحياد الايجابى، وبين استعمار يستغل ويقهر شعوب افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية حركات تحرر منتشرة ومدعومة من قبل ثورة ٢٣ يوليو فى كل المواقع والبلدان الواقعة تحت الاحتلال الاستعمارى.

ذلك هو الفرق بين ما قبل ٢٣ يوليو وما بعدها، ولعل ذلك جاء تعبيرا عن موقع وقيادة تفاعلت مع الظرف العالمى والبيئة الدولية، بذكاء وبصيرة. ولقد كان هذا التفاعل تعبيرا عن القانون المحورى فى مسيرة الزعامة الناصرية، انه قانون ديالكتيك الواقع والفكر. ذلك هو القانون المفسر لكل احداث وتفاعلات ثورة يوليو القومية، داخل القطر المصرى والوطن العربى والعالم، ولعله القانون الحاكم للمرحلة الناصرية فى فترة ثورة ٢٣ يوليو، وللحركة الناصرية فيما بعد ١٩٧٠، مع تسليمنا بإختلاف الإسباب فى كل فترة.

ديالكتيك الواقع والفكر

تحدث عبد الناصر فى "فلسفة الثورة" عن الدور الهائم الباحث عن بطل وهذا البطل لم ينتظر حتى يبلور نظرية ومنهجاً، وانما الحاح الواقع فرض عليه ان يبدع ويبتكر ويبلور الأهداف العامة للحركة الوطنية المصرية فى المبادىء الستة الشهيرة والتى كانت تعبيراً عن مسيرة النضال الوطنى،

الذى قاد نضاله الكثير من الزعماء والقادة من أحمد عرابى ومصطفى كامل ومحمد فريد، وسعد زغلول ومصطفى النحاس الى جمال عبد الناصر.

والحديث عن التنشئه الفكرية للمناضل جمال عبد الناصر، يكشف لنا أثر البيئة السياسية الاجتماعية والثقافية عليه وكيف أثر فيها.

فلم يكن جمال عبد الناصر ميشيل عفلق - مؤسس حزب البعث - ولا ماو - زعيم الحزب الشيوعى الصينى - ولم يكن بالطبع لينين - زعيم الثورة البلشفية فلقد كانت نشأة كل من هؤلاء فى سياج عقيدة وايدلوجية تأثر بها ميشيل عفلق من افكار استاذه - دارس السربون - زكى الارسوذى ذلك المفكر القومى البارز الذى تأثر بالأفكار القومية عبر التاريخ الاوروبى.

أما ماو ولينين فلقد كان نضالهما فى بيئة الماركسية ومرشدهما العلمى هو المانفستو الشيوعى وكتاب رأس المال.

لكن جمال عبد الناصر تحكمت فى نشأته الموضوعات الليبرالية العامة، التى يكتبها جيل الثلاثينات والاربعينيات من مثقفى مصر. درس عبد الناصر فى كلية اركان حرب الجيش المصرى، والتى تحتوى على التاريخ والجغرافية والسياسة الدولية، هذا بالاضافة الى التكتيك والاستراتيجية والموضوعات العسكرية المختلفة ولعل تلك الدراسة هى التى اسهمت فى تنظيم طريقة التفكير لدى عبد الناصر.

وظل عبد الناصر طوال تاريخه فى السلطة محافظا على الاطلاع على ما هو حديثا فى الفكر القومى والاشتراكى ومذكرات القادة الكبار من رجالات الدولة فى العالم، ومن خبراء الاستراتيجية الدوليين ولعل ما يرويه خالد محى الدين، يؤكد لنا تلك المتابعة الدقيقة حيث كان يطلب منه قبل القيام بأى رحلة للخارج، أن يأتى له بأحدث إصدارات الفكر الاشتركى ويحكى ايضا الفريق اول محمد فوزى - وزير الحربية بعد هزيمة ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ إن عبد الناصر أرسل له كتاباً حديثا للخبير الاستراتيجي - اندرية بوفر - وكان ذلك اثناء اعداد الجيش لحرب الاستنزاف، وطلب منه أن يتحاورا فيه.

أما د. اسماعيل صبرى عبد الله الخبير الاشتراكى البارز فيحكى عن الحوارات الهامة التى كان يدعوا لها جمال عبد الناصر مع خبير التخطيط الاشتراكى شارل بتلهايم.

وكشفت لنا مباحثات الوحدة عن عمق معرفة عبد الناصر وقدرته على استخلاص العبر و الدروس من خبرات الحياة والممارسات النضالية اليومية، هذا بالاضافة الى ما يضيفة الواقع من مشاكل واشكاليات تحتاج التأمل والبصيرة والحلم.

أ- أسلوب التغيير

ولعل أولى الوقائع التى كشفت طريقة التفكير عن جمال عبد الناصر، كانت فى طريقة التفكير فى أسلوب التغير الثورى "منظمة الضباط الاحرار" فلقد حدد عبد الناصر الهدف بوضوح – تغيير النظام الملكى الفاسد – ولم يكن أى من الاحزاب والمنظمات الحزبية العلنية والسرية مؤهل للقيام بذلك التغيير. حيث كان الجيش هو المنظمة الوحيدة التى تمتلك وتعبر عن قوة موازية فى مواجهة القصر والجيش. وهى الاداة المنظمة تنظيما علميا، والتى يتوافر داخلها بيئة غاضبة لما ترى من فساد ورغبة وطنية جارفة فى طرد الاحتلال الانجليزى عن مصر. وفى سبيل الهدف المحدد بدأ التخطيط الذى اعتمد على شبكة واسعة من المناورات والتكتيك والدراسة لكل الظروف المحيطة. ولقد احتوى تنظيم الضباط الاحرار بعضا من الضباط العقائديين من الشيوعيين، مثل خالد محى الدين ويوسف صديق وأحمد فؤاد، ومن حركة الاخوان مثل عبد الرؤف وأخرون. هذا بالإضافة إلى الشخصيات المستقلة وأختار الجميع الاصطفاف فى الاطار الوطنى العام للضباط الاحرار من اجل تحقيق هدف اسقاط الحكم الملكى الفاسد، بل يكاد المرء ان يجزم، ان ضم انور السادات عضو الحرس الحديدى – تنظيم الملك وقبضته الضاربة فى الجيش المصرى – كان نوعا من الاختراق للتنظيم الملكى، وقبول محسوب للمخاطر، وتوظيف له اكثر من هدف. هذا بالاضافة الى دور جمال عبد الناصر فى التواصل مع الحركة الوطنية فى حزب الوفد وبعض قياداته والشيوعيين والاخوان المسلمين وحركة مصر الفتاة، وبعض الشخصيات العامة من الصحفيين والمناضلين، مثل محمد حسنين هيكل وفتحى رضوان. ويحكى هيكل أن عبد الناصر قد زاره قبل الثورة ليستمع منه عن قدرة الجيش البريطانى الموجود بالقناة على الحركة، إذا وقع تحرك بعد حريق القاهرة.

ومن ذلك يتبين لنا تحديد دقيق للهدف - اختيار اداة صالحة لتحقيق الهدف دراسة كاملة للبيئة المحيطة - عدم الوقوع فى براثن ما هو موجود ومغري مثل الحركة السرية الحزبية الموجودة فى ذلك الوقت "الحركة الشيوعية والاخوانية" ولم يقع ايضا فى اغراءات الاحزاب الليبرالية الجماهيرية. مثل حزب الوفد أو يسار حزب الوفد - الطليعة الوفدية - وذلك ليقينه الكامل أن أيا من تلك الحركات والاحزاب غير مرشح للقيام بدور التغيير الانقلابي. وانما كان الدور من وجهة نظره تعبيرا عن الاسهام فى خلق مناخ الحشد وتعبئة الوعى والغضب.

وعندما اختار عبد الناصر الجيش كأداة للتغيير، كان يعلم ايضا، أنه يقدم نموذجا جديدا للانقلاب التقدمى وذلك عكس كل نظريات التغيير السائدة من ماركسية وليبرالية واسلامية. ولعل هذا كان من ضمن اسباب عدم فهم دور الجيش في التغيير الثورى من قبل تلك القوى. وكانت تلك الواقعة من الوقائع الهامة التى عبر عنها ديالكتيك الواقع والفكر - القانون الحاكم لجمال عبد الناصر. ولعلها ايضا كانت اسهاماته الاولى فى الفكر القومى والانسانى. وهكذا ما كشفت عنه حركة التغيير بعد ذلك فى واقعنا العربى، بل فى الدائرة الافريقية وبلدان امريكا اللاتينية، أخذين فى الحسبان البيئة الدولية والثنائية القطبية التى سمحت عبر تناقضاتها بمساحة للحركة كانت لصالح ثورات التحرر العالمية.

ب-الفكرة القومية عند جمال عبد الناصر

يكشف لنا عبد الناصر الطالب فى المدرسة الثانوية عن بداية تسرب الوعى القومى اليه، وذلك فى فلسفة الثورة. "وأنا اذكر فيما يتعلق بنفسى ان طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل الى تفكيرى، وانا طالب فى المدرسة الثانوية، اخرج مع زملائى فى اضراب عام فى الثانى من شهر نوفمبر من كل سنة، احتجاجا على وعد بلفور، الذى منحته بريطانيا لليهود، ومنحتهم به وطنا قوميا فى فلسطين اغتصبته من أصحابه الشرعيين"

ولقد كان لدخول جمال عبد الناصر الكلية الحربية، اثركبير فى بروز وعيه العروبى بعدما تسربت اليه العاطفة العروبية. فالدراسة فى كلية الحرب

بلورت وثبتت مجموعة من المبادىء فى فكر عبد الناصر- حسب قول محمد حسنين هيكل- يأتى على رأسها :

١- ان حركة مصر التاريخية تتجه نحو الشرق.

٢- إن الدفاع عن مصر يرتكز على الشام، وبالتحديد فقد كان يعتقد إن خط غزه/ بير سبع هو الخط الاخير للدفاع عن مصر، وبعده فليس هناك إلا خط المضايق، وهو خط قناة السويس والقاهرة.

٣- ان هناك تشابكا فى قضية مصر وسوريا بصفة عامة، وفلسطين بصفة مركزة.

وعن محتوى دراسة جمال عبد الناصر فى الكلية الحربية يتحدث فى يومياته عن حرب فلسطين :

"بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيرى أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التى جعلت منها فى القرن الاخير فريسة سهلة " وعن اشتراكة فى حرب الدفاع عن فلسطين كتب يقول :

ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعا فى اعماقى، بأن القتال فى فلسطين ليس قتالا فى ارض غريبة، وليس انسياقا وراء عاطفة، وانما هو واجب يحتمة الدفاع عن النفس"

وهكذا كان ديالكتيك الفكر مع الواقع، سببا محوريا فى بلورة حقائق جغرافيا المنطقة وثبات تاريخها.

لذا فالحديث عن الفكرة القومية لدى عبد الناصر تتطلب منا اولا ان نأخذ فى الحسبان دور التنشئة، وكيف اكتشف عبد الناصر الفكرة القومية عبر فلسطين وامن مصر، وعلينا ان نأخذ فى الحسبان الدور التاريخى الذى وقع على عاتق القائد التاريخى لهذة الأمة، ذلك بالإضافة الى طبيعة البيئة الدولية والاقليمية ناهيك عن المخاطر المحيطة بالامة فى تلك المرحلة وعلينا انة نأخذ فى الحسبان الفرق بين المنظر وبين القائد السياسى فالاول يعطى أولوية لمشاكل الفكر والاطروحات النظرية والأنساق الفكرية والثانى يعطى أولوية لمشاكل الواقع والبشر والأمن القومى.

ولهذا فإن الفكرة القومية لدى عبد الناصر تتواجد كبديهية، كحقيقة تاريخية وخبرة معاشة بين ابناء الامة العربية، انه ينادى بأمة عربية، ويعبر

عنها اكثر مما يحللها فى جذورها وبنيانها. ولقد اهتم الفكر الناصرى فى مرحلة الدولة على أن يوكد على عناصر اربعة تشكل ابعاد الأمة : اللغة - التاريخ - الوجدان - الاخطار المشتركة (مشاريع الهيمنة والعدوان) وهكذا فإن الامة العربية فى الخطاب الناصرى تعبير عن رابطة تاريخية ثقافية فى مكونها الموضوعى، ورابطة نضال وأمل فى بعدها المعاش.

"يكفى أن الامة العربية تملك وحدة الأمل التى تصنع وحدة المستقبل والمصير " .

"يكفى أن الامة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل ".

"لقد حاولوا ان يخدعونا. وحاولوا ان يضللونا، وكانوا يقولون لنا، مالكم والعرب ؟..

كلنا شعب واحد، شعب عربى واحد. فلنكافح جميعا متحدين متكاتفين من اجل حقنا فى الحرية، ومن اجل حقنا فى الحياة. فالنكافح جميعا ضد الاستعمار وضد اعوان الاستعمار، لن تقطع اوصالنا مرة اخرى، كما قطعت بعد الحرب العالمية الاولى"

من هذا نكشف ان مفهوم الامة عند جمال عبد الناصر وفى الخطاب الناصرى، لم يكن مفهوما قدريا ميتافيزيقيا، ولم يكن مفهوما، ارتجاعيا ماضويا وانما كان مفهوما معاصرا مناضلا هاضما لمتغيرات العصر، مفهوما متحركا فى بيئة وظروف دولية، مفهوما مستقبليا "الوحدة العربية هى نداء بالتجمع والانطلاق الى بناء مستقبل"

وفى حركة سريعة مستجيبة لنكسة الانفصال والهجوم الشرس من الرجعية العربية فى مواجهة الوحدة - يربط عبد الناصر بين الوحدة والقضية الاجتماعية وبحنكة القائد التاريخى يفرز القوى الاجتماعية مع الوحدة وضد الوحدة.

مع الوحدة - العمال، الفلاحون - الجنود - المثقفون - الرأسماليات الصغيرة المنتجة.

ضد الوحدة - الاقطاع - الرأسمالية المستغلة والاحتكارات الدولية.

الرجعية تعارض الوحدة للمحافظة على امتيازاتها الشرهة، التى استطاعت ان تبنيها من خلف الحدود المصطنعة.

وفى هذا يقول عبد الناصر : الرجعيون عقبة امام تقدم الامة : "نهبوا أموال العرب" ويتم تنسيق بينهم وبين الاستعمار "الاستعمار ينسق العمل معهم" ويسيرون فى نفس مخطط الاستعمار واسرائيل" ولا يمكن فصلهم عن الاستعمار.

فلقد كان جمال عبد الناصر مدركا لحقيقة الظلم الاجتماعى الواقع على الجماهير العربية، وكان مدركا للعلاقة الوثيقة بين الاستعمار "واسرائيل" والرجعية العربية، من أجل المحافظة على الامتيارات والنهب المستمر لثروات الامة. لذا فقد وعى درس الانفصال، وربط قضية الوحدة بقضية الاشتراكية، حيث لا يمكن ان تتم وحده، وهناك مصالح اجتماعية متمايزة تريد ان تحافظ على تمايزها، ولا يمكن قيام وحدة دون تحالف واسع معبر عن اصحاب المصلحة فى الوحدة، ومدافع عن قيامها وبقائها.

وإدراكا من جمال عبد الناصر لاهمية الانسياب الكامل والتفاعل الخلاق بين القطرية والقومية، وبين دور الاديان التى نزلت على امتنا ومدى تفاعلها فى تاريخها ومستقبلها، استطاع ان يقدم مفهوما متفاعلا مدركا لكل تلك الثوابت المنصهرة فى بوتقة القومية والعروبة، هى التى عبر عنها فى الميثاق قائلا : إن اعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر، ولتجربته الرائدة هو الدور الذى استطاع ان يؤثر فيه فى حياة امته العربية، وخارج حدود وطنه الصغير، الى افاق وطنه الكبير"

إن الامة العربية تعتز بتراثها الاسلامى وتعتبره من اعظم مصادر طاقتها النضالية وهى فى تطلعها الى التقدم ترفض منطق هؤلاء الذين يريدون تصوير روح الاسلام على انها قيد يشد الى الماضى. وهى ترى فى روح الاسلام حافزا يدفع الى اقتحام المستقبل، على توافق وانسجام كاملين مع مطلب الحرية السياسية والحرية الاجتماعية والحرية الثقافية"

وفى موضع اخر يتحدث عبد الناصر عن الانسان العربى المؤمن : "نحن لم نفرق فى يوم من الايام بين العربى المسلم والعربى المسيحى والعربى اليهودى. لقد عاش الجميع جنبا الى جنب فى المنطقة دون خلافات".

بهذا المعنى الشامل العميق لمفهوم القومية، والمتجدد بما يتلائم مع العصر وفى نفس الوقت المحافظ على الثوابت، يخوض عبد الناصر معاركة

من معركة التسليح وبناء السد العالى وتأميم قناة السويس، الى معركة الوحدة والانفصال ومعركة تحرير اليمن والجزائر، انتهاءا بمعركة التنمية ومواجهة الهزيمة فى ١٩٦٧ مطورا ومضيفا للقومية من نتائج ودروس تلك المعارك. لقد كانت حقيقة ديالكتيك الواقع مع الفكر هى الحقيقة المسيطرة عند عبد الناصر.

ج- جدل الوطنى والاجتماعى

الاضافة الثالثة البارزة والناتجة من ديالكتيك الواقع والفكر عند عبد الناصر الارتباط الجدلى من الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية. "كانت الامة تواجه مرحلتين من مراحل كفاحها، مرحلة التحرر السياسى ومرحلة التحرر الاجتماعى وكانت مطالب كل مرحلة تختلف عن مطالب الأخرى، ولا يمكن ان نفصل الثورة الاجتماعية عن الثورة السياسية "٢٢ فبراير ١٩٦٢".

لقد اكتشف عبد الناصر من خلال ممارسته لدورة فى قيادة الدولة، انه لا يمكن تحقيق الاستقلال بمجرد طرد الاستعمار الانجليزى من البلد، وانه من المهم احداث تنمية اجتماعية مخططة على جميع المستويات والاصعدة المجتمعية، وهى المشاكل التى صار من المحتم - تقريبا - ألا يتم حلها الا عن طريق الاختبار الاشتراكى، حيث لا نمتلك بصفتنا دولة من بلاد العالم الثالث - التراكم الثروى الحادث فى اوربا، والنائج من الكشوف الجغرافية، والنهب الاستعمارى المنتظم لبلدان المستعمرات، وايضا الحادث نتيجة التقدم التكنولوجى ومن هنا، فلا يمكن ان نعيد الكرة - كما يقال - فلا قدرة ولا رغبة اذا توافرت القدرة على احتلال شعوب اخرى، ولا تقدم علمى وتكنولوجى. ومن هنا فلا حل الا التخطيط العلمى والعملى المدقق للامكانيات والدارس للاحلام والمخطط لتحقيقها حسب المراحل الزمنية المتتالية. ولن يتأتى ذلك الا بتجميع المدخرات الوطنية، واعادة توزيع دخل وثروات المجتمع، حسب الحاجة التخطيطية ولصالح الاغلبية من المنتجين الفقراء.

ولعل تلك الظروف والبيئة قد وضعت كل الثورات الوطنية امام خيارين، الاول هو التوقف عند حدود طرد المحتل - اى عند حدود الثورة

الوطنية – مما يعنى الوقوع مرة اخرى عبر الشركات الاحتكارية العملاقة، ومؤسسات التمويل الدولية فى براثن السيطرة الاستعمارية مرة اخرى.

والخيار الثانى الذى جاء تعبيرا عن اضافة حقيقية للفكر القومى، هو التزاوج بين الثورة الوطنية والثورة الاجتماعية، وفى ذلك يقول عبد الناصر فى خطاب ٦١/١١/٢٥.

فى سنة (١٩٦٠) انا كنت اشعر ان الدافع الثورى غير قائم، الثورة بدأت تتعثر، الرأسمالية المستغلة بدأت تنفذ وبدأت تتهرب، وبدأت تتسلل للصف.. والامثلة كانت واضحة أمامنا وكانت باينة، كان الخطر إية ؟ الرأسمالية المستغلة والرجعية توشك ان تجند الثورة الوطنية، او تلم الثورة الوطنية لحسابها الخاص" .

أما الاضافة الرابعة للفكر الناصرى كانت فى مفهوم الحرية.

د- حرية الوطن والمواطن

والحرية عند عبد الناصر حرية وطن وحرية مواطن والوطن هو الامة العربية قاطبة، فلا يمكن ان نتحدث عن حرية الوطن، وهناك جزء منه محتل وايضا لا يمكن ان نتحدث عن حرية المواطن دون ان يكون فى وطن حر ودون الربط بين الحرية السياسية – الديمقراطية – والحرية الاجتماعية" – الاشتراكية. فالمواطن الحر لابد ان يعيش على ارضية من العدل الاجتماعى والديمقراطية المعبرة عن مصالحة وذلك فى اطار من وطن حر غير محتل، وغير مستغل لشعوب اخرى، او غير مستغل من شعوب أخرى. أى غير تابع.

لعل تلك هى أهم الاضافات إلى الفكر القومى والحركة القومية ، ومن اجل استكمال صورة تلك الاضافات من مفهوم ديالكتيك الواقع مع الفكر، ومن اجل استكمال صورة تلك الاضافات، فعلينا ان نتناول الجانب الحركى التنظيمى على الساحة القومية، من اجل كشف ماهية تلك الاضافات، ولعل الحديث عن الطليعة العربية التى نشأت وأسسها جمال عبد الناصر فى الوطن العربى، تكشف لنا عن طريقة تفكيرة وملامح تصوراته عن نظريته فى الاسلوب، ونعنى بها طريق الوصول الى الغاية او الهدف. وفى ذلك يقول جمال عبد الناصر فى الميثاق : " الانسان هو وحده القادر على تغيير

الواقع، وان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته " اذن فالحلقة الاولى من نظرية الاسلوب، هو ذلك الانسان العربى الاجتماعى اى الانسان فى المجتمع.. العامل.. الفلاح المثقف فهو صاحب المصلحة فى ثورة عربية واحدة، وهو المناضل فى سبيل دولة الوحدة وهو المنشأ لحركة قومية واحدة.

ولقد قدم عبد الناصر ما سماه بالاطار العام، والاطار الخالص، او التنظيم العام والتنظيم الخاص. الاطار العام يحتوى على الطبقات والشرائح الاجتماعية التى من مصلحتها الدفاع عن امة عربية واحدة، واطار خاص يؤطر حركة الكادر الطليعى. والعمود الفقرى للاطار العام. وفى ذلك يقول عبد الناصر فى مباحثات الوحدة الثلاثية : "فيه حاجتين: فيه الحزب وفيه المنظمات الشعبية، ودى حاجتين لازم تقوم مع بعض، اذا فهمنا أن الحزب هو المنظمات الشعبية نلاقى نفسنا بنقع فى غلط كبير.. النتيجة الوحيدة لهذا الفهم أن ينعزل الحزب عن الشعب، ويضطر الحزب ان يمارس ديكتاتورية الحزب.. لازم حاجتين بيمشوا مع بعض، الحزب كطليعة – اذا اعتمدنا على الحزب على انه هو الطليعة وهو القائد – وفى نفس الوقت المنظمات الشعبية التى تقودها الطليعة".

إذن الطليعة العربية فى الفكر الناصرى تعبيرا عن طليعة التحالف الواسع – تحالف قوى الشعب العربى العامل، وهى الحاضنة لوحدة الكادر القومى على كل الساحة العربية. وهى المناضلة من اجل تحقيق المشروع القومى التحررى التنموى والوحدوى، وهى القائدة لادارة الجدل بين اصحاب التناقضات الثانوية فى الاطار الواسع ومن داخل تلك الرؤية – العام والخاص. بطرح جمال عبد الناصر المقياس الثورى السليم لأختبار الكوادر الثورية للعمل فى الساحة العربية. وكان ذلك حوارا بين المناضل القومى اياد سعيد ثابت وبين القائد القومى جمال عبد الناصر – الشورى العدد الخامس ١٩٧٤ جاء فيه على لسان عبد الناصر.

"الشخص سيتم اختباره هنا بصورة مبدئية، ووفقا لشروط ومواصفات معينة، والذى سنقوم بإرساله الى احدى الساحات العربية المختلفة، وحتى يكون المقياس المطبق هناك مختارا بالنسبة له، فإننا لابد ان نجعله يخضع لظروف مشابهه تماما لتلك التى يعيشها المناضلون هناك" وهذه المسألة تحتم علينا اتخاذ ما يلى :

أ- ان هذا الشخص الذى تم اختياره يجب ان يكون على جهل تام بالهدف الحقيقى الذى نقصده من وراء ارساله الى الاقاليم، اذا انه يجب ان ينفذ فقط الاوامر الصادرة اليه للالتحاق بالثورة، ولا شيء اكثر من ذلك.

ب- وعلينا بعد ذلك ان نقطع جذورة من الارض المصرية، وان نقطع كل صلة مباشرة بينه وبين أية قيادة سياسية هنا مهما كان نوعها. انه يجب ان لا نتيح له الاحساس بأى تفوق او امتياز له على الاخرين فى المنزلة أو الخلفية - علية ان ينظم مع بقية الثوار فى صفوفهم.. يمارس كل ما تعطيه له الثورة من حقوق، ويتحمل كل ما تفرضه عليه من واجبات واعباء وفى هذه الحالة فقط سيصبح المقياس صحيحا، فعلى مقدار انضباطه، وعلى نوعية سلوك ومدى استعداده للصمود والتضحية، سيتوقف كل مستقبلة السياسى.

ج- ولكن ما الذى يدعونا لجعل مثل هذا الاجراء قاصرا على المصريين وحدهم ؟

لماذا لا نجعل منه مبدأ عاما يطبق بالنسبة لجميع المناضلين العرب ؟ اى لماذا لا نجعل الساحات العربية المختلفة تتبادل مناضليها بموجب قرارات صادرة من القيادة العربية العليا، بعد انبثاق التنظيم العربى الواحد ؟ اننا لو طبقنا هذا المبدأ نكون قد حققنا غاية اخرى بجانب تحقيق المقياس السليم لاختبار الكوادر الثورية..

اننا سنساعد عن طريق تحقيق هذا الاسلوب النضالى فى تحقيق الانسجام التام بين المناضلين فى مختلف الاقاليم فكريا ونفسيا.. اذ لا شيء مثل الممارسة اليومية للنضال المشترك طريقا لاذابة الفوارق الاقليمية.. لا شيء كالحوار اليومى المستمر من خلال النضال اسلوبا لتلاحم الثوار، واذابة الترسبات الاقليمية الضارة ولا شيء كالمواجهة اليومية لتحديد النضال اسلوبا لتقارب النفسيات وانسجامها"

انه نموذج فريد يسجل لنا طريقة تفكير قائد قومى فذ، تغلب على كل الترسبات الاقليمية رغم رئاسته لاكبر قطر فى الامة العربية.

ومرونة القائد ميزته بميزة طرح ما هو ثابت، وما هو مناسب للمرحلة وتحدياتها ولعل طرحه لوحدة القوى الثورية العربية، بعد انفصال الوحدة بين مصر وسوريا، وذلك فى ١٩٦٧/٢/٢٢ عندما اعلن عن ضرورة

وجود وحده فى العمل قائلا: " ضرورة قيام شكل من الاشكال البسيطة للوحدة.. وحدة العمل فى مؤتمرات القمة " ورغم ان الرجعية قد ضربت تلك الاشكال البسيطة من وحدة العمل.

فيتمسك جمال عبد الناصر فى نفس الخطاب السابق بوحدة القوى الثورية " معركة وحدة القوى الثورية معركة متشعبة متعددة الجهات.. جبهه تعمل فيها القوى الثورية معا فى داخل اوطانها الصغيرة، لكى تثبت وجودها وتأثيرها، وجبهة تلتقى عليها القوى الثورية معا، وتنسيق معا وتحدد اهدافها، ووسائلها معا، ثم جبهة صراع مع العدو الاساسى للامة العربية واهدافها.. العدو الاساسى للامة العربية ".

وفى حديث امام مؤتمر المحامين العرب الثمن من أذار/ مارس ١٩٦٧ قال عبد الناصر موضحا ومفسرا وحدة القوى الثورية ممكن تيجى فى عدة اشكال.. وموش ضرورى ابدا نصمم على الوحدة بصفتها المطلقة - اى الدمج والتوحيد الكامل.. فى كل بلد موجود المناضلين الثوريين ودى الحقيقة الى بتخلينى اقول ان الواجب علينا فى هذه المرحلة ان نعمق النضال ونقوى قيادات هذا النضال ". هكذا يتضح لنا عبر قانون جدل الفكر والواقع، والواقع والفكر، أن عبد الناصر قد اثرى بتجاربه الحركية والتنظيمية مسيرة الفكر القومى هذه، بالاضافة الى نجاحة فى الاختراق الواسع للنسيج العقلى للجماهير العربية فى كل الساحات العربية، وذلك لمصلحة طرح فكرة وجود اداة نضالية، تعمل لمصالح الوحدة العربية.

وتكتشف لنا تلك المرونة التنيظيمة عن عدم قداسة للتنظيم، ولإحتكام الدائم لمتطلبات الواقع والعمل على تلقيحه بالأفكار المطورة.

ومن قبل تجربة الطليعة العربية، كانت هناك فى داخل القطر المصرى تجارب تنظيمية متعددة تبدأ من هيئة التحرير، وتعبر بالاتحاد القومى وتقف عند الاتحاد الاشتراكى العربى، وكانت هناك تباشير أفكار حول تجريب فكرة الحزبين (حزب السلطة وحزب المعارضة) وبالذات بعد هزيمة ١٩٦٧ ولا تعنى تلك التجارب تجريبية بحتة، أنما كانت تعنى الربط بين الأداة التنظيمية والهدف التى قامت من أجله فى كل مرحلة. ذلك هو ديالكتيك الواقع والفكر الذى آمن به عبد الناصر.

عصر الردة
الحركة الناصرية فى مصر من رحيل القائد حتى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى

أ- من رحيل القائد حتى انتفاضة ١٩٧٧ :

رفض عبد الناصر اطلاق تعبير الناصرية على المؤمنين بخطه الفكرى والسياسى والحركى - داخل القطر المصرى - وبعد رحيله فى سبتمبر ١٩٧٠ شاع التعبير، ولكن بعد نضال مرير، دخل فيه جيل جديد من الذين لم يعايشوا تجربة يوليو، ولكنهم عاشوا مكتسباتها وانجازاتها، وعاشوا ايضا هجوم اعدائها عليها - وهم كثر - حيث جمعت المصلحة بين تحالف واسع فى الخارج والداخل، تشكل من الاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والحلف الرجعى العربى - النفطى والتابع، ورجال الاقطاع والرأسماليين القدامى، الانفتاحيون الجدد، بعد رحيل عبد الناصر هذا بالاضافة الى الصهيونية العالمية والكيان الصهيونى.

لقد اتسعت رقعة الجماهير العربية المؤمنة برؤية القائد القومى - جمال عبد الناصر - وناضلت معه. تحت رايات الحلم القومى فى الحرية والاشتراكية والوحدة، ناضل معه العمال والفلاحون والمثقفون وكافة الشرائح الاجتماعية الفقيرة والكادحة والمنتجة وهم اغلبية شعبنا العربى، ولما كانت المكتسبات المادية المحققة من مساكن شعبية وعلاج مجانى، وتعليم مجانى، وثقافة رفيعة، وملايين من فرص العمل، ومئات من المصانع والاف من الافدنه توزع على فقراء الفلاحين دون نضال.

ولذا كان الفرق كبير وواسع بين المستفدين والمؤمنين المناضلين بالمشروع الناصرى، لقد ظهر الفرق بين الجماهير الواسعة والطليعة المناضلة وتلك قصة لابد من روايتها :

رحل عبد الناصر، وقدم رجال التنظيم الطليعى - التنظيم السرى الجامع للكادر الاشتراكى المفرز من قبل السلطة. السادات - نائب الرئيس للجماهير العربية ومصر من اجل انتخابه فى موقع رئيس الجمهورية بعد أن خلا برحيل القائد عبد الناصر.

اختلط الحابل بالنابل :

جماهير فاقده للإتزان بعد رحيل القائد، وطليعة تطلب منها الوقوف خلف انور السادات لكى تسير السفينة نحو البر، والبر فى ذلك الوقت كان تحرير التراب الوطنى من قبضة الكيان الصهيونى. الجماهير ترى وتعرف الواقع جيدا والطليعة تعرف الواقع وتزيفه بحجة تسيير السفينة نحو البر.

وهنا لابد من شهادة، حيث دار حوار بين المرحوم المناضل عبد الهادى ناصف (احد قيادات التنظيم الطليعى البارزة) وكاتب هذه السطور. وكان ذلك عام ١٩٨٠ تقريبا، فلقد حكى لى انه كلف من التنظيم الطليعى للنزول الى مدينة السويس - مجال عمله السياسى لكى يقنع اهالى السويس بالوقوف خلف السادات رئيسا للجمهورية بعد رحيل القائد عبد الناصر. فذهب الى مقهى شهير يجلس عليه رجال التنظيم فى السويس ودار الحديث. ودافع المرحوم عبد الهادى ناصف عن وجوب انتخاب السادات من اجل تحرير الارض والاستعداد للمعركة. وتحدث البعض عن سلبيات السادات حتى صرخ صاحب المقهى قائلا: " ياستاذ عبد الهادى كيف تطالبنى بإنتخاب السادات، وهو كان يأتى معى لندخن الحشيش"

وإن كان من دلالة لتلك الحكاية، فهو التخبط الشديد بين الصواب والخطأ وفقدان المصداقية وهذا ما اصاب الجماهير فى تلك المرحلة بالضبابية بل خداع الرؤية هذا بالإضافة إلى انتقال السلطة من خلال الدولة بطريقة سلسلة دون مقاومة أو عنف.

لذا فعندما اصدر السادات أوامره بالقبض على رفاق عبد الناصر ورجال دولته فى مايو ١٩٧١، لم تشعر الجماهير باى تغيير أو انقلاب. فتلك هى الدولة، وذلك هو قائد الدولة. والدولة في مصر هى محور الحياة.

وبعد ما تم القبض على تلك القيادات، ومعها بعض الفعاليات المؤمنه بخط عبد الناصر السياسى والفكرى، التزم كوادر التنظيم الطليعى. وهم بالآلاف - الحرص، واختار اغلبيتهم الانضمام لطريق السادات، والبعض منهم اعتزل العمل السياسى، والقلة القليلة هى التى قاومت وظلت تناضل.

ماذا كان يعنى ذلك بالنسبة للجيل الجديد - الناصريون الجدد ؟

لم يكن ذلك يعنـي شيئا بالنسبة لنـا، حيث لـم يكـن هنـاك معرفـة او تواصل والقليل القليل كان فى التنظيم الطليعى ومنظمة الشباب.

وانما المعرفة الحديثة بالنسبة لنا عندما بدأت الحملة المغرضـة فـى الاعلام الرسمى على القائد جمال عبد النـاصر. وعندمـا عـاد للظهـور علـى الساحة بعض رموز العهد البائد، وعندما وقع الســادات اتفاقيـة فصـل القـوات الاولى ثم الثانية بين النظـام فـى مصـر والكيـان الصـهيونـى، وعندمـا اصـدر السادات قرارة المؤرخ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢١، والخاص بالانفتاح الاقتصادى، وكان السادات على رأس الحكومة أنذاك. وبعدها جـاءت ورقـة اكتوبـر التـى توسـعت فـى توصيـف الانفتـاح إلـى صـدور القـانون رقـم ٤٣ لسـنة ١٩٧٤. والذى نظم وقنن فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المـال العربـى والاجنبـى فـى شـكل اسـتثمار مباشـر، وتوظيـف رأس المـال الاجنبـى مـع رأسـمالى المصرى العام والخاص، ونص ايضا على عدم جواز تـأميم المشروعات أو المصادرة واعفى الارباح التى تحققها تلك المشروعات التـى تنشـأ طبقـاً لهـذا القـانون مـن الضريبـة علـى ايـرادات القيـم المنقولـة وملحقاتهـا لمـدة خمسـة سنوات.

ولعل تعليق ديفيد روكفلر – رئيس بنـك تشـيز مانهـاتن علـى ذلـك – فى اعقاب جولة قام بها فى الشرق الاوسـط فـى فبـراير ١٩٧٤– يوضـح لنـا مـدى الانقـلاب الحقيقـى الـذى حـدث : "اعتقـد ان مصـر قـد ادركـت الان ان الاشتراكية والقومية العربية المتطرفة لم تحسن من حالة سـكان مصـر البـالغ عددهم ٣٧ مليونا.

وإذا كـان الرئيـس السـادات يريـد مسـاعدتهم، فعليـة ان يولـى وجهــه شطر المشروع الخاص والمساعدات.

ولقد ناقشت هذا الامـر الـى حـد كبيـر مـع بعـض الاسـرائيلين، وهـم يتفقون معنا فى ذلك، ويشعرون ان موقف الرئيس السادات من بـلاده موقـف بناء، كما يشعرون ان هناك فرصة افضل لإنهـاء الحـرب إذا مـا اعطيـت لـه فرصـة لبناء بلـدة بطريقـة اقتصـاد سـليمة " وقـد نشـر هـذا التصريـح بجريـدة النيويورك تايمز فى فبراير ١٩٧٤.

تلك هى المظاهر الحقيقية للإنقلاب الذى حدث، ولم يكن ما حدث فى ١٥ مايو ١٩٧١ إلا مقدمة لم يشعر بها جيلنا تماما إلا متأخرا، وكان ذلك من جراء عدم التواصل بين جيل الدولة والجيل الجديد.

ماذا فعل شباب الناصرية فى تلك الاونة؟ لقد تحدثنا عن فهمنا للإنقلاب ولحظات الضبابية، ومن ساهم فيها. ولكن ماذا عن ادوات الحركة؟. ادوات الفعل الناصرى والتى عن طريقها تم التواصل مع الجماهير، واعلان الناصرية المعارضة فى وسطها.

اللجنة العربية لتخليد القائد عبد الناصر:

تشكلت فى اعقاب رحيل القائد، وكان من ابرز قادتها د. عبد الكريم احمد – المفكر القومى ووكيل وزارة التعليم العالى – والاستاذ حاتم صادق – الباحث فى العلوم السياسية وزوج هدى عبد الناصر – وطبيب سيد الغريب، وهو من ابرز القيادات الشابة فى تلك المرحلة – وكان هناك ايضا احمد الجمال، ومحمد صبرى مبدى وصالح أبو سمرة، وإخذت اللجنة على عاتقها العمل على نشر مواثيق الثورة وتراث الفكر الناصرى. وقد نجحت فى اخذ تصريح السلطات الامنية بعمل مؤتمر جماهيرى ناصرى او اكثر فى احتفالات ثورة ٢٣ يوليو، ورغم استمرارها القانونى لمدة طويلة وتغيير مجلس ادارتها فى كل انتخابات تقريبا، إلا انها لم تعط الكثير للحركة سوى كتاب مجمع لمواثيق الثورة (فلسفة الثورة – والميثاق وبيان ٣٠ مارس) وفشلت فى ان تكون صيغة وإطار مجمع للحركة الناصرية فى غيبة شرعية الحركة، ويرجع ذلك إلى الخلافات التنظيمية فى الطليعة العربية، وللخلافات بين رجال الطليعة العربية، والقيادات الناصرية الشبابية فى مصر، وذلك بالاضافة الى ان اللجنة العربية لتخليد عبد الناصر كانت قد اخذت التصريح بتأسيسها الشرعى من قبل وزارة الشئون الاجتماعية، وترتيبها عليه كان التصريح بالتأسيس يتضمن شروطا مختلفة عن شروط الحزب الجماهير.

رابطة الطلبة العرب الوحديين :

وقد تشكلت ايضا بعد رحيل القائد عبد الناصر، وكان من ابرز قادتها فى مصر العربية فى ذلك الوقت د. عبد الحميد عطية والمهندس طارق

النبراوى، د. صلاح الدسوقى وقيادات طلابية عربية متعددة، ونجحت تلك الرابطة فى تكوين وبلورة قيادات عربية شابة فى بعض الساحات العربية، مثل لبنان والسودان وسوريا ونجحت ايضا فى الارتباط بالدارسين العرب فى اوروبا، وعن طريقها تم اختراق بعض أجهزة الدول العربية لبعض الافراد عن طريق تمويل الانشطة. وكان ذلك بداية لتجنيد بعض الافراد لصالح بعض الانظمة القومية.

منظمة الشباب الاشتراكى الناصرى :

لقد اعلن عن تأسيس منظمة الشباب الاشتراكى فى ظل الدولة الناصرية عام ١٩٦٥م، حيث تم تخريج الفوج الاول من اعضاء المنظمة من طلاب الجامعات. وكان من بينهم مصطفى الفقى فى اكتوبر ١٩٦٠م وكانت المنظمة هى بوقته انصهار وتفاعل بين الشباب المؤمنين بأفكار الثورة، وذلك عبر الدورات ومدارس الكادر الفكرية والتثقيفية، وايضا عبر مشاريع العمل والادوار والتكليفات فى مواقع العمل الانتاجى والجماهيرى ولقد اعطاها عبد الناصر الكثير من وقته وجهده. وواظب على حضور معسكرات، وأدار الكثير من الحوارات مع اعضائها. ولعل ذلك كان سببا فى الصدام الواقع بين مؤسسات الدولة الناصرية فى تلك الاونة – مثل القوات المسلحة بقيادة عبد الحكيم عامر وايضا الاتحاد الاشتراكى العربى – التنظيم السياسى من جانب، ومنظمة الشباب على الجانب الاخر، والتى اخذت دفعات من النشاط والحركة الديمقراطية، فأخذت تهدد وتكشف استغلال النفوذ وبيروقراطية قيادات التنظيم السياسى فى بعض المواقع بأختصار لقد كانت على يسار الدولة.

ومن هنا فلقد اعتبرت نفسها مسؤولة بالمحافظة على طريق عبد الناصر ونهجه الراديكالى بعد رحيله. وفى أول مؤتمر لها عام ١٩٧١م، كلفت بعض القيادات بالعمل على كتاب مجمع لاقوال عبد الناصر على ان يرتب ترتيبا منهجيا، يكشف عن مواقفة فى كل القضايا، وإعمالا لذلك التكليف صدر كتاب " عبد الناصر والثورة ". وبعد ذلك تم تعديل اسم الكتاب فى الطبعة الثانية وذلك بسبب استشعار قادة المنظمة بخطوات السادات الحثيثة نحو الانقلاب على خط ونهج عبد الناصر، وصدرت الطبعا التالية تحت اسم " عبد الناصر الفكر والطريق " وأضافت الى اسمها " الناصرى "

فأصبحت منظمة الشباب الاشتراكى الناصرى وكان من ابرز قادة المنظمة فى تلك الاونه علاء قاسم، محمد خليل، رائف أنسى، محمد يوسف، عادل ادم، عبد المنعم وهدان، محمد عواد، سيد الطحان، عبد العظيم المغربى، رضا طلبه، بجى عبود وأخرون وبعد ان أصدرت الدولة قرارها بحل منظمة الشباب الاشتراكى الناصرى، توزعت عضويتها التى وصلت الى مئات الالوف من خريجى مدارس الكادر ومعاهدة الى المواقع المختلفة من اجهزة الدولة، وجميع مواقع مصر الانتاجية والجماهيرية والسياسية من أحزاب ومناير ونقابات.

ورغم اتساع رقعة انتشار الكادر المتخرج من المنظمة، إلا ان اضافاتها للحركة الناصرية كان قليلا، لايقاس بنسبة الاعداد الألفية المتخرجة. ولكن من المؤكد ان أجهزة الدولة الحزبية والسياسية والاقتصادية، والثقافية هى التى استقطبت اعدادا واسعة من الخرجين، وكان على رأس هؤلاء د. حسين كامل بهاء الدين. ودكتور محمود الشريف ود. مصطفى الفقى، ود. الاحمدى ابو النور، ود. أسامة الغزالى حرب، وخيرت الشاطر. المتهم الاول فى قضية سلسبيل الإخوانية. د. مفيد شهاب - د. رمزى الشاعر. ويكفى أن نعلم أن السكرتارية المركزية لمنظمة الشباب فى عام ١٩٦٥ - حتى تتبين دور الدولة فى استقطاب العناصر - فكان على رأس السكرتارية د. حسين كامل بهاء الدين (٣٣ سنة)، والدكتور عادل عبد الفتاح (٢٤ سنة)، والدكتور عبد الاحد جمال الدين (٣٤ سنة)، والدكتور مفيد شهاب (٢٩ سنة)، هاشم العشيرى (٣١ سنة) وعبد الفقار شكر امين التثقيف (٢٩ سنة)

لاول وهلة سوف يتبين لنا ان الوحيد الذى ظل ثابتا على أفكاره الاشتراكية من تلك المجموعة التى تشكلت منها السكرتارية المركزية هو الاستاذ عبد الفقار شكر، والاغلبية انضمت الى احزاب السلطة بعد انقلاب مايو ١٩٧١.

أما الذين ناضلوا من اجل بناء حزب ناصرى، فكانوا أعداد قليلة، وعلى رأسهم محمد عواد، يحيى عبود، سيد الطحان، عادل أدم، رأنف انس، محمد يوسف، فتحى المغربى، محمد فريد حسنين، ويرجع ذلك فى اعتقادى الى الدور الواسع لاجهزة الدولة المصرية الذى كان سببا فى تقليص دور

الاحزاب والحركات السياسية التقدمية، ذلك بالاضافة الى حدوث الانقلاب والقبض على بعض القيادات الناصرية وبزوغ حقبة النفط واستقطابها كل النشطاء من الشرائح الاجتماعية المختلفة من اجل تحسين احوال معيشتها.

لقاء ناصر الفكرى :

وهو يعتبر من ركائز الحركة الشبابية الناصرية، والذى عن طريقه، وعبر سبع سنوات تقريبا – منذ رحيل القائد حتى ١٩٧٧ – تم تخريج دفعات من القيادات الشابة، وفى نفس الوقت كان المنبر السنوى لاعلان كلمة الناصرية والموقف الناصرى مما يتم داخل مصر والوطن العربى. ولقد تميز هذا اللقاء بانعقاده كل ايلول (سبتمبر) من كل عام، فى ذكرى رحيل القائد عبد الناصر، ولمدة ثلاثة أيام. وكانت من ابرز قياداته فى جامعة عين شمس احمد الحمدى، محمد حسيب، عادل قاسم، ماجد جمال الدين، طارق النبراوى، محمد سامى، ماهر مخلوف، أمل محمود، نازلى عبد الله، والمرحومة فاطمة صالح، ورفعت بيومى، وأحمد سامى الوكيل، مصطفى غزاوى، سيد عبد الغنى، عصام الاسلامبولى، حمدى ياسين، حامد جبر، علاء الرياش، ولقد نشأ هذا اللقاء نتيجة سيطرة التنظيم الطليعى فى الحركة الطلابية فى جامعة عين شمس على اتحاد الطلاب. ولهذا اللقاء قضية تجسد التقاء التنظيم الطليعى بطلاب الجامعة النشطاء. فلقد كان التنظيم الطليعى ممثلا فى مسئولى اتصال لجامعة عين شمس، وهم المهندس احمد حمادة، والاستاذ عادل الاشوح والاستاذ مهدى عسر. وفى عام ١٩٦٨ اشترك الطلاب فى مظاهرات صاخبة فى شوارع القاهرة وبعض المحافظات احتجاجا على قلة الاحكام الصادرة ضد المسئوولين عن النكسة، ورصد التنظيم الطليعى مجموعة من النشطاء فى كلية هندسة عين شمس – الكلية التى قادت المظاهرات – وبعد انتهاء المظاهرات بإعلان الزعيم عبد الناصر بيان ٣٠ مارس بدأت قيادة التنظيم الطليعى فى الجامعة ضم العناصر النشطة، وتجنيدها لعضوية التنظيم الطليعى، وأقسموا القسم فى مكتب السيد سامى شرف وكان ذلك فى نوفمبر ١٩٦٨، وتم تشكيل مجموعتين فى كلية الهندسة:

المجموعة الاولى جمعت كل من محمد سامى، طارق النبراوى، اسامة عطوة.

المجموعة الثانية جمعت كل من احمد الحمدى، بسام مخلوف، ماجد جمال الدين، محمد اسماعيل.

وكانت تلك العناصر قد دخلت منظمة الشباب الاشتراكى فى عام ٦٥، ١٩٦٦، وبعدها تم تجميد المنظمة فى عام ١٩٦٧. بعد خلافات نشبت بين قيادة الجيش وقيادة التنظيم الطليعى. وكانت تلك هى الفرصة التى جعلتهم يسيطرون على اتحاد طلاب عين شمس. بعد دخولهم الجامعة. ويحكى المهندس طارق قائلا : " انهم لا يعتبرون انفسهم نتاج نظام دولة عبد الناصر، رغم نشأتهم فى مؤسسات الدولة وذلك لإنهم كانوا اولا على يسار تلك المؤسسات بل ومعارضين لبعض ممارساتها، فيكفى ان اقول فى اوائل عام ١٩٦٨ - أى قبل المظاهرات الشهيرة والتى اعقبها بيان ٣. مارس طبعنا نشرة عن وجهة نظرنا فى منظمة الشباب وتناولنا فيها اهمية تشكيلها بالديمقراطية وتم مصادرة النشرة من قبل مباحث امن الدولة وتم التحقيق معى ومع محمد سامى بشأنها. وهناك واقعة اخرى تؤكد إننا لم نكن نتاج مؤسسات الدولة الناصرية، بعد احداث مايو ١٩٧١، اتخذت مجموعات عين شمس الطليعية قرارا ذاتيا بفتح عضويتها السرية على بعضها البعض وأخذت قرارا ثانيا بالاستمرار التنظيمى - رغم اعلان حل التنظيم واعتقال قياداته" .

ولقد أفادت تلك الحالة المتمردة الحركة الناصرية الشبابية كثيرا، من خلال سيطرتها على اتحاد طلاب جامعة عين شمس، واستثمارها مناخ عدم العداء السافر فى تلك الفترة بين سلطة السادات وشرعية جمال عبد الناصر. فلقد ضم لقاء ناصر الفكرى عبر دوراته السبع (السابعة لم تكتمل) اعدادا كبيرة من الطلاب والشباب وبعض القيادات والرموز الناصرية " وعن طريقة تم طرح الناصرية كمشروع فكرى مناضل ومعارض لما يحدث فى الدولة - حقبة السادات - وعن طريقه تم فضح وكشف الثورة المضادة للخط الناصرى وعبره تم تجميع بعض دوائر الحركة الناصرية، وخلق تفاعل بينهما، بالاضافة لخلق تواصل مع بعض الرموز العمالية والنقابية.

ولقد تميز الرعيل الاول لهذ اللقاء فى جامعة عين شمس بسمات الكادر السياسى الحركى ذى النشاط الاجتماعى.

نادى الفكر الناصرى :

تلك مؤسسة من اهم المؤسسات الناصرية التى خرجت أجيالا متعـددة تمثل الان عصب الحركة الناصرية فى مصـر فـى عـام ١٩٧٤ شـهر كـانون الاول (سبتمبر) اجتمع بعض المتنادين الناصريين فى جامعة القـاهرة (سـمير عزب – سيد الغريب – حمدين صباحى – عبـد اللـه السناوى – كمـال ابـو عيطة – محمد سعيد ادريس – مجدى بدر الدين – أحمد عبد الحفيظ – احمـد الصاوى – تهانى الجبالى – شريف قاسم – سهام نجم – جمـال عبـد الحفيـظ – محمود العكازى – ابراهيم الصياد.

اتفقت تلك الكوكبة على تأسيس ناد للفكر النـاصرى بالجامعـة، وفـى تلك الفترة كانت جامعة القاهرة بمثابة اهم موقع للحركة الشـيوعية فـى وسـط الحركـة الطلابيـة. ومـن اهـم قيـادتهم فـى تلـك الفـترة احمـد عبـد اللـه قـائد مظاهرات ١٩٧٢ – وكانت حركة التنظيم الطليعى فى جامعة القاهرة متعـثرة ودوائر حركتهم ضعيفة ومن ابرز الاسماء الطليعية فى جامعة القاهرة مجـدى حماد، عبد الحميد الجزار، جمال عفيفى، سمير عزب.

لذا فقد قرر الرعيل الجديد، منشـىء نـادى الفكـر النـاصرى الاهتمـام بقضيتين هامتين :

الاولـى : تقديم الناصريـة كمشـروع فكـرى مستقبلى يحتـوى علـى توصيف وتحديد لمشاكل الامة، وطارحا الحلول لتلك المشاكل، هذا بالاضافـة الى القوى الاجتماعية صاحبـة المصلحـة فـى التغيير واداة التغير، واسـلوب التغير، وتقديم الناصرية ايضا كمشروع معارض للدولة القائمة، بعد ما كـانت ولادتها من رحم الدولة.

الثانيـة : قضيـة التنظيـم المسـتقل للناصريـة تلـك همـا القضيتـان المعروفتان فى ادبيات الحركة بالتنظير والتنظيم.

ولما كان بعض تلـك القيادات المؤسسـة لنـادى الفكـر النـاصرى، قد التحقت بمنظمة الشباب فى الدورة الاخيرة قبل حلها، وفى نفس الوقـت كـانوا حضورا فى لقاء ناصر بجامعة عين شمس، فقد تدارسو التجربتين، ووضعـوا ايديهم على بعض مثالبهما، وايضا على قـانون تميزهم. وكـان او انجـازاتهم السيطرة علـى اتحـاد طـلاب جامعـة القـاهرة (حمديـن صبـاحى رئيـس اتحـاد الجامعة) وحصلوا أيضـا علـى موقـع نـائب رئيس اتحـاد طـلاب الجمهوريـة

لموقع الاعلام. وترتيبا على ذلك تم السيطرة على جريدة اتحاد الطلاب (الطلاب)، وتأسيس اكثر من جريدة لاكثر من جامعة. مثل (الحوار الصادر عن جامعة الاسكندرية)، و(صوت حلوان الصادرة عن جامعة حلوان و(المنصورة) و(رأى الجامعة) وعبر تلك الجرائد تم فتح حوار مع الجماهير عن قضية التنظير فى الناصرية والتنظيم للناصرين.

وكان من ابرز اصدارات تلك المرحلة كتاب "ناصريون نعم" وهو عبارة عن حوار دار بين القيادى الطلابى الناصرى/ عبد العزيز الحسينى والمناضل كمال رفعت

ويتبين لنا عبر قراءة العدد (١٤٥) بتاريخ ٣ مايو ١٩٧٦ – من "الطلاب" ما كتبه حمد بن صباحى فى مقتتح الجريدة، وفى صدر صفحتها الاولى تحت عنوان "اضاءة" "مقالا بعنوان" على القوى الناصرية ان تجيب على السؤال المطروح وماذا بعد ؟. لقد كان ذلك بمناسبة رفض المنبر الاشتراكى الناصرى الذى تقدم به المناضل المرحوم كمال رفعت وللاجابة على سؤال الساعة هذا نحدد

اولا: وبحساب التاريخ – من هى القوى المتنامية فى مجتمعنا والتى سيرتفع معدل تناميها بإطراد، لانها ترتبط بالهموم الحقيقية للانسان المصرى، وتعى مشاكل هذا الواقع بلا زيف او تزييف، وترتبط – ارتباطا مصيريا – باهداف قوى شعبنا.. ومن هى القوى التى سيشهدها جيلنا، وهى تضمحل، وتسقط لاقطة انفاسها الاخيرة فى مقابر التاريخ لان مصالحها ضد الاغلبية، وتطلعها على حساب الجماهير، وتعبيرها عن الشارع المصرى، إدعاء زائف.

* من هى القوى النامية شعبيا؟ ومن هى القوى الهابطة ؟ ذلك بحساب التاريخ ما يحدد "ماذا بعد" ؟.

بغض النظر عن القوى النسبية لكل منها فى اللحظة الراهنة.. ثم ان الاجابة تحدد ثانيا وبحساب الواقع.. أساليب الممارسة السياسية اليومية، وكيف تكون الحركة الحقيقية مع الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة.. الجماهير المنزوية بعيدا عن اضواء المدن الساكنة فى قلب مصر الاخضر، الممتد على ضفاف النيل، من جنوب اسوان حتى بحيرة البرلس.

ان القوى الناصرية اكثر حاجة للاجابة على هذا السؤال فى ظل عدة اعتبارات لعل أهمها:

اولا: الحجم الهائل والامتداد الواسع للقوى الناصرية فى انتشارها الافقى فوق خريطة مصر هذا الانتشار الذى يقابلة قصور فى قنوات التوصيل بين هذه القوى او البؤر والتجمعات الناصرية، مما يؤدى الى إهدار كثير من طاقاتها ولامصادرة على امكانيات الحركة المنسقة لها.

ثانيا : غياب التجربة التنظيمية لقوى الناصرية.. ذلك ان الظرف التاريخى الذى تبلورت فيه هذه القوى وتنامت كتيار شعبى واسع وممتد، لم يتح لها بالدرجة الكافية ممارسة واعية تنظيميا او خبرة طويلة بطبيعة العمل السياسى فى مصر.

ثالثا : افتقاد الناصرية كتيار الى الصياغة الواحدة نظريا لأسس المنهج الناصرى وقوانينه، والى كثير من التفصيلات النظرية التى لا غنى عنها كضرورة للوحدة الفكرية لكل المنتمين لهذا التيار وكمقدمة لوحدة التحليل للواقع. ومن هنا فالأزمتين الأساسيتين اللتين تواجههما الناصرية فى مصر- بل فى الوطن العربى كله، هما أزمة التنظير - وأزمة التنظيم.

والازمتان - كتحد - تواجهان هذا التيار الناصرى الشعبى بإطراد، وتفرضان عليه ان يقيس حركته اليومية، وأن يجيب على السؤال الذى يواجهه الان إجابة عملية تضع فى اعتبارها اول ماتضع، انها ستكون - هذه الاجابة - عملية ومعطاءة بقدر ما تستطيع ان تقترب - عمليا - من مواجهة هذا التحدى، بوضع الصياغة النظرية الواحدة جماعيا للناصرين كمنهج سياسى بكل ابعاده، ويحل أزمة التنظيم الذى يتحول به هذا التيار الشعبى الواسع الى قوة منظمة قادرة على التأثير المتناهى حتى يفرض ارادته، تحقيقا لاهداف قوى الشعب ".

ولم يكن ذلك هو الهم الوحيد الواقع على عاتق ذلك الرعيل الناصرى فى جامعة القاهرة. فلقد كان حريصا ان يقدم نموذج ديمقراطيا حقيقيا للقوى السياسية الاخرى، وبالذات بعدما تعالت الاتهامات من تلك القوى للدولة الناصرية بإنها لم تكن ديمقراطية.

لذا عندما كان حمدين صباحى رمزا من رموز هذا الرعيل، قد نجح فى موقع رئيس اتحاد طلاب الجامعة، فلقد شجع تواجد كل القوى السياسية

فى جامعة القاهرة، فوسع من شرعية التواجد والنضال بين صفوف الطلاب وذلك بالاعتراف بشرعية كل من (نادى الفكر الاشتراكى (ماركسى) والجماعة الاسلامية، هذا بالاضافة لنادى الفكر الناصرى) ولم يقف الناصريون في جامعة القاهرة عند ذلك، بل لقد تبنى نادى الفكر الناصرى دعوة لتحالف اليسار داخل الجامعة وشكل تعبيرا عن ذلك لجان نوفمبر التقدمية، والتى شارك فيها كل من (نادى الفكر الاشتراكى ونادى الفكر الناصرى).

وقبل تشكيل لجان نوفمبر كان هناك اسبوع "الجامعة فى المجتمع" وقدموا نقدا واضحا وعاليا لسلبيات النظام. وعن ذلك يكتب حمد بن صباحي فى جريدة الطلاب العدد (١٥٢) الصادر فى اول كانون اول(سبتمبر) ١٩٧٦. تجتاز جامعة القاهرة الان، بعد كل تطورات الاحداث الاخيرة التى أعقبت اسبوع "الجامعة والمجتمع" واحدة من ادق مراحل تطور الحركة الطلابية.. فلقد بدأت القوى التقدمية بالجامعة تتعلم درس الواقع والتاريخ.. تتعلم ان التقائها قد تعدى بكثير الرغبة المخلصة الى الضرورة الملحة.. وبدأت القوى التقدمية تعى بالفعل لا باللفظ فقط ان تغير علاقات الانتاج فى المجتمع لمصلحة الرأسمالية الطفيلية النامية، والاقطاع العائد، وما ارتبط به من تفريغ لادوات التعبير الديمقراطية من اى محتوى تقدمي وما ترتب عليه من سياسات فى مجال قضايا الوطن ليس تراكم بالكم فى الحياة الاجتماعية، بل هو انتقال بالكيف فى طبيعة هذه الحياه، بما يعنى - بالطبيعة - تغير القيم والعادات ومؤثرات الوعي لدى المواطن.

وباعتبار الحركة الطلابية ظاهرة خاصة من ظواهر المجتمع السياسى منضبطة بالضرورة - تأثيرا بحركة المجتمع، فإنه فى اطار ما هو عام اى حركة القوى الاجتماعية السياسية فى المجتمع، كان لابد ان تطور الحركة الطلابية من برامجها وشعارتها تفاعلا وتعبيرا عن حركة الواقع الاجتماعية والسياسية.. وفى اطار ما هو خاص بحركة القوى السياسية داخل الجامعة، بالاضافة الى المعطيات الخاصة لواقع الجامعة، كان لابد على هذه القوى السياسية ان تطور اساليبها وادواتها، وأن تعيد النظر فى تحالفاتها وخصومها،

ما تأثير الجبهة ولجان نوفمبر التقدمية على الحركة الشعبية الناصرية؟
هذه هى القضية الاهم.. لانها المعيار الصحيح لمدى صحة او عدم صحة اى موقف تكتكي..
ان الحركة الشعبية الناصرية قد حددت لها الان هدفا استراتيجيا اساسيا، وهو النضال من اجل انتزاع التنظيم الشعبى الناصرى.."
لقد استفاد ذلك الرعيل الناصرى الشاب، والمجسد فى نادى الفكر الناصرى بجامعة القاهرة، من سيطرته على سلطة اتحاد الطلاب، ولسان حال الطلاب (الطلاب). لقد وعى هذا الرعيل اهمية ربط الكادر الطلابى بالمجتمع وقضاياه. لذا فقد نصت لائحة النادى على اهمية وضرورة تسكين الكادر الطلابى فى موقع للعمل الجماهيرى (الحى السكنى)، وأن يشارك فى مشاريع خدمة المجتمع (معسكرات ردم الترع والقوافل الطبية والرعاية الاجتماعية ومحو الامية وفصول التقوية(.
واهتم ذلك الرعيل بالتعرف ثم الأرتباط ببعض كوادر الطلاب فى المحافظات المصرية، مما نتج عنه انشاء عدة اندية للفكر الناصرى داخل الجامعات المختلفة فى مصر، مثل نادى الفكر الناصرى بجامعة الاسكندرية والزقازيق واسيوط والمنصورة والمنيا – وبعض المعاهد العليا.
وانضمت قيادات اخرى من الجامعات الاقليمية والمعاهد الى كوكبة جامعة القاهرة، مثل: عاطف جلال، وأمين اسكندر، حسام رضا، مجدى زعبل، مجدى المعصراوى، محمد بدر الدين، محمد منيب، عبد الحليم قنديل، عادل الجوجرى، طاهرعبد الحليم، محمد بسيونى، ممدوح كامل، ابراهيم عبد القادر– محمد عباس – عادل محمود – عبد الرحمن الجوهرى وهكذا حقق نادى الفكر الناصرى عدة نتائج كان على رأسها : اولا: إبراز الناصرية المنفصلة عن مؤسسات الدولة والمعارضة للنظام.. وحقق، ثانيا: الاهتمام بالبلورة النظرية للناصرية وحقق ثالثا: تقديم نموذج لممارسة السلطة الناصرية فى الجامعة، والذى أعطى عبر بواباتها مزيد من الشرعية لكل القوى السياسية، وضرب نموذجا فى الديمقراطية، واقام جبهة تقدمية بين نادى الفكر الناصرى والاشتراكى. وكانت عينيه على ما يحدث فى المجتمع.. وحقق، رابعا: ربط الحركة الناصرية الطلابية بالقوى الاجتماعية فى

المجتمع.. وحقق خامسا: الاهتمام المتزايد والعملى بقضية التنظيم الشعبى الناصرى.. وحقق وحدة تفاعل بين الكادر الناصرى فى جامعات مصر، وتجسد ذلك فى اعلان وثيقة الزقازيق ولجان العمل الناصرى.

وثيقة الزقازيق ولجان العمل الناصرى :

فى مدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية اجتمع مايقرب من ستين من كوادر الحركة الناصرية فى الجامعات المصرية، والمنتمية لاندية الفكر الناصرى، ومعهم وبعد حوار وتفاعل وتقويم لمسيرة الماضى وتأملات فى المستقبل استمر لمدة خمسة ايام، تم اعلان وثيقة الزقازيق، والتى شملت موقفا واضحا لا لبس فيه من نظام السادات، ووصمته بخيانة مشروع الامة التحرري والتنموى الوحدوى. ووجهت دعوة لكل القوى الناصرية لإسقاط هذا النظام، وأخرجت للوجود اداة لإدارة العمل اليومى، وكلفت تلك الإدارة بالتواصل مع كل المواقع الناصرية الجماهيرية فى المحافظات. من اجل الحوار على الوثيقة، وتشكيل لجنة للعمل الناصرى فى كل محافظة من رموز العمل الناصرى. وقد شملت تلك الادارة كل من (د. سيد الغريب، أمين اسكندر).

ثم تم عرض الوثيقة على لقاء ناصر الفكرى السادس (سبتمبر ١٩٦٧)، فتمت الموافقة عليها، وعلى لجان العمل الناصرى. وفى تلك الاونه وعى الرعيل البارز فى حركة الناصريين بين الطلاب أهمية أن يتعود التيار الناصرى على قدر من السرية فى حركته تحسبا للايام القادمة.

وتكشف لنا صفحات جريدة الطلاب، عدد ٨ أكتوبر ١٩٦٧، العدد (١٤٩):

"الناصريون.. من هم.. وماذا يريدون ؟.

وحدة التحليل... والبرنامج :

تتقدم الحركة الناصرية خطوات جديدة الى الامام فى اتجاه تحقيق المهمة الاساسية للناصريين فى هذه المرحلة، وهى اقامة " التنظيم الشعبى الناصرى"

وقد عبر عن هذه الخطوات انجاز لقاء ناصر الفكرى السادس، والذى استطاعت المواقع الناصرية المشتركة فيه - ومعظمها طلابى وشبابى - ان تبلور قناعاتها عبر رؤية الناصريين للواقع الراهن، بتحليل الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وتحليل طبيعة النظام السياسى القائم والموقف منه، وتحليل طبيعة وتكوين وأهداف القوى السياسية المتحركة فى الشارع المصرى، وأهمها اليمين بدرجاته، ما بين الرجعية المعلنة والتستر وراء شعارات ثورية الشكل، واليسار الماركسى بفصائله وانشقاقاته، والتيارات الدينية المسيسة بمواقفها المتباينة، ثم تحديد الموقف الناصرى من هذه القوى.

إن الاستمرار فى الاجتهاد الفردى لم يعد مطلوبا فى ظل توحد اراء الناصريين على تحليل للواقع تمت صياغته جماعيا بالحوار الديمقراطى بين كافة المواقع الناصرية المتفاعلة فى لقاء يوليو الفكرى الاول بالزقازيق. وخرجت منه "الوثيقة الناصرية لتحليل الواقع" والتى تحركت بها من بعده "لجنة العمل الناصرى" التى شكلها اللقاء. ثم جاء إقرار لقاء ناصر للوثيقة، بعد تعديلات أكدت على جوهرها، ورسخت منهجها فى التحليل...

.. تطرح الوثيقة تحليلا للواقع الاقتصادى والاجتماعى يكشف حقيقة التخلف الذى يعاينة وطننا، وحقيقة التفرقة الطبقية التى تتميز بها قلة على الاغلبية، ثم تكشف عقم السياسة التى تطرحها السلطة الان، وهى سياسة " الانفتاح الاقتصادى " لإنها غطاء لتمرير التراجعات عن خط الثورة فى كل المجالات، وتحت شعار الانفتاح.. إن النمو الخطير للرأسمالية الطفيلية فى مصر يدلنا على ان شعارات الانفتاح لن تجدى نفعا للجماهير الواسعة، ولكنها بوابة مفتوحة لنمو تحالف الاقطاع مع الرأسمالية الطفيلية لضرب مصالح قوى شعبنا العاملة.

إن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى يفرز الاقطاع والرأسمالية الطفيلية كتحالف يصعد الان الى السلطة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية والى اجهزة الاعلام ليمارس التضليل والخداع وتزييف الوعى نفس الوقت الذى يصعد فيه الى امتلاك الثروة ليستغل شعبنا، هذا الواقع هو نفسه الذى يفرز القوى صاحبة المصلحة فى الثورة، ويحددها فى الفلاحين والعمال والمثقفين الثوريين والرأسمالية الوطنية المنتجة وغير المستغلة، والجنود أبناء التحالف الحقيقى.

إن القوى صاحبة المصلحة الحقيقية فى استمرار الثورة وتعميقها. عليها فى كل الواقع – أن تتحرك مع طلائعها الثورية التى ينبغى أن تبادر الآن من أجل تغيير هذا الواقع ثوريا فى اتجاه تحقيق أهداف قوى شعبنا العامل فى الحرية والاشتراكية والوحدة. وفى حركة الطلائع الثورية مع جماهيرها.

ولذلك يصبح من الضرورى تحليل القوى السياسية الاخرى لتحديد "الخصومات" و "التحالفات". وهنا فإنه لامهادنة مع اليمين لانه تعبير سياسى عن القوى المستغلة في هذا الوطن. والصاعدة على اكتاف الجماهير لتمتص عرقها ودمها، ثم انه لا تحالف مع اليسار الماركسى، إلا فى وجود التنظيم الشعبى الناصرى، ليكون التنسيق فى حدود تخدم الاهداف المشتركة فى هذه المرحلة.

ولابد من التفاعل مع القوى الدينية التقدمية الملتزمة بامهداف قوى شعبنا العامل وفى اتجاه انجاز البرنامج الناصرى جاء تحديد " المهام الاساسية للحركة الناصرية " والذى خرج عن لقاء ناصر الفكرى السادس، والذى ينبغى ان تتلقفة كل المواقع الناصرية الان لتناقشه تفصيلا بالتعامل اليومى مع الواقع الحى من الريف والمصانع وتتيح من خلال حركتها فى الشارع وارتباطها بالجماهير برنامجا ناصريا تحتشد وراءه الجماهير صاحبة المصلحة وتناضل من اجله "

لقد تميزت تلك المرحلة من رحيل القائد عبد الناصر حتى أحداث يناير ١٩٧٧م فى تاريخ الحركة الناصرية بالاتى :

١- انقطاع التواصل بين أجيال الحركة الناصرية : عندما نتناول انقطاع التواصل، فيعنى ذلك افتقاد الآليات من شبكة اتصال وتراث فكرى وتنظيمى وخبرات حركية فلقد خرجت الحساسية الجديدة للحركة الناصرية، دون أن تكون متواصلة مع حساسية رجال الدولة الناصرية، وذلك عكس كل التيارات السياسية العقائدية، مثل الماركسية، وحركة الاسلام السياسى.

لقد خرج الشباب فى الحركة الناصرية عبر التجربة والخطأ.

٢ – اعتماد الحركة على المبادرات الفردية.

وكان ذلك طبيعيا فى ظل غياب استراتيجية واضحة المعالم للحركة الناصرية وفى ظل التجربة والخطأ، وفى ظل غياب تواصل اجيال الحركة. لذا فالمبادرة الفردية التى تتم عن وعى متقدم لاحد الكوادر، مما يجعله مرشحا لاداء دورا فى سحب الحركة على ارضية تلك المبادرة، دون ان تكون الحركة هى صاحبة المبادرة مما عرض هذا الجيل لمرض الشخصانية.

٣- غلبة التفكير الطلابى على الحركة الناصرية: لقد كانت الجامعة هى الحضن الدافىء للحركة الناصرية وللفكرة الناصرية. وكان من ابرز مناضلى الحركة من صفوف الطلاب، ولعل وقد تسبب هذا فى اتساع الهوه بين الجماهير صاحبة المصلحة فى الثورة وبين طليعة الطلاب فلم يع الطلاب فى تلك المرحلة الفرق بين وعى الطلائع المتقدم فى الجامعة، والمصالح المتقدمة فى المجتمع، وترتيبا عليه، الفرق بين لغة الخطاب الموجه لطلاب الجامعة، ولغة الخطاب الموجه لجماهير الشعب العامل بالإضافة إلى سلبيات الحركة الناصرية أخذين فى الاعتبار مناخ الانفتاح، وانقلاب قيم المجتمع، وبدء العمل لترتيب الساحات العربية لفكرة قبول السلام مع العدو الصهيونى.

من يناير ١٩٧٧ حتى ١٩٨٥م :

لقد تميزت احداث يناير ١٩٧٧ بظهور التيار الناصرى فى ساحة العمل السياسى الجماهيرى الواسع، ولعل انتشار صور عبد الناصر، ورفع شعارات ناصرية، واعتقال مجموعة من الرموز الناصرية الشابة، كان تعبيرا عن مصداقية ذلك الانتشار.

لقد جاءت الانتفاضة والحركة الناصرية فى مصر تمتلك أداة "لجنة العمل الناصرى"، والتى ضمت مندوبا عن كل موقع ناصرى، ولقد استطاعت تلك المواقع واللجان ان تشارك بجدية فى انتفاضة الجماهير المصرية يومى ١٨،١٩ يناير. وكان معظم نشاطاتها فى الصفوف الاولى للإنتفاضة فى مختلف أنحاء الجمهورية. وبقدر ما أثبتت تلك الانتفاضة ناصرية الشارع المصرى، الإ انها كشفت ايضا عجزا واضحا فى الطليعة الناصرية.

فلا يستطيع أحد أن يدعي أن الطليعة الناصرية كانت قائده للإنتفاضة، بمعنى صنع وتخليق الانتفاضة. لكن من المؤكد انها كانت هناك مع الجماهير المنتفضة فى تلك المرحلة. ولا يستطيع احد ان يدعى ان لجنة العمل الناصرى قد اعطت تعليمات لاعضائها للمشاركة فى تلك المظاهرات، ولكن من المؤكد ان التراكم الحادث فى وعى ونشاط وخبره شباب الحركة فى ذلك الوقت قد اسهم فى توجيه الاعضاء للمشاركة. وتصديقا لذلك يكفى ان نذكر واقعة تخص كاتب هذه الدراسة: " حيث كنت قائدا لمظاهرة من اضخم المظاهرات فى ميدان التحرير حتى ميدان رمسيس، مرورا بميدان العتبة، وعند ميدان رمسيس، وبعد ان دارت التظاهرة فى شوارع تلك المنطقة قمت ببلورة اهداف التظاهرة فى عزل وزارة ممدوح سالم، وحرية تكوين الاحزاب السياسية المعبرة عن كل القوى السياسية، والغاء رفع الاسعار، وزيادة مرتبات العاملين بالحكومة والقطاع العام.. الخ.

وما يؤكد ان عناصر لجنة العمل الناصرى كانت قد نزلت الشارع دون توجيهات، هو اكتشافى فى المظاهرة تلك لكل من حمدين صباحى – عاطف جلال – صفوت حاتم – عبد الله السناوى – جمال فهمى – محمد حماد. وكلهم كانوا اعضاء قياديين فى لجنة العمل الناصرى.

لقد كانت تلك الانتفاضة تعبيرا عن نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى كان لابد فيها من كفاءة الإدوات، مما استدعى الشعور بأن الوقت قد حان للتفكير بأدوات أخرى مكملة تنسق مع المرحلة الجديدة، مرحلة ما بعد الانتفاضة.

كان العجز واضحا فى الطليعة الناصرية، وذلك بعدما تكشف لنا اثناء حركتنا لجمع بعض التبرعات من أجل إعانة المعتقلين من الناصرين فى تلك الاحداث، وكان على رأسهم (سيد الغريب – حمدين صباحى – محمد عواد – سيد عبد الغنى – حسين معلوم – امل محمود – عادل بيجرمى – محمد سلماوى – أحمد الجمال – محمد النمر وأخرون " – ان الحركة تحتاج الى تخطيط مركزى، وإنها تحتاج الى مزيد من القيادات الواعية الصلبة، فلم يعد يكفى عقد المؤتمرات الواسعة لانصار عبد الناصر، ولم يعد كافيا تنظيم الطليعة فى تنظيمات علنية مثل لجنة العمل الناصرى، وفى وسط الحصار الامنى والمراقبة والمصادرة نضجت الرؤية من خلال حوار جماعى شمل.

كل من (عبد الله السناوى - مجدى بدر الدين - امين اسكندر - سمير عزب - كمال ابو عطيه).

فلقد اصبح من المؤكد إن النظام الساداتى، سوف يواجه بالعنف كل القوى الناصرى والتقدمية، لإستكمال مسيرة الإنقلاب. بعدما حدث شرخ عميق فى شرعية وجودة تسببت فيه تلك الانتفاضة الواسعة فى ١٩،١٨ يناير ١٩٧٧.

وكان ذلك هو المناخ الذى أسست فيه طليعة سرية فى وسط الحركة الناصرية الشابة، وقد شملت تلك المحاولة كل رموز الجيل وتلك الحساسية الجديدة، من جميع رواد الحركة (الاندية الفكرية والسياسية، ومنظمة الشباب، وبعض القيادات العمالية). وكانت تلك لحظة ميلاد مرحلة جديدة بملامح جديدة. وقد اتسم هذا التنظيم بغلبة العناصر الطلابية عليه، وبالتالى التفكير المتسم بالتوتر والانفعال، والميل الى التنظير وعدم القدرة على استخدام خطاب سياسى يتسق مع وعى الجماهير البسيطة، وايضا اتسم ايضا بالتجريبية، حيث كانت الخبرة منعدمة وبالذات خبرة النضال السرى والامنى وديمقراطية البناء التحتى النضالى، وطرق ادوات اتصال مع حلقات اوسع من الانصار والجماهير، ومعضلة الامكانيات وتوافرها فى ظل امكانياتنا المتواضعة: ولعل كل اسباب القصور تلك كانت سببا فى انفجار التجربة بعد ثلاثة سنوات من عمرها. ولكن بعد ان نجحت اولا: فى تثبيت فكرة النضال الطليعى السرى وسط الحركة الناصرية، بعدما كانت تعيش النضال العلنى الجماهيرى الواسع. وقد ساهم هذا النضال الطليعى فى إعطاء دفعات معنوية كبيرة للحركة، كما انه ساهم فى العبور بنا من عنق زجاجة البطش الذى استخدمه النظام الساداتى، بعدما فقد شرعية وجودة بعد الإنتفاضة، وقيامه بتوقيع معاهدة كامب ديفيد الخيانية - بقدر قليل من التضحيات - حيث اعتقل عدد من رموز التنظيم والحركة. وكان من بينهم حمدين صباحى - كمال ابوعطيه محمد حماد - أمين إسكندر - حسين عبد الغنى - حنفى عبد العال - صفوت حاتم - محمد عواد - سيد عبد الغنى.

ورغم ذلك استمرت محاولات بناء الطليعة الناصرية، عبر اسماء أخرى وبمشاركة عناصر جديدة وقديمة فى محاولة الاستفادة من نواقص

التجربة الاولى، ورغم بدائية العمل الطليعى الاول، لم تحدث اختراقات امنية لصفوف الحركة.

ولعله من المفيد ذكر بعض الاحكام العامة التى كانت ضابطة لعملنا الاول، ولم تكن منصوصا عليها، ولكنها كانت بمثابة العرف السائد، الأول منها كان يختص بالتمويل، فكان محرما لدينا قبول تمويل من أية دولة أو جهة مهما كان خطها السياسى قريبا من الناصرية. والثانى منها كان يختص بسفر اعضاء الحركة للعمل فى خارج مصر، وكان ايضا غير مسموح بالسفر مهما كانت المبررات والاسباب.

ومن المعلوم ان اقساما من معارضة السادات ونظامه قد تشكلت من العناصر التى خرجت من مصر، وذهبت الى بعض الاقطار العربية مثل العراق وليبيا وسوريا ولبنان وغير العربية مثل لندن وباريس.

ومن المؤكد ان تلك الاحكام العامة قد أفادت كادرنا الثورى فى تربيتة تربية صلبه، وأفادت ساحة العمل الناصرى فى مصر، حيث حافظت على الزخم الموجود فى صفوف الناصرية. ومن المؤكد ايضا انها افقدتنا بعض الامكانيات التى كانت لابد من توافرها لتشغيل افضل الكوادر وسد بعض الحاجات الانسانية.

وهذا ما كشفته لنا الايام التالية.

اما الخط الآخر للنضال السرى، فقد شمل بقايا تنظيم الطليعة العربية والتنظيم الطليعى داخل مصر. وهو تنظيم سرى تعود أصولة الى فترة حكم جمال عبد الناصر، وكان يمارس حركته داخل القطر المصرى، تحت اسم "الطليعة الاشتراكية" وفى الساحات العربية تحت اسم " الطليعة العربية " وقد وجه هذا المحور الطليعى عملة داخل الساحات العربية لعدم توافر عناصر له فى داخل الساحة المصرية تسمح له بالوجود المؤثر. وتوفرت له امكانيات كبيرة من قبل بعض الانظمة التى كانت تحاول ان تستقطب الحركة الناصرية، من اجل القيام بدور قومى أو التأثير على الساحة الداخلية فى مصر.

وكانت رابطة الطلبة العرب الوحدويين بمثابة الرافد للطليعة العربية.

لكن من المؤكد ان تنظيم الطليعة العربية قد أثر فى الساحات العربية، رغم ما شابة من عيوب وقصور، ادى الى تفكك التجربة وتحللها.

وقد أثر ذلك علىالساحة المصرية، عبر وجود لبعض العناصر الناصرية المصرية التى تم استقطابها لعضوية الطليعة العربية، هذا بالإضافة إلى ان هذه المنظمة قد ساهمت فى نقل عدوى التمويل والتبعية لبعض الانظمة العربية ولعل السرية تقتضى منا عدم الخوض التفصيلى فى تلك التجربة.

وعلى محور العمل العلنى الجماهيرى - ظلت المحاولات مستمرة من أجل الحصول على الشرعية بدءا من المنبر الاشتراكى بقيادة المناضل كمال رفعت، ومعه شباب الحركة الناصرية آنذاك إلى التعاون مع تنظيم اليسار الذى قام المناضل كمال رفعت، ومعه كل من (عبد العظيم المغربى، ومحمد عقل، واحمد حسن، وكمال ابو عيطة الذى انضم بقرار من شباب الحركة الناصرية) بالانضمام إليه.

وفى عام ١٩٧٨م دخلت بعض قيادات الحركة الناصرية الشابة المعتقل، تحت قضية عرفت بأسم قضية التنظيم الشعبى الناصرى، وكان على رأس المعتقلين حمد بن صباحى. وبعدها جاءت محاولة كمال احمد، عندما اعلن خلال المؤتمر الفكرى الذى عقده شباب الحركة الناصرية فى نقابة الصحافيين. بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو الـ ٣١ - انه تقدم لتأسيس حزب ناصر بإسم " الحزب الناصرى - تنظيم تحالف قوى الشعب العامل " وبعد حوارات ومداولات، تم الاتفاق بين شباب الحركة وكمال احمد على ان يتم الاكتفاء بتقديم الإخطار، وأن يتم استكمال الاوراق والوثائق بعد أن يكون قد تم جمع توقيعات عشرة الأف مؤسس. يقوم مندوبون عنهم بتقديم الاوراق. وهكذا نكون قد حققنا شرط وجود الحزب الواقعى قبل تقديم الطلب، وبدأت خطة انجاز ذلك، الإ ان كمال احمد قام بتقديم الاوراق باسم اثنين وستون مؤسسا، دون ان يكمل المسيرة المتفق عليها. وعند ذلك قاطعه الشباب، ورفضوا العمل معه.

قبل ذلك بقليل، رحل عن عالمنا المناضل كمال رفعت وأخذ موقعه فى حزب التجمع الوحدوى التقدمى المرحوم عبد الهادى ناصف. وظلت مسيرة النضال الجماهيرى لنيل شرعية للحركة الناصرية تتراوح بين تقديم الاخطار، ورفع القضايا امام المحاكم والعمل داخل الاحزاب العلنية الشرعية، مثل التجمع والعمل ومصر الفتاة، وبين النضال العلنى والسرى لنيل شرعية الوجود الناصرى المستقل.

وفى محاولة من السلطة للإقتراب من تفكير الشباب الناصرى فى تلك المرحلة، طلب من رمز من رموزهم تقديم رؤيته عن الناصرية، وبعد الحوارات تم تقديم ورقة تحت اسم "الناصرية.. تعريف نظرى" واحتوى على :

(١)- الناصرية : التعريف.
(٢)- الناصرية : المشروع الحضارى.
(٣)- الناصرية : المضمون الفكرى.
(٤)- الناصرية : ملاحظات أخيرة.

جاء بها ان الناصرية هى ايديولوجية، وبشكل اكثر تحديدا هى ايديولوجية الثورة العربية. او ايديولوجية المشروع الحضارى العربى. فهى نتاج التجربة الثورية الرائدة لشعبنا العربى، تحت قيادة جمال عبد الناصر. وهى ايديولوجية شاملة،بمعنى امتدادها الى كل قضايا الوجود العربى، وطرحها لاعادة صياغة هذا الوجود فى مشروع حضارى حديث. وهى ايديولوجية انسانية، حيث الاصل فى مشروعها الحضارى هو تحرير الانسان العربى من كل القيود التى تعوق انطلاقه كفرد او كمجتمع. وهى ايديولوجيا قومية بحكم تعبيرها واستهدافها لمصلحة الامة العربية قاطبة. وهى ايديولوجية تقدمية. مفهوم يختلف عن التطور والتغير، فهو مفهوم يحمل معنى قيمى اخلاقى غير محايد، ويتجه نحو مثال اعلى او مستهدفات محددة لجماعة بشرية فى لحظة تاريخية. وهى ايديولوجية مستقبلية، حيث ان قينة الزمان التاريخى فى أطارها لا تعدو كونها مرجعا تراثيا. تستمد منه الناصرية ثوابته، وتتخطى متغيراته، إلى حيث تصنع نسيجا متكاملا للمستقبل. وهى ايديولوجيا راديكالية. حيث موقفها من الابنية والعلاقات المجتمعية والاقليمية والدولية، موقف النقد، ومن ثم ضرورة التغيير العميق والشامل فى منظومة المفاهيم المنهجية عن الكون والمجتمع والانسان والفكر، وان كانت كأيدلوجية تطرح ملامح منهج علمى انسانى قادر بمزيد من الاجتهادات الفكرية ان يصل الى صياغة متكاملة لعلوم اجتماعية.

والناصرية كأيدلوجية ليست تبريرا ذرائعيا لواقع موجود. أو حتى لحقبة تاريخية ماضية، وانما هى رؤية فكرية تفسر الوقائع التاريخية والآنية من منظور جدلى مؤمن بترابط أجزاء الظاهرة الاجتماعية العضوى

والجدلى، وتعتمد وحدة التعامل المنهجى والنظرى عبر ابعاد تلك الظاهرة، عبر الأداة الوحيدة لذلك، وهى الانسان (وعى - إرادة).

عام ١٩٨٠م وارتكاب الخطيئة: فى عام ١٩٨٠م خرجت قيادة التنظيم الطليعى من سجن السلطة.

ورغبة من شباب الحركة الناصرية ورموزها فى أظهار الحركة الناصرية بمظهر قوى ومتحد بفاعلية كبيرة فى الشارع السياسى - تبنوا فكرة إقامة احتفال جماهيرى ضخم بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، يتحدث فيه ممثل واحد لكل الناصريين، وطرحوا دعوتهم على المرحوم عبد الهادى ناصف الذى رحب بالفكرة، وسأل عن الممثل الوحيد من وجهة نظرنا، فأبلغناه انه فريد عبد الكريم سأل لماذا ؟ اجبناه لعدة اسباب: اولا: فريد رجل عمل سياسى ولم يعمل بمسؤولية تنفيذية، اى لم يستوزر.

ثانيا: هو الوحيد المحكوم عليه بالاعدام الذى خفف للمؤبد.

ثالثا: رفضه الاعتذار من داخل السجن، كما فعل غيره.

رابعا: هو وقلة معه، صوتوا بلا للسادات بعد عبد الناصر أثناء ترشيح السادات لإستلام السلطة.

خامسا: تواصله السريع مع شباب الحركة، بعد خروجه من السجن مباشرة إلا ان المناضل عبد الهادى ناصف ابلغنا نحن المتحاورين معه (حمدين صباحى - امين اسكندر - محمد سامى) بان الذى سوف يتحدث فى المؤتمر - وذلك فى أثناء الجلسة الثانية من الحوار فى (جروبى سليمان باشا) كل من الفريق أول محمد فوزى - فريد عبد الكريم - محمد فائق.

عند ذلك طرحنا عليه أهمية تمثيل شباب الحركة الناصرية فى المتحدثين لهذا المؤتمر، وذلك حتى لا يتم اغفال دور جيلنا فى العشر سنوات الفائته. فطلب أن نمهله اسبوعا وفى الجلسة الثالثة، ابلغنا الذى سوف يتحدث بأسم الشباب السيد محمد عقل (نائب فى مجلس الشعب، كان قد هاجم قيادات التنظيم الطليعى رغم عضويته فى هذا التنظيم بعد انقلاب مايو ١٩٧١.

عند ذلك شعر الشباب بالانفصال الحقيقى بين المدرستين - المدرسة القديمة والمدرسة الحديثة، والذى تأكد بعد ذلك من خلال الممارسات اليومية، وصناعة القرار وتصورات العمل وأساليب النضال. ورغم ذلك استمر

التعاون والتواصل فى طرح وتبنى صيغة الحزب العربى الاشتراكى الناصرى " تحت التأسيس".

ودار حوار طويل بين رموز الشباب الناصرى، وفريد عبد الكريم، تم الاتفاق فيه على البدء فى تشكيل الحزب. وكانت رؤية الشباب أنذاك ان ساحة العمل السياسى فى مصر، تحتاج لجهود الجميع وانه من المحرمات ان تنشق الحركة الناصرية، حيث مثلت فى أذهاننا تجربة لبنان بوضوح فى تلك الفترة، ومنذ ان جمعنا الإطار العلنى، برز فى العلاقة بين المدرستين قانون الوحدة والصراع، وحدة فيما هو متفق عليه، وصراع على ما هو غير متفق عليه.

من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٤م، من تحت التأسيس للشرعية :

فى منزل فريد عبد الكريم بالبجيزة، اجتمع (حمدين صباحى وعادل ادم وفريد عبد الكريم) وطرح حمدين فكرة تأسيس حزب جماهيرى واقعى لا يتعارض مع محاولة أخذ الشرعية المتبناه من قبل كمال أحمد والتى كانت تنظر أمام المحكمة، ويتلخص مفهوم المدرسة الجديدة (الشباب) لحزب واقعى فى الاتى:

١- لا تقديم لأوراق رسمية عن الحزب للنظام.
٢- يقام الحزب فى الواقع، وعندما تأتى الشرعية من المحكمة عن طريق الاوراق التى قدمها كمال أحمد نكون قد عبأنا قوانا الشعبية، ونظمنا صفوفنا.
٣- أن يكون التأسيس والبناء ديمقراطيا وأمامنا فرصة لمزيد من التعارف والاختيار تحت التأسيس، وتم الاتفاق على فكرة " تحت التأسيس " والغرض منها كان التحايل القانونى على مسألة تقديم الاوراق الى لجنة الاحزاب، وبالطبع تفاعل ذلك مع ظروف النظام فى ذلك الوقت، حيث طفا على سطح الحياة السياسية الاسلام السياسى بإتجهاته المختلفة وتفاعل ذلك أيضا مع أن الحركة الناصرية صارت قوة لا يمكن الغائها من الشارع فى مصر والوطن العربى.

فى تلك الفترة ايضا، لوحظ أن حركة الطليعة العربية كانت قد طرحت فى بيروت عام ١٩٨١، اى بعد خروج بعض القيادات من السجن،

أهمية وجود حزب ناصرى جماهيرى، ولكنها لم تستطع ان تتقدم بذلك داخل مصر فى تلك الأونه، لقلة عناصرها، وعدم معرفتها بحقائق خريطة الحركة الناصرية فى مصر، وكان لفريد عبد الكريم دور كبير لتفهم تلك الخريطة، ويتكشف ذلك من ما ذكره الأستاذ طلال خالدى فى الكتيب المعنون بـ "الحزب العربى الديمقراطى الناضرى النشأة، المواقف، التحديات والصادر عن دار الجاحظ للطباعة والنشر فى بيروت، وقد جاء فى صفحة (١٧) ما يؤكد ذلك "مع الإفراج عن القيادات الناصرية انتعشت حركة الطليعة وتمكنت بفضل عدد من هذه القيادات من إعادة ربط العديد من الكوادر الناصرية القديمة فى العديد من المحافظات سواء من كان فى التنظيم الطليعى او منظمة الشباب... وكانت الخطوة الأولى طرج مشروع إقامة حزب ناصرى جماهيرى، وفعلا اعلن فى بيروت (١٩٨١/٩/١٩) عن اقامة حزب ناصرى جديد فى مصر بأسم الحزب الاشتراكى العربى الناصرى..."

تقدم فريد عبد الكريم بإخطار لوزارة الداخلية يبلغهم فيه إنه بصدد الحوار والحركة من أجل التحضير لإعلان الحزب العربى الاشتراكى الناصرى الاتفاق على بدء جمع عضوية المؤسسين، وفى تلك الفترة نجح الناصريون عبر القضاء والتواصل من قبل رجالات دولة عبد الناصر من الناصرين مع النظام فى الغاء حظر النشاط السياسى عن المفرج عنهم فى قضية مايو. هذا بالاضافة الى حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية (شرط تأييد معاهدة كامب ديفيد) ضمن الشروط التى يجب توافرها فى طلب الترخيص لتشكيل حزب سياسى، بعدما رفع كمال أحمد قضية فى ذلك الشان.

وتمكن الحزب الاشتراكى العربى الناصرى (تحت التأسيس) من التواجد على ساحة الفعل السياسى وذلك عبر حركة الشباب المتسعة فى تلك المرحلة، والتى كانت بسبب واقعة اطلاق الرصاص من الجندى سليمان خاطر على الجنود الصهاينة فى سيناء، وقد تبنى شباب الحركة الدعوة لتشكيل اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر. وبالفعل تم تشكيل اللجنة من كل من (المناضل الكبير فتحى رضوان، دكتور عصمت سيف الدولة، الاستاذ أحمد نبيل الهلالى. دكتور أشرف بيومى، دكتورة رضوى عاشور، محمد عبد القدوس، دكتورة لطيفة الزيان، فريدة النقاش محمد خليل. مجدى أحمد

حسين، حمدين صباحى، كمال ابو عيطة، مجدى زعبل، أمين اسكندر)، وقد تم اختيار امين اسكندر سكرتيرا عاما لهذه اللجنة.

وبدء التحضير لعقد اللجنة العامة فى عام ١٩٧٨، وهو بمثابة المؤتمر العام للحزب "تحت التأسيس" واتصل بعض رجالات الدولة الناصرية السابقة برجال الدولة أنذاك، لكى يتم التصريح بالاجتماع، لكن وزارة الداخلية أبلغت المرحوم شعراوى جمعه بعدم الموافقة، وتزعم شباب الحركة مع فريد عبد الكريم وكيل مؤسسى الحزب (تحت التأسيس)، عقد الاجتماع حتى ولو حدثت مواجهة مع رجال الامن، إلا أن بعض رجال ١٥ مايو من الناصريين، وعلى رأسهم المرحوم شعراوى جمعة، كان رأيهم غير ذلك.

وتم الاتفاق مع حزب التجمع لإستضافة إجتماع اللجنة العامة، وتم عقد الاجتماع، وفى جلسته الافتتاحية، والتى حضرها بعض من القيادات الناصرية العربية، وبعد كلمة افتتاحية درامية من فريد عبد الكريم، بدأ عمل اللجان، وعلى ضفاف اللجان واجتماعاته، بدأ التباحث حول تشكيل قيادة العمل اليومى، وظهر مرة أخرى على السطح رغبة رجال الدولة فى الهيمنة والسيطرة على الحركة، وعدم السماح بمشاركة المدرسة الجديدة لهم فى تحمل المسؤولية، وسماحهم فقط بتمثيل الشباب بواحد أو أثنين فقط، وسط قيادة يقرب عددها من الثلاثين، هذا بالاضافة إلى بروز الجانب التسلطى من شخصية فريد عبد الكريم الذى أخذ قرارا بفصل أثنين من قيادات الحركة الطلابية والشبابية وسط اجتماع اللجنة العامة، وانتهى الاجتماع نهاية درامية بعد قسمته الى فريقين فريق تقوده المدرسة القديمة، يتشكل من فريد عبد الكريم، محمد فائق، الفريق الاول محمد فوزى، محمد عروق، عبد العظيم المغربى، عادل أدم، محمد عقل، مصطفى الغزاوى، أحمد شهيب) وفريق تقوده المدرسة الجديدة (حمدين صباحى، عبد السناوى، أمين اسكندر، عصام الاسلامبولى، كمال ابو عطيه، أمل محمود، عبد الحليم قنديل، محمد سامى، محمد حماد، مجدى بدر الدين، مجدى زعبل، طاهر عبد الحليم، عزازى على عزازى، محمد منيب، محمد بيومى، جمال فهمى، طارق النبراوى، فايز الكرته (قيادى عمالى) – محمد بدر الدين، محمد بسيونى، جمال الشامى، محمد صبره. وهكذا ولد الحزب تحت التأسيس وفى داخله بذرة فنائه، واستمر العمل داخل الحزب لإيمان الشباب بوحدة الاطار العام للحركة

الناصرية. الا أن التجربة قد أخذت فى التداعى حتى وصل إلى أن المستوى القيادى – الأمانة العامة– كان يواظب على اجتماعاته ستة أعضاء من حوالى ثلاثين عضوا ووصلت الحال إلى درجة يستحيل معها الصمت، بعدما انفرد فريد عبد الكريم بالقرار وتحلقت حوله مجموعة من العناصر الغير مؤهلة واختلف معه رفاق السجن من رجال الدولة، مثل محمد فائق، محمد عروق، والفريق أول محمد فوزى والسيد عبد المحسن ابو النور وعبد العظيم المغربى.. الخ

ويبدأ الشباب مرة أخرى فى فتح باب للحوار معهم لغرض أن يشاركونا اصلاح الحزب وذلك بعدما يقرب من أربع سنوات على مسيرة تحت التأسيس – شارك فى هذا الحوار عبد العظيم المغربى، احمد حسن ومحمد عروق، واتفقنا على عقد اجتماع اللجنة العامة مرة اخرى، من اجل اختيار قيادة جماعية حقيقية، تلجم سلوك انفراد فريد عبد الكريم بالسلطة، والذى أدى الى تدمير الحركة فى الحزب تحت " التأسيس " وقد جاء فى مشروع وثيقة الدعوى لإنعقاد اللجنة العامة الاتى:

نحن الموقعون على الوثيقة ندعو، إلى انعقاد اللجنة العامة للحزب الاشتراكى العربة الناصرى فى غايته ٢٣ يوليو ١٩٩٢، اعمالاً لنص اللائحة الداخلية والذى يجيز (٢٥٪) من عضوية اللجنة العامة حق دعوتها للأنعقاد (المادة ٢٨ الباب الثانى من لائحة الحزب : يجوز عقد اتفاق اجتماع طارىء للجنة العامة للمؤسسين بدعوى من وكيل المؤسسين أو من أمانة اللجنة (٢٨, أو بناء على طلب ٢٥٪ من الاعضاء(.

ويؤكد الموقعون التزامهم المبدئى بوحدة العمل الناصرى وصيانتها، واعتقادهم الجازم بإن إقرار الديمقراطية فى العمل الحزبى وحياته الداخلية وترسيخ قيمة ومبدأ القيادة الجماعية، يمثلان معاً ضمانة حقيقية لتجاوز حالة التدهور العام فى الاداء السياسى والتنظيمى، والارتقاء الى مستوى التحديات التى تفرضها هذه المرحلة الهامة والخطيرة من تاريخ مصر وأمتها العربية. وإذا كانت ملامح الازمة الداخلية قد بدأت بوادرها فى اعمال الدورة الاولى للجنة العامة (فبراير ١٩٨٧)، إلا إنها فى الفترة الاخيرة قد اتسعت واتخذت ابعادا سياسية وتنظيمية مدمرة، قللت الى حد كبير من حجم الحضور السياسى الناصرى. وتدنت بفاعليته الى حدود تدعو الى الأسى لتيار كان

يوصف حتى وقت قريب، بأنه أكثر التيارات السياسية فى مصر جماهيرية وشعبية وبطبيعة الحال، فإن ادارة الحزب - ووكيل المؤسسين تحديدا - تتحمل المسئولية الاولى عن هذا التدهور التنظيمى والسياسى بحكم وضعها فى البناء الحزبى. ووصل التدهور الى حد أن الامانة العامة على مدى السنوات الثلاث الماضية لم تعقد اجتماعا واحدا مكتملة النصاب، فضلا عن عدم دعوتها اصلا للإنعقاد لفترات طويلة، على الرغم من كونها المستوى المنوط به إدارة العجلة الحزبية، واتخاذ القرارات السياسية، مما أدى بكثير من القيادات الفاعلة الى تجميد نشاطها فعليا فى هذا المستوى، وفيما يليه من المستويات.

ووسط هذه الفوضى فى إدارة الحزب ولا نقل قيادته حيث غابت تماما المفاهيم الصحيحة للقيادة التنظيمية - انهارت مواقع العمل الحزبى فى المحافظات، وتأكلت البنى التنظيمية، وكان طبيعيا أن ينحسر العمل السياسى الناصرى. ولا نخلى انفسنا نحن الموقعين على هذه الوثيقة من المسئولية، الا أن المسئولية متفاوتة بالطبيعة فى المقدار والدور حسب الموقع التظيمى. ومن هنا تأتى أهمية دعوة واستحضار اللجنة العامة "أعلى مستوى سياسى تنظيمى" لوضع حد التدهور فى الاداء العام الناصرى، وبحث سبل انهاض التيار القومى الناصرى بمصر من التدهور.. الخ.

وقبل تلك الازمة الحادة صدر قرار من المحكمة برفض حزب كمال احمد تحالف قوى الشعب العامل وكانت تلك هى المرحلة الاخيرة فى المسيرة القانونية، عندما اجتمع السيد على صبرى مع رفاقه من رجال مايو(محمد فائق - عبد المحسن ابو النور - ضياء الدين داود - الفريق محمد فوزى - فريد عبد الكريم) واتفقوا جميعا على أهمية تواصل ذلك الخط القانونى فى إنشاء الحزب، وتم تكليف ضياء الدين داود: عضو الأمانة العامة " الحزب تحت التأسيس " بتقديم طلب لتأسيس الحزب العربى اليمقراطى الناصرى، عن طريق ٥٤ مؤسسا لم يعرف لأحد منهم تاريخ ناصرى سوى أحمد حسن ود. محمد ابو العلا، وفى سرية تامة قدمت الاوراق للجنة الأحزاب، وهاجم الشباب تلك الخطوة غير المفهومة، والغريب أن فريد عبد الكريم تملص منها، وهاجم ضياء الدين داود، واعلن عدم معرفته بها، وهدد بتوقيع العقوبة اللائحية عليه، وقد جاء ما نصه فى كتيب الحزب العربى الديمقراطى

الناصرى بقلم طلال الخالدى "فور صدور قرار المحكمة الإدارية برفض الطعن المقدم من قبل كمال احمد لتأسيس تحالف قوى الشعب العاملة - التنظيم الناصرى، او عزت قيادة الحزب اللعربى الاشتراكى إلى أحد اعضائها الاستاذ ضياء الدين داوود بالتقدم لتأسيس حزب جديد بأسم الحزب العربى الديمقرراطى الناصرى" ولعل ذلك يؤكد ما طرحناه من سرية غلفت تلك الخطوة.

فى تلك المرحلة - مرحلة نشأة الحزب تحت التأسيس - كانت هناك مجموعتان ناصريتان واحدة فى القاهرة، والثانية فى الجيزة ومجموعة القاهرة موجودة فى القاهرة فقط ومن أهم رموزها محمد عواد، وسيد عبد الغنى وهنداوى خليل ومجدى الشافعى، ومجموعة الجيزة موجودة فى الجيزة فقط، ومن أهم رموزها د. صلاح الدسوقى وعلى عبد الحميد ود. أحمد الصاوى وقد رفضت هاتين المجموعتين دخول تجربة تحت التأسيس "التأسيس" لاسباب تقديرية من جانبهما، وتبين بعد ذلك أن د. صلاح الدسوقى كان قد انشق عن تجربة الطليعة العربية، ومعه كثير من النشطاء فى بعض الاقطار العربية. وبعد ذلك شكل تنظيما عرف باسم التنظيم الناصرى المسلح" قام بعدة تفجيرات صغيرة أمام بعض المصالح الامريكية فى القاهرة وقد فشلت معظمها، وتم القبض على بعض عناصرها، وهرب بعضها الآخر، وهكذا طفت على السطح مجموعة صلاح دسوقى مرة أخرى.

وفى تلك الفترة ايضا ظهر على سطح الحياة السياسية "منظمة ثورة مصر الناصرية " والتى قامت بعمليات مدروسة ومخططة لاغتيال عناصر الموساد وفى شوارع القاهرة، واثارت ضجة كبرى، واصبحت حلما لدى الشباب، وتبين بعد ذلك إن قائدها هو خالد جمال عبد الناصر، وكان خالدا قريبا من حركة الشباب الناصرى، وقريبا من الحركة الوطنية فى مصر، وايضا في وسط الأحداث العامة.

الوضع مأزوم فى داخل الحزب تحت "لتأسيس" الحركة الوطنية بدأت تفرز جماعات عنف، الجماعات الاسلامية تزداد انتشار وعنفا، مصر تقود خط الاستسلام العربى، علاقات التبعية بين مصر لامريكا تتعمق، تلك كانت الخريطة والرؤية البانورامية لاي معلق محايد.

ولادة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى:

فى ٥ مايو ١٩٩١ تم تقديم طلب الترخيص من ضياء الدين الى لجنة الاحزاب من اجل الترخيص للحزب العربى الديمقراطية الناصرى، وفى ٩/١٠ من نفس العام، رفضت لجنة الأحزاب هذا الطلب بالترخيص، واستندت الى أربعة اسباب هى:

١- انعدام الشروط القانونية فى وكيل المؤسسين، حيث تمت ادانته فى قضية ضد أمن الدولة، عرفت باسم "١٥ مايو ١٩٧٠ ".

٢- إن بعض المؤسسين متهمون بالمشاركة فى تظاهرات ضد الدولة.

٣- إفتقاد الحزب العربى الديمقراطى الناصرى شرط التمييز عن الاحزاب السابقة.

٤- قيام الحزب على النظام الشمولى الذى يتعارض مع الديمقراطية السليمة، من خلال تبنية لوثائق ثورة ٢٣ يوليو.

ومن ذلك أدرك الناصريون طبيعة المعركة، وثابروا على خطواتها واجراءاتها، حتى قدم ممثل هيئة مفوضى الدولة تقريرا تضمن رفض قرار لجنة الاحزاب، ونظرت المحكمة برئاسة المستشار طارق البشرى (المؤرخ الوطنى المعروف) واصدرت المحكمة الادارية قرارها بالزام لجنة الاحزاب بالترخيص للحزب العربى الديمقراطى الناصرى، واعتباره الحزب الشرعى العاشر. وانضم كل الناصريين للحزب، حتى الذين قاطعوا التجربة الاولى (تحت التأسيس(.

وظهر على السطح أول خلاف فى الحزب الجديد، الحزب العربى الديمقراطى الناصري.

خلاف على القيادة :

لقد تصور فريد عبد الكريم (وكيل المؤسسين لتجربة تحت التأسيس) أنه هو صاحب الحق فى قيادة الحزب الشرعى الجديد، فهو الذى قاد مرحلة تحت التأسيس، وهو الذى شارك فى التخطيط من أجل أن يتقدم ضياء الدين داود بطلب الترخيص بعدما رفضت المحكمة حزب كمال أحمد، بالاضافة لذلك فهو المؤهل لقيادة الحركة بعدما تعايش مع مشاكلها المتعددة وعرف خباياها.

ونسى فريد عبد الكريم إن ضياء داود هو الذى جاء بالترخيص والشرعية، وتناسى ثانيا أن ضياء قد نجح فى انتخابات مجلس الشعب وعبر معركة شعبية واسعة، وتناسى ثالثا أن تجربة قيادته لحزب (تحت التأسيس) كانت محصلتها سلبية تماما. كل ذلك ادى الى صراع مكتوم ثم معلوم عرف من قبل أجهزة الدولة الامنية جماعة عابدين (حيث يوجد مقر تحت التأسيس فى ميدان عابدين) وشملت كل من عادل أدم. مصطفى الغزاوي، محمد عقل. وبين الحزب الشرعى فى طلعت حرب - بقيادة ضياء داود.

ولقد تجسد هذا الصراع فى اساليب توزيع استمارات العضوية واستقبالها، وفى الصراع حول المقر (عابدين)، وفى محاولة فريد التأثير والسيطرة على جماعة المؤسسين الاعضاء الخمسين الذين وقعوا على طلب الترخيص للحزب.

وكان للشباب رؤية فى معالجة أخطاء وخطايا المدرسة القديمة، بعدما تكشف لهم زيادة واتساع المخاطر، وعدم التخطيط العلمى للمواجهة، من قبل ضياء الدين داود. عند ذلك تقدموا برسالة فى ١٩٩٢/١٠/١٠ إلى الامين العام. جاء فيها :

نعلم جميعا، أن حزبنا العربى الديمقراطى الناصرى لم يولد من فراغ، وأن حركة الناصرية بإنجازاتها وإخفاقاتها تعود إلى سنوات طويلة خلت، وأن تجربة الحزب الاشتراكى العربى الناصرى (تحت التأسيس) أكدت سعينا المشروع بالتاريخ والطبيعة والدستور الى نيل حقنا فى التنظيم العلنى المستقل ونعلم، ان حركة الناصرية متعددة الاجيال والمنابع والخبرات التاريخية، وأن تجربة حزبنا (تحت التأسيس) أخفقت للأسف فى ضمان التفاعل المتكافىء بين روافد الناصرية. وأن تجربة انشاء حزبنا بقوة الواقع صادرتها ممارسات تنكرت لحقائق الواقع وظروفه المواتيه، وأن قوى الناصرية الحية اجتهدت فى العمل للأصلاح والتغيير مع حرصها المسؤول عن وحدة النسيج الحزبى وعدم السماع بتمزيقه، وأن جبهة الإصلاح والتغيير إمتدت لتشمل الأغلبية الساحقة وساندها رفاق عبد الناصر - وبينهم أنتم شخصياً - فى أخر مشاهد تجربة حزبنا (تحت التأسيس(.

ونعلم، أن الميلاد المفاجيء لحزبنا العربى الديمقراطى الناصرى جاء ليطوى صفحة المعاناه الأليمة، وأن الفرحة الغامرة التى غمرت قلوبنا جميعا

لم تنسنا ضرورة الإستيعاب العقلى للدروس المستخلصة من تجربة حزبنا (تحت التأسيس) وأن الكل - إلا من قلة نحت الى التعويق - وجدوا اطار عملنا الحزبى الأكثر صحة فى الوحدة والديمقراطية والفعالية، وأن وحدة حزبنا تتحقق بفتح أبوابه للجميع واستيعاب كل الناصريين دونما شبهة استبعاد او تهميش تقود الى تعددية ناصرية لا تحمد عواقبها، وأن ديمقراطية حزبنا تتأتى بتأكيد مبادىء الإنتخاب النزيه للمستويات، وجماعية القيادة والتراضى العام والتفاعل المتوازن بين الاجيال، وأن فعالية حزبنا تتحقق بتأكيد صورتها كحزب قائد للمعارضة الجذرية، وأبداع اساليب عمل جديدة تكفل إلتحام الحزب بالجماهير الشعبية الكادحة صاحبة المصلحة فى التغيير الشامل.

ولا شك انكم تعرفون اننا رحبنا بإلتزامكم المعلن ببرنامج الحزب ولائحته التنظيمية رغم التسليم بقصورهما وعوارها المشتهر، وأننا إلتزمنا بحصر قرار لائحة الحزب الاساسية فى قضايا البناء الحزبى. وأنكم وافقتم بحماسة على إقتراحنا بعد تطويره الى فكرة اللجان النوعية المعاونة (التنظيمية - السياسية الإعلامية) فى لقاءات مفتوحة تمت معكم فى المقر المركزي لحزبنا وخارجه، وأنكم اعلنتم اقتناعكم العميق بإقتراحنا المطور، ووعدتم بتنفيذه فور مؤتمر حزبنا الجماهيرى الحاشد فى ٢٣ يوليو ١٩٩٢.

وتعلم اننا إلتزامنا بقرار الامانة العامة المؤقته كونها السلطة الشرعية بمقتضى اللائحة حتى ١٩ اكتوبر بمد تاريخ باب العضوية الى ١٩٩٢/٨/٣٠، ورغم تأكيدكم السابق على عدم مدها بعد تاريخ ١٩٩٢/٧/٣١.

ولعل القرار الصادر بمد فتح باب العضوية كان سببا مباشرا فى فتح باب التنافس غير المحمود الذى اضر بنقاء الوعاء الحزبى، خاصة مع الركود الملموس فى الاداء المركزى للحزب، بسبب تأخر اصدار القرار الخاص بتشكيل اللجان النوعية التى اقترحناها.

نعلم ذلك كله، ورغمها فوجئنا بصدور قراركم الاخير (وبعد ان كادت اللائحة المتاحة للتأسيس الحزبى ان تنقضى) بإنشاء عدد هائل من اللجان مقطوعة الصلة أغلبها بمناقشاتنا السابقة فى الخصوص، ونأمل ان تتقبلوا بصدر رحب ملاحظات على قراركم الاخير، فاللجان التى اصدرتم قراركم بشأنها متداخلة الإختصاصات والمهام، على نحو يؤدى الى شل

عملها، ربما قبل ان تبدأ، واللجان التي قررتموها بعضها له صلة بمهام التأسيس الحزبي المفضية إلى عقد المؤتمر العام، وأغلبها خارج سياق المهام المطروحة، وطريقة اختيار اسماء العاملين في اللجان شابها الخلط العشوائي (بتكرار اسماء بذاتها في لجان متعددة) ثم انها مالت الى نفي واستبعاد وتهميش اسماء بعينها، هي الاكثر حضورا، قد يكون اوفر كفاءة، فيما يخص المهام المطروحة..

وتعلم، أننا حريصون على استمرار الحوار لا إفتعال القطيعة، وأن نجاح اي حوار ناصرى يدعمه الوعي بشروط بناء حزب موحد وديمقراطي وفعال، ومن ثم نعلمكم باعتذارنا الجماعي عن المشاركة في عمل لجان تم تشكيلها على نحو يجافي الدروس المستفادة من تجربتنا في البناء الحزبي، وفي الوقت نفسه، نطالبكم بمراجعة قراركم الاخير لما فيه المصلحة العليا لحزبنا، وندعوكم للتركيز على هدف التعجيل بعقد المؤتمر العام إستكمال للتأسيس الحزبي ديمقراطيا..

وأخيرا: ان موعد عقد المؤتمر العام يحل طبقا للائحة التنظيمية في ١٩ اكتوبر الجارى، ونعتقد ان اى تأخير في عقد المؤتمر هو تقصير تنظيمي وسياسي يجب تلافيه على وجه السرعة، حجبا لتهديدات فراغ السلطة الحزبية ومخاطره، وأول خطوة واجبة هي الإسراع بإعلان كشوف العضوية (بحد اقصى يوم ١٩ اكتوبر الجارى)، وفتح باب الطعون والشكاوى والتصحيحات لمدة اسبوع بعدها تبدأ اجراءات الإنتخاب طبقا لتفسيرات لائحة متفق عليها، وبالتوازي مع إعداد الوثائق الاساسية، ودعم خطوات صدور جريدة (العربى) الناطقة بلسان حزبنا. وفي ضوء تلك المهام العاجلة نتصور ان لا يتأخر تاريخ عقد المؤتمر العام للحزب عن نهاية النصف الاول من شهر ديسمبر ١٩٩٢م.

الموقعون :

أما الخلاف الثالث، فقد وقع في المؤتمر العام الاول للحزب العربي الديمقراطي الناصري. فلقد كان منصبا بخصوص تصورات متباينة لكيفية تجسيد القيادة لفعاليات ومدارس الحزب المختلفة. فلقد طرحت المدرسة الجديدة في الحزب مشروع قرار للعرض على المؤتمر العام الاول،

وتحركت لجمع التوقيعات عليه من قبل اعضاء المؤتمر العام (٣٥٠ توقيع في اليوم الاول من قوة المؤتمرين ٨٥٠ عضو). وكان ذلك بشأن وجوب تبني المؤتمر العام لقرار أن يكون على رأس القيادة المركزية للحزب رئيس وأمين عام.

لكن مشروع القرار قد قوبل بعصبية من رجال دولة عبد الناصر وتعبئة المضادة والتشويه مما نتج عن ذلك سحبه بعد مرور اليوم الاول من عمر المؤتمر.

ولقد جاء نص مشروع القرار كالاتي:

مشروع قرار للعرض على المؤتمر القومي العام الاول.

تأكيد اعلى مبدأ وحدة الحزب، وأملا في ان يقدم حزبنا نموذجا لديمقراطية البناء وجماعية القيادة. وإيمانا بضرورة تكامل وإمتزاج الأجيال الناصرية في بوتقة العمل الحزبي، وبالنظر الى مستقبل الحزب والآمال عليه، والتطلع الى تحقيق اقصى استفادة من الخبرات والقدرات والكفاءات والمتوافرة لديه، يقترح الموقعون ان يتبنى المؤتمر العام الاول للحزب مشروع هذا القرار.

اولا: ان يكون على رأس القيادة المركزية للحزب رئيس وأمين عام، يحدد هذا القرار الصلاحيات الممنوحة لكل منهما.

ثانيا: رئيس الحزب هو الممثل السياسي والقانوني للحزب، والمسئول السياسي عن صحافته ومطبوعاته، وعن متابعة القضايا السياسية وهو يمارس صلاحياته في ظل مقررات مستويات الحزب المختلفة، وفي اطار من قواعد القيادة الجماعية.

ويحق له ان يصدر القرارات الضرورية في حالة تعذر انعقاد المكتب السياسي.

ويجب عليه في هذه الحالة عرض قراراته على أول اجتماع للمكتب السياسي.

ثالثا: الأمين العام، يتولى متابعة الإدارة اليومية لشئون الحزب وتنظيماته وأجهزته بالتشاور مع رئيس الحزب، ويقوم بالاشراف على مقر الحزب المركزي وشئونه

المالية والتنسيق بين اللجان الرئيسية والانشطة الحزبية من خلال امناء اللجان.

رابعا: تزكية الأخ الاستاذ / حمدين صباحي لشغل موقع الامين العام للحزب بالصلاحيات المنصوص عليها في البند الثالث.

الموقعون

أما الخلاف الرابع، فكان في تشكيل المكتب السياسي الحزبي: حيث تم تشكيل المكتب السياسي عبر الانتخابات دون مراعاة الاوزان السياسية والمواءمات الحزبية التي تراعي تواجد الجميع في صناعة القرار. ودون ان تراعي الروافد المتعددة لنشأة الحزب وقد نتج عن ذلك استبعاد اتجاه المدرسة الجديدة في عضوية المكتب السياسي (٢١ عضوا بالامين العام)، ومما يؤكد منهج الاستبعاد والنفي ان اتجاه المدرسة الجديدة قد نجحت في اخذ ما يقرب من (١٨ مقعد داخل الامانة العامة المكونه من ٧١ عضو) ولم ينجح لها أحد في المكتب السياسي، وذلك لتحالف إدارة الحزب مع مجموعة من الاقليات حتى تضمن الاغلبية لها، وهذا ما يفسر ان اقلية حصلت على اربع مقاعد في الامانة العامة، قد حصلت على ٣ مقاعد في المكتب السياسي، وبعدما تحالفت مع ادارة الحزب. ذلك بالاضافة الى ممارسة سلوكيات انتخابية لا يمكن السماح بممارستها في حزب ناصري يريد التغيير الثوري.

ونتيجة لعدم مؤامة اعلى مستوى في الحزب الواقع التنظيمي والسياسي المستقبلي، فلقد قدمت المدرسة الجديدة رسالة مفتوحة للأمين العام، وكانت موقعة من قبل فريق الحوار مع المدرسة القديمة، والذي كان يستهدف الاتفاق حول تشكيل مكتب سياسي معبر عن الجميع دون نفي او استبعاد لاى اتجاه مهما كان حجمه ووزنه، حتى تضمن مسيرة الحزب الفعالية، وعدم الدخول في مشاكل داخلية والتفرغ لمشاكل الواقع وهي كثيرة.

ولقد شارك في هذا الحوار كل من حمدين صباحي – عبد الله السناوي – امين اسكندر من المدرسة الجديدة وكل من السادة ضياء الدين داود – محمد فائق – محمد عروق من المدرسة القديمة. وكان مكان الحوار هو منزل السيد محمد فائق. وقد تم الاتفاق بنسبة ٩٩٪ الا ان المدرسة القديمة، نقضت الاتفاق في اليوم التالي.

وقد جاء فى الرسالة المفتوحة الى الامين العام الاتى:

"وبعد التطورات السلبية المتلاحقة فى عملنا التنظيمى، والتى كانت ذروة المأساة فيها إنتخابات ونتائج المكتب السياسى، نجد من واجبنا امام ضميرنا السياسى، وأمام عضوية الحزب أن نشرح موقفنا كاملا وأن نحدد المسئولية كاملة، وإدانتنا الواضحة لسيادة منهج الاستبعاد فى اساليب العمل الحزبى.

ولا شك انكم تعرفون، ويعرف اغلب اعضاء الحزب، اننا قاتلنا بكل الوسائل السياسية والتنظيمية منذ اللحظة الاولى لإعلان انشائه من أجل اعلاء شأن الشرعية التنظيمية فى مواصلة محاولات فرض الانشقاق والصراع عليه. وكان ذلك استمرارآ لخط ثابت انتهجناه فى تجربة الحزب الاشتراكى العربى الناصرى " تحت التأسيس" ويدعوا الى "الوحدةوالديمقراطية" فى صفوف الناصريين، وضرورة توسيع مساحة المشاركة الديمقراطية فى صناعة القرار السياسى، وتكريس قيم القيادة الجماعية والعمل المؤسسى التنظيمى. ورغم تحفظات كثيرة لنا على مستوى الاداء القيادى فى تجربة تحت التأسيس، ورغم اسلوب الاستبعاد الذى تعرضنا له فى اجتماع لجنته العامة فى فبراير ١٩٨٧، فإننا أكدنا وقتها، وعلى رؤوس الاشهاد، أهمية وقيمة الاستمرار فى صفوف الحزب والمعارضة من داخله، ورفض أية نزعات انشقاقية.. ومرة أخرى نجد انفسنا، ويجد معنا تيار عريض تعرفون ويعرف عامة الناصريين فى مصر، وفى وطننا العربى الكبير، أنه يستحيل موضوعيا حذفه من المعادلة الناصرية القيادية - فى نفس الموقف الذى كنا فيه من قبل. عرضه لجريمة استبعاد حقيقة. ونأسف لاستخدام مثل هذه التعبيرات ولكنها الحقيقة التى يبدو أن بعض الذين اسهموا فى فرضها اثناء تجربة تحت التأسيس ما زالوا يحرصون على تكرارها..

كنا نرى توافقا سياسيا بين الاتجاهين الاساسين فى الحزب، ولابد ان نعترف بوجود اتجاهين فى حزبنا اخترت انت شخصيا ان تكون فى جانب دون أخر - ضرورة تمليها المصلحة الناصرية العامة..

كنا مع التوافق السياسى، ولم يكن غيرنا معه.

كنا مع وحدة الحزب، ولم يكن غيرنا معها.

كنا مع ديمقراطية البناء، وكان غيرنا يحارب معركة الاستبعاد والتأمر على وحدة التيار الناصرى وسلامة نسيج وحدة الحزب.

ولعلك تشهد ان غيرنا قد استنزف الوقت فى المرتين من اجل فرض الاستبعاد عبر انتخابات مشكوك فى نزاهتها، وتداخلت فيها سطوة الادارة، واستخدم خلالها اسم الامين العام. فى كل مرة ترك غيرنا ثغرة فى الاتفاق الذى يوشك ان يتحقق، لنسفه ان تيقن ان لديه اصواتا بغرض الاستبعاد، وبفرض الهيمنة المطلقة لجماعة محدودة، ثم الإدعاء بانه لم يكن هناك إتفاق اصلاً.

إن هذا النهج التأمرى وغير المسئول هوى بالديمقراطية الحزبية الى مستوى انتخابات النقابات الصفراء ويجدر بنقابة صفراء لا حزب سياسى جماهيرى يريد ان يجسد وحدة تياره العريض وطموحات جماهيره فى نفس الوقت.

ومن حقنا والامر كذلك - وبديلاً عن الانشقاق الذى نرفضه من حيث المبدأ أو الانسحاب من العمل الحزبى الذى لا ندعوا اليه - الدعوة والتحرك السياسى والتنظيمى لإقرار وتجسيد المبدأ الديمقراطى الذى يتيح للمعارضة فى الحزب - خاصة اذا كانت تحوز اكثر من ٤٠٪ من عضوية اللجنة المركزية، واكثر من ٣٥٪ من عضوية الامانة العامة حق تشكيل منبر يعمل من خلال صفوف الحزب وهياكله التنظيمية ويناضل من اجل إقرار حقه فى المشاركة الكاملة فى صناعة القرار.

إن فكرة المنبر تعد ردا مسئولا عن اسلوب غير مسئول فى ادارة العمل السياسى الحزبى ولم تكن تلك هى أخر مشاكل الحزب الداخلية، فما زالت الرؤى متباينة وبالذات حول تطورات بناء الحزب وتفعيل مؤسساته، وعدم ادارته بكفاءه. ولعل ذلك ما جعل مجموعة د. صلاح الدسوقى المعروفة بـ(جماعة التنظيم الناصرى المسلح. وكانت قد حصلت على ثلاث مقاعد فى المكتب السياسي تعبيرا عن اربع مقاعد فى الامانة العامة) أن تصدر رؤية فى ورقة تسطر فيها رؤيتها لازمة الحزب، بعدما تكشف لها الثغرات والسلبيات والمعوقات وجاء فى هذه الورقة الاتى:

"إن الازمة التى يعيشها حزبنا العربى الديمقراطى الناصرى تعود فى حقيقة الامر الى جملة من العوامل..

اولا: عوامل تاريخية وهى تلك التى تتصل بنشأة التيار الناصرى، ومساره التنظيمى والسياسى والفكرى فيما قبل قيام الحزب.

ثانيا: عوامل بنيوية وتنظيمية مثل توجيه العضوية التأسيسية، إذ قصر الاستهداف عند جمع العضوية التى يمكن التأثير على تصويتها إبان اجراء تشكيل المستويات التنظيمة بالانتخاب.. والصراع بالاستبعاد.. والعضوية الورقية وتضخم الهيكل.. وأولوية الصراع الداخلى.. واختلاف نظريات العمل التنظيمى..".

تلك كانت مسيرة الحركة الناصرية بعد رحيل القائد عبد الناصر، مسيرة يتغلب فى بعض مراحلها جدل الذات، ومراحل اخرى جدل الذات مع الموضوع، ولعل الايام والشهور القادمة تكشف لنا الى اى مدى سوف تستمر تلك المسيرة، وذلك الجدل الذاتى الحاكم لها، بالذات إن هناك جدول اعمال كبير ومتضخم ينتظرها، يبدأ بإعادة ترتيب الصفوف وحشد وتعبئة الجماهير صاحبة المصلحة فى التغيير. وذلك عبر معارك متعددة يقع فى القلب منها قضية بيع القطاع العام، وقضية مواجهة التطبيع والتغلغل الصهيونى والشرق اوسطية واستشراء الفساد فى مصر – على السطح الداخلى – ويمر بأهمية وحدة الحركة الناصرية على المستوى القومى، وقدرة حزبنا أن يلعب دورا قائدا دون تحيز وانتماءات سابقة. فهو اولا واخيرا المعبر عن الحركة الناصرية فى مصر العربية – الأقليم القاعدة – ومن المؤكد ان جدول الاعمال هذا لن ينتهى عند اهمية تحديث خطابنا الناصرى بما يستوعب المتغيرات الهائلة فى عصر الموجة الثالثة. ودون ان يقع فى هوى الظاهر من خريطة تفاعلات عالم اليوم، وتأثيراتها على الثوابت من افكار المشروع القومى الناصرى.

ومن اليقين ان جدول الاعمال هذا هو المحك والفرز الحقيقى للحركة الناصرية فى مصر العربية وللحزب العربى الديمقراطى الناصرى، وهذا ما سوف تكشفه المرحلة القادمة.

دعوة للحـــــوار :
حول الحركة العربية الواحدة*

" ان الحركـة العربيـة الواحـدة هـى الحل الوحيد والسليم لمواجهــة الأزمة ومواجهة التناقضات الكثيرة.... وطالما أن هناك عناصر وقوى ترفـع شعارات واحدة وتلتقى حول مبادىء واحدة وتؤيد القضيـة الواحـدة المشتركة فمن الطبيعـى أن تجمع فـى حركـة عربيـة واحـدة تواجـه أعـداء الوحـدة والاشتراكية والحرية "

(٢/أكتوبر/١٩٦٣)

دعـــــوة الحـــــوار
الحركة العربية الواحـــدة

فاتحـــــة :

لقد وقع اختيارى على الكتابه فى موضوع الحركة العربية الواحدة لسببين رئيسيين وهما:-

(١)أنها أحدى الصيغ القومية التنظيمية التى دعا اليها القائد والمعلم جمال عبد الناصر ومن اجل وحدة الطليعة العربية فى مواجهة ثالوث الشر الاستعمارى، الصهيونى، الرجعية العربية" وذلك بعد ما استخلص درس الانفصال الذى حدث بين مصر وسوريا وفى ذلك يقول عبد الناصرفى مباحثات الوحدة: " أن استمرار انفصال العمل السياسى فى البلاد الثلاثه كثلاث بلاد منفصله...... سيسبب ايضا تصادمات وسيضعف باستمرار من الدولة الاتحادية".

* هذه الدراسة كتبتها فى عام يناير ١٩٧٨ وكان ذلك بعد انتفاضة الجماهير المصرية فى ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧م

(٢)أن واقع الأمة العربية اليوم جدير بالحوار والمناقشة، حوارا يستهدف التقويم والتطوير، يستهدف النقد والبناء. ومن أجل ذلك لابد أن تناقش مرة آخرى مسلمات وبديهيات كثيرة حتى نستطيع نحن المؤمنون بالأمة العربية أن نقف على أرض صلبه لا تهتز تحت أقدامنا فنصنع المستقبل دون خشية أو خوف من أهتزاز عقيده أو خلل منهج. فمنذ وفاة القائد والمعلم جمال عبد الناصر فى ٢٨سبتمبر عام ١٩٧. وحالة التردى والانتكاسة والتشرذم تعم الأمة العربية، وهى فى اضطراب عاما بعد عام ويوما بعد آخر، لقد كانت لحظة مفارقة جسد عبد الناصر هذه الأمة، بمثابة ساعة الصفر لقوى الاستعمار العالمى بقيادة الإمبريالية وحلفها الطبيعى الصهيونية والرجعية العربية، حيث أخذت تنشط مرة آخرى لتحقيق مستهدفاتها فى السيطرة على الأمة العربية، وذلك بعد ما فشلت فى ذلك رغم ضراوة الصراع بينها وبين ما مثله جمال عبد الناصر من ورؤى فكرية وحضارية ذلك بالاضافة الى تجربة ثرية، جعلت الا ستعمار يحمل عصاه على كتفه ويرحل، وجعلت الحركة الصهيونية تشعر بالخوف الدائم من العيش فى صراع مستمر بينها وبين أمة قررت أن لا تتنازل عن حقها مهما كانت المبررات، وجعلت الرجعية تخشى على عروشها وذلك اذ لم تكن قد فقدتها بالفعل.

لقد كانت وفاة عبد الناصر بمثابة زوال خط الدفاع الاول عن المشروع الحضارى العربى الناصرى مما هيأ فرصة تاريخية للقوى المضادة لذلك المشروع أن تتبنى استراتيجية هجومية ومما ساعد على ذلك القصور الواضح من جانب ذلك المشروع الناصرى فى صيغة التنظيمية الذى كان أحد اسباب نكسة الأمة العربية وانتصار الأقليمية التى بدأت فى سجل انتصاراتها بتسجيل انتصار ساحق تمثل فى انقلاب ١٥ مايو ٧١ فى مصر التى كانت معقلا للثورة العربية والتى كانت عقلا مبدعا لحركات التحرر العالمية ورأس المشروع الحضارى الجديد، وذلك لان مصر الجغرافيا والتاريخ يؤهلانها لأداء دور الريادة والقيادة دوما، وهذا ما حدث ايضا بعد انتصار الاقليمية بأنقلاب ١٥ مايو أصبحت مصر ذات دور بارز فى استيراتيجية التجزئة والتشرذم وحجر الاساس فى الحلف الاستيراتيجى بين الاستعمار الامريكى والعنصرية الصهيونية والرجعية العربية وبذلك أصبحت

الامبريالية الامريكية هى الصديق الذى بدونه لا نعيش، وأصبحت الصهيونية تلك الحركة الاستيطانية المدانه من قبل كل العالم تقريبا، والتى تحتل اليوم أكثر من أراضى أقليم عربى – أصبحت حركة بناء العالم الذى من الواجب أن نعيش معها فى سلام سوف يحقق الرخاء لشعوبنا. وذلك فليس من المستغرب أن يتسيد الأمة العربية اليوم عصر الهيمنه الاسرائيلية.

أما بالنسبه للرجعية العربية فأصبحنا منها ولها وليس من المستغرب أن تسود الحقبة النفطية أمتنا العربية بعد ما ساد المشروع الناصرى الذى سبب كثير من المتاعب لثالوث الشر "الاستعمار.. الصهيونية.. الرجعية" .

(٣)أما السبب الثالث لتناولنا هذا البحث يرجع الى أن الحركة العربية الواحدة تلك الصيغة التنظيمية المنطلقة من وحدة الأمة العربية ووحدة ثورتها العربية ووحدة أداه تلك الثورة سوف تجعلنا نناقش مرة أخرى تلك البديهيات ومحتواها من أجل أن نخرج أما بترسيخ تلك المفاهيم ونكون قد أكسبناها حيويه الحوار والنقاش أما نخرج بالاضافة والتصحيح وعند ذلك قد تكون قد أكتسبنا فضل أكتشاف الجديد فى مسيرة تلك الأمة العظيمة.

*** مصادر ذلك البحث :**

سوف يكون أعتمادنا الكامل فى ذلك البحث على مصدرين رئيسيين وهما :-

أ- فكر عبد الناصر وتجربته :

وهو متجسد فى وثائق الثورة "فلسفة الثورة" الميثاق، بيان ٣٠ مارس ذلك بالاضافى الى كل خطاباته ومؤتمراته، مع الاعتماد بشكل رئيسى على مباحثات الوحدة الثلاثية.

ب- الفكر القومى :

وهو متجسد فى كل الابداعات التى راكبت وتفاعلت وأمنت بذلك المشروع الناصرى فحاولت تعميقة وتنظيرة ويأتى على رأس هؤلاء المفكرين القوميين كل من الاساتذة :

* د. عصمت سيف الدولة
* الاستاذ / عبد الله الريماوى
* د. نديم البيطار
* مطاع صفدى

وهدفى من محاولة الاعتماد على تنظير المفكرين القوميين بجانب فكر عبد الناصر، هو إيمانى الكامل بأن الفكر القومى منبعة واحد ورافده واحد وأنه لمن الحيوى أن يحدث حوار عقلانى بين مدارسة وأجتهاداته المتباينة حتى تستطيع كل القوى القومية وعلى رأسها الناصريين : الاستفادة الكاملة بذلك الابداع الخصب.

** أخيراً:

أنها محاولة واسهامة لعلها تكون ايجابية فى وضع القضية التى نحن بصدد بحثها على مائدة الحوار بين الطليعة الناصرية، ولعلها تكون اسهامة فى ترسيخ الأساسيات والثوابت، ولعلها تكون أسهامة فى حركة عربية واحدة.

** محاولات:

فى ٢٣ يوليو عام ١٩٦٣، دعا القائد والمعلم جمال عبد الناصر فى خطاب جماهيرى فى الذكرى الحادية عشر لثورة يوليو العربية، الى ميلاد "الحركة العربية الواحدة".... أنها دعوة جاءت بعد مرارة الأنفصال الذى حدث فى أول تجربة للوحدة فى تاريخ العرب الحديث، وذلك بعد ما تكشف لقائد الثورة العربية أبعاد مخطط التأمر ضد الوحدة والذى شغل كل من الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، وهذا ما جعل عبد الناصر يعى أهمية توحيد الاتجاه القومى، لمواجهة هذه المعركة الشرسه، ليس المواجهة فقط وأنما سوف تكون تلك. القوى هى صاحبة المشروع الحضارى الذى يعبر عن جوهر الثورة العربية وبالتالى فتلك القوى القومية هى التى سوف تناضل فى أشرف معركة لتثبيت ذلك المشروع. وفى ذلك يقول عبد الناصر فى مباحثات الوحدة:

"مابيبقاش فيه فرق بين العراقى والسورى والمصرى.... يعنى ممكن يطلع أغلبية سوريين أو أغلبية مصريين أو أغلبية عراقيين.... ولكن يمثلوا شيء واحد.. اللى هو التنظيم السياسى أو الحركة العربية الواحدة.."

وفى جزء آخر من المباحثات يقول :

"قدامنا سبيل واحد: تيار قومى وتيار لا قومى.. أو جناح قومى وجناح لا قومى.... يجب أن يتحد الجناح القومى كله لمجابهة العدوان الكبير اللى سنقابله.."

وفى مجلس الأمة ١٩٦٥/١/٢٠ يبين عبد الناصر طبيعة تلك المعركة التى يحتم على الطليعة العربية أن تخوضها:

"أن الأستعمار لن يحمل عصاه على كاهله ويرحل من كل الارض العربية بالإقناع.. وبالمنطق.. كذلك فأن اسرائيل لن تنزاح من مكانها فى وسط الأمة العربية رضا وسلأما.. واذا كان الجزء الأكبر من المسئولية فى هذه المرحلة علينا.. فإن قوى الطليعة تتزايد كل يوم وسوف تتكامل طاقاتها بإستمرار النضال اليومى للجماهير على كل أرض عربية.. "

وفى هذا المجال لا نستطيع أن ننسى التحذير الذى أطلقه عبد الناصر عام ١٩٥٧:

"أن السير بهدف الوحدة العربية قدما لاقامة دولة الوحدة، يحمل الثوار العرب مسئوليات فى جماية الهدف الكبير.. "

ولقد كان موقف الشعب العربى من دعوة عبد الناصر للحركة العربية الواحدة، واضح وقوى فى تأييده لهدف الحركة ومطالبته بالبدء فيها، وهذا كان دليلا على ثورة الجماهير ومعرفتها بطبيعة المعركة المدارة على أرض الأمة بين الأعداء وبينها.

ولم تكن تلك الدعوة هى الأولى فى محاولات القائد والمعلم جمال عبد الناصر من أجل أن يدخل جماهير الشعب العربى العامل وطليعته فى الصراع الشرس الدائر على أرض الأمة العربية، فتجربة عبد الناصر زاخرة وثرية بالمحاولات والتجارب حيث كان إيمان عبد الناصر بأمته يجعله دوماً طارحا لصيغ وأساليب نضال توحد جهد الجماهير العربية وطليعتها لمواجهة ثالوث الشر.. الاستعمار والرجعية والصهيونية.

ومن أهم تلك الصيغ والأساليب كانت ثلاث :-

(١) عبد الناصر والجماهير العربية العاملة وصوت العرب

استطاع عبد الناصر ذلك الزعيم التاريخي والبطل القومى أن يعبأ الجماهير العربية العاملة من خلف قيادته ويتقدم بها فى معترك نار الحرب الشرسه بينه وبين الاستعمار والرجعية والصهيونية التى تجسدت فى عدوان ١٩٥٦ على بورسعيد والحلف الإسلامى ومعركة تأميم القناة ومعركة الجزائر واليمن...... الخ

وكانت واسطة عبد الناصر فى تلك الحركة العربية الواحدة هو المذياع الذى عن طريقه استطاع حشد الأمة العربية والجماهير العاملة لضرب مصالح الثالوث الغير مقدس، وكانت إذاعة صوت العرب هى الحلقة الوسيطة بين القائد والجماهير، وظلت حتى مات عبد الناصر فماتت معه الحركة العربية الواحدة عن طريق صوت العرب.

وفى ذلك يقول الاستاذ / محمد عروق مدير صوت العرب قبل وفاة الزعيم فى حديث لمجلة (الشراع) العدد ٧٤عام ١٩٨٣:

"صوت العرب فكرة نبعت من جمال عبد الناصر" وبالتالى ربما يكون صوت العرب" بمعنى الكلمة هو جهاز الإعلام على إعتبار أن إذاعة البرنامج العام موجود فى الأصل وهى إذاعة الدولة، ولكن الإذاعة التى صنعت لتؤدى رسالة يؤمن بها عبد الناصر، كانت.صوت العرب) ولكن بشكل عام كان عبد الناصر مهتما جداً بجهاز الإعلام.. كان مؤمنا بأن الجهاز الاعلامى الجيد والممتاز يستطيع أن يكون أداة التواصل مع الجماهير".

وفى جزء آخر من الحديث يقول:-

"ان انشاء صوت العرب وتطويرها واعطاءها كل هذه الصلاحيات وكل الإمكانيات لكى ينجح ما هو الا نتيجة لايمان جمال عبد الناصر بالقومية العربية وبضرورة التوجه الى الأمة العربية باعتبارها القاعدة الأساسية فى مواجهة الاستعمار وبناء التقدم للوطن العربى ككل لكننا نستطيع أن نقول أن التفاعل بين ثورة ٢٣ يوليو وقائدها جمال عبد الناصر وبين الجماهير العربية جاء بعد انشاء "صوت العرب" ليس لأن العامل الوحيد فى تعميق هذا التفاعل ومداه ولكن لأنه كان الأداة الرئيسية التى تعكس فكر جمال عبد الناصر

ومعاركه القوية والساخنه ضد الاستعمار وضد الاحلاف العسكرية.. فالتفاعل زاد أولا وتعمق بإنجازات جمال عبد الناصر وزاد هذا التفاعل ثانيا لأن "صوت العرب" الاداة السليمة والناجحه التى عبر بها فكر جمال عبد الناصر للجماهير العربية.

(٢)وحدة القوى الثورية العربية :

ولقد كانت تلك الصيغة تعبيرا عن محاولة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس دولة الجمهورية العربية المتحدة، من أجل أن يجمع بعض القيادات العربية الراديكالية وبعض الحركات الشعبية، من أجل وحدة الفعل المواجه لثالوث الشر الاستعمارى، الصهيونى، الرجعى، ومن أجل التنسيق مع أهل الهدف حتى لا تتبعثر الجهود وتصير الفاعلية فى العدم والسالب. وفى ذلك يقول عبد الناصر فى عيد الوحدة ٦٧/٢/٢٢: الوحدة الأولى ضربت ولكنها رغم هذا فرضت أصاله الوحده وأصالة دواعيها.. ضرورة قيام شكل من أشكالها البسيطة متمثل فى وحدة العمل.. وحدة العمل فى مؤتمرات القمة.. وشكل وحدة العمل ضرب أيضا بواسطة الرجعية المتعاونة مع الاستعمار.. ضربته نفس القوى التى ضربت الوحده الأولى لم يتوقف التيار.. طرحت صيغة جديدة، لا تستطيع القوى الرجعية المتعاونه مع الاستعمار والمتواطئه أن تضربها من الداخل.. وانما يصبح علينا.. اذا رأت أن تضربها من الخارج.. وأن تكشف نفسها على ذات الخط مع الاستعمار ومع اسرائيل هذه الصيغة الجديدة هى "وحدة القوى الثورية".

وفى نفس الخطاب يوضح عبد الناصر ماذا يعنى بوحدة القوى الثورية ؟ فيقول :

"معركة " وحدة القوى الثورية" معركة أيضاً متشعبه متعددة الجهات جهة تعمل فيها القوى الثورية معا فى داخل أوطانها، لكى تثبت وجودها وتأثيرها، وجهة تلتقى عليها القوى الثورية معا، وتنسق عملها معا، وتحدد أهدافها، ووسائلها معا، ثم جهة صراع مع العدو الاساسى للأمة العربية وأهدافها.. العدو الاساسى للأمة العربية على يمينه والعنصرية الصهيونية على شماله.. "

وفى حديث أمام مؤتمر المحامين العرب ٨ مارس ١٩٦٧ قال عبد الناصر موضحا ومفسرا وحدة القوى الثورية :

"وحدة القوى الثورية ممكن تيجى فى عدة أشكال :

بالنسبة لينا احنا مالناش فروع لينا بره.. مستعدين للتعاون مع الوطنيين التقدميين فى العالم العربى نحو الوحدة..

فى كل بلد موجود المناضلين الثوريين، ودى الحقيقة اللى بتخلينى أقول... أن الواجب علينا فى هذه المرحلة أن يتعمق التواصل بين قيادات هذا النضال".

تلك هى الصيغة الثانية التى ماتت بموت عبد الناصر، حيث لا وجود لقائد قومى يرتب التناقضات ويوجه الفعل الجبهوى الى مساره الحقيقى فى مواجهة أعداء الأمة.. وبالطبع فلا وجود لحزب ثورى عربى والذى يعوضنا عن ذلك أن تتفق القوى صاحبة المصلحة على برنامج الحد المشترك حتى يعوض فقد الزعيم جمال عبد الناصر. نخلص من ذلك أن تلك الصيغة لم تعد مجدية بعد وفاة عبد الناصر. الذى كان بإستطاعته ان يصنع ذلك بفعل اتفاق الجماهير العربية على قيادات الثورة لأى عمل مما كان يساعد على تحقق أى صيغة مطروحة للنضال.

(٣)الطليعة العربية :

أنهاالمحاولة الناصرية فى الحركة العربية الواحدة والتى كانت تقوم على بعض الاسس الموضوعية فهناك حد مشترك من النسق الفكرى الواحد وهناك تنظيم واحد تغلل فى كل أرجاء الأمة العربية ما عدا مصر، وكان ذلك الاستثناء هو بمثابة أول أوجه القصور، أما ثانى أوجه القصور وأخطرها هو تدخل دولة عبد الناصر وأجهزة البيروقراطية المصرية فى تلك الصيغة التنظيمية العربية، مما عرضها للانهيار بعد عبد الناصر ورحيله مباشرة حيث كانت الأجهزة لا تعرف تفرق بين الثورى الحقيقى والانتهازى، وانما كان المهم بالنسبه لها الولاء المؤسسى وليس العقيدى والنضالى، ذلك الفهم هو الذى كان سببا فى تفشى ظاهرة تبعية الكوادر العربية للأجهزة فى دولة عبد الناصر، وكان سببا فى عدم وجود حوار خلاق بين القيادة والطليعة حيث لا تمتلك الاجهزة الا مشروعية التعليمات والأوامر، مما أصاب الطليعة العربية بعطب أيديولوجى وتنظيمى ساهم فى فرار الكثير من المخلصين

لفكرة الطليعة العربية.. وفى ذلك يقول المناضل القومى اياد سعيد ثابت عن حوار بينه وبين المناضل القومى جمال عبد الناصر وذلك على صفحات مجلة من الشورى :

ما هى الأسباب الحقيقية االتى حالت دون تحقيق انبثاق التنظيم الواحد أيام الزعيم الخالد ؟

ولقد كان عبد الناصر يرى فى تحقيق أمل الجماهير العربية فى أنبثاق تنظمها الثورى الواحد. واحدا من أهم أهدافه وأكثرها حيوية. لذا فإنه لم يلق سلاحه أبدآ وهو يواصل جهوده من أجل تحقيق هذا الهدف رغم كل الانتكاسات التى منيت بها محاولاته أننا تكلمنا طويلا.. وقد كان مجمل الحديث يتلخص فى الحوار الاتى :-

سيادة الرئيس – أن الثورة كثيرا ما كانت – ولا تزال – تصدر الى الساحة العربية نقيضها المعادى لها كى تعمل بأسمها بدلا من أن تصدر ذاتها – لماذا ؟ لان الثورة ونقيضها المعادى لا زال ملتحمين ببعض بحيث أنهما يتصرفان فى أغلب الاحيان وكأنهما شيىء واحد.

وليأخذ مثلا واقعيا من الساحة العربية عله يعيننى على توضيح ما أريد الوصول اليه.. فعندما تضغط جماهيرنا العربية.. نريد منها العمل على التعرف عليها.. على تنظيم صفوفها تنظيما ثوريا متفاعلا مع تنظيم الثورة العربية المتعددة كمساهمة فعاله فى تحمل مسئوولياتها القيادية.. وعندما يدفعنا ايماننا العميق بمبادئنا، وأحساسنا العظيم بعمق مسئوولياتنا القومية للاستجابة الى هذا النداء، فماهى حقيقة الصورة التى ستراها عندما نبدأ ترجمة الاستجابة الى العمل؟

اننا غالبا ما نبادر الى ارسال أحد موظفينا فى ادارة الشئون العربية وربما اكثر لتغطية الموضوع هناك. وطبيعى أن يكون هذا الموظف هو جزء من ماكينة الجهاز البيروقراطى المصرى العريق. جهاز لم يسبق للساحة العربية كلها أن رأت مثله أو تعاملت مع أى شىء يشبهه.. جهاز سمته الأساسية الطاعة الوظيفية العمياء التى لا حدود لها.

وحال وصول (موظفنا) الى الأرض التى ستكون منطقة ومجال عمله الجديد ؟ طالما يبدأ هذا الموظف فى ممارسة عمله الجديد فإنه سرعان ما نلاحظ بروز بعض الظواهر المحيرة.. سلسلة من التفجيرات نراها تحصل

داخل صفوف الثوار العرب.. تفجيرات يكون لها دائما أوخم العواقب وأفدحها ومن بعض ملاحظتنا هو أن بعض هؤلاء الثورا يأخذون بالانزواء والاعتكاف ثم التوارى نهائيا عن المسرح النضالى بعد أن يكون اليأس المرير قد طحنه طحنا، والبعض الآخر يتنازل بحيث يبدو أن هناك شىء ما قد ضغط عليه بقوة وعمل على تغيير أتجاهاته النضالية وهكذا ينحرف عن الطريق الذى كان يؤمن به ويناضل من أجل الوصول إلى غايته نحو طريق أخر مناقض ومتعارض. والقسم الثالث نراه وهو يختار الطريق الاسهل والاضمن، فيأخذ فى تغيير سلوكه الثورى الى آخر انتهازى مصلحى كى يبقى فى الصورة ضمن أطار الموجة الجديدة... فئه قليلة من المناضلين الثوار هى التى تبقى صامدة.. مؤمنه.. رغم ما تقاسيه وتتعرض له.

ولكن ما هو العلاج لهذه الظاهرة المخربه ؟ العلاج وحسب اعتقادى لا يمكن ان يكون الا فى أمر واحد لا بديل عنه على الاطلاق إذ ليس هناك من طريق للثورة كى تحقق أهدافها الا عبر الثوار "

* هكذا تحدث اياد سعيد ثابت مع عبد الناصر كاشفا مفاسد تدخل الاجهزة البيروقراطية فى الحركة العربية الواحدة والتى كانت سببا فى تخريب الطليعة العربية وكانت تلك هى المحاولة الهامة التى كانت مستفيدة من المحاولتين السابقتين ومتلازمة مع (صوت العرب ووحدة القوى الثورية العربية) وهناك محاولات اخرى متعددة لا أحد يعلم عنها. شيئا سوى المشتركين فيها، ونأمل ان تخرج تلك المحاولات الى النور حتى تعود الملكية لاصحابها الحقيقيين وحتى تستفيد الحركة العربية الواحدة من كل التجارب.

وما يهمنا فى تلك التجارب الزاخرة هو الدرس المستفاد والقانون العلمى الذى يجعلنا نتمسك به من أجل – أن – ندخل معترك النضال ونحن مسلحين بالرؤية الموضوعية التى تقينا شر التجربة والخطأ والنكسات والارتدادات.

ولتكن البداية منهجية.

لماذا حركة عربية واحدة ؟

الاجابه بسيطة وسهله.. لانها تعبير عن ثورة عربية واحدة..

لماذا ثورة عربية واحدة ؟

لإنها الفعل الصادر من أمة عربية واحدة ؟

كيف ؟ لماذا ؟

"أن الأمــة العربيـة لـم تعـد فـى حاجـة أن تثبـت حقيقـة الواحـدة بيـن شعوبـها.. لقد جاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحـت حقيقـة الوجـود العربـى ذاته.

يكفـى أن الامـة العربيـة تملـك وحـدة اللغـة التـى تصنـع وحـدة الفكـر والعقل..

يكفى أن الامة العربية تملك وحدة التاريخ التى تمنـح وحـدة الضمـير والوجدان..

يكفـى أن الامـة العربيـة تملـك الأمـل التــى تصنــع وحــدة المســتقبل والمصير "

(الميثـــــاق).

وفى حديث للتليفزيون الفرنسى فـى ١٩٦٩/٤/٢٣ قـال القـائد المعلـم فى ردة على سؤال للمعلق السياسى للتليفزيون الفرنسـى - حـول مـاذا يعنـى بلفظ الأمة العربية ؟

"الأمة العربية تكونت على مر عصور طويلة ولم تتكون فجأة ونحن لم نبتدع فكرة القومية العربية.. ونحن لم نكن أول من تكلم عنها.. الأمة العربية كانت دولة واحدة فى أزمان غابرة من التاريخ نتيجة ظروف كثيرة. كل أبناء الأمة العربية يشعرون أنهم عرب مـن العـراق حتـى المغـرب، اذا ذهبـت الـى كـل دولة من الدول العربية وسألت أى فرد فيها هل هو عربى لكانت الاجابة أنـه عربى

هؤلاء العرب يشعر كل واحد منهم بأحساس العرب الآخر فى أى بلد مـن البـلاد العربيـة وهـذا طبيعـى فقـد جمعتهـم الحضــارة والثقافـة والمحـن والأزمات".

وفى حديـث مـع مديـر تحريـر لـوس أنجلـوس تـايمز لشـئون الشـرق الأوسط وذلك فى ٣ فبراير ١٩٧٠ - قال عبد الناصر حول الأمة العربية :

"أننا هنا، وحضارتنا هنا منذ سبعة الآف عام "

أمـا الأسـتاذ المفكـر.. سـاطع الحصـرى.. فـى كتـاب حـول القوميـة العربية يقول :

"أن أس الأساس فى تكوين الأمة وبناء القومية هو وحدة اللغة ووحدة التاريخ، لأن الوحدة فى هذين المجالين هى التى تؤدى الى وحدة المشاعر والمنازع ووحدة الآمال والآلام ووحدة الثقافة وبكل ذلك تجعل الناس يشعرون بانهم أمة واحة متميزة عن الأمم الآخر".

ويقول الأستاذ / جورج حنا فى كتاب "معنى القومية العربية ":

"أن خصائص الأمة هى أولا : اللغة، فكل شراح القومية يتفقون على أن اللغة هى أولى هذه الخصائص – فالعائلة البشرية القومية – أى الامة يجب قبل كل شيء ان تتكلم وتتفاهم فيما بينها دون ما وسيط ودون ما ترجمان.. ثانيا: لا تتكون الأمة الواحدة الا اذا كانت عائلتها البشرية متعايشة معا فى أرض لمدة طويلة من الزمن. ثالثا: القومية الواحدة لا تتكون من مجموعات بشرية ذو تاريخ مختلف، ولكل منها هدف مصيرى مختلف".

أما د. عصمت سيف الدولة يقوم بشرح ظاهرة الأمة ومكوناتها ومراحل تطويرها كظاهرة اجتماعية فنجده يقول فى نظرية الثورة العربية :-

"قد تكون الرابطة الأولى جمعت بين أثنين هى الاجتماع على حل مشكلة "حفظ النوع" التى ستؤدى حلها الى أن يضاف الى الاثنين ثالث فتوجد الأسرة ثم العائلة ثم السلالة.... ؟

وعن طريق اللغة أمكن الوصول بين المتعاقدين الى وحدة الادراك والفكر والعمل لمواجهة المشكلات المشتركة وباللغة وجد التطور الاجتماعى أول أدواته فأنطلقت كل أسرة تواجه مجتمعة – ظروفها المشتركة وتحقق مستقبلها المشترك. ثم يستمر النمو بالتعدد، وتتعدد المشكلات وتتنوع فى مضامينها بحيث تتجاوز فى أتساعها، وفى مضمونها، رابطة الدم التى تصبح عاجزة عن أن تجمع جهد كل الأسر والحشائر، لحل المشكلات المشتركة فيما بينها ولتحقق مصالحها المشتركة فتتكون المجتمعات القبلية حلا لمشكلات مشتركة بين أفراد القبيلة، وتكون بذلك طورا جديدا ناميا يتجاوز بمقدرته المشتركة مقدرة الاسر فيه على حل المشكلات المشتركة.

ويطرح تعدد الاسر والعشائر فى المجتمع القبلى مشكلات جديدة تحلها القبيلة بما تضيفه من نظم وتقاليد وعادات تضبط سلوك الجميع ويحتكمون اليها فلا يتعرفون.... الى أن ينضب رزق الارض أو يغلبوا على آمرهم فتبدأ مرحلة جديدة من الصراع ضد الطبيعة والإعداد لهجرة جديدة..

وهكذا كانت الوحدات القبلية وحدات متماسكة داخليا، مهاجرة مقاتلة دائما.. ذلك هو الطور القبلي من المجتمعات داخل المجموعة الانسانية الواحدة، تنفرد كل جماعة قبلية متميزة عن القبائل الآخرى بأصلها الواحد ولغتها الواحدة بنظمها وتقاليدها وثقافتها القبلية. ولا تميزها عن غير "الارض" التى تعيش فيها، لتبادل الواقع من الارض كرا وفرا خلال الصراع القبلي.

وقد انتهى الطور القبلي أو كاد أن ينتهى. فخلال أحقاب طويلة من الهجرة المقاتلة أمتدت بعض الجماعات والقبائل الى الارض الخصبه وأودية الانهار فأستأثرت بها لحل مشكلة الحصول على الرزق التى كانت تعالجها بالهجرة من مكان الى مكان واستقرت على الارض وأبتكرت الزراعة وأنواعها. حينئذ أفترق تاريخ الشعوب والمجتمعات، ولم يعد من الممكن الحديث عن التاريخ الانساني دون تتبع كل جماعة على حدة لنعرف تاريخها على ضوء ظروفها الخاصة.

فالجماعة القبلية التى استقرت على أرض معينة خاصة بها دخلت مرحلة تكوين جديدة هى مرحلة تكوين الامم. ونحن لا نقول آى جماعة من الناس لها لغة مشتركة وتقوم فى مساحة معينة من الارض قد أصبحت أمة. بل ننظر إلى المجتمعات خلال تطورها الجدلى وحركتها التى لا تتوقف من الماضى الى المستقبل.

وحدة اللغة ووحدة الأرض المشتركة تجعل الامة فى طور التكوين وهذا لا يميزها عن غيرها من الجماعات المستقرة التى لها لغتها وأرضها، انما تكتمل خصائص الأمة من تفاعل الناس مع الناس ومع الأرض وهذا الذى يخلق حصيلة مادية (انتاج زراعى.. انتاج حيوانى.. أدوات انتاج.... الخ أى أن الحضارة وعند ذلك تكون أمة متميزة.

أخيرا فأن تعريف الأمة: مجتمع ذو حضارة متميزة من شعب معين مستقر على أرض خاصة ومشتركة تكون نتيجة تطور تاريخى مشترك.

ومهما يكن من أختلاف أو تعدد أن تباين أو تمايز فى التعريفات الخاصة بالأمة فنستطيع أن نقول أن هناك ثلاث عوامل موضوعية فى تكوين الأمة :

اللغة: عامل هام فى تكوين الأمة وصهر ابنائها فى اطار ثقافى واحد، وهى اداة تعامل وتخاطب بين الشعب الواحد، لذلك هى أداه تشكيل العقل الواحد.

الاقليم الجغرافي: أن الاقليم الجغرافي شرط ضروري لتكوين الأمة، وأنصهار شعبها على أرض محددة حيث توجد مساحة مشتركة من الارض ليس بينها عوائق أو فواصل طبيعية تساعد على النظام والفعل الارادى البشرى فى الارض المشتركة الناتج من المتغيرات الحادثة فى الظرف الموضوعى المعاش فى ظل هذا الإنقسام الجغرافى.

التاريخ: أى مجموعة الافعال والممارسات عبر أزمان متواصلة - الصادرة من البشر المقيمين على الأرض الواحدة لادارة تفاعلاتهم مع الطبيعة من أجل تحقيق استهدافاتهم، لذلك يأخذ عامل التاريخ اهميه فى تكوين الأمة، خاصة وأن التكوين لا يتم فى جيل أو جيلين بل أنه يتم عبر معاناة طويلة فى مراحل زمنية طويلة أيضا وهذا ما يجعله يشكل بعد ذلك خصائص وسمات مشتركة تصبح من خصائص الأمة بعد ذلك.

تلك هى العوامل الثلاث التى أجمعت مختلف المدارس الفكرية على توافرها فى تعريف الأمة ويأتى أهمية ذلك التعريف من أجل أن ندلل على وحدة الأمة العربية التى سوف يناضل أبنائها من أجل ثورة عربية واحدة على كل الارض العربية الواحدة.

ثورة عربية واحدة :

أنطلاقا وتسليما بوحدة الأمة العربية واكتمال تكوينها، فعلينا أن نؤمن بثورة عربية واحدة، وواحدية تلك الثورة نابعة من واحدية المشكل العربى والذى يتحدد ابعاده فى الاستعمار والصهيونية كبعد أول، حيث يتعرض الشعب العربى وتتعرض بالتالى الأمة العربية لاستغلال واستنزاف ثرواتها وتتعرض لعدوان دائم على كرامتها وكبريائها وذلك بإحتلال جزء من أرضها عن طريق العنصرية الصهيونية، كل ذلك يتم عن طريق الهيمنه والتسلل الاقتصادى والغزو الثقافى والفكرى والانقلاب واستخدام الرجعية وتسلط الحكومات وأخيرآ اسرائيل اداة الاستعمار وشريكة فى نفس الوقت.

أما البعد الثانى :

التسلط:

وهو استئثار القلة بالسلطة السياسية واستئثار عملية صنع القرار وفرض هيمنة القلة من الطبقات المستغلة على الحكم وسيطرة النخبة والصفوة رجعية كانت أو تقدمية.. أن التسلط هو نقيض الديمقراطية وهى

ظاهرة مصاحبة منتشرة فى الأمة العربية، تارة تحت شعار الحكم باسم الجماهير، وتارة باسم الأيديولوجية، وتارة بوجه سافر تعبيرا عن طبقات معادية للجماهير العربية العاملة وفى كلا الأحوال فأن السمة الرئيسية لظاهرة التسلط هى تقلص وانعدام المشاركة السياسية من قبل جماهير الشعب العربى العامل فى صنع القرار السياسى.

أما البعد الثالث:

التخلف والتفرقة الطبقية

وهى ظاهرة اجتماعية مركبة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونفسية وحضارية.. تؤدى إلى عجز الوطن عن الاستفادة بإمكانياته وذلك عن طريق عدم تمكنه من إدارة التناقضات المجتمعية لصالح تحقيق غاياته نتيجة التخلف فى اكتشاف القوانين الموضوعية المسيرة للتقدم والرقى فى ذلك يقول القائد المعلم جمال عبد الناصر فى تفسيره لظاهرة التخلف: "ما من شعب تراكمت عليه آثار الماضى وتبعاته.. بل وعقده النفسية مثل شعبنا. ما من شعب تآمر عليه المحتلون الغرباء ومشوا بالجبروت والطغيان عليه مثل شعبنا. ما من شعب وقع فريسة الاستغلال والتضليل والتغرير مثل شعبنا".

(١٩٥٧/٧/٢٢مجلس الأمة)

"لقد تكابلت ظروف عديدة بمرور أحقاب طويلة من الزمن. على تهديد الثورة القومية لشعبنا.لقد كان هناك استغلال المماليك على اختلاف دولهم.. وكان هناك استغلال الملوك والأمراء الدخلاء الذين لم تكن بلادنا تعنى بالنسبة لهم إلا كونها ملكا خاصة ينفقون خيراته حيث حلى بهم"

وكان هناك استغلال الحكم العثمانى والذين تحمل السلب والنهب لحساب أمير المؤمنين.... كما لان السلاطين من آل عثمان يسمون أنفسهم.

وكان هناك الاستنزاف المروع الذى تعرضت بلادنا له ذلك الاستنزاف الذى قام به عدد من أصحاب البنوك فى أوروبا.... وكانت هناك الحروب الصليبية.

(٩يوليو عام ١٩٦٠)

"ان التخلف الذى تعاينه امتنا هو نتاج النهب الاستعمارى طويل المدى الذى تعرضت له على يد غاصبين تعددت ألوان اعلامهم "
(٩يوليو عام ١٩٦٠)

والتفرقة الطبيقية حيث استئثار القلة بالثروة القومية على حساب الأغلبية مما يخلق طبقة تحتكر الثروة وبالتالى السلطة وهذا يعنى مصادرة حرية الشعب العامل فى الحرية السياسية والاجتماعية وتعريض التراب القومى لنهب والتفريط وذلك بحكم أن مصالح تلك الطبقات المستغله مرتبطة بالاستعمار والصهيونية.. وفى ذلك يقول القائد المعلم: "لا نستطيع أن نقول أننا كنا نعيش فى مجتمع بدون طبقات.. كان فيه طبقة مستغله... كان فيه طبقة مسيطرة.. كان فيه طبقة متحكمة.. وكان فيه طبقة تعمل وتبذل كل جهدها.. لتستفد تلك الطبقة التى تمثل أقلية هذا الشعب".
(١٩٦١/٧/٢٢)

"ان هذه الطبقة الرجعية المستغلة، انما وصلت الى مراكز القوى التى استطاعت منها مباشرة استغلالها للجماهير، تحت ظروف معركة الحرية الاجتماعية.. كانت الطبقة الرجعية هى الحليف الطبيعى للأستعمار الذى كنا نحارب الاحتلال الاستعمارى، وهى فى رعايته وحماة.
(١٩٦١/١٠/١٦)

أما البعد الأخير:

**** التجزئة والاقليمية:**

والتجزئه هى تقسيم الأمة العربية بالحدود السياسية المصطنعه الى عدة دول ودويلات رسم حدودها الاستعمار قبل خروجه وذلك من أجل أن تظل الفتنه مشتعله وتظل الأمة مقسمة ورسمها أثناء استغلالها حتى يتم تقسيم الكعكه بين الاستعمار وبين الحلفاء.

أما الاقليمية فهى الولاء الفكرى والنفسى لتلك الحدود المصطنعه التى فرضها الاستعمار وهى الضمان لتأصيل التجزئه الحدودية والجغرافية ولذلك هى بمثابة ايديولوجيا التجزئه وامنها الطبيعى الذى يدعمها الاستعمار حتى يضمن سيطرته الكاملة عبر تحالفة مع الاقليمية التى تحافظ على التجزئه وتقوم بعرقلة ومقاومة الوحدة

* وفى ذلك يقول عبد الناصر:

"كان الاستعمار هو الذي فرض التجزئه وفرض ما هو فوق التجزئه بعد فرض تقسيم وطن من اقدس الأوطان العربية، وأقام في قسم منه موطئ قدم له ورأس حربة.

وكانت أهداف الاستعمار من التجزئه والتقسيم..

ضد العمل الوحدوى.. ومنع الأجزاء المقسمة من تحقيق وحدتها الطبيعية".

(١٩٥٦/٢/٢٤)

تلك هى المشكلة الواحدة ذات الابعاد المختلفة فى الأمة العربية، وواحدية المشكل الموجود فى أمة واحده تفرض حل واحد له ذو ابعاد مختلفة، ذلك هو ثالوث الحرية والاشتراكية والوحدة، ذلك الثالوث جدلى الحركة والاتجاه فهى حرية فى مواجهة الاستعمار والصهيونى والتسلط وهى الاشتراكية فى مواجهة التخلف والتفرقة الطبقية ووحدة فى مواجهة التجزئه والأقليمية وهى حرية وطن ومواطن معا، حرية وطن من الاستعمار والصهيونية وحرية مواطن من التسلط بشتى ألوانه وحرية الوطن هى المقدمة المبدأية لحرية المواطن وحرية المواطن هى الحلقة الدفاعية من أجل حماية حرية الوطن والاشتراكية هى الجانب الاجتماعى من الحرية وهى نقيض التخلف وهى رغيف الخبز المقدمه لحرية تذكرة الانتخابات وهى فى النهاية الكفاية فى الانتاج حيث المقدمة الفعلية للاستقلال وعدالة فى التوزيع حيث جوهر نفى الاستغلال والحرمان الذى عاناه الشعب العربى العربى العامل.

أما الوحدة فهى نفى التجزئه وهى نفى التخلف وهى نفى سلب المواطن العربى حريته فى موطنه العربى الكامل على كل الأرض العربية وهى القضاء على كل ما يهدد الوطن داخليا حيث الرجعية والاقليمية وخارجيا حيث الاستعمار بشتى ألوانه.... والصهيونية العنصرية.

اذن هناك أمة عربية بها مشكل عربى واحد ذو أبعاد متعددة له حل عربى واحد وابعاد متعددة ذلك الحل لن يتحقق الا بأسلوب واحد.. انها ثورة عربية واحدة.

ثورة عربية واحدة:

ماذا نقصد بمعنى ثورة ؟ ولماذا هى واحدة ؟ وما هى مراحلها ؟ تلك هى أسئلة تكشف عن جوهر تلك الثورة العربية االواحدة وعند ذلك علينا أن نعرف ماذا قال القائد المعلم فى تعريف الثورة ؟

*أن الثورة بالطبيعة عمل شعبى وتقدمى ؟

أنها حركة شعب بأسرة يستجمع قوأه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها..

كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادى والاجتماعى تعويضا لما فات ووصولا إلى الآمال الكبرى التى تبدوا خلال المثل الأعلى للأجيال القادمة.

من هذا فأن العمل الثورى الصادق لا يمكن أن يكمل بغير سمتين اساسيتين :

أولاها : شعبيته

وثانيهما : تقدميته

أن الثورة ليست عمل فرد والا كانت انفعالا شخصياً ذاتيا ضد مجتمع بأكمله..

والثورة ليست عمل فئه واحدة والا كانت تصادما مع الاغلبية ..

وانما قيمة الثورة الحقيقة بمدى شعبيتها وبمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل وبمدى ما يمكن ـن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياه ؟

والثورة تقدم بالطبيعة

أن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياه أفضل تحاول أن تترفع بواقعها الى مستوى أمانيها.. ان التقدم هو غاية الثورة.. والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتفاع بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل".

(الميثاق – الديمقراطى السليمة)

"الثورة تغيير اساسى لنظام المجتمع" (٢٣ يوليو ١٩٦٥)
"ان الثورة فى هدفها مهما تنوعت الاجتهادات هى حياة أفضل بالنسبة للجماهير العاملة "

(١٢/٥/١٩٩٤)

ان الثورة هى تغيير اساس للمجتمع وذلك عن طريق غير الطرق المختطة من قبل القانون وتقوم من أجل حل التناقضات القائمة فى حياتنا القومية واصحاب المصلحة فى حل تلك التناقضات القائمة هم الاغلبية اى جماهير الشعب العربى الحالمين بـ مستقبل افضل. ورغم ذلك المفهوم العلمى للثورة الا ان هناك سمة رئيسية لتلك الثورة وتميزها عن ثورات اخرى وهى شمولية الثورة اى عدم وجود ثورات مختلفة حتى تتم الثورة الشاملة، وهذه هى الاضافة الحقيقة فى فهم قانون الثورة العربية والثورة فى العالم الثالث حيث لا انفصال بين البعد الاجتماعى والسياسى لقضية التحرر ولا انفصال بين طرد الاستعمار وتأميم مصالحه وبناء قاعدة إنتاجية قوية تكون ضمانه لاستقلال حقيقى للوطن حتى لا يقع فريسة للتدخل الاقتصادى. ورغم شمولية الثورة الا ان هناك مراحل متميزه فى داخل تلك الثورة الشاملة.

١/ مرحلة الاعداد الثورى :

وهى المرحلة التى تسبق "الثورة" والناتجة من تراكم المشاكل وعدم ايجاد حلول لها تستجيب لمقتضيات الحياة المادية المتطورة والضرورات الحياتيه المادية والروحية ونتيجة لمحاولة المصالح والقوى المسيطرة والمستحكمة فى المجتمع، ان تحول دون قيام هذه الحلول تثبيتا لمصالحها وسيطرتها متصارعة فى ذلك مع القوى المقهورة بكل مصالحها وقيمتها وعاداتها وثقافتها، وعندما يبلغ التصادم والصراع أقصاه وذلك بتوفر تراكم تصادم المصلحة وتوفر الوعى والارادة الثورية فى استنفارها وتعبئتها وتنظيمها.. عند ذلك تتحرك الارادة الثورية الواعية لاقتلاع جذور الفساد والطبقية وتنتزع السلطة وهى الخطوه الاولى فى مشوار الألف ميل على طريق ثروة عربية واحدة.. شعبية وتقدمية.

"كيف السبيل إلى العمل، الثورة الشاملة.. واشتد التوتر حتى بلغ قمته وهنا بدأت معركة التعبئه الثورية" فلسفة الثورة.

أما المرحلة الثانية هى مرحلة الثورة السياسية الاجتماعية الحضارية :

وهى مرحلة تتلو مباشرة الاستيلاء على السلطة حيث يتم تجريد الرجعية واعداء الشعب العربى العامل من كل اسلحته ثم يبدأ فى أعادة صنع الحياة الجديدة حيث تقام العلاقات الانتاجية الاشتراكية والقيم الاشتراكية والسلوك العربى الثورى والقيم العربية النابعه من حضارة أمتنا العربية.. _أنها صياغة تبدأ بالانسان وتنتهى بكل تفاصيل حياته وجزئيات واقعة ابتداء من رغيف الخبز حتى تذكرة الانتخابات مرورا بالطراز المعمارى المتسق مع تنوع الحضارة العربية.

"كانت الأمة تواجة مرحلتين من مراحل كفاحها، مرحلة التحرر السياسى ومرحلة التحرر الاجتماعى وكانت مطالب كل مرحلة تختلف عن مطالب المرحلة الأخرى.

لقد تخلفنا طويلا عن العالم، ولا يمكن بأى حال من الأحوال ان نفصل الثورة الاجتماعية عن الثورة السياسية. فبدون الثورة الاجتماعية تصبح الرجعية ويصبح الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال ويصبحون جميعا دكتاتورية تتحكم فى الشعب وفى رقابة أبناء الشعب جميعا "

(٢٢ فبراير ١٩٦٢)

ومن اجل أن تكون الثورة العربية الواحدة ثورة لها مقومات علمية تعبر عن مصالح جماهير الشعب العربى العامل فى مستقبل أفضل لابد أن تحتوى على ثلاث مقومات أساسية :

(١) وحدة النظرية : .

أى وحدة النسق الفكرى الذى يحدد المبادىء والقيم فى فهم وتقييم الانسان والمجتمع والتاريخ ويكون بذلك فهما لحقائق وتناقضات الواقع العربى الراهن وتصنيف القوى المتصارعة والمتناقضة فيه، ويقدم تصورا للواقع الامل اى حل المشكل بعلاقاته وقيمه وبالقوى صاحبه المصلحة فى تغييره.. انه النسق الفكرى العقيدى الذى يحدد المشكل والحل والأداة والاسلوب فهو النسق الذى يتسلح به المواطن العربى فى مواجهة مشاكله من أجل الثورة عليها ومن اجل ادارة التناقضات فى واقعة حسب رؤية موضوعية تساعدة فى احداث التطور المأمول. "لازم نعرف ما هو مفهومنا للاشتراكية وما هو مفهومنا

للحرية وما هو مفهومنا للوحدة.... على اساس ان يعد كده ما نجدش نفسنا داخلين فى تناقضات"

(مباحثات الوحدة الثلاثية).

(٢)**نظرية الاسلوب :**

ونعنى بها طريق الوصول الى الغاية أو الهدف وهو قيام دولة عربية واحدة وفى الحقيقة أن معاناة الفكر القومى بشموله وثرائه تأتى فى ذلك الموضع حيث ظل الفكر القومى فترة طويلة من الوقت يعالج المبدأيات والثوابت، يحاول أن يثبت الماهيه العربية.. لماذا ؟ كيف ؟ حتى جاء عبد الناصر البطل القومى ودخوله معترك الفعل القومى بوسائط ووسائل وطرق ومقترحات لتنفيذ العمل فهو القائد القومى المسئول امام الجماهير والمطالب بأن يحول الرؤى الفكرية والشعارات إلى تطبيق وبالتالى لابد من أساليب وأدوات وأنطلاقا من : "الانسان هو وحدة القادر على تغيير الواقع وأن الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته "الميثاق الباب السابق.. نجد الحلقة الأولى فى نظرية الأسلوب هو الانسان العربى الاجتماعى.. أو الانسان فى المجتمع.. العامل.. الفلاح.. المثقف.. فهو صاحب المصلحة فى ثورة عربية واحدة وهو المناضل فى سبيل دولة الوحدة فهو الوقود والغاية وهو الطريق والنهاية.

أ – تحالف قوى الشعب العربى العامل (الاطار السياسى)

أنها الحاضنة التى تجمع أصحاب المصلحة فى الثورة تلك الطبقات والفئات الاجتماعية المتعاونه معا من أجل تحقيق مجتمع الوحدة، مجتمع الاشتراكية والحرية. ذلك التحالف الاجتماعى والطبقى الذى يتم فيه التعاون والتكاتف وإدارة التناقضات الثانوية من أجل ادارة حوار ديمقراطى فيما بينهم وهو الاطار المنظم لاصحاب المصلحة فى الثورة حتى يستطيعوا مواجهة اعداء الثورة.

ب – الطليعة العربية

انها بمثابة العمود الفقرى للاطار السياسى العام والذى ينتظم فيه كل طليعة ذلك التحالف الواسع تحالف قوى الشعب العربى العامل وهو وحدة

الكادر القومى على كل الساحة العربية المجسدة للعقيدة النظرية – نظرية الثورة العربية – والمعبره طبقيا عن مصالح التحالف وهى الضمانه لعدم الانحراف وهى القائدة لادارة الجدل بين أصحاب التناقضات الثانوية فى الاطار الواسع.

وفى ذلك يقول عبد الناصر :

"فيه حاجتين : فيه الحزب وفيه المنظمات الشعبية، وده حاجتين لازم تقوم مع بعض اذا فهمنا ان الحزب هوالمنظمات الشعبية تلاقى نفسنا بنقع فى غلط كبير.. النتيجة الوحيدة لهذا الفهم أن ينعزل الحزب عن الشعب ويضطر الحزب أن يمارس دكتاتورية الحزب.. لازم حاجتين بيمشوا مع بعض، الحزب كطليعة – اذا أعتمدنا على الحزب على أنه هو الطليعة وهو القائد – وفى نفس الوقت المنظمات الشعبية التى تقودها هذه الطليعة "

(مباحثات الوحدة الثلاثية)..

نخلص من ذلك أن هناك اطار عام واطار خاص، الاطار العام الشمولى يمثل المنظمات الشعبية أو الاحزاب الجماهيرية القومية فى الأمة مع الحفاظ بل ضمان وحدة النسق الفكرى، اما الاطار الخاص فهو الحزب الطليعى العربى، ذلك هو حزب الكادر وهو الموجه والقائد والمخطط للاطار العام والشمولى الذى يتحمل التعدد وذلك حسب ظروف الاقاليم المختلفة فى الأمة العربية.

أما المقوم الثالث :

*** وحدة التخطيط القومى**

أنها الاستراتيجية اى وحدة الهدف والغاية ووضح ذلك فى كل مرحلة عن طريق امكانية تطبيقة فى الواقع المادى المعاش. أنها الاستراتيجية العربية الواحدة التى لابد أن تتحدد فى :–

١/ الغاية والهدف :

اى تحديد غاية النضال العربى ومستهدفة بالتأكيد دولة الحرية والاشتراكية والواحدة، تلك الدولة التى تسقط فيها الحواجز الاقليمية والحدود المصطنعه. وتلغى فيها التفرقة الطبقية والتسلط الموجودة على كل الاراضى العربية من

المحيط الى الخليج حيث يعيش عليها المواطن العربى ممتلكا لكل حقوقه السياسية والاجتماعية والعقيدية.

٢/ الأداة :

وهى الحركة العربية الواحدة.. تلك الحركة المؤمنه بنظرية الثورة العربية المناضلة من اجل تحقيقها والمجسدة لوحدة الشعب العربى العامل وطليعته المقاتلة المتطهرة من كل السمات السلبية لواقع التجزئة والاقليمية وهى أخيرا وأولا اداة قومية التكوين، عقائدية الالتزام.

٣/ الخطة :

اى تقسيم الاستراتيجية الشامله الى مراحل خططية تستهدف الغاية بشكل عقلانى وعلمى يأخذ فى حسابه التخطيط للظرف الموضوعى والظرف الذاتى والامكانيات والزمن ومعايير قياسية لتحقق الانجاز الخططى.

تلك هى العوامل الثلاثة المكونه لأى استراتيجية قومية لابد أن تمتلكها حركة عربية واحدة تريد أن تصنع ثورة عربية واحدة ذو مقومات متعددة.. وتأتى أهمية تلك الاستراتيجية فى أنها المنظمة للجهد القومى من أجل تفاعل علمى مع الواقع من أجل تغيره الى الأفضل دوما وهى المجسدة للجانب التطبيقى من نظرية الثورة العربية اى أنها الفكر فى الواقع والحياة وهى أخيرا تجسد ادخال عنصر الزمن بالنسبه للنضال العربى بحيث يعى الطليعى العربى قيمة الوقت فى تحقيق أهدافة.. اما أهم صفات تلك الاستراتيجية فهى كالاتى :-

١/ استراتيجية عربية واحدة :

أنه الاطار الذى يتحدد فيه التناقضات داخل الأمة : التناقض العقائدى، والطبقى والقومى ونتحدد الهوية فى العلاقات الدولية، ولا تستبعد اى مساحة عربية من تلك الاستراتيجية حتى ولو لم يكن فى مقدور الحركة العربية الواحدة اعمال التنفيذ الآتى فيها فهى استراتيجية شاملة ومستقبلية.

٢/ استراتيجية عقلانية :

ونعنى بالعقلانية هى أن الغاية لاتتحقق مرة واحدة وبالتالى لابد من المرحلية المخططة التى تعتمد على الامكانيات المتاحة من أجل تحقيق جزء مرحلى على طريق الغاية النهائية والعقلانية ايضا تعنى حسبان الواقع بكل مشكلاته

وتعقيداته، وتعنى حسبان العلاقات المتناقضة بين القطر والأمة وتعنى حسبان التنافر بين أقليم تحت الاحتلال واقليم في مرحلة التحرر السياسي وآخر يعاني من تسلط نخبه طبقية أو عقاندية.... الخ

٣/ استراتيجية هجومية :

من حيث أن غاية الحركة العربية الواحدة هو بناء دولة الوحدة الدولة العربية الاشتراكية فعليها ان تهاجم دوما كل ما يعوق تلك الغاية حتى ولو كانت فى اطار من التحالفات والجبهات والتعاونات لأن تحقيق دولة الوحدة يفرض ان تظل فى حالة هجوم حيث ان حالة الدفاع سوف تجعل الحركة معرضة للانكماش والتقوقع والذبول والموت فى النهاية تحت ضربات الاقليمية وحلفها الطبيعي فى الصهيوني والاستعمار وتجعلها ايضا فى حذر ثوري ووسط مناخ غير ملائم لعقلها الثوري مما يؤثر على الظروف الموضوعي ويساهم ايضا فى عدم نضج الظرف الذاتي أى الحركة العربية الواحدة.

تلك هى المقومات الثلاثية.. وحدة النظرية الأسلوب وحدة التخطيط القومي – وعلينا بعد ذلك أن نتناول أداة الثورة العربية الواحدة بمزيد من الاسهاب حيث هى جوهر بحثنا.

الحركة العربية الواحدة:

الضرورة :

تأتى ضرورة الحركة العربية الواحدة من كونها الطريق الوحيد أمام الثورة العربية الواحدة فى حل التناقضات الاساسية والعدائية القائمة فى الامة العربية، وذلك بعد وفاة القائد المعلم الموجة والمنظم لجماهير الشعب العربي العامل والذى قال عندما سئل فى ٧ يناير ١٩٥٨ عما اذا كان يتوقع انهيار حركة القومية العربية فيما لو توفى فجأة فقال :

"لا أن القومية العربية هى التى خلقتنى، لست انا الذى حركتها بل هى التى حركتنى أنها قوة هائلة ولست أنا إلا أداتها المنفذه، ولو لم أكن موجودا لوجدت غيرى ليحل محلى. أن القومية العربية لا يجسدها رجل واحد أو مجموعة من الرجال أنها لا تتوقف على جمال عبد الناصر ولا على الذين يعملون معه أنها كامنه فى ملايين العرب الذين يحمل كل منهم قبسا من شعلة القومية، أنها تيار لا يقاوم ولا تستطيع أية قوة فى العالم تحطمها طالما

بقيت محتفظة بثقتها فى ذاتها هكذا تحدث عبد الناصر عن ملايين العرب الذين يناضلون فى سبيل الأمة العربية وفى عام ١٩٦٣ يتحدث عبد الناصر عن الحركة العربية كحل وحيد لمواجهة الأزمة فيقول: "ان الحركة العربية الواحدة هى الحل الوحيد والسليم لمواجهة الأزمة ومواجهة التناقضات الكثيرة".

فما أحوجنا فى تلك الظروف التى تمر فيها أمتنا العربية بأختلاط الثوابت حيث أصبح العدو صديق وأبن عم وأصبح هو القادر على أعطائنا الحق حيث يمتلك ١٠٠٪ من أوراق الحل وأصبحت الرجعية هى المهيمنه على الأمة العربية فهى المموله للانظمة الاقليمية التقدمى والرجعى منها. أنها المرحلة التى أفرزت الهيمنه الاسرائيلية على مقدرات الأمة فهذه هى اسرائيل توجه ضربة قوية للمفاعل الذرى العراقى وها هى تحتل لبنان بمذابح بشعه لا يصنعها فى تاريخ البشرية الا ذلك الكيان العنصرى الاستيطانى.. وها هى اسرائيل تنجح فى عزل مصر قلب الأمة العربية وعقلها القائد عن جسد الأمة فتخسر مصر والأمة العربية وتكسب اسرائيل فبعدما كانت مصر هى قائدة التحرر فى العالم الثالث أصبحت اليوم مدافعة عن عملاء أمريكا وفرنسا وكل الاحتكارات العالمية وأصبحت ارضها مجالا مفتوحا لقوات الانتشار السريع (مناورات النجم الساطع المدافعة والموجهة ضد حركات التحرر فى الأمة العربية.. وها هى مصر الوحدوية التى جاء منها عبد الناصر العظيم ذلك البطل القومى تتحدث عن تكامل بينها وبين النظام فى السودان. هكذا تحول شعار الوحدة العظيم الى ممارسات إقليمية بشتى أنواعها. ألا تكفى كل تلك المظاهر المعبره عن الأزمة التى تمر بها الأمة العربية من أجل ان تكون مبررا كافيا وموضوعيا من أجل التشديد فى النضال على وحدة الحركة العربية، تلك الوحدة التى أصبح ليس من الواجب فقط النضال من اجلها وانما أصبح التحدى الذى ليس فيه خيار.... تلك هى الضرورة من قيام الحركة العربية الواحدة ولكن ما هى الكيفية ؟

كيفية الحركة العربية الواحدة :

هنا فقط سوف نجد رؤى كثيرة وأختلافات وتباينات واجتهادات تستحق التأمل والحوار وهناك عوائق وصعوبات تستحق شرف محاولة تقديم

الحلول، وليس المهم كشف التباين والخلاف بين رؤيتنا للحركة العر
الواحدة وبين الرؤى الاخرى – الجبهه – التعاون – التنسيق.... الخ و
الأهم أن تبين ونكتشف أطر التعاون بين الحركة العربية وتلك الرؤى
الواقع اليوم الذى أصبح لا يحتمل حدة الفرقاء.

ميثاق عربى جديد :

لابد من ميثاق عربى جديد يعبر عن النسق الفكرى الناص
ويضعه كل المشاركين فى هم حركة عربية واحدة دون تحزب أو تعص
ضيق وذلك بعد حوار ديمقراطى واسع فى داخل أرضية الحركة العر
الواحدة على كل الأرض العربية، تلك هى الوثيقة التى سوف تحدد المش
العربى والحل العربى والأداة والأسلوب وأصحاب المصلحة فى ثورة عر
واحدة وأعداء تلك المصلحة فهى النسق الفكرى الذى سوف يتسلح به الذ
العربى فى مواجهة واقعية مع المشكلات والعوائق فيستطيع أن يدير التنا
الاجتماعى لصالح توجهاتة من أجل مجتمع الحرية والاشتراكية والوحدية
والمعطيات والأسس النظرية التى يجب أن يشملها الميثاق العربى

١/ أمة عربية واحدة. لماذا ؟ وكيف ؟
٢/ ثورة عربية واحدة.
٣/ حركة عربية واحدة.
٤/ طبيعة المرحلة التىتمر بها أمتنا العربية.
٥/ طبيعة التحديات الخارجية المتمثلة فى الاستعمار والصهيونية.
٦/ تحديد الطبقات والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الث
العربية والمشكلة للحركة العربية الواحدة.
٧/ نظرية الأسلوب.
٨/ الثورة الطريق الوحيد للحركة العربية الواحدة.

<u>شروط لابد منها :-</u>

١/ من المحتم أن يكون الحوار حول الحركة العربية وبالتالى ،
الميثاق العربى بعيدا عن أى دولة مهما كان موقعها المؤيد من ذلك اله
وتلك الحركة وذلك لان القضية أكبر بكثير من رغبات حسن النيه انما
من التخوف من الاقليمية التى تعشعش فى مجمل النظم العربية.

٢/ لابد ان يكون هذا الحوار الديمقراطى ولا تمثل فيه أطر تنظيمية أواحزاب أوهيئات وأنما
مواطنين قوميين ناصريين.. حتى تكون هناك ضمانة لعدم التعصب والولاء الضيق الذى يكرس بوجود الفشل فى الحركة العربية الواحدة.

٣/ لابد أن يراعى فى صياغة هذا المثياق تفاعله لكل التجارب القومية والاتساق الفكرية القومية حيث المنطلق واحد والغاية واحدة وفى اغلب الاحتمالات الطريق واحد أيضا.

٤/ على كل الموافقين على هذا الميثاق العربى التمسك بالقيادة الجماعية للحركة العربية الواحدة فهى العاصم من جنوح الفرد وهى المعبر عن الروح الجماعية للحركة العربية وهى الضمانه للتصحيح.

٥/ لابد أن يمر جميع من اتفقوا على ميثاق الحركة العربية الواحدة بمرحلة صياغة عقائدية جديدة تخلق منهم الكادر الوحدوى ذو الولاء العربى الخالص المتطهر من رواسب الاقليمية بشتى الوانها..

تلك هى مجموعة الضمانات التى تمثل حدا أدنى يجب توافرة فى الحركة العربية الواحدة حتى تضمن أن تكون معبرة عن الأمة العربية الواحدة وتكون أداة النضال العربى فى سبيل تحقيق غاياته وأهدافه وتوفر تلك الضمانات لا يعفى من أن تكون الحركة العربية الواحدة محصنه من الاقليمية ومخاطرها وقدرتها على التكون والتواجد، ولذلك فان أهم ضمانه فى تلك الحركة هو نظام الادارة الداخلى الذى عليه أن يثبت فى كل نضالاته وتكتيكاته التفاعل الخلاق والديمقراطى الذى يؤدى إلى قرارات وممارسات قومية خالصة ترفض هيمنة أى أقليم جغرافيا أو سياسيا أو نضاليا على مقدرات الحركة العربية الواحدة.

وفى الحقيقة فهناك رؤى متعددة لبناء الحركة العربية الواحدة غير تلك الرؤية المطروحة من قبلنا وعلى سبيل المثال صيغة الجبهة وهى أهم تلك الرؤى والتى تنطلق من أن هناك عدة أحزاب وحركات شعبية فى الأمة العربية ترفع شعار الوحدة العربية والاشتراكية والحرية ولذلك فلابد من إيجاد جبهة تجمع كل هؤلاء أما المنطلق الثانى هو أن الجبهة سوف تذيب التناقضات الثانوية بين تلك الاحزاب والحركات الشعبية العربية وذلك عن طريق وحدة النضال التى سوف تفرض على المجتمع بعد ذلك الوحدة.

وفى الحقيقة رغم أن تلك الصيغة تنطلق من الواقع واحترام نضالات وتواجدات حركات عربية فى الأمة العربية الا أنها تجسيد حى للاقليمية فاذا اتفقا على أن هناك أمة عربية واحدة وثورة عربية واحدة فلابد أن نتفق على حركة عربية واحدة ولن تبنى تلك الحركة بالجمع الحسابى لبعض الحركات أو كل الحركات العربية التى تثبت من تاريخ النضال العربى الحديث أقليميتها والامثلة كثيرة فتلك الاحزاب والحركات الشعبية مختلفة فى التكوين ونقطة البداية والتاريخ النضالى والتخطيط الاقليمى وليس بغائب على أحد أن تلك الاحزاب والحركات والمنظمات التى هى بالعقيدة والمبادىء والاهداف الصريحة المعلنه منكره للمبادىء والقيم والحقائق الاولية.

وأكبر دليل على ذلك ممارساتها فى الواقع العربى ذاته وأخيرا فى الدليل الأخير فى ذلك هو حكم التاريخ والجماهير على تلك الحركات والاحزاب والمنظمات والذى كشف تزييف الشعارات وتناقض المواقف وأقليمية التكوين كل ذلك لا ينفى أن للحركة العربية الواحدة الحق كل الحق فى ممارسات التعاون والجبهات والمواقف المشتركة وغير ذلك وهذا أيضا لا يصادر حق تلك الاحزاب والحركات والمنظمات فى أثبات براءتها من الاقليمية وعليها أن لا تقاوم حرية الحركة العربية وذلك من منطلق أثبات حسن النية.

وأخيرا فان صيغة الجبهة كفيلة بأن توفر أكبر قدر من التعاون وذلك تحت قانون الجبهة الشهير الوحدة والصراع ولكنها غير مؤهلة بالمرة لقيام حزب عربى واحد حيث أنه لم يحدث قط أن افلتت صيغة الجبهة من قانون الوحدة والصراع. الوحدة فى مواجهة العدو والصراع من أجل النمو وذلك فى مرحلة معينة ومن هنا فليست الجبهة هى الصيغة البديلة للحركة العربية الواحدة.

الصعوبات والعقوبات التى تقابل الحركة العربية الواحدة:

أنها كثيرة ومعقدة ونحن فى أحوج الحاجة الى تحديدها أولا ووضع الحلول ثانيا وذلك عن طريق الحوار الواسع داخل الحركة العربية الواحدة حتى تضمن الموضوعية العلمية فى التخطيط وحتى لا تتعرض لممارسة هواية القفز فوق الحواجز والذى سوف يسبب اصابة الحركة العربية بكسر فى العمود الفقرى مما يجعلها غير صالحة للحياة حيث أن هذه الحواجز

والثغرات قد سهلت وسوف تسهل لاعداء الأمة العربية مهمة ضرب الحركة العربية.

١- دور مصر فى الحركة العربية الواحدة :

فموقع مصر الهام فى مفرق المغرب عن المشرق وفى قلب الأمة وحجمها البشرى الحضارى، وامتلاكها لكل أدوات التقدم والتطور فكل تلك الأسباب تجعل لمصر دور رائد وبارز فى الحركة العربية الواحدة، وليس هناك خلاف على أهمية المشاركة الفعالة من قبل أصحاب عقيدة الحرية والاشتراكية والوحدة فى مصر فى تكوين الحركة العربية الواحدة ولكن كل الخوف من سقوط الحركة العربية فى هوة السيطرة المصرية على الحركة العربية أى فرض هيمنة حركة مصر العربية على الحركة القومية وعند ذلك تكون قد ساهمت بحسن نية فى فشل الحركة العربية الواحدة، وكل الخوف أيضا من سقوط دولة مصر فى يد الاقليمية مرة أخرى وذلك اذا افترضنا جدلا عودتها الى موقعها الطبيعى فى الحركة العربية وهذا ما يعوض الحركة العربية الواحدة الى هيمنة الدولة الاقليمية عليها وسقوطها فى قبضة الرجعية بعد ذلك.

فكيف يتم وجود ضمانات كافية حتى لاتتعرض الحركة العربية للانتكاسة بسبب تلك الصعوبة ذات البعدين :

١-لابد من التمسك بالفهم القومى والتكوين القومى والقيادة القومية فى التعامل مع مصر فى الحركة العربية الواحدة.

٢- لابد من التمسك ببعد الحركة العربية الواحدة عن الدولة -أى دولة -حتى ولو كانت تلك الحركة فى رأس الدولة حيث أنه لابد من توظيف امكانيات الدولة لخدمة الحركة وذلك بواسطة أن يكون للقيادة القومية كل السلطة مهما كان حجم الدولة وثقلها.

٣- لابد من وجود واعى ومتعمد فى داخل الدولة المسيطر عليها من قبل أفراد الحركة العربية فى داخل حياة أفراد ذلك الاقليم فى الوزارة وأجهزة الدولة بعمومها والهدف من ذلك أحداث مزج طبيعى بين المواطنين العرب من أجل كسر حد الانتماء الاقليمى.

٤- لابد من الوعى من قبل الحركة العربية الواحدة أنه لابد من السيطرة من قبل مؤهلين في الحركة العربية الواحدة على مراكز القوة في الدولة الاقليمية وليس من الضرورى أن تكون القيادات من نفس الاقليم بل يجب أن يحظر أعمال ذلك فى المرحلة الأولى.
٥- أخيرا وهو الأهم لابد من توعية وأدلجة الجماهير العربية العاملة في داخل الاقليم المسيطر عليه من قبل الطليعة العربية أو الحركة العربية الواحدة بالإضافة إلى الأمة ككل حتى لايكون جهل الجماهير سببا في انتصار الاقايمية ومدخلا فى بث الفتنة بين الدولة الاقليم وبين الحركة العربية الواحدة

وفى داخل تلك الرؤية علينا أن نسجل حوارا دار بين المناضل اياد سعيد ثابت وبين القائد القومى جمال عبد الناصر -(الشورى العدد الخامس ١٩٧٤).حول المقياس الثورى السليم فى اختيا ر الكوادر الثورية للعمل في الساحة العربية فيقول عبد الناصر الآتى:-

"أن الشخص الذى سيتم اختياره هنا بصورة مبدئية ووفقا لشروط ومواصفات معينة والذى ستقوم بارسالة الى احدى الساحات العربية المختلفة، وحتى يكون المقياس المطبق هناك فعالا بالنسبة له، فأننا لابد أن نجعله يخضع لظروف مشابهة تماما لتلك الظروف التى يعيشها المناضلون هناك. "

وهذه المسألة تحتم علينا اتخاذ ما يلي :

أ- أن هذا الشخص الذى تم أختياره يجب أن يكون على جهل تام بالهدف الحقيقى الذى نقصده من وراء ارساله الى الاقاليم، اذا _نه يجب أن ينفذ فقط الأوامر الصادرة اليه للالتحاق بالثورة، ولا شيء اكثر من ذلك.
ب- وعلينا أن نقطع جذورة من الارض المصرية، وأن نقطع كل صلة مباشرة بينه وبين أية قيادة سياسية هنا مهما كان نوعها. أنه يجب أن لا نتيح له الاحساس بأى تفوق أو امتياز له على الآخرين في المنزله أو الخلفية - عليه أن ينتظم مع بقية الثوار في صفوفهم.. يمارس كل ما تعطية له الثورة من حقوق، ويتحمل كل ما تفرضة عليه من واجبات واعباء.. فى هذه الحالة فقط سيصبح المقياس صحيحا، فعلى مقدار أنضباطة، وعلى سلوكة ومدى استعداده للصمود والتضحية سيتوقف كل مستقبلة السياسى.

ج- ولكن ما الذى يدعونا لجعل مثل هذه الاجراء قاصرا على المصريين وحدهم ؟

لماذا لا نجعل منه مبدأ عاما يطبق بالنسبه لجميع المناضلين العرب ؟ اى لماذا لا نجعل الساحات العربية المختلفة تتبادل مناضليها بموجب قرارات صادرة من القيادة العربية العليا بعد انبثاق التنظيم العربى الواحد ؟ اننا لو طبقنا هذا المبدأ نكون قد حققنا غاية آخرى بجانب تحقيق المقياس السليم لاختيار الكوادر الثورية.. اننا سنساعد عن طريق تحقيق هذا الاسلوب النضالى فى تحقيق الانسجام بين المناضلين فى مختلف الاقاليم فكريا ونفسيا.. اذا لا شيء غير الممارسة اليومية للنضال المشترك طريقا لاذابة الفوارق الاقليمية.. لاشيء كالحوار اليومى المستمر من خلال النضال اسلوبا لتلاحم الثوار واذابة الترسبات الاقليمية الضارة ولاشيء كالمواجهة اليومية لتحديات النضال اسلوبا لتقارب النفسيات وانسجامها "

انه نموذج فريد يسجل لنا طريقة تفكير قائد قومى، تغلب على كل الترسبات الاقليمية، رغم رئاسته لاكبر دولة فى الأمة العربية. ومن تلك الروح القومية يجب أن نتصدى للصعوبات والمعوقات المواجهة للحركة العربية الواحدة - أما الصعوبة الثانية:

٢/ الموقف من التجزئه والحدود:

أنها المواجهة المباشرة بين الاقليمية والتجزئة وبين الحركة العربية الواحدة فهناك الحدود السياسية والتباينات فى الطبيعة والانتاج والثقافة والحضارة وهناك ضعف فى وسائل الاتصال السريع والسهل ولذلك فهذا الواقع يدفع بالمناضلين الى تبنى الطريق السهل والذى يجعلهم يناضلون فى مواقعهم الأقليمية بعيدين عن مشقة اختراق الحدود والحواجز والنفسيات المتعددة ويؤمن لمناضلى الاقاليم الاعتماد على مصدر ما أو دولة ما أو اقليم أو حزب ما فى الأمة العربية يكفل لهم قدر من الدعم المادى والاعلامى والحزبى.... الخ وعند ذلك تكون الاقليمية قد انتصرت والحركة العربية قد انتكست. وعلينا للتغلب على تلك الصعوبة العمل من اجل ايجاد :

١- وثيقة فكرية شاملة تكون هى المرجع لكل الاجتهادات الفكرية فى مختلف الاقاليم العربية مما يقلل من مساحة التباين الفكرى والعقائدى فيوحد الرؤية وبالتالى الموقف.

٢- لابد من العمل على اصدار مطبوع قومى يسمح لاعضاء الحركة العربية الواحدة فى متابعة التحليلات والمعلومات والاخبار.... الخ
٣- لابد من أعطاء قدر من المرونة لحركة المنظمات الشعبية فى الاقاليم العربية اى الاطار الجماهيرى الواسع فى أمتلاك ادواته الاعلامية والفكرية الملتزمة بخط الاطار الضيق اى الحركة العربية الواحدة.
٤- لابد من تبادل الكوادر فى الساحات المختلفة والنجاح فى عقد مؤتمرات قاعدية ووسيطة بين كل كوادر الساحة العربية حتى تتكسر كل الحواجز الاقليمية وتقرب من وجهات النظر والرؤى ويدعم مرونة القرار القومى فى المحصلة.واخيرا انها مجرد اقتراحات تستوجب النقاش حولها والحوار من اجل الاضافة عليها وهناك بالطبع كثير من الصعوبات علينا أن نتمسك من أجل التغلب عليها :

أولا: بالحوار الديمقراطى فى داخل الحركة العربية الواحدة سبيلا للوصول الى حل لها.

وثانيا: التمسك بحق الحركة العربية الواحدة فى معالجة مرنة لمبدأ وحدة الأمة فى مواجهة قطرية الاقاليم وفى حقها فى معالجة مرنة بين مبدأية تنظيم قومى واحد فى مواجهة حركات ومنظمات شعبية عربية وذلك بأساليب عدة منها الجبهة والتعاون والتنسيق.... الخ.

المهمة الاولى للحركة العربية الواحدة

استرجاع مصر الى الأمة العربية : لماذا هى المهمة الأولى ؟

فى الماضى كنا نقول فلسطين.. اما اليوم نقول استرجاع مصر.. ذلك أمر طبيعى فلابد من خطوة للخلف في سبيل خطوتين للامام، فلا يمكن الحديث عن فلسطين ومصر قلب الأمة النابض وعقلها المحرك والموجة أسيرة فى يد الاقليمية الخائنة فلا بد أولا من عودة الموتور الى السيارة العربية ولابد ثانيا من ضربة قاسية توجة الى رأس الاقليمية اليوم التى لولاها لما جرأت اى اقليمية أخرى فى الصلح مع العدو الرئيسى للأمة العربية. فهكذا مصر الجغرافيا والتاريخ والدور والمهمة... عندما تكون دولة قومية تصير المعارك القومية ملء السمع والبصر، وعندما ترتد سلطة الدولة فيها تصبح قائدة لخط الخيانة والتجزئة، لذلك فالنضال من أجل استرجاع

مصر العربية سوف يكون بالتالى ضربة شديدة للاستعمار والأقليمية والصهيونية.

وهنا يأتى دور الحركة العربية الواحدة فى النضال من اجل استرجاع مصر فهى المناضلة ضد كل المواقف الخيانية الاقليمية وهى المكرسة لكل الثوابت النظرية المواجهة للاقليمية وهى المتحركة والمناضلة فى حشد جماهير الشعب العربى فى مصر من اجل عودة وحدة الحركة العربية وأهمية دور مصر فيها.

عند ذلك نستطيع أن نقول انها :

أمة عربية ـــــــ ثورة عربية واحدة ـــــــ حركة عربية واحدة

المهمة المرحلية استراجاع مصر لأمتها العربية

٢٥ يناير سنة ١٩٧٨م

المراجع

١/ خطب القائد المعلم جمال عبد الناصر من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٠.
٢/ مواثيق الثورة (الميثاق – فلسفة الثورة – بيان٣٠ مارس).
٣/ مباحثات الوحدة الثلاثية.
٤/ دراسة وثائق (الناصرية نظرية الثورة العربية) الاستاذ/ حمدين عبد العاطا صباحى.
٥/ نظرية الثورة العربية د. عصمت سيف الدولة
٦/ وحدة القوى العربية التقدمية د. عصمت سيف الدولة
٧/ الطريق الى الوحدة العربية د. عصمت سيف الدولة
٨/ البيان القومى الاستاذ/ عبد الله الريماوى
٩/ الحركة العربية الواحدة الاستاذ/ عبد الله الريماوى
١٠/ الاقليمية الجديدة الاستاذ/ عبد الله الريماوى
١١/ فى سبيل الوحدة العربية معن بشور
١٢/ الشورى عدد ٥،٦،٧،٨،٩،١٠.
١٣/ مجلة الموقف عدد (٣) " مجلة ناصرية لبنانية"
١٤/ مجلة الشراع عدد ٧٤ " مجلة ناصرية لبنانية"
١٥/ ندوة المشروع الحضارى العربى المعاصر (ندوة نظمها الاتحاد الاشتراكى ف لبنان).
١٦/ نحو استراتيجية عربية جديدة (أكرم ديرى، المقدم الهيثم الايوبى)

من أجل بناء حركة عربية تقدمية
جدلية الهدم والبناء*

ما تتعرض له أمتنا العربية فى تلك المرحلة من مخاطر حالـه، تهدد هويتنا فى الصميم وتهدد جسد الأمة بالتشرذم والاختراق والتفتيت، فى ظل عالم تهدمت فيه البيئة الناتجة عن موازيين قوى الحرب العالمية الثانية، وهذا ما يجعلنا نتعامل مع دعوة المناضل عبد الغفار شكر الموجهة عبر جريدة "الاهالى" "من اجل تأسيس حركة تقدمية جديدة فى مصر " بالجدية الواجبة وبالإجتهاد المخلص، جدية تتطلبها المرحلة والأخطار الحالة بأمتنا العربية، وبالإجتهاد المسئول الموفر لشرط الإبداع من اجل التفاعل مع متغيرات العصر وتأثيراته على ثوابت قضايانا وذلك بعد ان نجح الغرب الاستعمارى والمشروع الرأسمالى الاحتكارى فى دخول عصر الموجه الثالثة - عصر ما بعد الصناعة والذى عبرت عنه متغيرات كثيرة جاء على رأسها:.

* * أ- تفكيك الاتحاد السوفيتى وحل حلف وارسو، وانضمام روسيا الى حلف الاطلنطى.

ب- السيطرة التامة على مصدر الطاقة الرئيسى فى العالم (النفط) وذلك بعد أن نجح تحالف الشمال الاستعمارى فى التخلص من بقايا القوة العربية (العراق) فيما اطلق عليه حرب الخليج الثانية وقبلها كان قد تم إخراج مصر اكبر الدول والقوى العربية من دائرة الصراع الاستعمارى والصهيونى بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد.

ت- تهميش العالم الثالث وذلك بعد أن نجح الاستعمار فى السيطرة على حركات التحرر فيه وبعد ان سيطر عبر مؤسساته الدولية على أقتصادياتة الضعيفة واخيرا بعد ان نجحت الموجة الثالثة فى تخليق كثير من المواد البديلة للمواد الخام الموجودة فى بلدان العالم الثالث، وايضا عبر السيطرة الكونية على عقول البسطاء من عالمنا الثالث عبر البث الفضائى

---

*هذه الدراسة الصغيرة كنت قد أعددتها للنشر فى جريدة الأهالى. تفاعلا مع دعوة المناضل عبد الغفار شكر والتى نزلت على ثلاثة حلقات بجريدة الأهالى - لكن الرد لم ينشر لضيق المساحة.

وكافة وسائل الاعلام وما اطلق عليه البعض تعبير "تغريب العالم"، وهكذا تم تهميش دور العالم الثالث بعدما كان مؤثرا فى حضارة الصناعة بالمواد الخام وفى الثنائية القطبية بعدم الأنحياز والحياد وحركات التحرر العالمية.

ث- اختراق الوطن العربى. وذلك بعد أن نجح الاستعمار الغربى وحليفه الاستراتيجى الكيان الصهيونى (اسرائيل) فى فرض معاهدات واتفاقات ووثائق عملت على تفتيته وأضعاف قوته وتذويب هويته بدأت بمعاهدة كامب ديفيد التى تسببت فى خلل كبير فى ميزان قوى الصراع العربى الإسرائيلى وكانت سببا فى اتفاق غزه - اريحا اولا والذى كان اخطر من كامب ديفيد فى نتائجه حيث وجه ضربة شديدة لقضية العرب المركزية قضية الوحدة وتحرير فلسطين، واعطى شرعية لإغتصاب فلسطين العربية من قبل الكيان الصهيونى، ثم بعد ذلك الإتفاق الاردنى الأسرائيلى، وليس هذا فقط انما العمل على كسوة تلك المعاهدات والاتفاقات بحياة طبيعية عبر مشاريع متعددة لربط المنطقة (بإسرائيل) وفرض التقسيم على المنطقة العربية وذلك بالربط بين اوروبا والمغرب العربى عبر شبكة من المصالح والمشاريع الاقتصادية وربط الخليج العربى بالولايات المتحدة الامريكية عبر السيطرة على النفط والارتباط بالمعاهدات الأمنية ونشر القواعد الاميركية المتحركة والثابتة فى المنطقة الخليجية أما بلاد الشام بعد - اتفاق غزة - اريحا والاتفاق الاردنى الاسرائيلى، والاتفاق المحتمل بين سوريا (واسرائيل) سوف تصبح مجالا حيويا للدور الاسرائيلى. تلك أهم المتغيرات الحادثة فى خريطة ميزان قوى الحرب العالمية الثانية، اما الآن فهناك محاولة جادة لبناء خريطة جديدة للقوى فى عصر الموجة الثالثة من قبل الغرب برزت عدة ملامح رئيسية لها يأتى على رأسها:

١- انفراد الولايات المتحدة الاميركية بقمة العالم - مؤقتا .

٢- توظيف المنظمات الدولية (هيئة الامم المتحدة - مجلس الامن) لصالح استراتيجية الشمال ومصالحة.

٣- فرض نموذج الحضارة الغربى على بلدان العالم الثالث والحضارات الاخرى، وذلك عبر عولمة الاقتصاد والاعلام وخلق قضايا عالمية مثل حقوق الانسان والبيئة. ومن خلال تلك المعالم والملامح الرئيسية فى متغيرات ذلك العصر الجديد، نستطيع ان نرصد المخاطر الحالة بامتنا

العربية ويأتى فى القلب منها ادخال الامة العربية فى العصر الاسرائيلى وذلك عبر استراتيجية بناء النظام الشرق اوسطى، والتى يدفع بشأنها الحلف الغربى الاسرائيلى عبر ثلاث مراحل تتجسد فى :

أ- إقامة تجمع اقتصادى ثلاثى (اسرائيل - الاردن - الكيان الفسطينى)

ب- إقامة منطقة للتبادل التجارى (التجمع الثلاثى + بلدان الخليج + تركيا واثيوبيا)

ج- إقامة منطقة للتعاون الاقتصادى تشمل التجمع الاقتصادى + بلدان + الخليج + سوريا + مصر.

وما يتم طرحه من معاهدات ومشاريع ربط اقليمية يهدد أمتنا العربية بمخاطر حالة يأتى على رأسها

١- تذويب هوية الأمة العربية، وذلك عن طريق ادخال دول أخرى على النظام العربى مثل تركيا واثيوبيا وإن امكن ايران، وهذا بقصد خلق موزاييكو من أجناس وأعراق وأقليات ولغات وربطها بشبكة من المصالح والمشاريع الحيانية، مما يساعد على خلق وقائع جديدة وشرائح اجتماعية تدافع عن تلك الوقائع الجديدة.

٢- سلخ الجزء الفلسطينى الأردنى عن الجسد العربى عبر الاندماج الاقتصادى الكامل ولقد عبرت وثيقة غزة - اريحا أولا والاتفاق الاردنى الاسرائيلى عن ذلك الغرض بوضوح وهذا بالاضافة إلى الدور الجديد المرسوم لهذا التجمع فى ان يصبح معبر (لاسرائيل) ولمنتجاتها داخل الوطن العربى

٣- الاختراق الشامل لجسد الوطن العربى عبر مشاريع الربط الاقليمى مثل مشاريع الطرق الرابطة بين بعض الأقاليم العربية و(اسرئيل) وتركيا وأولها طريق يربط بين تركيا ومصر ويخترق سوريا ولبنان واسرائيل، وثانيها طريق ينطلق من (اسرائيل) ويمر بفلسطين والاردن، وهناك ايضا مشاريع الربط الكهربائى بين (اسرائيل) وتركيا وبعض الاقاليم العربية، ومشاريع الربط السياسى مثل مشروع ريفيرا البحر الأحمر والذى يربط بين (اسرائيل) والسعودية ومصر واليمن والاردن وفلسطين واريتريا والسودان، وفى نفس الوقت يربط بين ساحل ايلات،العقبة وطابا، وتسيير خطوط ملاحة بين ميناء أشدود وميناء بورسعيد، وهناك مشاريع الربط

الاقليمي في مجال الزراعة وذلك عن طريق إنشاء، مزارع نموذجية على بعض مناطق الحدود المشتركة بالخبرة الاسرائيلية، ومشاريع الربط الاقليمي في مجال الطاقة عبر خلق مصالح مشتركة بين (اسرائيل) والدول العربية والشرق اوسطية التي تمر بها انابيب نقل البترول من منبعه الى مصبه، ويكفي لتوضيح ذلك مثالا واحدا:

"رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب اوروبا عن طريق قناة السويس ١٨ دولار امريكي، بينما اذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب في موانى حيفا، أشدود - غزه يتم توفير من ٣ الى ٦ دولار امريكى فى الطن الواحد" وهكذا تستفيد (اسرائيل) وتربط مصالحها مع مصالح بلدان وأقاليم المنطقة وهكذا يصنع الشرق الاوسط الجديد كما أطلق عليه (بيريز) ذلك هو العصر الجديد وتلك هى البيئة الدولية - بيئة القطب الواحد ولو مؤقتا - وذلك هو الطرف الذى يدخل العصر الاسرائيلى - عصر النظام الشرق اوسطى، وحتى نستطيع ان تكون على مسئولية تلك الحملة واستعمارية ذلك العصر، فلا بد من منطلقات صحيحة وغايات سليمة ووسائل وأدوات مناسبة، وقد كشف الجدل حول تلك المنطلقات والغايات والوسائل عن تيارين رئيسين: تيار انطلق فى الاصل من مقولة الاشتراكية والقهر والظلم الاجتماعى، فاعتمد منهج التحليل الطبقى والمادية التاريخية، واعتمد الصراع الطبقي كأسلوب وتجسدت غائيته فى بناء المجتمع الاشتراكى ومن ثم الشيوعى، وانطلق الآخر من وحدة الوجود القومى، والايمان بوحدة الأمة العربية والعمل على نفى التجزته المصطنعة وتطور ذلك التيار من خلال أفكار القائد عبد الناصر وتجاربه النضالية ومسيرته الثورية بإتجاه عدم الفصل بين الوحدة والاشتراكية، ولعل هذا التطوير قد حدث ايضا عند بعض فصائل الحركة الماركسية التى تبنت وآمنت بوحدة الوجود القومي.

وهنا لابد من مناقشة ما طرحه المناضل عبد الغفار شكر فى مقالاته الخمسة لإنه جاء تعبيرا عن تيار المادية التاريخية والتحليل الطبقي للمجتمع، وهذا ما جعله مضطر أن يختم سلسلة مقالاته بتذكيرنا بأن مصر جزء من الوطن العربى عندما قال:

"لعل القارىء قد لاحظ أننى لم أشر الى البعد العربى للحركة التقدمية المصرية، رغم قناعتى أن مصر جزء من الوطن العربى وأن مستقبلها مرتبط بالمستقبل العربى، الأمر الذى يحتم ان يكون للحركة التقدمية المصرية دورها النضالى عربيا، وأن تنسق مع سائر أقسام الحركة التقدمية العربية، ولكننى اعتقد ان مسئوليتنا الأولى فى مصر هى إعادة تجديد الحركة التقدمية المصرية وتقديم نموذج مستقبلى ديمقراطى يصلح كأساس للحوار التقدمى العربى، ولعل الظروف تنضج مستقبلا لإنتظام اللقاءات الدورية بين القوى التقدمية العربية لتبادل الرأى والخبرة ومناقشة القضايا المشتركة"

وهنا علينا أن نتساءل عن الفرق بين تبادل الخبرة والرأى بين تلك الحركتين حركتى التقدم المصرية والعربية وتبادل الرأى والخبرة بين الحركة التقدمية المصرية وكل من حركات التقدم فى جنوب افريقيا أو فى فيتنام أو فى روسيا أو حتى مع انصار السلام فى (اسرائيل).

واضح لا فرق. وأنا لا ادعى كلام من عندى وانما هو من سياق وختام مقالات الاستاذ عبد الغفار شكر فلا يكفى أن تعلن أن مصر جزء من الامة العربية ثم ترتب كل انساقك الاستراتيجية على أن مصر مقطوعة الصلة بما حولها، ولا داعى ان اتناول هنا وحدة الوجود القومى وماذا تعنى؟ للرد على ذلك حيث انى اعتقد ان تلك المعارك قد مضى زمانها والإ اصبحنا نعيش حالة فقدان الذاكرة، ولكنى لابد من أن اتناول تاريخ مسيرة تلك المعارك التقدمية عبر مسيرة حركة التحرر العربية والتى استخدمت ذلك المنهج المادى فى التحليل، اليس هذا المنهج هو الذى جعل الشيوعية العربية توافق على قرار تقسيم فلسطين فى عام ١٩٤٧، اليس هذا المنهج هو سبب وقوفهم ضد وحدة مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨ وايضا عندما تحرر العراق وطرحت قضية الوحدة الثلاثية عام ١٩٥٩ بين مصر والعراق وسوريا وهم الذين زعموا محاولات تنصيب منظمة التحرير الفلسطينية قائدة كحركة التحرر العربية بدلا من مصر الثورة بعد نكسة ١٩٦٧م، وهم الذين رفعوا شعار "توافق على ما توافق عليه منظمة التحرر الفلسطينية" وهم الذين وافقوا على الاتفاق الاردنى الفلسطينى الذى سقط بعدها بشهور، وهم الذين وافقوا على اتفاق غزه - اريحا اولا، لكنهم للحقيقة رفضوا السوق الشرق اوسطية !! رغم معرفة الجميع أن اتفاق غزه - اريحا المرحلة الاولى فى السوق

الشرق أوسطية –، وهم الذين بادروا بفتح العلاقات والحوارات مع حركات انصار السلام فى (اسرائيل) رغم أنهم يحتلون فلسطين ويقيمون على ارضها، وهم الذين ساندوا، انفصال اليمن الجنوبى عن دولة الوحدة.

والحقيقة أن كل تلك المسيرة ناتجة من قصور منهجى واضح فى منهج المادية الجدلية واسقاطه على المجتمع عبر المادية التاريخية، فالوطن ما هو الإ طبقات مستغله،ومستغلة والحدود هى حدود الدولة القائمة – اى حدود سايكس – بيكو، متناسين ان امتنا لها حدودها الطبيعية والتى تبدأ من شاطىء البحر البيض المتوسط والاطلسى ومن جبل طارق الى نهر السنغال، ثم الصحراء الكبرى ومن نهر السنغال الى وادى النيل وتمر بالبحر الاحمر وبحر العرب والخليج العربى ثم جبال زاغروس وطوروس وكلها حدود طبيعية منيعه، ومن هنا كان اصرار الاستعمار والصهيونية على تمزيق تلك الحدود الطبيعية فزرعوا الكيان الصهيونى لكى يقطع الطريق البرى بين جناحى الأمة وليمنع الوحدة، وحاول الفرس اختراق تلك الحدود الطبيعية بالسيطرة على بعض اجزاء منها مثل الاحواذ وساحل الخليج العربى، وحاولت تركيا ان تهدد الجناح الشمالى من الوطن العربى وذلك عبر احتلالهم ديار بكر ومرعش وميافارقين وجزيرة بن عمر ولواء الاسكندرون.

هذا ما فعله الاستعمار والقوى الاقليمية الكبرى فى المنطقة، وهذا طبيعى ومنطقى لخلاف المصالح والصراع من اجل الامن فى المنطقة، ولكن الغريب ان تنطلق بعض القوى التقدمية من الايمان بواقع الحدود المصطنعه لتقنين التفاعل السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى بين الاقطار العربية والمدهش ايضا أن تتناسى القوى التقدمية قاعدة الأمن المصرى – حتى بمفهوم أقليمى – وارتباطه بالأمن القومى، فبوابة باب المندب على البحر الاحمر فى اليمن، وبوابة سيناء على اطراف فلسطين وسوريا وبوابة جنوب مصر فى السودان وبوابة غرب مصر فى ليبيا هى الحاكمة لأمن مصر، ولعل الغزوات التى اخترقت مصر قد جاءت من بعض تلك البوابات الامنية وبالذات بوابة فلسطين وسوريا، منذ الحيثيين والفرس والمغول والاتراك والرومان والفرنجة والغزوات الاوروبية الحديثة من البرتغاليين إلى الاسبان والانجليز والفرنسيين ثم الصهيانية ألا يكفى ذلك من اجل أن يعيد الرافد الماكسى تقويم نظريته ومنهجة عبر ما أفرزه من مواقف فى مسار

حركته ومن هنا تأتى أهمية تقويم مسارات حركة التقدم العربية على كافة الأصعده، على صعيد الأيدلوجيا، حيث تغيب النظرية السياسية فى الحركة التقدمية العربية، ولقد أدى ذلك الى ارتباط الانقسامات بين القوى التقدمية العربية بالظروف السياسية أكثر مما ارتبطت بصراعات فكرية، على صعيد الشرائح والطبقات الاجتماعية، فمن الملاحظ هناك إنابة من قبل القوى التقدمية فى التعبير عن شرائح اجتماعية ولكن الشرائح والطبقات الاجتماعية نفسها غير موجوده، على صعيد التنظيم فمن الملاحظ إنه ليس هناك نظرية تنظيمية، بل يتم التعامل مع التنظيم ونظرياته من قبل قوى التقدم العربية على أنه كم مهمل ومحض مسألة تكتيكية لا علاقة لها لا بالايديولوجية والاستراتيجية.

تلك هى أولى مهام المرحلة وهى ملقاه على عاتق المخلصين من ابناء هذه الأمة والمستوعبين لتلك المتغيرات العالمية والمتفهمين للثابت والمتغير فى مشروعنا الحضارى العربى والممارسين للمنهج العلمى فى تحليل الظاهرة الاجتماعية - اى ظاهرة اجتماعية، حتى لا نضيع فى الممارسة عبر التجربة والخطأ.

اما المهمة الثانية

تحديث الخطاب القومى

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية تغيرات هائلة فى الفكر الانسانى وفى الخريطة الاجتماعية وفى النظام الدولى، لذا فعلينا مهمة تحديث قضايانا عبر تحديث مفاهيمنا، ويأتى على رأس تلك المفاهيم ووالاشكاليات:-

اشكالية الاستقلال: استقلال ما بعد الحرب العالمية الثانية وموازين القوى التى افرزتها من ثنائية قطبية وعدم انحياز وحياد ايجابى، كل ذلك عبر نوع من الاستقلال له مواصفاته اما بعد حلول عصر ما بعد الصناعة، عصر البث المباشر ووحدة السوق العالمى وتشكيل الذوق الاستهلاكى للعالم وسيطرة الصناديق الدولية - صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. كل ذلك سوف يجعلنا نتحدث عن استقلال له مواصفات مختلفة عن استقلال ما بعد الحرب الثانية، حيث أحدثت الموجه الثالثة اختراقات واسعة للإستقلال.

فكيف نحافظ على استقلالنا وامام المواطنين أجهزة الكمبيوتر المرتبطة بالشبكات الدولية ؟ وكيف نحافظ على استقلالنا فى زمن حضارى لا يستطيع اى انسان أو قطر أو أمة أن تعزل نفسها عنه ومن هنا تأتى شرعية البحث عن فكرة الاستقلال المستوعب للمتغيرات.
إما الاشكالية الثانية فى التحديث.

اشكالية التنمية

فى الخمسينات والستينات من هذا القرن، كانت خطط التنمية فى بلدان العالم الثالث تستهدف دخول عصر الصناعة لذا ليس غريبا أن تركز خطط التنمية على الصناعات الثقيلة، أساس عصر الصناعة، اما اليوم فى عصر الموجه الثالثة – عصر الاليكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء، تطرح علينا اشكالية التنمية وكيفية اللحاق بالعصر التكنولوجى وهل من الضرورى المرور بالعصر الصناعى حتى نلحق بعصر ما بعد الصناعة؟، وهل شروط التنمية فى العصر الصناعى نفس شروط التنمية فى عصر ما بعد الصناعة ؟
كيف تحدث تنمية فى ظل تدويل رأس المال، وتدويل الانتاج وتدويل الاستهلاك ؟

كنا فى الماضى نتحدث عن الصناعة الثقيلة والصناعات التحويلية والصناعات الخفيفة، اليوم نتحدث عن الطاقة الذرية والاليكترونيات والكيماويات، فيكفى أن نعلم أن مادة الصلب الخام وهى عامود الصناعة والعصر الصناعى أصبح يحل محلها بعد المعالجات والإضافات ما يطلق عليه اللدائن، ويعنى هذا تكلفة أقل وتحمل أكثر وقدرة على التشكيل أفضل والاستغناء عن المواد الخام المصدرة من بلدان العالم الثالث، والأهم من ذلك دخول عصر له ملامح مختلفة على اساسة يقاس التقدم والتطور فلم يعد الفحم والسكك الحديدية والفولاذ والسيارات وصناعة الألات الصناعية وكانت عماد الصناعة والعصر الصناعى والتى أقيمت على مبادىء الكتروميكانيكية بسيطة، واستخدمت مكامن الطاقة العالية التركيز وأخرجت كثير من النفايات السامة، واتصفت بدورات انتاجية طويلة ومهارات منخفضة.

لذا عندما دخل الغرب الرأسمالى عصر الموجه الثالثة سمح بالتخلص من أنتاجية وادوات العصر الصناعي المختلف والملوث للبيئة لبلدان العالم الثالث، حيث يحل الأن محل تلك الأدوات المختلفة ادوات ومواد حديثة مثل الكمبيوتر ومعالجة المعطيات والفضاء الجوى والبتروكيماويات المعقدة وشبة الموصلات ووسائل الاتصال المتقدمة ومن المرجح لاربع صناعات أن تصبح الهيكلية لعصر الموجه الثالثة - صناعة الألكترونيات والتى تبلغ مبيعاتها ما يقرب من ٤٠٠ بليون دولار سنوياء وصناعة الجينات، وصناعة اللدائن، صناعة الفضاء. فكيف نطرح مفهوما للتنمية يتسق مع العصر الجديد، ويتسق مع قدراتنا وأمكانياتنا.

وهناك بالتأكيد اسئلة آخرى ومجالات متعددة حول مسألة التنمية فى عالم الموجه الثالثة، لذا أصبح من الضرورى أن تهتم قوى التقدم العربية بأهمية تحديث خطابها القومى.

ولعل أحد القضايا الهامة ايضا بالنسبة لنا فى العالم الثالث والوطن العربى فى القلب منه.

اشكالية الثورة

ما مدى تأثير التغيرات الكونية تلك على قضية الثورة ؟ هل مازال متاحا إمكانية قيام ثورة عبر الأنقلاب العسكرى، كما حدث وسار بعد الحرب العالمية الثانية فى العالم الثالث ؟ هل هناك إمكانية للتغير الثورى بالنضال المسلح ؟

هل نستطيع عبر الإختيار الديمقراطى المشوه الان فى بعض بلدان العالم الثالث ومنها مصر أن نحدث تطور ما ؟

هل نستطيع عبر الطريق الديمقراطى السليم ان نقفز على سلم التطور فى ظل اوضاعنا المختلفة ؟

ما هو نموذج التغير المعبر عن اصحاب المصلحة فى عالم اليوم ؟ هل تكتفى حركة التقدم العربية بالنضال الديمقراطى عبر البرلمان والاحزاب الشرعية ؟ وما بعد تأثير ذلك. والأخطر من ذلك ان البيئة الدولية الجديدة لا تسمح بثغرات تمر منها حركات التحرر والإستقلال فى عالمنا الثالث، كما كان يحدث فى عصر الثنائية القطبية، لقد وصل عصر الموجه الثالثه الى

التدخل فى الشأن الداخلى لأى دولـة ويكفـى التذكـرة بحقـوق الأنسـان والبيئـة والصناديق التمويلية الدولية.

ومن هنا فنحـن أمـام اشـكاليات كبيرة تحتـاج الـى اجتهـادات متعـددة ومتفهمة لموازين القوى الدولية دون ان تقع فى التفريط فى أحلامنا فى العدل والرخاء والمساواه والتقدم، ودون ان تتنازل عن وحدة الأمة والهوية العربيـة الفاعلة والمساهمة فى الحضارة الأنسانية. وآخيرا اشكر لك ياسيد عبد الغفـار دعوتك للحوار لتقويم الوقائع التـى مـرت علـى امتنـا مـن ١٩٤٨ حتـى الآن. بعدها تستطيع قوى التقدم العربية أن تحدد قائمة المهام وأجندة الأعمال وعلى رأسـها قضية وحـدة الحركـة التقدميـة المصريـة وإعـادة بنائهـا لإنهـا قضيـة القضايا فهى المدخل المهم للخروج من أجواء الأزمـة الخانقـة التـى تمـر بهـا أمتنا العربية ولإنها قضية جادة نحتاج لكل المخلصين والمجتهديـن مـن أبنـاء أمتنا العربية بشرط تقويم الأفكار والحركات التى مرت فى تاريخنا المعاصر.

قبل الحديث فى الحركة العربية التقدمية*

مهداه
الى المناضل الراحل ميشيل كامل

الإهداء

إلى روح المناضل ميشيل كامل، الذى اعطى للوطن عمره، واعطى للشعب نضالا طويلا بين صفوفه واعطى للفقراء كل زاده العقلي والحركي.

اليه اهدى تلك الاسئلة المتوترة والقلقة وتلك الاجابات المترددة والغير مكتملة.

ونأمل ان يحلق حولنا بنموذجه النضالى وقدرته الصلبه ومبادراته المتعددة لكى يعطينا زادا فى التقدم نحو التجديد والتحديث والحركة والايمان بالجماهير من اجل مجتمع أفضل.

قبل الحديث فى الحركة العربية التقدمية

يعيش الوطن العربى أزمة عنيفة ومركبة، جاءت نتيجة فاعلين رئيسيين: فاعل خارجى جاء تعبيرا عن مصالح قوى عظمى وإرادات دول كبرى، وطموحات للهيمنة تتصادم فى فضاء العالم، وأفعال حركة تهيمن على مجالات جاذبيتها، ومجالات اتسعت أو ضاقت حسبما تتوافر قوة وطموح وأسواق وهواجس أمن.

ولقد كانت ومازالت أمتنا العربية بحكم استراتيجية الموقع، واستراتيجية المورد، سوف تظل فى بؤرة استهداف ذلك العامل الخارجى، وسوف تظل قلب فضاء العالم الذى تقع فيه تصادم الارادات والاحلام والادوار والطموحات.

---

* نشرت هذه الدراسة القصيرة فى مجلة الهدف الفلسطينية لسان حال للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. تصدر من دمشق وكنت قد اشتركت بها فى ندوة "اليسار العربى وقضايا المستقبل" من ١٢-١٤ يناير ١٩٩٦ المنعقدة فى مركز البحوث العربية.

وذلك ما كشفته لنا المسيرة العربية فى العصر الحديث، حيث اخترقها العامل الخارجى عدة مرات، وكان ذلك عندما تحالفت القوى الاوروبية الكبرى ضد مشروع ودولة محمد على فى مصر والشام، وفرضت عليه توقيع معاهدة لندن ١٨٤٠، وكانت تلك هى كامب ديفيد الأولى، بنفس شروطها وبنودها تقريبا.

وفى المرة الثانية عندما قررت انجلترا عام ١٨٨٢ غزو مصر بالسلاح، بعد أن أصابها تحديث وتنوير اسماعيل بالخطر وجاءت ديونه سببا وذريعه للأحتلال.

والمره الثالثه، عندما اصدر بلفور وعدة بإقامة دولة اسرائيل على ارض فلسطين وتحول الخطر من خطر احتلال وغزو مؤقت إلى استيطان دائم يعيش بين جنبات الأمة ويؤدى إلى فصم شرقها عن غربها، يتكفل دائما بتعويق نهضتها وتقدمها.

وجاءت المره الرابعة ضد مشروع جمال عبد الناصر. المشروع القومى، بعد أن ظهر جليا إمكانية عظمى للتقدم العربى. وكان رد الفعل هو العدوان الثلاثى فى حرب السويس ١٩٥٦ وتوالى رد الفعل فى دمشق عام ١٩٦١ عندما وقع الانفصال، ثم جاءت الضربة الشديدة والمكثفة فى ١٩٦٧.

وجاءت الضربة الأخيرة - حتى الأن - عندما واجه العدوان الأطلسى العراق - الدور والقوة، وبعدها حدث ما نعيشة الأن.

لقد جاءت تلك المحطات الهامة جراء العامل الخارجى، ولم يكن ذلك سوى استثمارا وتوظيفا لعامل داخلى جاء نتيجة عجز الأنظمة العربية فى الرؤية الصحيحة للعالم وقواه، وجاء تعبيرا عن فشل فى ادارة الفعل الشعبى فى داخل أقطارهم، حيث سادت مفاهيم وأفعال الاستئنثار بالسلطة،وقمع الحريات واعطاء الأولوية للخبز والسلاح قبل الكلمة والحوار.

وقد تجسد ذلك العامل الداخلى عندما تصور محمد على أن بناء الجيش يعنى بناء المجتمع والدولة ونسى ان المجتمع والدولة هم الحاضنة الطبيعية للجيش.

وظهر ذلك جليا عندما ظن الخديوى اسماعيل إن التقدم ممكن استيراده وإن تقليد الحضارة ممكن أن يساهم ويصنع التمدين الداخلى، ونسى ان التقدم والتمدين لابد أن يأتى عبر التفاعل الطويل والعميق بين مفاعيل

الموروث الداخلي وبين امكانيات التقدم الذاتي وبين احلام وطموحات ونموذج التقدم والتنوير.

وظهر ذلك أيضا، عندما ظن قائد ثورة ١٩١٩ إن الديمقراطية هي الحلم والغاية والهدف، وجعلها مجرد وسيلة للحكم، ونسى إن الديمقراطية بدون العدالة الاجتماعية. مجموعة من الفضاءات، وأن الديمقراطية لن تقوم ولن يكون لها فاعلية في ظل احتلال الوطن. ونسى ايضا إن الديمقراطية لابد أن تبنى من طبقات وشرائح اجتماعية ناضجة بالمصلحة والوعى معا.

وظهر العامل الداخلى عندما ظن عبد الناصر ان طموحة ليس له حدود وأن احلامة ليس لها قيود وأن الفعل ورد الفعل والاحلام والواقع فى التاريخ فعل تراكمي. وإن الاحلام تحتاج إلى سواعد قوية تخلق بها، ولم يكن ذلك يستطيعه فى ذلك الزمن الوجيز.

اذن نحن الان ومن جراء إشتراك العاملين الخارجي والداخلي، امام مشهد درامى لخريطة الفعل العربى (الشعب والسلطة).

هناك احتلال بالقواعد العسكرية الأمريكية، وهناك هيمنه على الاقتصاد استئثار بالقرار من قبل مؤسسات التمويل الدولية، وهناك غزو ثقافى واسع وعلى جانب العامل الآخر فهناك انظمة عربية فقدت شرعية وجودها صراع طائفى وإثنى، ورؤى وقوعية سائدة فى الامة تساهم فى قتل حلم الناس البسطاء في الوحدة العربية وتعمل على نشر الهزيمة بين الناس وهناك عصر اسرئيلى يعيش فى قلب الوطن العربى ويفرض أجندة أعماله على المنطقة كلها ذلك هو المشهد وحتى يكتمل لابد أن نعترف إن ننا نعيش عصر بقايا ايديولوجيات وعقائد وبقايا حركات وأحزاب، بعضها فى الحكم واليعض الآخر فى المعارضة.

من هنا نبدأ

لعل وضوح رؤية المرحلة التى تمر بها الأمة العربية ودور كل من العامل الخارجي والداخلى فيما وصل اليه الحال يجعلنا نستشرف مجموعة المهام الملقاه على عاتق القوى التى لها المصلحة فى القيام بواجبات العمل فى تلك المهام ويجعلنا ايضا نحدد سمات تلك المرحلة وامكانيات وملامح الدور الملقاه على عاتق قوى المواجهة. لذا لابد من طرح الأسئلة

وعلى سبيل المثال لا الحصر. هل المطلوب الان تأسيس ثورة عربية جديدة ؟

أو المطلوب تأسيس حركة تحرر عربى جديدة ؟

أو المطلوب بناء الاشتراكية والنضال من اجلها ؟

أو المطلوب مواجهة العصر الصهيونى والهيمنة الاستعمارية ؟

واذا كان كل ذلك مطلوب فهل خطابنا العقائدى والايدلوجى مهيأ لذلك الدور فى ظل كل المتغيرات الدولية والحضارية التى وقعت ؟

وهل قوى المواجهة هى نفسها قوى الخمسينات والستينات ؟

وهل الخريطة الاجتماعية والطبقية فى الوطن العربى مازالت عند قراءة مشروع عبد الناصر لها ؟

لذا ففى اعتقادى انه من التعامل السهل ان نتناول مشكلات وطرق حلها وادوات الوصول لهذا الحل بنفس الطريقة السائدة فى عصر المشروع القومى متناسين اختلاف البيئة الدولية والاقليمية والقومية والمحلية.

فلم يعد واردا ان نتحدث عن الاشتراكية، كما تناولناها فى الستينات ولم يعد واردا أن نتحدث عن الاستقلال كما كان سائدا فى عصر القطبية الثنائية والحرب الباردة الثنائية وعدم الانحياز والحياد الايجابي ولم يعد واردا أن نتحدث عن الوحدة العربية كما كان سائدا فى تنظيرات المفكرين القوميين.

وحتى اقترب اكثر من اثارة التساؤلات

– فى عام ١٩٧٩، تناولت فى ورقة قمت بإعدادها تحت اسم "دعوة لحوار حول الحركة العربية الوحدة " ماأطلق عليه الان التناول السهل.

فقد عالجت القضية من منظور ايدلوجى بسيط ومغلق فى نفس الوقت وتحت وهم ان المشكلة لها حل واحد صحيح فقد كتبت الاتى:

أمة عربية واحدة. لابد لها من ثورة واحدة ولن تقوم بها إلى حركة عربية واحدة.

وبالطبع قمت بالحديث عن عروبة امتنا وعن مواصفات ثورتنا وعن قوانين حركتنا. محاولة واضحة ومريحة.

والان وفى هذا العصر الجديد وفى ظل تلك الأزمة العربية الشاملة والتهديد الواسع لهويتنا. لم يعد واردا الحديث عن المشكلة التى لها حل واحد

صحيح حيث صار من الممكن وجود حلول كثيرة فى ظل بيئة معينة ولحظة زمنية محددة ولم يعد واردا الحديث عن ثورة عربية فى ظل الأخطار التى أصبحت تهدد قلب الأمة وقلب نسيجها الاجتماعى والطبقى فنحن الأن مهددين بالتقسيم الطائفى والقبلى والأثنى ولم يعد واردا أن نتحدث عن حركة عربية واحدة ذات ايدلوجيا واحدة لبناء دولة واحدة ولم يعد واردا بناء دولة واحدة ولو على حساب الديمقراطية.

ولم يعد واردا الحديث عن العمال والفلاحين بمنطق الطبقات الثورية المقدسة فى وطن اصبح فيه العامل صاحب محل بقالة ومالك دش وفيديو ورغم ذلك يلبس الجلباب وينظف اسنانه بالمسواك وينقل لنا قيم النفط.

بإختصار نحن امام مشهد مختلف

من هنا لابد من تحديد القضايا الرئيسية ومن ثم المهام المطروحة على أجندة القوى صاحبة المصلحة فى التغيير ويأتى على رأسها.

١- الديمقراطية وهى الشرط الابتدائى والضرورى من اجل فعالية العمل فى جميع المجالات.

٢- مقاومة التطويع والتطبيع

٣- العمل الشعبى ضد ذلك المخطط المعبر عن العصر الاسرائيلى ومن اجل القيام بتلك المهام لابد من:

تقويم مسيرة النضال العربى منذ هزيمة ١٩٤٨ حتى الان

حتى تتضح لنا مدى وعمق الهزيمة التى منينا بها وتقويم الأفكار والمعتقدات والحركات والتيارات التى ساهمت فى ذلك.

ومن المعلوم لدينا ان عدة مشروعات فكرية وحركية قد تفاعلت مع قضايا ومشاكل الواقع العربى وفى القلب منها قضية فلسطين، وقد شملت الاتى:

١- المشروع الليبرالى وكل الأحزاب والحركات والمثقفين المنتمين إليه.

٢- المشروع الاسلامى وكل الأحزاب والحركات والمثقفين المنتمين اليه.

٣- المشروع الماركسى وكل الأحزاب والحركات والمثقفين المنتمين اليه.

٤- المشروع القومى وكل الأحزاب والحركات والمثقفين المنتمين اليه. ومن المؤكد أن ما سوف نذكره من أمثلة لا تكفى للتدليل على فشل أو على نجاح اى من التيارات والحركات السياسية من التيارات - الأربع السابق

ذكرها، وانما من المؤكد إنها سوف تعطى لنا مؤشرات لتبيان الفهم والدور، وسوف تكشف عن حجم السلبيات والخسائر التى لحقت بمسيرة النضال العربى.

فيكفى أن نعلم أن حزب الوفد القديم المجسد للمشروع الليبرالى بالإضافة إلى تعبيره عن أغلبية الشعب المصرى كان لا يهتم كثيرا بالقضايا العربية وفى القلب منها فلسطين.

وحسب قول د. عواطف عبد الرحمن فى كتابها "مصر وفلسطين" الصادر فى سلسلة عالم المعرفة عام ١٩٨٠ "بالرغم من ثقافة سعد زغلول الازهرية، فقد كان الوفد فى عهده حزبا قوميا مصريا ولم يول القضايا العربية اهتماما كافيا، ولم يحاول ان يلتحم بالحركات الوطنية فى المنطقة العربية ليعمل من خلالها قوة فى مواجهة الاستعمار.

بل كان للوفد مواقف معادية للحركة الوطنية العربية وأبرز دليل هو رفض حكومة سعد زغلول عام ١٩٢٤ ايواء اللاجئين الليبيين الوطنيين الهاربين إلى مصر من الارهاب فى ليبيا.

ولقد وقفت حكومة (محمد محمود) عام ١٩٢٩ ضد ثورة شعب فلسطين وكتبت صحيفة السياسية لسان حال الحكومة فى ذلك الوقت تهدد الوطنيين الفلسطنيين فى مصر بالطرد واتهامهم بإثارة الفتنة الطائفية لدى الشعب المصرى وتهيجهم للرأى العام وقام اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠بإغلاق صحيفة الشورى الفلسطنية وكان صاحبها محمد على طاهر.. وأبقى على صحيفة اسرائيل التى انشأها البرت موصفيرى منذ عام ١٩٢٠وكانت لسان حال الحركة الصهيونية.

وهناك أمثله كثيرة عن موقف الوفد القديم من القضية الفلسطينية أما عن موقف الوفد الجديد فلا أحد يستطيع أن يحدد له موقف واضح من التسوية او التطبيع او حتى كامب ديفيد منذ ان ظهر على سطح الحياة السياسية حتى الان وهذا ما تؤكده أى دراسة موضوعة للسان حالة "جريدة الوفد"

وعلينا ايضا ان نرصد ماكتبه المفكر الليبرالى سعيد النجار فى الكتيب المعنون " نحو استراتيجية عربية للسلام " والذى جاء فيه.

"قلنا إن توقيع اسرائيل على اتفاقية غزة أريحا تعكس تغيرا عميقا فى التفكير الاسرئيلى وفى موقفها ازاء حقوق الشعب الفلسطينى والبلاد العربية وأنها تعلن عن رغبتها فى بدء صفحة جديدة..

وأن تلك اليد الممدودة بالسلام لابد ان تقابلها يد عربية لنفس الغاية..

.. والمهم ان نتفاعل إيجابيا مع تلك التطورات وأن نشارك فى صياغة شرق اوسط جديدة.

"ان استعراض تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى يترك فى النفس مرارة شديدة فهو سلسلة متواصلة من فشل السياسات العربية منذ قيام اسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية غزه - اريحا.. اذا استعرضنا تاريخ حياة اسرائيل خلال نصف قرن منذ قيامها نستطيع بسهولة أن نتبين أين كانت الأخطاء الاستراتيجية المميتة التى ارتكبها الانظمة الثورية.

أما الخطأ الاستراتيجى الأول فهو حين وضعت تلك الانظمة الثورية نفسها فى صف الاتحاد السوفيتى ضد العالم الغربى وسمحت بذلك لإسرائيل ان تكون حليفة الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية...

والغريب فى الأمر أن الوضع الطبيعى كان ينبغى أن يكون العكس فإن اسرائيل كانت حينذاك وبقيت إلى منتصف عقد السبعينات محكومة بحكومة اشتراكية وتنطلق من مفاهيم اشتراكية ومن الطبيعى ان تنخرط فى سلك المعسكر الاشتراكى ولكنها عبقرية الخيبة الثورية التى سمحت بأن تكون الدولة الاشتراكية حليفة العالم الرأسمالى...."

وبعد ذلك ألا يستحق المشروع الليبرالى واحزابه ومفكرية إلى تقويم.

وأمامنا المشروع الماركسى الشيوعى.. واحزابه ومفكريه.

اختلف الماركسيون والشيوعيون فى شأن القضية القومية وفلسطين فى القلب منها عدة مرات، وكان ذلك من أحد اسباب الانشقاقات المتعددة فى احزابهم وحركاتهم، كما كان من أسباب انحراف مسيرة الثورة الفلسطينية وحتى نتأكد من ذلك الاستنتاج لابد من العودة إلى مراجع هامة لتبيان ذلك الشأن مثل كتاب "الشيوعية والمسألة القومية العربية فى فلسطين ١٩١٩ - ١٩٤٨" الصادر عن مركز الابحاث ومنظمة التحرير الفلسطينية ومؤلفه هو د. ماهر شريف.

وكتاب عبد الله بلقزيز والعربى مفضال وأمينة البقالى فى كتابهم " الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧ - ١٩٨٦ "

وكتاب "الماركسية والمسألة القومية" للمفكر الياس مرقص

وهنا ايضا لابد من دراسة موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى مصر الذى تبنى شعار " نوافق على ما توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية " وهو الذى وافق على الاتفاق الاردنى الفلسطينى واعلن عن موافقته على غزه اريحا اولا.

ومن الماركسين من تبنى وأخذ على عاتقه حوار بين انصار السلام من هنا وهناك مثل (احمد حمروش - سعد كامل - عبد الرحمن الشرقاوى(.

ولعل ما نشره الكاتب لطفى الخولى فى كتابه " عرب نعم وشرق اوسطيون ايضا " يكشف لنا عن اهمية تقويم مسيرة النضال لمشروع مهم من المشاريع المتحركة على ساحة امتنا العربية حتى يتكشف لنا ثغرات الفكرة ومثالب الممارسة، ومدى تأثيرهما على المشروع الماركسى الشيوعى فى الواقع العربى.

وبالأحرى سوف يتم هذا التقويم مع المشروعات الأكثر اتساعا وعمقا فى الشارع العربى المشروع الاسلامى والمشروع القومى اللذان يلحق بهما كثير من المثالب والسلبيات بعضها يعود إلى المشروع الفكرى نفسه وبعضها يعود لبرجماتية الانفصال بين ما هو فكرى وبين ما هو واقع.

وتأتى أهمية التقويم لصالح فرز المسيرة النضالية ومعرفة الاخطاء والخطايا حتى لا يقع ضرر على المستقبل.

والسؤال هنا من الذى يقوم بحمل تلك المهام (الديمقراطية. مقاومة التطويع والتطبيع.. بناء لبنات جسد الوحدة العربية(.

من المؤكد أن المرشحين لاداء تلك المهام هم القوى السياسية والاجتماعية المختبرة فى صنع الواقع وفى القدرة على خلق حقائق جديدة وذلك حسب القضية المطروحة للنضال.

فعلى سبيل المثال بشأن الديمقراطية سوف نجد كل الاحزاب الرأسمالية الليبرالية والاحزاب الماركسية والشيوعية والاحزاب القومية وبعض الفصائل الاسلامية مع النضال معا من اجل الديمقراطية وهى حلقة

رئيسية فى النضال اليوم. بل هى المقدمة الضرورية لإنتاج النضال على المحاور الأخرى.

وعلى هذه القوى محاولة التواصل عبر شرائح اجتماعية واسعة يكون لها مصلحة فى الدفاع عن الديمقراطية مثل عمال القطاع العام والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات، وحركات الفلاحين والروابط الادبية والفئوية. وهكذا تتسع الفعالية المشاركة فى النضال من اجل الديمقراطية.

وفى اعتقادى ايضا اننا فى احتياج لتفكير جديد فى طرق واساليب نضالنا من اجل الديمقراطية ومحاولة ربطها بالحياة الاجتماعية.

اما على مستوى مقاومة التطبيع فنحن امام حالة وطنية متسعة سوف يشارك فيها كل من يرفض اسرائيل عقائديا ودينيا ومصلحة.

ومن هنا سوف نجد انفسنا في تحالف واسع مع شخصيات ليبرالية وبعض الفصائل الماركسية والحركة القومية والحركة الاسلامية.

وسوف نجد عدد واسع من النقابات العمالية والمهنية والاندية والروابط عندها استعداد كامل للتعاون من اجل وقف هيمنة التطبيع على واقعنا العربى.

والأهم من ذلك هو القدرة على تحويل المعركة من النخبة إلى القطاعات الجماهيرية الواسعة والحفاظ على حالة العداء مع الكيان الصهيونى وايضا القدرة على ابداع سلسلة من القضايا واسعة الأهتمام التى تحافظ على ذاكرة الوطن فى مواجهة الاعداء مثل (القنبلة النووية – الأسرى – التحالف الامريكى الاسرائيلى).

اما على مستوى بناء لبنات فى نسيج الوحدة العربية وفى هذا الشأن انا لا اقصر النضال من اجل وحدة الدول العربية كما كان سائدا فى فكرنا قبل ذلك وانما النضال من اجل تحويل قضية الوحدة العربية من قضية حاكمة للحركات السياسية المناضلة إلى قضية الموطن العربى البسيط ولن يتأتى ذلك الا بالتواصل بين الحركات السياسية والبسطاء من الناس على اساس مشروعات حياتية اقتصادية يقوم بأدوار فيها مثقفين ورجال اعمال وحركات سياسية واكتتابات واسعة وسط الجماهير.

فلن يعد صالحا أن نتحدث عن الوحدة على أمل أن يعود الحكام العرب إلى رشدهم ولم يعد صالحا أن نتحدث عن الوحدة بإعلان الثورة فى قطر مركزى ما.

ولم يعد صالحا أن نتحدث عن اداة واحدة (التنظيم القومى - الحركة العربية الواحدة) لتعميق الوحدة بنفس المنطق الرومانسى السابق.

ففى الحقيقة ان كل الادوات تتكامل ولكن علينا فى هذه المرحلة أن نسهم فى بناء أداة الفعل الوحدوى من اجل بناء مؤسسات وحدوية جماهيرية.

مثل جامعة الشعوب العربية، والبرلمان العربى الشعبى وجامعة العرب لعلوم المستقبل... الخ.

وليكن ذلك عبر المبادرات الشعبية والاكتتابات الشعبية الواسعة انها طريقة طويلة وشاقة لكنها ايضا ناجزة وثابته.

وهنا ايضا سوف نكتشف أن رجال الاعمال من الممكن أن يكون لهم دورا كبيرا فى ذلك الانجاز وهذا عكس كل رؤانا التقدمية السابقة.

إذن نحن أمام مهمات واضحة كل مهمة لها قواها الفاعلة. على مستوى الوطن العربى كله، فالتهديد يشمله من أدناه إلى أقصاه، لذا فالحركة أيضا لابد أن تشمل قواه الحية والفاعلة.

ومن وسط تلك المهام والقوى سوف يبرز خطاب سياسى جديد وكتلة تاريخية منجزة ومن المؤكد لن تخرج حركة النضال عن مطالب الأمة الرئيسية فى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة والهوية العربية.

وفى وسط خضم تلك الخريطة من الممكن أن تؤسس حركة تقدمية تأخذ على عاتقها أحداث التغيير وتكون رافعة الثورة القادمة بعد ان تكون قد نجحنا فى تقديم رؤية نضالية مشتركة على مستوى الخطاب والحركة فى كل تلك المهام الملقاه على عاتقنا وأخيرا أشعر بتزاحم الأفكار وقلق الاجابات وكثافة الأسئلة، ولعل ما يعذرنى هو حلمى بالتجاوز. تجاوز الأفكار والحركات. وذلك الحلم لم يكن تعبيرا عن موضة أو صرعة وما أكثرها فى هذا العصر ولكن الإحساس بثقل الازمة وضعف المواجهة وبالتالى ضعف القوى المرشحة لها.

هل يكفى شرف المحاولة. اتمنى ذلك

الجمهورية العربية المتحدة

تقويم اضافى ورؤية مستقبيلية*

مقدمة

لقد تناول كثير من المفكرين والباحثين والمناضلين العرب، تجربة الوحدة المصرية السورية بالتقويم والتأريخ وبالرؤية والشهادة، ورغم كثرة الاجتهادات والرؤى والشهادات من قبل مشارب وعقائد وتنظيمات متعددة، ينتمى لها طلائع فى اقطار عربية عديدة، إلا اننى قد رأيت ان أبذل محاولة جديدة فى التقويم، واجتهاد لعله يكون مفيدا فى تنوير مساحات جديدة فى الوحدة والانفصال، وفى المستقبل والدروس المستفادة من حدث الانفصال لصالح الوحدة.

محاولة تؤمن بالوحدة وتنطلق من ضرورتها، وتجتهد فى رسم ملامح طريق جديد لبناء معمار الوحدة وتؤسس لدور محورى للمواطن العربى فى بناء الوحدة من أسفل، وتناصر العصر بملامحه الرئيسية من ديمقراطية وحقوق انسان وحق فى المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا الراقية.

وتأتى اهمية تلك المحاولة الاجتهادية - ان اصابت - فى مساهمتها فى فتح حوار جاد حول دور الطليعة الوحدوية فى بناء الوحدة من أسفل، وفى اهمية التكامل بين الأدوات المتعددة فى بناء الوحدة، وأخيرا فى الرؤية المستقبيلية لكيفية بناء معمار الوحدة.

ومن المؤكد ليس من أهداف هذه المحاولة الاجتهادية، البحث عن ادانة لفرد او قوى أو تنظيم او نظام او عقيدة، فلم يعد ذلك واردا بعد أن أكلتنا الفرقة والتشرذمات، ولم يعد ذلك واردا ونحن نعيش فى عصر المتغيرات الكبرى وبات من الحتم علينا بذل الجهود والتضحيات لمحاولة اللحاق بركبه، وأخيرا لم يعد ذلك واردا بعدما أصبحت تلك الأدوار والمواقف

*هذه الدراسة قدمت فى ندوة أقامها "المركز العربى للدراسات الاستراتيجية" تحت عنوان القومى والقطرى فى الفكر والممارسة فى الوطن العربى - دمشق نوفمبر ١٩٩٦م.

والرجال فى ذمة التاريخ. وبعد.. رغم يقينى بالدور الهام والاسهام التأسيسى للمناضلين القوميين الأوائل فى نشر الفكر القومى، مما رتب التركيز على العوامل المكونة لامة، وتوسيع مدى التبشير الايدولوجى فى خطابنا القومى. وكان ذلك طبيعيا نظرا لخروج الفكرة العربية من صلب الانتماء الاسلامى المجسد فى الامبراطورية العثمانية، وقد تبلورت بعد ذلك مع عصر القوميات. ولكنها بقيت فكرة غير محددة وتبشيرية.

لهذا فقد صار من والواجب ان يضع الوحدويين على أجندة مهامهم طريق الوصول للوحدة دون مغالاة فى التبشير الأيديولوجى، مستفيدين من تكامل الأدوات والوسائل المحققة للوحدة ومعمارها معايشين منطق العصر ولحظات تطوره، ودور المواطن فى بناء الوحدة، فهو السبيل – فى اعتقادى – لفتح شبكة من الطرق للوصول إلى بناء معمار متين للوحدة وذلك عبر نجاحه فى جعل قضية الوحدة، قضية حياة أفضل بالنسبة له، وهو صاحب الماضى والحاضر والمستقبل.

لذا علينا كطليعة وحدوية ان نولى الجماهير عنايتنا، وبالذات بعدما اولينا السلطات العربية كل العناية والجهد، وقد ذهب ادراج الرياج.

رؤى واجتهادات متعددة فى تقويم الانفصال :

تعددت الرؤى والاجتهادات من قبل المفكرين والمناضلين الوحدويين فى تفسير دوافع وعوامل الوحدة، وأسباب الانفصال ولقد تنوعت تلك الرؤى حتى شملت مسئولين ومشاركين فى صناعة قرار الوحدة الانفصال معا، بالاضافة إلى المناضلين القوميين الذى ناضلوا من أجل الوحدة ودفعوا عنها وادانوا وحاربوا الانفصال.

ومما لا شك فيه ان تعدد الرؤى والاجتهادات جاءت تعبيرا عن تعدد الانتماءات والعقائد الايديولوجية للأفراد والحركات والتنظيمات، حيث شملت قائمة الذين شاركوا وساهموا فى تقويم تلك التجربة الوحدوية عبر المذكرات والمؤلفات والأبحاث والندوات العشرات من المهمومين بتلك القضية

والمناضلين من أجل الدعوة إليها والعمل من اجل استحضارها مرة أخرى، بعد ان نكون قد استوعبنا الدروس والعبر.

ونستطيع ان نميز من خلال كثير من تلك الرؤى والاجتهادات حزمتين من الأسباب التى أدت غلى الانفصال المشؤم:

- حزمة العلوامل الخارجية : وهى التى تهتم بالعوامل المشكلة للبيئة للوحدة عالميا وأقليميا وقوميا، وقد شمات مواقف كل من الغرب الاستعمارى بقيادة الولايات المتحدة الأرميكية، الاتحاد السوفيتى، تركيا وأيران واسرائيل وأخيرا قوى الرجعية العربية المتعاونة مع الاستعمار.
- حزمة العوامل الداخلية : وقد تعددت تلك العوامل حيث شمللت التعجل فى اتمام الوحدة دون التحضير الكفء لها - التسلط المصرى - غياب الديموقراطية ودولة المؤسسات، عدم ملائمة بعض الاجراءات للواقع الاجتماعى السورى، انتشار الأجهزة الأمنية، الاجراءات الاستثنائية، والعلاقة بين الناصرية والبعث.. الخ.

والذى يهمنا هنا على مستوى حزمة العوامل الخارجية هو االبحث عن إجابة للأسئلة الآتية:

- لماذا تكتلت تلك العوامل الخارجية ضد الوحدة؟
- هل كانت هناك تناقضات وتباينات بين تلك العوامل ام لا ؟ وهل تم التوظيف الأمثل لها؟
- هل سوف تستمر تلك الحزمة من العوامل الخارجية معادية للوحدة؟ وكيف يتم التعامل معها فى المستقبل من قبل الوحدويين؟ *

---

* من الذين تناولوا تقويم تجربة الجمهورية العربية المتحدة كل من السادة :

- محمود رياض "مذكرات محمود رياض ٤٨-١٩٧٨" جـ١ دار المستقبل العربى - القاهرة.
- صلاح نصر "عبد الناصر وتجربة الوحدة" - دار الوحدة ١٩٧٦ - بيروت.
- عبد اللطيف بغدادى "مذكرات عبد اللطيف بغدادى" - الكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ - القاهرة. =

من المعروف ان قرار الوحدة جاء فى أوج الحرب البادرة بين القوتين الكبيرتين وجاء بعد صفقة الأسلحة التشيكية وبعد العدوان الثلاثى على مصر والذى وتميزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بموقف ساعد كثيرا على الانسحاب قوى العدوان الثلاثى. ومن المعروف أيضا ان الولايات المتحدة كانت تعمل على ازاحة الاستعمار القديم عن مواقعه وانها قد بعدت مسافة كافية عن حلف بغداد. ومن التصريحات الصادرة فى تلك الأونة والمعلنة عن مواقف أصحابها يتأكد لنا ان هناك تباينات واضحة بين تلك القوى الخارجية.

فقد ذكر جون فوستر دالاس* فى مؤتمر صحافى بتاريخ ١١ شباط – فبراير ١٩٥٨" ان الولايات المتحدة تعترف بتطلعات الشعوب العربية لتحقيق درجة اعلى من الوحدة".

والمعنى نفسه نجده فى خطاب مطول لهنرى كابوت لودج، ممثل الولايات المتحدة فى ١٥ تموز – يوليو ١٩٥٨ حيث قال "لا يوجد دولة أكثر

- أحمد حمروش "قصة ثورة ٢٣ يوليو" – المؤسسة العربية للدراسات والنشر ٧٤-١٩٧٨ – بيروت.
- عبد الله عبد الدائم "تجربة الوحدة المصرية السورية ٥٨-١٩٦١" شؤون عربية العدد ٤٣ سبتمبر ١٩٨٥.
- عونى فرسخ "الوحدة فى التجربة" دراسة تحليلية لتجربة الوحدة فى ١٩٥٨ – دار المسيرة ١٩٨٠ – بيروت.
- عبد المنعم اللمشاط "ثلاثون عاماً على الوحدة : أسس الوحدة المصرية / السورية واعادة اختيار لمقدمتها" – المستقبل العربى – العدد ٩٦ شباط – فبراير ٨٧
- نديم البيطار "حدود الأقليمية الجديدة "معهد الانماء العربى ١٩٨١ – بيروت.
- محمد حسنين هيكل "ما الذى جرى فى سوريا؟" الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢ – القاهرة.
- مركز دراسات الوحدة العربية "الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها" بيروت ١٩٨٩.

* د. على الدين هلال "امريكا والوحدة العربية ٤٥-١٩٨٢" مركز دراسات الوحدة العربية – اب– أغسطس ١٩٨٩.

صداقة للقومية العربية من الولايات المتحدة وأن الحكومة الأمريكية عبرت عن ذلك فى أكثر من مناسبة.."

وفى أول شباط – فبراير ١٩٥٨، أرسل ايزنهاور إلى الملك سعود خطابا جاء فيه : "اننى اكتب إليك بخصوص الخطط المعلنة لإنشاء اتحاد بين مصر وسوريا تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، ومع ان معلوماتنا عن هذا التطور والقوى التى تسانده مازالت ناقصة بل وأحيانا متناقضة فانه يبدو واضحا ان الاتحاد المقترح سوف يرتب نتائج خطيرة للدول العربية الأخرى التى تحتفظ معها بعلاقات صداقة ولكن كى نستطيع ان نساعد اصدقاؤنا العرب فإنه من الضرورى ان نتعرف إلى أرائهم ومواقفهم".

وفى ٨ شباط – فبراير ١٩٥٨ بدأت وزارة الخارجية فى اتخاذ الاجراءات القانونية للاعتراف بالدولة الجديدة عند اعلانها، وفى ٢٥ شباط – فبراير ١٩٥٨ اى بعد اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بثلاث أيام صدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية يعترف بالدولة الجديدة.

وفى يوم ٢٦ شباط – فبراير ١٩٥٨ صرح دالاس بان الوحدة المصرية – السورية تعطى الأمل فى أن تصبح الدولتان اكثر قدرة على عدم الوقوع فى قبضة الشيوعية الدولية.

ويكشف تحليل الوثائق البريطانية* عن التناقضات فى المفاهيم والمصالح بين الدول بشأن مسألة الوحدة عندما جاء بها : "كان هدف السياسة العراقية منذ عام ١٩٤٩ وما بعده، هو الأخذ بيد اصدقائه فى سوريا ومساعدتهم فى الوصول إلى الحكم فإذا تحقق ذلك اعلنوا الوحدة مع العراق وهذا ما لم ترغب فيه مصر والمملكة العربية السعودية كما ان فرنسا كانت معارضة له، وكانت لكل من هذه الدول أسبابها فى تلك المعارضة، أما بريطانيا ترغب فى تلك الوحدة التى كانت ستؤدى إلى امتداد نفوذها إلى سوريا ولما كان نفوذها فى الأردن قائما فإن تلك الوحدة كانت ستحقق لها السيطرة الكاملة على شرق البحر المتوسط برمته وتخدم مصالحها خدمة كبرى، ومع ذلك كانت مترددة فى تقديم المعونة الفعالة فى هذا الشان، أما

* نجدة فتحى صفوة "العرب فى ضوء الوثائق البريطانية" – دار الريس – لندن.

الولايات المتحدة فإنها لم تحبذ أى دمج بين العراق وسوريا مراعاة للمملكة العربية السعودية التى كانت لا تزال فيها مصالح نفطية كبيرة، وكذلك مراعاة لجمال عبد الناصر اما الأردن فإن الملك حسين كان يرى ان اتحاد سوريا مع الأردن والعراق خطوة عملية اكثر من اتحادها مع مصر لأنهـا أقرب الـدول إليها جغرافيا وطبيعيا".

أما موقف الاتحاد السوفيتي من مسألة الوحدة وقضية القومية العربية فيتبين من خلال رسالة الزعيم عبد الناصر إلى الزعيم الروسى خرتشوف* "لقد كان من حقنا ان نتساءل عن حقيقة موقفكم من هذه الخطوة التى تضع حلما عربيا خالدا موضع التنفيذ بعد كفاح طويل مرير استغرق مئات السنين. كان من حقنا ان نتساءل والشواهد او مظاهرها تشير إلى ان الاتجاه الجديد إلى الوحدة لا يلائم ميولكم ورغباتكم. ولقد كان مما يشير إلى هذا تلك الأقوال والملاحظات والعبارات إلى صدرت عن أفراد سفارتكم فى دمشق وقد بعثت إليكم بنماذج مما جاءنا نقلا عن هؤلاء الأفراد... كذلك كان مما يشير إلى اتجاهكم من الوحدة ان الاتحاد السوفيتي بعد اعلان الوحدة فى أول فبراير من القاهرة ظل اكثر من اسبوعين حريصا على الامتناع عن ابداء رايه فيها سواء عن طريق رجاله الرسميين او عن طريق اذاعته وصحافته التى تنطق دائما بوجهة النظر الرسمية. وعلى اى حال فلقد كان لحكم الطبيعة وحكم التاريخ وحكم المستقبل ان يأخذ مجراه فتحققت الوحدة".

والمتامل فى بعض تلك الوثائق الكاشفة لتباينات المصالح والمواقف بالتبعية، سوف يتساءل عن كيفية تجميع تلك الجبهة الواسعة فى عدائها ضد الوحدة. وهل كانت هناك ادارة واعية لتلك التناقضات فى المصالح والمواقف وبالذات عندما نعرف أيضا ان فرنسا كانت فى تلك الأونة على خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية (ديجول – ايزنهاور) بشأن وجوب التنسيق بين السياسات الغربية على نطاق عالمي وانشاء هيئة تشمل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسمح بذلك.

---

*محمد حسنين هيكل "حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ – سنوات الغليان الجزء الأول – وثيقة رقم ٣١ مركز الأهرام للترجمة والنشر.

ورغم تشابك مصالح اعداء الوحدة من الخارج إلا انه ليس من "الحكمة جمع البيض فى سلة واحدة" ولابد من إدارة التناقضات التى كانت بينهم والعمل على ترتيب أولويات التناقضات، حيث لم يكن من المنطقى ان يساوى التناقض مع الاتحاد السوفييتى التناقض مع انجلترا والولايات المتحدة، وأن يساوى التناقض مع فرنسا التناقض مع انجلترا، والأردن مع السعودية والعراق مع السعودية... الخ فهناك فرق بين قطر عربى تحكمه عقيدة اسلامية ومصالح مع الغرب، وقطر اخر تحكمه عقيدة وحدوية قطاعية (وادى النيل والمغرب العربى الكبير والهلال الخصيب).

المقصود من ذلك على مستوى تقويم تجربة الوحدة المصرية السورية وأسباب فشلها ان الطليعة الوحدوية فى القطرين تعاملت مع جبهة الأعداء وكأنها مفاجئة وغير متوقعة ذلك رغم ان ذلك كان من البديهيات بعد العدوان الثلاثى وتأميم القناة والاحتكاك المباشر ضد سوريا بحجة زيادة النفوذ السوفيتى.

وبعد ذلك لم تتعامل الطليعة الوحدوية وقيادة الوحدة مع جبهة الأعداء الخارجية بمنهج إدارة التناقضات فى تلك الجبهة والكشف عن تباين المصالح والبحث عن المشتركات بين دولة الوحدة وبعض دول الجبهة المضادة فى مواجهة فعل الوحدة.

بعد ذلك يأتى التناول لحزمة العوامل الداخلية ومدى تأثيرها فى حدث الانفصال؟ والذى لا شك فيه انها أثرت كثيرا فى صنع حدث الانفصال لكن من المؤكد أيضا أنها لم تكن تشكل كل الأسباب الواقعة خلف الانفصال.

فهناك عوامل كامنة فى المجتمع العربى ذاته وهى التى تفاعلت مع حزمة العوامل الخارجية وحزمة العوامل الداخلية مما كان سببا فى خلق حدث الانفصال. لكن قبل ذلك لابد من التناول النقدى لتلك الحزمة الداخلية من العوامل قبل التطرق إلى عوامل السلب الكامنة فى المجتمع العربى.

من الأحكام الشائعة التى تطلق على تجربة الجمهورية العربية المتحدة انها تمت على نحو متعجل دون دراسة متأنية وقد نتج عن ذلك الدستور المؤقت والصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية والغاء الأحزاب فى القطر السورى وعدم المعرفة التفصيلية لسمات القطر السورى والخلط بين قرار الوحدة ومعمار الوحدة.

ورغم أن هناك دلائل وشواهد تشكل لنا صورة كاملة عن الوحدة وقرارها ومناخها وانه من الممكن أن تتم قراءة تلك الشواهد بالإضافة إلى دلائل أخرى تعطى انطباعا واستنتاجا بالتعجل وعدم النضج وإلا بماذا نفسر الآتى من الوقائع والشواهد:

١- **أعلان دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة :** وقد اعطى ومنح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية تنفيذية وتشريعية، فهو الذى يعين أعضاء مجلس الأمة ونواب رئيس الجمهورية والوزراء، وله حق اعفائهم من مناصبهم ذلك بالإضافة إلى اختصاصات واسعة فى حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها. وقد تجسد ذلك فى تعيين الرئيس عبد الناصر ل ٦٠٠ عضو فى مجلس الأمة (٤٠٠ عن مصر + ٢٠٠ عن سوريا) ذلك بالإضافة غلى التأخر ما يقرب عن سنتين ونصف فى وجودج مجلس الأمة اصلاء، حيث لم يفتتح المجلس إلا فى ٢٠ تموز / يوليو ١٩٦٠.

٢- **فرض صيغة التنظيم السياسى الواحد على القطر السورى :** دون دراسة لطبيعة الشعب ولا طبيعة الاحزاب الموجودة ولا التفكير فى امكانية الغاء واقع فعلى نشط بالقفز عليه والاكتفاء بالتعامل الامنى له. ورغم تخوفات عبد الناصر من احزاب سوريا ونشاطها فى الانقلابات وتأثيرها على الجيش. لكن من المؤكد ان فكرة إلغاء الأحزاب القائمة وفرض التنظيم السياسى الواحد لم تقدم معالجة صحية وذكية للتخوفات الامنية حيث حافظ الكل على ولاءاته السابقة عقائديا وتنظيما ولم يسمح التنظيم السياسى الواحد بتفاعل الأراء والكشف عن المتناقضات مما ساهم فى تحويل الهمسات إلى انفجار، حيث لم تجد المؤسسات المعبرة عنها.

٣- القصور الواضح فى الهيئة التنفيذية لدولة الوحدة : وقد تشكلت الهيئة التنفيذية بموجب الدستور المؤقت والذى لم يرد فيه ذكر لمنصب رئيس الوزراء وإنما جاء الذكر لرئيس الجمهورية الجامع لمنصبى رئيس الدولة ورئيس الوزارة وقد جاء فى الدستور فى المادتين ٤٧، ٥٨ ان هناك وزارة مركزية ومجلس تنفيذى لكل أقليم يكون اختصاص الوزارة تنفيذ السياسة العامة التى يضعها رئيس الجمهورية اما المجلس الاقليمى يكون من اختصاصه درس وفحص الموضوعات والمسائل التى تتعلق بتنفيذ السياسة العامة للأقليم ورغم ذلك الحوار إلا ان الصيغة التى تم تنفيذها اولا الوزارة المركزية فى ٦ آذار / مارس ١٩٥٨ وبعد ذلك تم تعديل الصيغة بتشكيل مجلسين اقليميمن وكان ذلك فى ٧ تشرين أول / أكتوبر ١٩٥٨ وفى عام ١٩٦١ شكلت وزارة موحدة مرة أخرى.

ويتبين لنا من تلك الوقائع والشواهد ان هناك قصورا شمل المشروع الوحدوى واستراتيجية بنائه وأدوات تنفيذه وتحليل جوانب التقصير تلك يكشف لنا دروسا وعبر لصالح المستقبل :

١- الثابت والمتغير فى جبهة اعداء الوحدة : حيث ظهر واضحا ان طليعة الوحدة لم تكن تملك خريطة متكاملة لطبيعة المصالح بينها ولا الاغراض والألهداف والتحالفات فى تلك المرحلة وهكذا جمعت تلك الجبهة نيرانها لدول الوحدة لذلك كان من الطبيعى ان نستخلص العبرة من هذا الدرس ونتعامل مع اعداء الوحدة بشكل علمى منظم، بعد ما تأكد لنا مرة تلو المرة أن اعداء الوحدة يمثلون ثابت نسبى سوف يستمر طالما هناك دعوة وعمل لصالح الوحدة ومشروعها ولم يعد من المقبول ان لا نعمل حساب تلك الجبهة من الأعداء ولا من المقبول ان نفاجأ بها مرة اخرى لذا علينا أن نؤسس للوحدة متعايشين مع تلك الجبهة مقاومين لمؤمراتها على الوحدة، فارزين الرئيسى من الثانوى.

٢- الفرق بين قرار الوحدة ومعمار الوحدة: لقد تعامل فكر الوحدة وتعاملت طليعة الوحدة مع قرار الوحدة على أنه هو القضية المحورية الأساسية لذا كان خطاب الوحدة منصب فى غالبيته على مخاطبة ومناشدة الملوك

والرؤساء والزعماء العرب وارتكن خطاب الوحدة على ارادة قيادات الأنظمة العربية فى العمل من أجل الوحدة، لذا كان من الطبيعى ان لا يهتم الخطاب الوحدوى - استثناء حالات قليلة - بالتفرقة بين قرار الوحدة ومعمار الوحدة وقد كان من الطبيعى أيضا ان يواكب بتنظيراته تجربة ثورة يوليو الوحدوية وقيادتها الكاريزمية ودور الأقليم القاعدة.

لكن الان الوضع مختلف حيث نعيش عصرا من الردة على تلك الملابسات والأحداث التقدمية وهنا لابد ان يفرق الخطاب بين القرار والمعمار حيث ان القرار ياتى تعبيرا عن ارادة وحدوية اما المعمار فيأتى تعبيرا عن مهمات وحدوية والقرار من الممكن ان يكون نقطة البدء فى معمار الوحدة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومن الممكن أيضا ان ياتى تعبيرا عن المرور بمراحل فى بناء المعمار والقرار يأتى تعبيرا عن إرادة طليعة وحدوية اما المعمار فياتى تعبيرا عن تكامل أدوار جماهيرية ومساهمات نشطة من المواطنين. لذا وجب على الطليعة الوحدوية فى تلك المرحلة ان تفتح مجالات جديدة فى خطابنا الوحدوى عن دور الجماهير فى تأسيس الوحدة من أسفل ووضع لبنات معمار الوحدة حتى تتوفر حاضنة صحية وطبيعية للوحدة كقرار، وحتى لا نعول كثيرا على الحالات الاستثنائية فى مسيرة الأمة (الثورة - الكاريزما - القائد الوحدوى).

٣- **الوحدة والاستثناء** : لقد تعامل الخطاب الوحدوى مع الاستثناء على انه قاعدة، فى مسيرة الأمة فنجده ينطلق من الثورة ويذهب إلى الثورة ولا يهتم كثيرا بالتمايزات القطرية وتعدد الروى والأحزاب ولا دولة المؤسسات، يعتمد فى كثير منه على مفهوم الكاريزما والبطل التاريخى، يسمح بالدستور المؤقت والمجلس النيابى المؤقت...الخ وإذا كان كل ذلك من المفاهيم والحالات الاستثنائية التى سادت فى فكر الوحدة وخطابها قبل واثناء تجربة الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه قد أصبح من الضرورى الان ان تكون هناك تصورات شاملة لدولة الوحدة من دستورها إلى المجلس النيابى والمجالس التنفيذية انتهاءا بالأحزاب ودولة المؤسسات. ومن الضرورى ان تعايش تلك التصورات المرحلة الحضارية المعاشة على مستوى العالم وان

تتخلص من كل الشوائب التى أثرت على خطابنا الوحدوى وان نقدم حلولا لمشكلات العلاقة بين الأمة والقطر والعروبة والاسلام وقضية العام والخاص فى حق الدولة والمواطن، حيث لم يعد واردا اللحديث عن الغاء الحزبية أو المؤسسات المؤقتة او الدستور المؤقت وقد تكشف لنا عبر مسيرة التاريخ فى مرحلته الأخيرة – الرابع الأخير من القرن العشرين – ان الديموقراطية ودولة المؤسسات وحقوق الانسان وتعدد الأحزاب والانتخابات الحقيقية هى الطريق الوحيد والأمثل – حتى الان.

تلك هى بعض العبر المستخلصة من تجربة الجمهورية العربية المتحدة من أجل المستقبل، لكن سوف يظل هناك سؤال يكشف لنا عمق أزمة الانفصال وعمق الأسباب الكامنة خلفها وهو سؤال افتراضى :

ماذا لو تم تجاوز حزمة السلبيات والعوامل الداخلية فى أزمة الانفصال؟؟

هل كانت الوحدة ستستمر لو لم يتم إلغاء الأحزاب وتم اعتماد دولة المؤسسات؟؟

هل كانت الوحدة ستنجح لو لم يكن هناك تجاوزات من أجهزة أمنية وأفراد؟؟

هل كانت الوحدة ستعبر المأزق قانون الإصلاح الزراعى بالطريقة التى صدر بها؟؟

فى اعتقادى أن الانفصال كان لابد من وقوعه عوامل أخرى كامنة فى نسيج المجتمع العربى، تستحق منا الدراسة والتأمل لتقديم معالجات لها حتى لو لم تكن من أسباب انفصال الوحدة السورية بالذات وإنما من المؤكد أنها كامنة فى نسيج المجتمع العربى ويأتى على رأسها:

أ- دور الصحراء العربية فى أحداث القطيعة: تمتد الصحراء العربية فى أرجاء الوطن العربى لتشمل ٨٠٪ من أراضية وهى مناطق غير مسكونة إلا فيما ندر، ومن المؤكد أن تلك المساحات الشاسعة من الصحراء بما تشمله من هضاب وجبال وتلال ومرتفعات مثل الهضاب المتوسطة الارتفاع التى تشمل الوطن العربى ويتراوح متوسط ارتفاعها بين ٥٠٠ – ١٥٠٠ متر ومنها هضبة شبة جزيرة العرب متوسط ارتفاعها ٥٩٠ مترا فى نجد، وأن كانت تظهر عليها الحوائط الجبلية الشديدة الانحدار وهناك صحراء النفود التى

تنتشر فيها الكثبان الرملية في مساحات واسعة وبحر الرمال العظيم على حدود مصر مع ليبيا وكذلك العرق الشرقي الذي يمتد في صحراء الجزائر جنوب شط ملغيز والعرق الغربي جنوب أطلس الصحراوية وهناك هضبة حمادة الحمراء في ليبيا والتي يبلغ حجمها ١٠٠٠٠ كيلو متر مربع ويتخلل هذه الهضاب الكثيرة منخفضات مثل المجموعة الممتدة في الصحراء الكبرى من خليج سرت في ليبيا إلى منخفض القطارة في صحراء مصر الغربية كذلك الحال في شبه الجزيرة العربية كمخفضات بريدة وعنيزة وحائل وحيزين والهفوف.

وذلك بالإضافة إلى المرتفعات التي تظهر في الأطراف الجنوبية للجناح الأفريقي وهي عبارة عن مجموعة من الجبال تعلو على ١٠٠٠ متر وتصل قمتها في بعض النقاط إلى ٢٩١٨ متر، وهناك أطلس الداخلية وتتكون من أطلس الصحراوية وهي عبارة عن سلسلة جبلية تنحدر انحدارا شديدا نحو الصحراء ثم تمتد في دولة المغرب حيث تعرف بأطلس العظمى وتنتهي شمال أغادير وهناك هضاب الشطوط والتي يصل متوسط ارتفاعها إلى ٧٠٠، ٩٠٠ متر* ويتبين لنا من تلك الصحراء الشاسعة بما تحويه من جبال وهضاب وتلال أن الخريطة العربية أشبه بجلد النمر من كثرة القواطع والفواصل والحواجز الصحراوية، ورغم علمنا بأن التكنولوجيا الحديثة تغلبت على ذلك إلا أنه من المؤكد أن تلك القواطع والحواجز قد أثرت بالسلب على تواصل البشر والتواصل عبر امتداد الأرض العربية ولم تكن قطيعة إنما ترتب عليها قطيعة بين العمران السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي داخل الوطن العربي مما أثر على تواصل الحياة وترتب على ذلك عدم أحداث تراكم طبيعي على محور التاريخ العربي في مجالات الإبداع الحقيقية.

وقد أفرزت تلك الصحراء نمط حياة ونمط تفكير ونمط قيمي وسلوكي عند المجموعات البشرية التي كانت تعيش فيها، مختلفة كلية عن أهل الحضر والمدينة والزراعة وقد سبب ذلك الاختلاف في ظهور صراع بين أهل البادية وأهل الحضر، ذلك بالإضافة إلى أن تلك المساحات الشاسعة من الصحراء أصبحت حاجزا عن التفاعل مع الحضارات القائمة مما سبب

* دكتور محمد عبد الغني سعودي "الوطن العربي" المكتبة النموذجية – القاهرة ١٩٨٤.

كثير من التراجع والتخلف عن التقدم، بل وكانت عاملا مساعدا في دخول الغزوات إلى قلب المدن العربية دون مقاومة من الأطراف وما يهمنا هنا هو تأثير تلك الصحراء على وحدة الأمة وانقطاع تواصلها ومساهمتها في إفراز أهل البادية بسلوكياتهم وطريقة تفكيرهم ونمط حياتهم وتأثير ذلك على حضارة الحضر ويشرها.

(ب) الطوائف والأقليات والتأثير السلبى على الوحدة: رغم أن الأغلبية العظمى من سكان الوطن العربى مسلمين على المذهب السنى إلا أن هناك أقليات أخرى مثل الشيعة الاثنا عشريون والزيديون والعلويون والخوارج والدروز والإسماعيلون واليزيديون وكل طائفة من تلك الطوائف تعتبر أقلية بالنسبة للإسلام السنى والذى يحتوى بداخله على أربع مذاهب هم الحنفى والمالكى والشافعى والحنبلى، ومما لا شك فيه فقد أثرت تلك المذاهب المتعددة والطوائف الإسلامية العديدة على نفسية وسلوك المواطنين المنتمين إليها مما رتب حدوث ثغرات في النسيج البشرى العربى ولعل أوضح مثال على ذلك هو الصراع بين الشيعة والسنة فى الحياة اليومية وطريقة التفكير ويكفى أن نعلم أن هناك ما يقرب ١١ مليون من الشيعة الاثنا عشريون فى العراق ولبنان والكويت والبحرين وهناك ما يقارب ٤ مليون زيدى فى اليمن ومليون ونصف علوى في سوريا، ذلك بالإضافة إلى مليون من الدورز فى سوريا ولبنان وفلسطين.

وبعد ذلك تأتى الأقليات الغير مسلمة (المسيحيون واليهود) فهناك ما لا يقل عن ثلاثة عشر طائفة مسيحية تضم حوالى عشرة مليون مواطن فى مصر والأردن ولبنان والسودان وسوريا وكردستان، وتتوزع الطوائف المسيحية على أغلبية من الارثوذكس فى مصر، ونتجت تلك الطوائف نتيجة خلافات لاهوتية حول طبيعة المسيح وترتب على ذلك خلافات سياسية عميقة بين بيزنطة والفرس ثم بعد ذلك بين بيزنطة والدول التى ارادت ارجاع روما عاصمة للامبراطورية اللاتينية وتركزت الخلافات فى هذه المرحلة حول الروح القدس وأسفرت عن شقاق واسع المدى بين الكنيسة الارثوذكسية الشرقية والكنيسة الكاثوليكية في الغرب، ويتبين من تلك الخلافات التى يحاول أن يستثمرها دائما الأطراف الخارجية مدى التأثير على مسألة الوحدة داخل الأقطار والوطن ككل ولنا فى لبنان عبرة.

أما الطوائف اليهودية والتى كانت مزدهرة فى مصر سوريا والعراق واليمن والمغرب، قد أصيبت بانتكاسة كبيرة نتيجة زرع الكيان الصهيونى على أرض فلسطين العربية، ولم يتبقى منهم سوى عدة ألاف منهم ٢٠ ألف فى المغرب وخمسة فى تونس، وقد كشفت لنا تلك الانتكاسة كيف أن طائفة اليهود العرب أصبحوا فاعلين ومشاركين فى احتلال فلسطين وتأسيس ذلك الكيان العنصرى الاستيطانى على أرضنا العربية.

ذلك كان عن الطوائف داخل الوطن العربى أما عن الأعراق الأخرى غير العربية والأقليات ذات العدد المحدود والتى توجد فى أطراف الجغرافيا العربية مثل الأكراد والتركمان والفرس على الطرف الشرقى فى الغرب، حيث تظهر التوترات والاضطرابات من ١٤ مليون من البربر فى الشمال الأفريقى حيث يعيش ما يقرب من خمسين مليون عربى بالإضافة إلى (قبائل القل والمزابيون والطوارق والشلوح)، وهناك ما يقرب من ٣,٧ مليون كردى فى العراق وما يقرب من ٠,٨ من المليون فى سوريا بالإضافة إلى إيران وتركيا وقد كشفت حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت من مساهمة الأكراد في لعب دور مخطط له من قبل الولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى لتمزيق العراق. أما أهالى جنوب النيل فى السودان فهى تتكون من ١٩ مجموعة عرقية على الأقل يتحدثون حوالى مائة لهجة، وقد سبب ذلك حرب أهلية فى السودان ظلت ما يقرب من أربعين عام حتى الآن.

تلك هى خريطة الموازييك الطائفى والعرقى فى الوطن العربى، ورغم يقينى بأننا أفضل حالا من مجتمعات أخرى، وأنه ليس هناك مجتمع منصهر تمام الانصهار، ذلك بالإضافة إلى أن عالم اليوم ليس من الضرورى أن تكون إقطاره ومجتمعاته من نسيج واحد.

ويكفينا أن نتعرف على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأفغانستان ويوغوسلافيا سابقا لكى نتأكد من ذلك إلا أنه من الضرورى أن يتم تدارس تلك الخريطة بعمق حتى يتم فتح قنوات تفاعل بينها من أجل خلق المشترك ومن أجل اتباع الأنظمة التى تساعد على التعبير الذاتى فى إطار الكل الواحد وفى ظل نظم ديمقراطية تعطى الحقوق وتأخذ الواجبات وهذا هو طريق الوحدة أما غير ذلك فهو بالتأكيد طريق التشرزم والانفصال ولنا عبرة فى أحداث العراق.

(ج) أهل اليسر وأهل العسر: منذ ان ظهر البترول فى الصحراء العربية ويعيش المجتمع العربى فراقا بين أهل اليسر وأهل العسر، ومن قبل ذلك كان النفط وراء رسم الخريطة السياسية للجزيرة العربية، بما يضمن استمرار الهيمنة على النفط من قبل الغرب الاستعمارى بما يؤمن عدم التواصل بين أقطار المنطقة عن طريق زرع المشاكل الحدودية المتبادلة وقد ساهم ظهور النفط فى بروز الفروقات والصراعات الطبقية الرئيسية بين الأقطار العربية، هذا بالإضافة إلى الصراعات الطبقية الأفقية داخل القطر الواحد، وهكذا صارت الخريطة العربية الاجتماعية والطبقية منقسمة بين أقطار غنية قليلة السكان هشة الحدود، ضعيفة البنيان الاجتماعى حديثة العهد بالدولة مازالت القبلية هى النمط الاجتماعى السائد فيها وعلى الضفة الأخرى أقطار عربية فقيرة الموارد كثيرة العدد ذات نسيج اجتماعى أكثر تماسكا وقدم الدولة فيها واضح.

هكذا برز التناقض الرأسى على التناقض الأفقى ومعنى ذلك أن ظهور النفط العربى أدى إلى تجاوز تناقضات التركيب الطبقى فى داخل حدود الدولة الواحدة وأصبحت هناك طبقية على مستوى الأمة العربية، لم تكن وليدة نهضة زراعية أو صناعية وإنما جاءت وليدة الصدفه مما حملها بكل سمات التخلف الاجتماعى لعصور ما قبل الزراعة والصناعة فى السلوك والتفكير وأماط الحياة حتى ولو كانت هناك قدرة على الحصول على مظاهرات وأدوات الحضارة الحديثة، وقد سارعت قوى الاستعمار والصهيونية إلى تنمية الطبقات وفى يد الطبقات المالكة للثروة النفطية ولقد ترتب على ذلك أنه العناصر القادرة وطلائع الشعوب العربية المطالبة والمناضلة من أجل الوحدة أصبحت معطلة المفعول وبعيدة عن مواقعها الميدانية، ويرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى أمسكت بخناق الأقطار العربية من أهل العسر، ولنأخذ حالة مصر مثلا* أن هناك ما يقارب مليونين من المصريين من يعتبرون صفوة الصفوة وهذه العناصر كان من الممكن أن تلعب دورا مؤثرا داخل وطنها مصر سحبت إلى الخارج.. وهذا

* الوحدة العربية والمجتمع العربى (مقالة) محمد حسنين هيكل – المستقبل العربى عدد ٢٩ – ١٩٨٢.

مظهر تحديثي جيد.. ولكن وجه العملة الأخر فى أن "قوة الضغط" التى كانت داخل المجتمع المصرى قد تم "تفريغها".

فضلا على ذلك فلقد جاءت تلك الاعداد بعد عمل شاق وغربة طويلة إلى أقطارها مرة أخرى لكى يحل محلها آخرين من الساعين للرزق وقد جاوز مؤلفات الجن والعفاريت وعذاب لنار مع الجلبات والمسواك وتوظيف الأموال فى وقت واحد وقد وصلت الفجوة بين أهل السراء وأهل الضراءِ إلى أن دخل المواطن فى السعودية سنويا يقترب من ٦ آلاف دولار والمواطن فى الإمارات ما يقترب من ١٨ ألف دولار سنويا أما فى مصر حوالى ٥٥٠ دولار سنويا وفى السودان ٣٥٠ دولار والصومال ١٢٥ دولار.

وهذا على مستوى الفروق بين دخل المواطنين من أهل السراء وأهل الضراء لكن على المستوى الأقطار العربية فيكفى أن نعلم أن الناتج المحلى الإجمالى للأقطار العربية فى ١٩٩٠ كان ٤١٩ مليار دولار وإذا قمنا بتقسيم هذا الناتج على عدد السكان ٢٣٠ مليونا نحصل على ١٨٢٢ دولار كمتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وهو يعادل نصيب الفرد فى الجزائر من الدخل السنوى وإذا انتقلنا لى الواقع القطرى نجد فى بيان الدول الأعلى دخلا فى سلم البنك الدولى* دولتين عربيتين لا يتجاوز مجموع سكانها ثلاثة ملايين شاملة نسبة ملحوظة ن غير العرب ونجد بين الدول ذات الدخل المتوسط العالى دولتين مجموع سكانهما ١٨,٤ مليون نسمة. أما باقى الأقطار العربية فأنها موزعة بين دول ذات دخل منخفض وأخرى ذات دخل معقول أما المنتامليون الأخرون فهم فى أقطار يتراوح الدخل فيما ما بين ٥٣٠ دولار (موريتانيا) و١٨٤ دولار (الجزائر).

وترتب على ذلك هوة واسعة بين أنماط وأنساق القيم فى كلتا الضفتين مما أثر كثيرا على التماسك الاجتماعى العربى وعلى طريقة التفكير وقد بدا ذلك جليا فى حقبة النفط (كما أطلق عليها الكاتب الأشهر محمد حسنين هيكل).

والتى واقعت ضررا بالغا بالوحدة على مستوى الانقسام الذى حدق رأسيا وتعميق الانقسامات داخل القطر الواحد عبر المدد الخارجى

---

* إسماعيل صبرى عبد الله "وحدة الأمة العربية - المصير والمسيرة" مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥ - القاهرة.

والتشوهات التى حدثت فى بنية المجتمع العربى وبتفريغ النخبة والصفوة المنوط بها النضال من أجل الوحدة وقد شكلت كل تلك الخريطة من العوامل الذاتية والموضوعية نفسية كيانية وقطرية ومصالح طبقية وطائفية وقبلية مقيتة.

(د) ثنائية البادية والحضر وتأثيرها على الوحدة: مازالت الولاءات القبلية والعشائرية هى من أكثر الولاءات السائدة فى المجتمع العربى والنافذة فى نسيجة مما ساعد كثيرا على صنع تمزقات أصابت الجسد المجتمعى للعرب، وأسست تعارضات فى مواجهة الوحدة، ورغم أن المدن وحضارتها تزداد يوما بعد يوم فى وطننا العربى. إلا أن البداوة كطريقة للتفكير كحاضنة للبدو ومخزن للقيم والسلوكيات مازالت مؤثرة بشدة فى العقلية العربية.

وقد أفرز الولاء القبلى والعشائرى مجموعة من إنساق القيم الفردية والخشونة وعدم الاستقرار * "قذفت الطبيعة بالإعراب فى كل مكان من أمكنة الجزيرة حتى زاد عددهم على الحضر، والصفة الغالبة عليهم أنهم لا يرتبطون بالأرض ارتباط المزارع بأرضه ولايستقرون فى مكان إلا إذا وجدودا فيه الكلا والماء فإذا جف الكلا وقل الماء ارتحلوا إلى مواضع جديدة. وهكذا حياتهم حياة تنقل وعدم استقرار لا يحترفون الحرف على شاكلة أهل الحضر، لذلك صارت حياتهم حياة قاسية يتمثل مجتمعهم فى القبيلة. فالقبيلة هى الحكومة والقومية فى نظر البدوى".

ومازالت هناك أقطار تلعب فيها البداوة الدور الحاكم فى كافة انسقتها مما جعل كاتبا مثل محمد الرميحى يصف إدارة الدولة فى مجتمعات الخليج على أنها إدارة "بدوقراطية" بمعنى أنها تستخدم المفاهيم والانسقة القديمة فى الإدارات الحديثة.

وقد شكلت البداوة منذ أقدم العصور بسبب البيئة الصحراوية - جزءا أصيلا من المجتمعات العربية وقد تم توظيف أمثل من أجل الاستفادة بهم والعمل على إدماجهم فى العصور الإسلامية الاولى عندما تم اختيارهم كجند ومجاهدين فى الفتوحات الإسلامية. وإذا كانت مجتمعات البداوة تعيش بداوة خالصة، فإن المجتمعات الحضرية شملتها تركيبة مزدوجة متوترة ما بين

---

* د. جواد على "المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام" الجزء الأول - دار العلم للملايين - مكتبة النهضة - بيروت - بغداد ١٩٧٦ - الطبعة الثانية.

القيم البدوية والقيم الحضارية فى الحضر وإذا استطاع المجتمع الحضرى أن يعتمد مخططا لصهر تركيبنها المزودجة عبر الزمن وتنمية حضارية شاملة، سوف يظل للرابطة العصبية والقبيلة عميق الأثر من حيث القيم والإعراف وطرق التفكير.

ويقول د. محمد جابر الانصارى* "أن العرب على عمق تأثرهم بالدعوة الإسلامية فى مختلف نواحى الحياة لم يستجيبوا بدرجة مرضية لمثل الإسلام الداعية إلى نبذ العصبية القبلية، حيث نجد أن منافستهم السياسية وحروبهم الأهلية وفرقهم الدينية ونقائضهم الشعرية - بعد الإسلام - مازالت متأثرة أساسا بالدافع القبلى. وذلك ما بقى معهم حتى بعد طول تحضر فى بيئة أوروبية مثل أسبانيا (لأندلس) وما نشهده فيهم إلى يومنا هذا فى مجتمعات عربية قديمة التحضر من شام وعراق ويمن وحتى مصر بطالعها الريفى والمدينى مازال الصعيد المصرى ينطوى على كثير من الإعراف القبلية ولعلها ليست مبالغة قول بعض الباحثين أن المدينة العربية ما هى إلا قبيلة عربية استقرت".

ورغم اعتقادنا فى إمكانية توظيف أمثل لعلاقة البادية والحضر لصالح الوحدة ومشروعها إذا تم ذلك فى إطار مخطط تنموى شامل وإرادة وحدوية صلبة إلا أننا يجب أن نعترف بتأثير تلك الثنائية على الوحدة بالضرورة الآن.

هكذا تناولنا حزمتين من الأسباب الخارجية والداخلية التى أجمع عليها دراسى وحدة الجمهورية العربية المتحدة، وحاولنا إضاءة مساحات جديدة فى تلك الأسباب، واجتهدنا معتقدين أن هناك عوامل أخرى كامنة فى المجتمع العربى - إذا تركت كما هى - سوف تؤدى للانفصال وهنا حان وقت السؤال التاريخى ما العمل؟

---

* د. محمد جابر الانصارى "تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية - مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربى" - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٤ - طبعة أولى.

استراتيجية بناء الوحدة من أسفل

يعرف أحد البارزين فى علم الاجتماع الحركة الاجتماعية بأنها ذلك النشاط الاجتماعى الذى يأخذ غالبا شكل التصورات والمشاعر غير المنتظمة والذى يعبر عنه تدريجيا بأشكال جديدة من السلوك الجمعى، التى لا نجد منافذ للتعبير عنها فتتحول إلى حركة منظمة تهدم الأنماط الاجتماعية الموجودة وتستبدلها بأخرى* فى إطار هذا الفهم لابد أن تتوجه حركة الطلائع الوحدوية من أجل أحداث تغيير اجتماعى واسع فى وسط قطاعات وطبقات اجتماعية واسعة عن طريقهم أيضا وعن طريق مصالحهم يتم خلق حاضنة طبيعية للوحدة ويتم بناء الوحدة من أسفل وهذا هو المعمار الوحدوى المنتظر القرار الوحدوى عندما يحين وقته، وعندما يتحول المعمار إلى حالة من الضغط لصنع القرار.

فلسفة بناء القوة الوحدوية من أسفل

بناء القوة الوحدوية يبدأ فى مرحلته الأولى بتجسيد الطليعة الوحدوية والتى تعمل فى المرحلة الاولى على امتلاك تصور نقدى لمسيرة النضال القومى وتعمل على فتح حوار واسع داخل صفوف الطليعة وانصارها لامتلاك استراتيجية عمل وبرنامج مهام وهنا لابد من الوعى بأن المطلوب ليس تكرار التجارب فى الماضى ولا حتى لبعض أفكار ماضوية وإنما المطلوب مهام تخرج من الناس وتكون وظيفة الطليعة ترتيبها وعمل دراسات بشأنها، المطلوب أفكار جامعة ليست مفرقة وفارزة. المطلوب خطاب بسيط غير معقد لا يفرق بين اتجاه قومى وأخر وقد يتطلب ذلك أن تقوم الطليعة الوحدوية بمهمة فتح حوار قومى بين الفصائل القومية، المطلوب خطاب يمد جسور مع التيارات الفكرية الموجودة فى المجتمع العربى.

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة تفاعل الطليعة الوحدوية مع المجتمع ويتم ذلك عبر امتلاك تصور لمشروعات مكملة لبعضها على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والاجتماعية، المهم فى تصميم تلك

* BLUMER HERBERT "COLLECTIVIOR" IN ALFRED, (ED) PRINCIPLES OF SOCIOLOGY, BARNES AND NOBC. NEW YORK 1964, P171.

المشروعات أن تعمل مع قطاعات واسعة من الجماهير وتعمل بهم أيضا فهم المساهمون في تلك المشروعات وهم المستفيدون.

ومن أجل إعمال ذلك لابد من إدخال مهام جديدة للطليعة الوحدوية يأتي على رأسها تشكيل مجموعات عمل متخصصة في السينما والتعليم والصحة والتكنولوجيا والزراعة والري والطرق... إلخ وتكون مهمة تلك المجموعات المتخصصة تقديم مشروعات وحدوية بدراسات الجدوى لها وتقديمها لمشاركات جماهيرية من أجل تنفيذها. الغرض من ذلك هو المساهمة في معمار الوحدة من أجل أن نكون مهيأين لاستقبال قرار الوحدة وضاغطين من أجله.

ومن أجل أحداث تلك المتغيرات على مسيرة الفكر الوحدوي وكافة التجارب التنظيمية الملازمة له، لابد من توفر عدة شروط تعتبر بمثابة فاتحة صحيحة وصحية لهذا الطريق.

(١)لابد أن يحكم تفكير الطليعة الوحدوية منطق تكامل الأدوار في تجسيد معمار الوحدة وهنا تتكامل أدوار متعددة مثل التنظيم القومي والإقليم القاعدة والكاريزما والقاعدة الاقتصادية للوحدة وبناء المؤسسات الحياتية المتخصصة في مجالات شتى مثل التعليم والثقافة والصحة والطرق والتكنولوجيا.

والمقصود بتكامل الأدوار هو فتح المجال لمشاركات جماهيرية وعدم انتظار إرادة الحاكم حيث تبين لنا من خلال الواقع المعاش والتاريخ القريب أن أرادة الحاكم – تقريبا – ليست في صالح الوحدة وأن القيادة الكاريزمية الوحدوية حالة استثنائية وأن الإقليم القاعدة يشكل قاعدة للوحدة عندما تحكمه إرادة وحدوية.

وهنا كان لزاما على الحركة القومية أن تتجه انظارها وحركتها صوب الجماهير من أجل تأسيس معمار الوحدة.

(٢)الأوهام ومسيرة الوحدة: حان وقت التخلص من أوهام كثيرة تأثر بها الفكر القومي في بداية مسيرته التأسيسية وكانت في بعض أفكارها متسقة مع ملامح عصر الاستقطاب الدولي والحروب الباردة ومن الأوهام تلك: إن الوحدة من الممكن أن تحدث بالقوة العسكرية أو بسحر القيادة الكاريزمية أو بمركزية الدولة وهيمنة الأجهزة الأمنية أو بسيطرة حزب طليعي واحد على دولة الوحدة.. إلخ لم يعد ذلك واردا في عالم اليوم لذا لابد من التناول

التفصيلى لمشروع الوحدة من أول الدستور وهل هو تعبير عن دولة عربية واحدة أم اتحاد بين دول عربية أم شئ آخر. لابد من تقديم معالجة لعلاقة القومى بالقطرى بما يحافظ على التنوع داخل الواحد.. حتى طبيعة النظام السياسى والاقتصادى والسماح بالتنوع داخله. علينا أن نتعامل مع مشروع يتعامل مع الطبيعى والدائم فى احتياجات البشر المتجددة، ولا يفلت منه الاستثنائى، لكن لا يقوم على الاستثنائى فالثورة استثناء والقيادة الكاريزمية استثناء والحزب الواحد استثناء.

(٣)الأفكار والنظريات لا يمكن أن تكون معلقة بعيدا عن أرض الواقع فالمشروع الليبرالى والمشروع الإسلامى يمثلان نموذجين للحياة عند المواطن العادى من السلوك والقيم حتى الربح والتجارة، الليبرالية مذهب يؤسس على فكرة الحرية الفردية فى السياسة الاقتصادية والفكر والدين ومن ناحية أخرى فهى فلسفة قائمة على الأسس الذى لا خلاف عليه بين المذاهب وهوان "الإنسان كائن اجتماعى" وهى ترتب على ذلك فهما خاص لعلاقة الفرد بالمجتمع والذى يستند إلى "القانون الطبيعى" وفاعليته التلقائية التى كانت سببا فى جعل المواطن كائن اجتماعى فى النظم الليبرالية، مواطن مشارك يدافع عن مصالحه ويعمل من أجلها بعيدا عن الدولة وأحيانا فى مواجهتها، وعلى الأغلب فارضا عليها عدم التدخل فى شئونه إلا فى حدود العقد الاجتماعى الرابط بينهما، أما المشروع الإسلامى فقد استطاع هو الأخر أن يجسد أفكاره فى ممارسة يومية لدى المواطن، الذى صار مؤمنا بأن تسع اعشار الرزق الحلال فى التجارة وصار مؤمنا بارتداء الجلبات وتحريم التدخين وصار مؤمنا بأن وضع الأموال فى بنوك الدولة حرام.. إلخ وقد جسدت حركة الإخوان المسلمين نموذجا فريدا لقوة النفوذ والبناء من أسفل فنحن نعلم جميعا بأنها أصبحت مالكه لسلسلة من المدارس والمعاهد حتى قيل أنها وزارة تعليم صحة فى الظل.

وامتلكت مجموعة من مشروعات الرعاية الاجتماعية حتى قيل أنها وزارة شئون اجتماعية فى الظل وامتلكت مجموعة من شركات توظيف الاموال على الطريقة الإسلامية حتى قيل إنها وزارة مالية ظل. والمهم فى كل ذلك إن الأنسان ذلك الكائن الاجتماعى هو الذى قام بذلك مستفيدا من مناخ بشروط معينة.

أمـا المشـروع القومـى فلـم يسـتطيع حتـى الآن أن يجسـد نفســه فـى تفصيلات الحياة العادية للمواطنين، ويرجع ذلـك إلا أنـه مـا زال فـى مرحلـة البسطاء، لذا كانت الجماهير دائما فى انتظار من يأتى ليحقق لهذا هذا الحلم.

ولقد حان الوقت لكـى تضـع الطليعـة الوحدويـة علـى أجنـدة مهامهـا مهمات تفصيلية تكون بمثابة لبنات فى معمار الوحدة، حان الوقت لكى ندعـو الجماهير فى المساهمة والاكتتاب لتشكيل شـركة زراعـة تـأخذ علـى عاتقهـا زراعة أراضـى السودان بالقمح والذرة، حان الوقت لكى يدعـو مجموعـة مـن علمائنـا الوحدويين، الجمـاهير إلـى الاكتتـاب لبنـاء "جامعــة العـرب لعلـوم المستقبل" وهكذا يتم بناء معمار الوحدة يتم ربط مصـالح النــاس بـالوحدة ويتـم تجسيد الوحدة فى الواقع.

مهمات وحدوية – مجرد نماذج : على المستوى السياسى:

أ- جامعة الشعوب العربية: وغرضـها الدفاع عن مصـالح الشعب العربـى فـى الوحـدة، والتخطيط والإشـراف علـى تنفيـذ وتفنيـد المشــروعات الوحدويــة المسـاهمة فـى تجسـيد وبنـاء معمـار الوحـدة علـى كافــة الأصعــدة السياســية والاجتماعية الثقافية والعلمية والاقتصادية وتكون بمثابة الإطار المجمع لكافـة فاعليات الأمة العربية على كافة الأصعدة – شرط أن تكون مؤمنة بالوحدة – ومن هذا الإطار تخرج مجموعات العمل المتخصصة فى شتى مجالات الحياة وتنطلق منها الجمعيـات والروابط والمنظمـات الوحدويـة علـى كافـة أصعـدة نشاطات المجتمع العربى وتمثل فى مؤتمرها وتكون هيئتها القيادية بالانتخاب الحر المباشر من أجل المصداقية.

ب- على المستوى الاقتصادى: ويتـم ذلـك بواسـطة جماعـة اقتصـادة عربيـة تحت إشراف جامعة الشعوب العربية وتعمل من خلال ثلاث طرق مدروسة:

١- العمل على دفــع المواطنيـن العـرب علـى التشـارك فـى كافـة المؤسسـات الاقتصادية المطروحة للبيع فى بعض الأقطـار العربيـة (الخصخصـة) وذلـك عبر توجيه النـداءات وتنظيـم المسـاهمات العربيـة وتكويـن الشـركات لشـراء حصص فى تلك المشروعات لصالحها.

العمل على القيام بجهد تنظيرى لتجميع المؤسسات الاقتصادية فى الأقطار العربية، كلا حسب مجال عمله مما يزيد من الربح وتوسيع سوق السلعة المنتجة أو المباعة، وتحسين السلعة.

القيام بجهد تأسيسى لمشروعات اقتصادية وحدوية فى كافة مجالات الحياة والدعوة لمساهمة الرأسمال العربى منها والنقابات، الروابط والجمعيات والمواطنين ويتطلب ذلك تشكيل غطاء سياسى تقنى بأخذ على عاتقة الدعوة للاكتتاب والمساهمة فى تلك المشروعات.

جـ- على المستوى الثقافي والتربوى: وذلك باستهداف وحدة ثقافية وتعليمية وتربوية ويتم ذلك فى تصورنا عبر التركيز على عدة مجالات فى هذا المستوى وتستهدف تأسيس قناة تليفزيون عربى، وتقديم تصورات لدمج مشروعات النشر الصغيرة حتى تستطيع التواصل مع الوطن العربى كله، والعمل على تبنى جامعة العرب لعلوم المستقبل والذى يتم الجمع فيها لنخبة من علماء المستقبل فى التكنولوجيا والكيمياء الحيوية والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء.

تلك بعض النماذج التى من الممكن أن تعطيها الطلائع الوحدوية المتخصصة ذات المصداقية عند الجماهير والنخب - كل الجهد من أجل أن يتشارك المواطنين في كل أرجاء الأمة وبقانون الربح الطبيعى.

ومن المؤكد أن ذلك يجعلنا نقترب من الوحدة ونؤسس لمعمارها.

أخيرا..

حاولت فى تلك الورقة أن أقدم اجتهادا لعله صائبا، محاولا أن اكشف الثغرات والسلبيات والمعالجات التى ساهمت فى الانفصال الذى حدث فى تجربة الجمهورية العربية المتحدة، والتى من الممكن أن تكون من أسباب الانفصال والقطيعة بين أقطار الوطن العربى، وحاولنا بعد ذلك أن نجتهد فى تبنى الطليعة الوحدوية لطريق جديد يتكامل مع الطرق الأخرى فى بناء الوحدة - طرق بناء من أسفل.

الناصرية واشكالية الديمقراطية*

القسم الأول_

مقدمه:_

تباينت الرؤى وتعددت الاجتهادات حول قضية الديمقراطية، فالمسألة لم تصبح فقطحكم الشعب بالشعب وللشعب،كما نفهم من الأصل اللغوى اليونانى لتعبير الديمقراطية وانما أصبحت مسألة متشابكة تعنى طبيعة الدولة وطبيعة النظام الاجتماعى والسياسى ولذلك حق عليها التباين فى الاجتهادات بشأن اشكاليتها وأصبح تاريخ تطورها هو تاريخ تقنين الاستبداد ما بين استبداد متخلف مثل رب الأسرة وهو نوع من الإستبداد الفردى المطلق الذى يتعامل مع المجتمع على أنه مطابقا لصورة الأسرة الى استبداد المتأله الذى يستمد سلطاته من تمثيله للآلهه عن طريق الوحى والالهام والاستبداد بالحق الالهى أى الحاكم بأمر الله والاستبداد المتحضر مثل استبداد البرلمان واستبداد النخبه والحزب الواحد..الخ، فالمسألة فى نسبيه رؤيه النظام لمصالح من يعبر عنهم فالديمقراطية المباشرة الذى يضرب بها المثل بين المثقفين لم تكن مباشرة وانما كانت صورة من صور الاستبداد الذى يتفق مع طبيعة الحكم فى ذلك الوقت فلقد كان (الحاكمون هم القواد العشرة) الذين يعنون بشئون الحرب والسياسة.ثم ضابطوا المدينة (العشرة) الذين يحفظون النظام فى المدينة وضابطوا السوق (العشرة) الذين كانوا يراقبون الأوزان. ثم يأتى بعدهم مجلس الشيوخ وكان يتكون من عشر مجموعات كل منها خمسون شيخا ولم يكن العدد (عشرة) ضرورة فنية للحكم بل كان تقسيما "للمناصب" السيادية فيما بين حلف القبائل) العشرة) التى كانت تملك أثينا فعلا.تحت كل هؤلاء جميعا كان يأتى دور المواطنين الذين لهم حق الحضور فى الاجتماع الشعبى وهم قله فلقد كان الذين لهم حق الاجتماع حوالى ٤٣٠٠٠من جملة السكان وعددهم حوالى ٣١٥٠٠٠ولم يكن يحضر الاجتماع فعلا أكثر من

---

* قدمت هذه الورقة للحوار داخل صفوف الحركة الناصرية عام ١٩٨٠، ولكنها جوبهت بمعارضة واسعة إلا انه مع مرور الوقت تبنى الكثيرين من الحركة تلك الرؤية.

ثلاثة الاف أما المستبعدون لأنهم ليسوا مواطنين فكان من بينهم ١١٥٠٠٠من الرفيق وجميع النساء وجميع العمال وجميع المستوطنين الغرباء و عددهم ٢٨٠٠٠وعدد كبير من الذين يمارسون التجارة (الاستبداد الديمقراطي د.عصمت سيف الدولة) تلك هي سمة الديمقراطية المباشرة وبعدها تنامى الاجتهاد من ديمقراطيه شبه مباشرة حتى الديمقراطية النيابية والديمقراطية الشعبية وكلها مراحل مختلفة تحاول أن تقنن طرق مشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار وطرق الحوار حول المشاكل والحلول ولذا فالديمقراطية تمر بمأزق على مستوى العالم جنوبه وشماله وعلينا أن نعى أننا لا نقدم حلا لمأزق واشكالية الديمقراطية وانما نجتهد في اطار توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار وتصويب الأخطاء وفضح المثالب واعطاء الثقة للجماهير في مستقبل أفضل فمن المثالية واليوتوبيا أن يتصور أحد أن يشارك شعب في اتخاذ القرار رغم مصداقية القرار لصالح الأغلبية الا أن أشكال اتخاذ القرار معروفة اما حزب أو برلمان أو رئاسة أو نخبة ولذلك فعلينا أن نجتهد في تلك الدائرة التى لها اليد العليا في كل مراحل التاريخ منذ الأسرة والقبيلة حتى الاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية.ومن ذلك المنطلق علينا أن نتابع تطور المفهوم المصطلحى في الممارسة والواقع من أجل أن تسبح قليلا في تاريخية الأزمة والمأزق لمسألة الديمقراطية ومحاولات الخروج منها وقبل هذه السباحة لابد أن نحدد الهدف من تلك الدراسة القصيرة لمسألة (الناصرية واشكالية الديمقراطية) فليس هناك هدف أكثر من دعوة أفراد الطليعة الناصرية في حوار حول تلك الاشكالية مسترشدين بمشاكل التطبيق في كل النماذج وعلى الأخص بلدان العالم الثالث محاولين الفكاك من السياج الحديدى التي تفرضه الايديولوجيا على العقل فلا يستطيع أن يتعرف على مشاكل واقعه المختلفة والجديدة التي تواكب عصر جديد وبالتالى فلابد من ابداع جديد يقدم تزاوجا.

بين ثوابت الايديولوجيا ومتغيرات الواقع، وبعد تلك المقدمة يحق لنا أن ندخل في تاريخية المأزق الديمقراطى.

الديمقراطية الليبرالية:

لقد ظهرت الديمقراطية الليبرالية متلازمه لمرحلة(السوق الرأسمالية) وصعود البرجوازية ولذلك فهى تعتبر الأساس الفلسفى للديمقراطية الغربية، ويمكن اعتبار الكشوف الرياضية والفيزيائية التى قام بها (اسحق نيوتن) قاعدة للفكر الليبرالى، والتى اكتشف من خلالها هو وزملاء فكره (أن الانسان كائن اجتماعى لكنه حر) وكان بعد ذلك القانون الطبيعى الذى حوى مضمونه (أن مصلحة المجتمع ككل تتحقق حتما من خلال عمل كل فرد على تحقيق مصلحته الخاصة). ولذلك فعلى الدولة أن تكون وظيفتها هى حماية ذلك القانون عن طريق عدم السماح بالتدخل فيه وجعل أعماله بكامل الحرية،وتلك كانت البداية وبعد ذلك جاءت المساندة من قبل فولتير، لوك، جوته، هيوم، أدم سميث، مالتس ريكاردو، جيمس مل...الخ.وانطلاقا من قاعدة عدم التدخل فى القانون الطبيعى تأسس الفهم الليبرالى لمشكلة الديمقراطية حيث أصبح الشعار هو حرية الاختيار بين الأحزاب بالنسبة للمواطن، وهكذا تحرك المجتمع اقتصاديا وسياسيا على قاعدة الحرية الفردية، وولدت بالتالى الليبرالية مع النظام الرأسمالى وتجسدت الديمقراطية الليبرالية بعد تاريخ طويل فى عدة أسس:

١- التعددية الحزبية

٢- تداول السلطة وامكانية التغيير السلمى

٣- الفصل بين السلطات

٤- صوت انتخابى واحد لكل مواطن

٥- مبدأ الأغلبية فى اتخاذ القرار.

ورغم أهمية تلك الأسس على المستوى النظرى الا أنها تعرضت لانتقاد واضح عبر فترات طويلة ذلك على مستوى المبدأ والتطبيق وأنصبت تلك الانتقادات على القانون الطبيعى الذى يعظم منافع الأفراد فيوزع المنافع حسب القدرة الاقتصادية للفرد وليس حسب قدرة عمله واحتياجه مما جعل المجتمع يعيش حاله انقسام ثنائي(أقلية تمتلك كل شيء وأغلبية لاتمتلك شيء الا قدرة العمل عند الأقلية). وهكذا اشترت الأقلية جهد الأغلبية وأصواتهم الانتخابية أيضا،بعد أن نجحت الأقلية فى صياغة الرأى العام بوسائلها الاعلامية التى تدافع عن مصلحة الاحتكارات الكبرى التى جاءت تعبيرا عن وحدة المصلحة الاقتصادية للاقلية ورغبتها فى المزيد من المكاسب وفتح

الأسواق الجديدة حتى ولو بالقوة ومن هنا جاء التحالف بين قوى الرأسمالية وقوى السلاح احتكارات الصناعة والسلاح فى الولايات المتحدة الأمريكية لقد جاء كل ذلك من القانون الطبيعي دعه يعمل دعه يمر مماجعل مفكر مثل س.رايت ميلز يعلن أن (التعددية السياسية فى النظام الرأسمالى تخفى ورائها وحده فى المصالح) وهكذا بدأت الليبرالية بمفهوم حق الاختيار وحرية الفرد وانتهت بسيطرة الأقلية الاحتكارية فى كل مناحى الحياة وظهرت المانيا النازية وايطاليا الفاشية وأخيرا الامبريالية الآمريكية وكان من الطبيعى أن يكون هناك رد فعل مساوى للقهر الاجتماعى والسياسى الواقع على انسان الأغلبية واجتهد الانسان فى نموذج أخر للديمقراطية وفلسفة أخرى تعالج مثالب الليبرالية وكانت الديمقراطية الشعبية ولتلك حكاية لابد من سردها.

الديمقراطية فى المنظور الماركسى :

انطلاقا من التفسير الطبقى للتاريخ المؤسس على المادية التاريخية، يدور الصراع بين طبقتين فى كل مرحلة من مراحله، فالمرحلة الاقطاعية يكون الصراع دائر بين الاقطاع والفلاحين الأجراء وفىالمرحلة الرأسمالية يدور الصراع بين الرأسمالية والبروليتاريا(عمال الصناعة) وبالتالى فالدولة ونظام الحكم السياسى والاجتماعى وكل الأبنية الفوقية تكون لصالح النظام الرأسمالى أما فى الدول الإشتراكية فلابد أن تجسد طبقة العمال المقهورة، والتحالف بين العمال والفلاحين بقيادة طبقة العمال التى تعمل من أجل الوصول بالمجتمع الى المرحلة الشيوعية التى تنتقى فيها الدولة كأداة للقهر فى كل مراحل التاريخ اللمختلفة تقريبا.وتتابعا للفهم الثنائى للتاريخ، فهم الطبقة القاهرة والمقهورة، كان من المحتم أن تقدم معالجة لاشكالية الديمقراطية، تعتمد على تعظيم الجانب الاجتماعى للديمقراطية ذلك الجانب المهدور فى الليبرالية حيث أنه لا حرية لمواطن لايمتلك رغيف عيشن أما الجانب السياسى فى المسألة الديمقراطية تأسس انطلاقا من مفهوم سيطرة طبقة العمال على الحكم كطبقة ثورية تعمل من أجل المقهورين والمستضعفين فى سبيل انتفاء وجود الدولة كأداة قهر والوصول بالمجتمع الى المرحلة الشيوعية وبالتالى فالسيطرة على الحكم من قبل حزب الطبقة العاملة

من أجل فرض دكتاتورية البروليتاريا فى مواجهة دكتاتورية البرجوازية، أنها ديمقراطية الحزب الواحد بدلا من التعدد الحزبى ولذلك فنحن أمام معالجة تعتمد على الفهم النقيض لليبرالية وتقوم على هذه الأسس:

١- مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد.

٢- السلطة تعبر عن قهر طبقة وبالتالى لاامكانية لتداول السلطة.

٣- الحزب الواحد بدلا من التعدد الحزبى.

٤- كل السلطات فى سلطة واحدة ولا مكان لفصل السلطات.

٥-مبدأ الأغلبية فى اتخاذ القرار داخل الحزب الواحد.

وهكذا انتهت الليبرالية بدكتاتورية الأقلية وجاءت الماركسية لتفرض دكتاتورية الطبقة العاملة واذا كانت اشكالية الديمقراطية الليبرالية فى توزيع الموارد فى المجتمع فإن الاشكالية المقابلة فى الديمقراطية الماركسية تتمثل فى الحريات الشخصية والسياسية، وغلبة مفهوم الحشد والتعبئة فى صناعة القرار بكل أنواعه وليس المشاركة فى اتخاذ القرار وهى مطلبا أساسيا من خلال الايمان بأن الجماهير العاملة هى صاحبة المصلحة فى اتخاذ القرار وهى المصدر لكل السلطات ومنبعها وأساس الشرعية فيها. وهكذا صارت الديمقراطية فى النسق الماركسى تعبيرا عن دكتاتورية طبقة تجسدت فى حزب ثورى، وتجسدت فى نخبة قيادية لها كل الصلاحيات ولها كل الحقوق فى تسييد الرأى المعبرعن معتقدلتها وتوجهاتها فى الخط السياسى للحزب، ومن خلال تعبير الأغلبية الحزبية، هى الأغلبية المنقذة للقرارات النخبوية فى الحزب الثورى، يعهد عن روح المبادرة حيث أن قيادة الحزب تحتكر نشاطات الحياة العامة وتهيمن على الاختيارات الكبرى.وظلت الأزمة الاشكالية فى مسألة الديمقراطية من حيث أنها المساواة بين أفراد الشعب على مستوى العدالة الاجتماعية والحقوق السياسية.

الديمقراطية الشعبية والعالم التابع :

لبلدان العالم التى اتفق على أن يطلق عليها بلدان العالم الثالث- ظروف خاصة تستحق التوقف عندها قبل الدخول فى نماذج الممارسة الديمقراطية عند بعض من بلدانها:

أ- لقد فرضت على بلدان عالم التبعية أشكال ومؤسسات الدولة الغربية الحديثة من قبل الاحتلال الاستعمارى ولم تأتى تلك المؤسسات نتاج التطور التاريخى للنسق الاجتماعى عند الشعب نفسه،ولا عن تطور للتاريخ ولا عن خصائص المجتمع وتكوينه الحضارى.

ب- عدم البلورة الطبقية ولذلك فهناك اختلاط واسع المدى وتشابك شديد التعقيد بين الطبقات فى بلدان العالم الثالث مما ينتج عنه تشابك واختلاط وتشوش فى مفهوم الدفاع من المصلحة لكل طبقة ومما يخلق شوائب كثيرة فى الادوات والوسائل والاساليب الموصلة للهدف،ناهيك عن تشوش الهدف ذاته.

ج- التناقض الحاد الذى تشهده بلدان العالم الثالث بين ارادة التنمية وتحدى التطور واللحاق بالعصر- وبين الاختراق الاجنبى المتمثل فى الشركات المتعددة الجنسية والتدريبات العسكرية المشتركة والقواعد والآحلاف والشروط المنصوص عليها عند كل اتفاقية للتعاون بين دولة من دول العالم الغربى ودولة من بلدان العالم الثالث وهيمنة الامبريالية الغربية على بنوك التمويل الدولية، وأخيرا الغزو الثقافى والعمل الدؤوب على تخليق نموذج استهلاكى خاضع وتابع للسوق السلعى الغربى مما يؤثر أشد التأثير فى محاولات رفع الإنتاجية وحد الاستهلاك.

د- أن دائرة الشك تحيط بشرعية الدولة فى بلدان العالم الثالث حيث أنها فشلت فى تحقيق الأهداف الرئيسية لوجودها، فلا هى أفلحت فى مواجهة الغزو والتدخل الخارجى بكل أشكاله ولاهى أفلحت فى سد احتياجات الجماهير الاقتصادية والسياسية ولا هى أفلحت فى تطوير النسق الحضارى الخاص ببلدانها.

هـ- أن لبلدان العالم الثالث بدوله المختلفة تراثات عميقة ومتعددة وأنسقة حضارية متنوعة تجعل من الصعب بل من المستحيل أن يحدث التعايش بين أنسقة الديمقراطية الغربية-الليبرالى والاشتراكى- وبين الشعوب فى بلدان العالم الثالث، ولعل تجاربنا على مدى النصف قرن الاخير، تصلح لأن تكون دليلا على تأكيد ذلك، فالأمة الصينية مثلا ذات الحضارة العريقة والموروثات

والقيم منذ قديم الزمان لاتستطيع أن تجد تطابقا حقيقيا بين ما هو مستقر فى ضمير انسانها ومجتمعها وبين الحل القادم من الغرب اذا جاء غريبا عن تلك الموروثات والقيم والتقاليد.

ل- ان كثير من بلدان العالم الثالث ما زال يناضل من أجل بلورة قوميته والتئام الصدع فيها وذلك يخلق تناقض بين خصوصية التمزق القومى ووجود كيانات اقليمية تمتلك بعض مقومات الدولة من ناحية والدعوة الى الوحدة والقومية وانتفاء الدولة الاقليمية من ناحية أخرى.تلك كانت ظرفية العالم الثالث التى تجسد اشكالية أعمق فى مسألة الديمقراطية،حيث أنها تتطلب حلا ذهبيا للمشكل يجيب على تساؤلات من أهمها:

- كيفية وجود ديمقراطية فى اطار دولة تابعة اقتصاديا وسياسيا ؟

- كيفية التواصل الحضارى بين عالم الديمقراطية اليوم وبين تراث الأمم والشعوب ؟

- كيفية تداول السلطة فى بلدان تعمل من أجل توجيه وحشد وتعبئة كل الشعوب من أجل التنمية؟

- كيفية خلق نموذج مشاركة فى صناعة القرار يعتمد على التوظيف التكاملى لفعاليات المجتمع السياسية والاجتماعية؟

تلك المشكلة وذلك هو التحدى ولقد كانت اجتهادات من قلب الديمقراطية الشعبية وديمقراطية الحزب الواحد، تمثلت فى تجربة الصين الذى جسدها زعيمها العظيم ماو فيما اطلق عليه بالديمقراطية الجديدة أو دكتاتورية الشعب الديمقراطية (عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ورأسماليات صغيرة) وهى دكتاتورية تعبر عن مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية. وتمثلت التجربة الثانية فى شهر يوليو ١٩٥٢بقيادة قائدها العظيم "جمال عبد الناصر" فيما أبدعه من تحالف قوى الشعب العامل أى ديمقراطية الشعب العامل صاحب المصلحة فى الحرية والاشتراكية والوحدة والنموذج الأخير هو نموذج ثورة ليبيا نموذج اللجان الثورية واللجان الشعبية. تلك كانت اجتهادات على ضفاف الديمقراطية ولعل من المفيد أن نتذكر النتائج الأخيرة

لتلك الاجتهادات. فتجربة ماو جاءت بالخليفه الانفتاحى دينج هسياوينج وذلك بعد أن نجح ماو فى بناء حزب ثورى حقيقى من خلال محكات فرز حاده ومختلفه فى مراحل نضال طويلة بداية بحرب الأفيون حتى الثورة الثقافية التى اجتهدت فى تعميق مبادىء الثورة ومفاهيمها داخل جماهير الشعب ضد كل المفاهيم البرجوازية المعادية ومن ذلك المنطلق لايستطيع أحد أن يدعى أن الصين لم تكن ممتلكه لحزب ثورى يستطيع أن يفرز الأصدقاء من الأعداء ولذا فمن المستغرب أن لاتحدث الامقاومة محدودة للخط المختلف مع ماو ومن قبل حزب الثلاثين مليون كادر فى المعركة المشهورة "بعصابة الأربعة" أما تجربة الحكم الناصرى ذلك الحكم الذى خاض كثير من المعارك تحت رايات الثورة والتقدم مدعوما بتأييد جماهيرى حاشد ودون أن ينجح فى بناء حزب طليعى مقاتل قد كانت نتيجته أيضا مجىء السادات ذلك الرجل الذى سار على درب عبد الناصر "بأستيكه" كما قالت الجماهير فى نكاتها المتداولة ولم تقاوم الجماهير أيضا ذلك النهج بل قد خرجت فى بعض المسيرات مؤيده له فيما اصطلح على تسميته من قبل الثورة المضادة بثورة ١٥ مايو (الانقلاب الذى تخلص فيه السادات من بعض رجال دولة عبد الناصر) وأيضا المسيرات التى خرجت تأييدا لزيارة الخيانه والعار إلى القدس.

أما النموذج الأخير نموذج ليبيا الثورة فندعو الله أن يطيل عمرها ولاتنتهى بمجرد نهاية رمزها الأول، تلك هى النتائج وذلك هو السؤال ذات الشقين لماذا تاهت الجماهير بين الثورة والثورة المضادة وبالتالى لم تعلن المقاومة ؟ والشق الثانى لماذا لم تقاوم الطليعة الواعيه الثورة المضادة ؟

وأجابة الشق الأول تتطلب الأمانة والدقة، فنحن لانستطيع أن نتحدث عن بعض صور النضال السلبى أو الايجابى خلال بعض الفترات داخل مصر والصين على سبيل المثال هذا هو غاية المنى حيث أننا سوف نجد فى المقابل جريان سرطان الرده وسوف نجد أيضا بعض المواقف المؤيدة لذلك السرطان من قبل الجماهير ونحن نعلم أن الظاهرة الاجتماعية لايفسرها سبب

واحد وانما عدة أسباب متداخلة يأتى فى مقدمتها الظرف الدولى والاقليمى وسيناريو واخراج الانقلاب من قلب المؤسسات الحاكمة وطبيعة وسمات شخصية القيادة وأخيرا مسألة الديمقراطية تلك المسألة التى تعنى بوضوح هل من المفيد أن يكون التفاعل مع الجماهير بالحشد والتعبئة أم المشاركة والحوار، فى ظل ظرفية التحدى الخارجي ومشروع التنمية المستقل. الخ، بلا شك هناك مكاسب عديدة قد تحققت للجماهير من أول فرصة العمل حتى السيطرة على وسائل الانتاج ولكن كل ذلك - عرض للضياع - نتيجة لاختلاط الاوراق فى ذهن الجماهير فلقد استطاع نظام الردة أن يستخدم نفس اسلوب الحشد والتعبئة من خلال السلطة ومن خلال سيناريوهات انقلابية من أجل تأييد خطواته فى ضرب طريق الثورة والتقدم وهذا هو نتاج درس الحشد والتعبئة والاجابة عن الشق الثانى تجعلنا أمام نفس المأزق ولكن بعمق أكثر فطليعة الجماهير هى التى ذهبت ضحيه الدرس الأول وذلك بعد أن انسحبت الجماهير من دائرة الصراع حيث أنها لم تكن مهيأه لمعرفة ابعاد الصراع الذى جاء من داخل مؤسسات الحشد والتعبئة وبنفس الأسلوب تقريبا صارت الطليعة بلا جماهير وبل وصل الأمر إلى حالة ضباب قد تكثفت على عقول البعض منهم فوقع فى نفس مصيده الحشد والتعبئة فكان مع نظام الرده أما الذى بقى بعيدا عن ذلك فكان بلا أذرع وفقد الحركة والتوازن. تلك هى التجارب التى يجب أن نضعها تحت المجهر من أجل أن ننجح فى استخلاص الدروس والعبر، حيث أنها هى المعبر الذى عن طريقه نستطيع أن نبلور وندعم الايديولوجية الفكرية للتيار الناصرى بدلا من أن تصبح الايديولوجية ستارا حديديا لايستطيع الصمود أمام تحديات الواقع فيغرق فى وحله. او امام المتغيرات الدولية والحضارية فيغرق فى النسيان.

الديمقراطية فى النسق الناصرى:

كما قلنا سابقا فلقد اختار عبد الناصر مدرسة الديمقراطية الشعبية التى تعطى الأولوية للجانب الاجتماعى والاقتصادى فلا يمكن لمواطن لايجد قوت يومه أن يكون حرا فى اعطاء صوته الانتخابى ولذلك فكثيرا ما كان

عبد الناصر يتحدث عن رغيف الخبز وارتباطه بتذكره الانتخابات ومن تلك القاعدة انطلق ليحدد من هو الشعب وبالتتابع لصالح من تكون الدولة فكان تحالف قوى الشعب العامل ذلك التكتل التاريخى صاحب المصلحة فى التغيير الثورى والمستقبل – الذى طبقه ماو وعبد الناصر وساهم فى التنظير له جرامشى – وكان لابد من سيطرة الشعب العامل على أدوات الانتاج وأن يراقب أجهزة الدولة عبر المجلس الشعبية والمحلية وهو أيضا صاحب الحق فى التشريع عبر المجلسى التشريعى المنبثق من التنظيم الواحد ديمقراطية البلدان الاشتراكية تعانى من سيطرة نخبه وصفوة الحزب على كل الشعب العامل، وها هى بلدان العالم الثالث لايرحل زعيم من زعمائها إلابالقتل أو بالموت أوبالانقلاب، انها اشكالية تستحق التشكيك فى كل المسلمات المبدأية عند أصحاب العقائد والايديولوجيه وذلك فيما يخص مسألة الديمقراطية. أننا فى احتياج ابداعى جديد لمسألة الديمقراطية يستوعب أهمية الربط بين رغيف الخبز وتذكره الانتخابات فى اطار الاختيار النابع من التعدد السياسى المستمد وجوده عبر أصول تراثية مستنيره وتقدمية معالجا لجدلية الجغرافيا والتاريخ بالنسبة للأمة والقطر، معالجا لمشكلة التنمية والتواصل الحضارى مع العصر المعاش، عاملا من أجل توفير ثقة جماهير الشعب فى القيادة، وذلك عن طريق ضمان دور الشعب فى تغيير القيادة، وكل ذلك على أرضيه الحرية والاشتراكية والوحدة فذلك الاجتهاد المطلوب فى مسألة الديمقراطية لن يتأتى الابعد أن نكون وبالذات القوى المرشحة لذلك "القوى والتيارات القومية" قد وجهنا أسئلة مواجهة مع النفس من الطراز:-

- هل تجربة الحزب الواحد أو التنظيم الواحد أصبحت صالحه لبلدان العالم الثالث وذلك بعد أن تعرفنا عن قرب على النتائج السالبة لها ؟
- أم أن هناك احتياج لدى الجماهير فى أن تمارس حقها فى المشاركة فى اتخاذ القرار وأن تمارس مجمل حقوقها فى النشر والتظاهر والعقيدة وتداول السلطة..الخ
- هل يصلح نموذج التربية السياسية للجماهير عن طريق التلقين عبر تكريس نموذج واحد ؟ أم أنه من الأفضل أن تتدرب الجماهير عبر التعرف على أكثر من وجهة نظر فى المشكلة ولاداعى لحضانات الرأى الواحد والحزب الواحد لأنه ثبت أنه من الممكن تزييفه والغائه والانقلاب عليه.

كيف يتم التعدد السياسي في داخل بلدان باحثه عن الاستقلال والتنمية والوحدة ؟ فهل يكون صالحا التعدد الليبرالى كما النموذج الهندى ؟ النموذج الذى فشل فى حل مشكلة العدالة الاجتماعية والطائفية.. داخل الهند، أم يكون التعدد السياسى فى اطار قوى الثورة العربية قوى الحرية والاشتراكية والوحدة أى القوى المتفقة على اطار سياسى يحدد أهمية رغيف الخبز وتذكره الانتخابات وأهمية المشروع التنموى المستقل للوطن وأهمية مواجهة الاستعمار والصهيونية وأهمية الوحدة العربية تلك محددات لابد من الانطلاق منها كنسق اتفاقى بين قوى الثورة التى عند ذلك يبقى من حقها أن تتداول السلطة أما السؤال الحائر الأخير هو عن دور النقابات فى المجتمع العربى فهل تظل النقابات تقوم بوظيفة المسئول عن الجانب الخدمى للشرائح والطبقات الاجتماعية المنتمية اليها ؟ أم يكون للنقابات دور جماعات الضغط فى المجتمع ذلك الدور الذى يتباين مع دور المؤسسات التنفيذية الحاكمة. انها أسئلة حائرة تستحق عناء البحث والإجابة ولعلى أنال شرف المحاولة وانطلاقا من الإيمان لتحالف قوى الشعب العامل أى صاحب المصلحة فى الثورة والتغيير من أجل وطن الحرية والاشتراكية والوحدة علينا أن نجتهد فى تقديم اجابات لتلك الأسئلة فمن العبث التعامل مع تحالف قوى الشعب العامل بتخيل مثالى لا أحد يضمن تحقيقه وهو أن الديمقراطية لكل الشعب العامل فى اطار تنظيمى واحد تحكمه المركزية وعندها سوف يكون الحوار حول القرار السياسى خلاقا وفى الحقيقة علينا أن نعترف بأنه لاديمقراطية الا اذا كان الاختيار بين البدائل متاحا فطرق حل أى مشكل قابلة للتباين والخلاف وهنا ليست المسألة فى معرفة المشكل بينما المسألة فى معرفة طرق الحل ونوعيتها ومشاركة الجماهير فى الاتفاق بشأنها ومن هنا يمكن أن يكون هناك رأى معارض داخل التنظيم ولايجد مساحة يتعامل فيها مع الجماهير من أجل اقناعها بأنه الأصوب طالما كان خلافا على أرضيه الحرية والاشتراكية والوحدة ذلك بالإضافة أنه من الخيال أن يتصور البعض أن التنظيم بكل أعضائه يشارك فى صناعة القرار ولكن الأصوب أن يقال أن قيادة التنظيم تستشعر آمال ومواقف الجماهير تجاه المسألة التى سوف يصدر بشأنها القرار ومن هنا فالقرار قرار نخبه ولو كانت تلك النخبه منتخبه من قبل أعضاء التنظيم حيث تظل المسألة فى نخبة القرار والعمل على حشد

وتعبئة الجماهير لمساندة القرار سوف تكون بالتأكيد مع ذلك القرار حيث أنه لابديل أمامها غيره. فليس هناك حل واحدا لمشاكل الجماهير فالمسألة ليست اضافة حامض إلى قلوى يساوى الطرف الأخر من المعادلة ولكن المسألة أعقد كثيرا فيما يخص البشر ومشاكلهم وبالتالى فليس من المقنع أن يتصور البعض أن مشاكل الجماهير محددة وبالتالى طرق حلها ومن هنا لاداعى لتعدد وجهات النظر حيث لا توجد اجتهادات أخرى. وذلك خطيئة ما بعدها خطيئة نعم هناك اتفاق على المحددات الكبرى، الحرية والاشتراكية والوحدة لكن كيف يتم الوصول اليها ؟ تلك هى المشكلة التى تتراوح فيها الاجتهادات طالما هناك اجتهادات فى داخل تلك الأرضية فمن الواجب أن تعطى حق مخاطبة الجماهير وتكتيلها وتمثيلها عبر انتخابات ديمقراطية وعندها فقط تشعر الجماهير أن فى يدها اتخاذ القرار وذلك بتنحية حزب وانجاح حزب أخر على نفس الأرضية ولكنه يطرح برنامجا للتطوير وحل مختلف المشاكل بعد أن يكون قد تم اختباره بالفعل فى خلال مدة دستورية وعندها أيضا سوف تكون الجماهير مؤمنة بالإقناع وليس بالتسلط وعندها سوف تدافع عن اختياراتها ولا تشعر بالعزلة عن مشاكلها* .

الحركة الناصرية وأهمية الممارسة الديمقراطية :

تأتى أهمية الديمقراطية بالنسبة للحركة الناصرية كأهمية الدواء بالنسبة للمريض ذلك لأن ظروف نشأة الحركة الناصرية قد جعلتها فى أشد الحاجة الى تفاعل ديمقراطى واسع داخل صفوفها بعد أن عانت كثيرا من :

أ- انقطاع التواصل الجيلى لأسباب قهرية:

فى ١٥مايو ١٩٧١ حدث انقلاب مايو الذى كان سببا مباشرا فى اعتقال بعض رجال دولة عبد الناصر المعتقدين فى خطه ومشروعه واستتبع ذلك بالضرورة أن ينشأ الجيل الناصرى الشاب فى وسط أهوال وتحديات

---

* فى عام ١٩٨٠ وقبلها بسنوات قليلة كانت تلك رؤيتى فى مقابل رؤية التنظيم الواحد المعبر عن تحالف قوى الشعب العامل : أما الآن فانا من المقتنعين بأهمية الحوار وتعدد الرؤى وتداول السلطة حتى ولو عبر ذلك عن قوى معادية لمشروع الحرية والاشتراكية والوحدة.

السبعينات عبر سياسات اعلامية وسياسية واقتصادية مضادة للثورة، بلا أى قدر من التواصل بينه وبين الجيل الفائت تنتقل عبره الخبرات والمحددات النظرية والسياسية، ولذلك كان من الطبيعى أن يقع الجيل الناصرى الشاب فى فخ التجربة والخطأ فى الممارسة الحركية من أجل أن تتم البلورة النظرية للناصرية وإبداع أساليب وأدوات ورؤى حركية جديدة دون معين من كتاب ناصرى أو قيادة ناصرية الا الاستثناءات القليلة (المناضل كمال رفعت، وعبد الكريم أحمد) فهذا هو الجيل الذى كان عليه أن يواجه الدعاية المضادة بلقاء ناصر الفكرى السنوى بعين شمس وكان عليه أن يواجه عدم تبلور الفكر الناصرى بإنشاء أندية الفكر الناصرى بالجامعات المصرية وكان عليه أن يحافظ على دلالة قومية الحركة الناصرية فى اشتراك اخوة غير مصريين فى اللجنة العربية لتخليد القائد الخالد جمال عبد الناصر وكان عليه أن يحدد موقفا من نظام الرده والخيانة نظام ١٥مايو فكانت وثيقة يوليو بالزقازيق تلك الوثيقة التى أعلنت لأول مرة خيانة النظام المصرى وكان عليه أن يبلور ويقوى ويهيكل الحركة الناصرية فى مصر العربية فأنشأ لجان العمل الناصرى مجسدا فيها كل محافظات مصر تقريبا. انها معركة على كل الجبهات من جيل بلا أساتذة ولاتواصل خلاق مع الماضى الا تجربة عبد الناصر وبعض أفراد من مؤسساته مثل منظمة الشباب وبعضا من أفراد التنظيم الطليعى (جامعة عين شمس).

فكانت معركة هذا الجيل دائرة فى حقبة السبعينات ورغم ما شابها من أخطاء وخطايا الممارسات البرجمانية لكنها أخطاء العمل فهكذا علمنا عبد الناصر - من يعمل يخطأ-

ب- اعتماد الحركة على المبادرات الفردية المركزية:

كان من الطبيعى فى ظل غياب استراتيجية واضحة ومحددة للحركة الناصرية فى السبعينات وفى ظل سيادة منهج التجربة والخطأ والممارسات البرجمانية وفى ظل غياب قيادة جماعية للحركة أن تزدهر المبادرات الفردية فى داخل التيار الناصرى وكان من أهم سمات تلك المبادرات انها منطلقة من

مساحة وعى زائدة عن الجيل نفسه من قبل فرد أو مجموعة أفراد الأأنها تفتقد الرؤية الجماعية المبادرة، ويندرج تحت هذا الفهم، كل المبادرات السياسية واالنظرية والحركية فى داخل السبعينات وكان ذلك سببا كافيا لعدم قدرة التيار على المبادرة ككل وفى ازدهار الفردية والذاتية ومركزية المبادرة (القاهرة- اسكندرية(.

ج- الافتقاد لقيادة جماعية للحركة:

جيل واعد - مساحات واعية متقاربة، ومخزن خبراته واحد تقريبا وموروثاته محمله بالموجب والسلب، يفتقد لإستراتيجية واضحة المعالم، كان من الصعب عليه أن يبلور قيادة جماعية للحركة نظرا لتقارب الوعى والخبرة وكان ذلك ظرف صعود جيل بأكمله على خشبة المسرح بلا ترتيب سابق لذا كان لابد أن تحدث تعارضات وتقاطعات وكانت تلك محصلة التجربة والخطأ دائما.

د- غلبة التفكير الطلابى على الحركة الناصرية:

سيطرت الحركة الطلابية الناصرية على حركة وعقل التيار الناصرى عبر لقاء ناصر وأندية الفكر الناصرى، مما غلب الاتجاه الطلابى فى الحركة وغلب أيضا الفكر الطلابى الذى لم يستوعب أن هناك فرق كبير بين أنماط الشعب العامل، وأن هناك فرق بين لغة التخاطب مع الطلاب كشريحة اجتماعية لها بعض الصفات التى تجعلها أكثر قدرة على ممارسة النشاط وذلك بحكم توفر قدر من الوعى والثقافة وبحكم عدم المسئولية الاجتماعية أى عدم الارتباط بمسئولية عن أسرة أو عمل ما فى المجتمع، كل تلك الصفات تجعل لغة التخاطب المباشر معها تحقق عائدا أكبر وأفضل من الشرائح والطبقات الاجتماعية الأخرى وبالتالى فإن سيطرة الحركة الطلابية على الحركة الناصرية خلق صعوبات فى التواصل بين الطلاب وبين قوى الشعب العامل تلك القوى صاحبة المصلحة فى الثورة والتى من المفروض أن تكون هى المدافع عنها ضد أعدائها، لكن الظرف الموضوعى المعاش فى المجتمع الانفتاحى فى السبعينات جعل تلك القوى تهاجر الى بلاد النفط من

أجل القدرة على الحياة وفى نفس الوقت كان الظرف الذاتى للحركة الناصرية هو غلبة الطلاب وطرق تفكيرهم على الحركة الناصرية، ساعد كل ذلك على عدم التفاعل الواسع بين طليعة الوعى وطليعة المصلحة فى الدفاع عن الثورة. وبعد استعراض كل الأخطاء فى تاريخ السبعينات من الحركة الناصرية يستوجب أن نتحدث عن ضمانات أفضل للحركة ويأتى على رأسها:

١- النقد الذاتى داخل الحركة الناصرية:

أن ممارسة النقد والنقد الذاتى فى داخل الحركة الناصرية هو المعبر لطريق الحركة عبر سلسلة التجارب التى تمر بها، وكل تجربة لها الجانب الايجابى والجانب السلبى، وكما قلنا سابقا العمل وحده هو الذى يجلب الأخطاء، وتلك الأخطاء لابد من معالجتها بالنقد والنقد الذاتى، وللنقد فى الحركة الناصرية أهمية خاصة تأتى من وجود الناصرية فى أجهزة الدولة من بداية ثورة يوليو ٢٣عام ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٠ ومما استتبع ذلك من تجاوزات من فى تطبيق بعض الشعارات الثورية أى التناقض الحادث دائما بين الشرعية الثورية وشرعية الدولة.ومن ذلك المفهوم على الحركة الناصرية أن تقدم نقدا ذاتيا لجماهيرها العربية يخلصها من تبعات تلك الأخطاء مما يسهل عليها التواصل مع الشعب، وفى تصورى أن هذا النقد سوف ينحصر فى:

أ- العجز عن تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة:

فلقد عجزت الثورة عن القيام بمهمة من أهم مهامها على الاطلاق وهى مهمة تنظيم الجماهير صاحبة المصلحة فى الثورة والتغيرات التى حدثت أى العمال، الفلاحون المثقفون الثوريون وذلك تحت مبرر أنها لم تستطع أن تقوم بالفرز وهى فى مؤسسات الدولة وفى اعتقادى أنه مبرر غير كافى ومبرر غير موضوعى حيث أنه كان فى تاريخ الثورة بتحدياتها

الخارجية والداخلية ما يكفى لأن يعتبر ذلك مناخا لصالح الكادر وتفاعله مع الجماهير ومع التحديات بكل أنواعها.ولقد جاءت كثير من الفرص لثورة يوليو تجعلها تبدأ أولى الخطوات فى بناء تنظيم حقيقى يعبر عن الثورة وجماهيرها ويكفى أن نذكر محك حرب الشعب فى ١٩٥٦ وانفصال وحدة مصر وسوريا ونكسة ١٩٦٧ وإنتفاضة الشعب فى ٩، ١٠ يونيه ١٩٦٧ وهذا غير كثير من الأدوات التى ضربتها الدولة لإنهاء فعاليتها مثل لجان المواطنين من أجل المعركة ومنظمة الشباب الذى صدر قرار بتعيين المشير عامر مشرفا عليها. وفى الحقيقة لايمكن أن يصدق المرء أن دولة عبد الناصر التى استطاعت أن تنجز الكثير من المهام تفشل فى اختيار عناصر نضالية لصالح التنظيم الناصرى، ولقد حان الوقت لكى نعترف بأن النظام الناصرى لم يعط الأهمية الكافية لمسألة التنظيم الثورى للجماهير وأكتفى بأن يتم التعامل مع الجماهير بواسطة أجهزة الدولة التى كانت توفر له الجهد والوقت فى ظل تغيرات كثيرة ومتعددة ولكن الأداه الغير صالحه جعلت الجماهير غير مهيئة للدفاع عن المكاسب التى حققتها الثورة لها بعد ذلك فى زمن الرده، وعندما بدأ النشاط فى التنظيم الطليعى حدث الاندماج بين أجهزة الدولة وبين التنظيم. فدخل الوزير والمحافظ وسكرتير المحافظ وكل رجال الدولة فى المستويات تقريبا وبدلا من تثوير جهاز الدولة عن طريق التنظيم، تم تضخيم جهاز الدولة بمزيد من مسئوليات التنظيم وبقرطه التنظيم فمن الأهمية أن توجه مهام النقد الناصرى لتلك المسألة حتى تتضح وتتعرى لأنها سبب رئيسى فى كل المسالب الأخرى التى جاءت بعد ذلك وعلينا أن نراعى كل المسببات والمبررات الموضوعية التى كانت وراء ذلك وعلى سبيل المثال التحديات الاستعمارية الصهيونية الاجتماعية وتوقيتاتها وحرب الرجعية الشرس ضد دولة عبد الناصر وأخيرا علينا أن نغير الإطار الجامع لفكرتنا عن الديمقراطية والتنظيم الواحد، فلابديل سوى التعدد الحزبى ولابديل عن تداول السلطة ولابديل من تعليم الجماهير الاختيار بين خيارات مختلفة.

ب- أما المسألة الثانية :

تجاوزات دولة الحكم الناصري في بعض من حقوق الانسان، فليس من الصواب أن ندافع عن تجاوزات بمنطق أنها حدثت في كل الثورات تقريبا، بل أن تجاوزات ثورة يوليو ضئيلة بالنسبة لتجاوزات الثورات الأخرى، فالتجاوز بين وعلى الحركة الناصرية أن تشير اليه وتتخلص منه وذلك بربط التجاوز بإطار الظرف الموضوعي الذي حدث فيه حتى لايكون النقد ليبراليا يفصل الظواهر عن بعضها وتلك شائنه لايجب أن تقع فيها الحركة الناصرية، وهذا يعني أن نقر ونعترف بالتجاوز ونقدم كل البراهين من خلال خطنا السياسي لتجاوز تلك الأخطاء التي وقعنا فيها آخذين في الحسبان الفرق بين الحملات الموجهة من قبل الاستعمار الأمريكي وأعوانه في شأن حقوق الانسان وبين النقد الذاتي الناتج عن بعض تجاوزات في التعامل مع بعض أفراد قوى سياسية على رأسها الاخوان والماركسيين في ظل ظرفية ثورة تريد تغيير ثوري على كل المستويات.

ج- أما المسألة الثالثة:

وهي مسألة هامة جدا حيث أن أثارها ما زالت قائمة وهي ليست بين أجهزة الحكم وزر أخطاء وقعت من جهاز دولة مملوء بالسلبيات، ومن هنا تأتي أهمية نقد ذاتي واضح للجماهير عن تقصير الحكم الناصري في أداء مهمته في حماية الوطن وكان الزعيم الخالد (جمال عبد الناصر) قد أعلن عن مسئوليته الكاملة في ذلك، ولذلك فعلى الحركة الناصرية اليوم أن تعي الدرس وتتخلص من تلك الشائنه بإرجاعها الى الظرف الموضوعي الذي كان سببا رئيسيا في تلك الهزيمة حيث أراد الاستعمار الأمريكي الصهيوني أن يوقف مد ثورة يوليو العربية في الداخل عن طريق وقف التنمية وفي الخارج عن طريق وئد مشروع الوحدة قطع مساندة حركات التحرير...الخ

كل ذلك لايعني أنه ليس هناك تقصير على المستوى الذاتي في داخل دولة عبد الناصر فها هي القوات المسلحة تصبح دولة داخل الدولة دون رادع

ولارقيب وها هى أخطاء المشير عامر تتكرر أكثر من مرة منذ الانفصال ولا رادع ولارقيب حتى جاءت النكسة الخطيئة الكبرى.

ذ- المسألة الرابعة:

وهى مسألة تخص الجماهير والحركة الناصرية نفسها، تلك هى مسألة فقدان الدولة الناصرية من أيدى رجال دولة عبد الناصر فى ١٥ مايو ١٩٧١، كيف حدث ذلك ؟ولماذا لم تقاوم ضد قوى الثورة المضادة ؟ كيف تسرق الدولة فى وضح النهار ؟

فلايمكن أن تقبل الجماهير الأعذار عن موقف نتج عنه تبعية دولة مصر العربية لأعدائها التى ظلت معلنه الحرب عليهم ثمانية عشر عاما، سيطر فيها الحكم الناصرى على مقاليد الحكم وأدوات القوى وفى لمح البصر تسرق الدولة من بين أيدى رجال عبد الناصر دون أدنى مقاومة الايستحق ذلك نقدا ذاتيا، اذا كان هناك رغبة فى ذلك من قبل الذين كانت كل المقاليد فى أيديهم من أول القوات المسلحة حتى لجنة الحى فى اصغر شارع فى مصر. مرورا بالأمن الداخلى والإعلام وكافة أجهزة الدولة، وحتى يكون النقد موضوعيا.

لابد من الحرص على:

١- أن يكون النقد ايجابيا بناءا وليس تحريضا وسلبيا.

٢- أن يكون أسلوب النقد رصينا وغير انفعالى ولا مرتجل.

٣- أن يكون النقد مرتبط بالغاية من أجله وينتهى بانتهاء الغاية.

٤- أن يكون النقد خاضع لمصلحة الحركة العليا وليس لمصلحه فصيل أو رافد بعينيه* .

---

* تلك الرؤية النقدية تعبيرا عن عام ١٩٨٠، لكن الآن أصبحت ممتلكا لرؤية نقدية أشمل وأعمق وذات تناول منهجى.

٢- قيادة جماعية للحركة الناصرية:

تأتى أهمية القيادة الجماعية للحركة الناصرية لتجاوز متناقضات المنشأ والتربية المتباينة لروافد التيار الناصرى وتأتى أهمية جماعية القيادة لرسم استراتيجية كاملة لمستقبل التيار والحركة الناصرية وذلك بالإضافة الى :

- أن جماعية القيادة تكرس المسئولية الجماعية عن الحركة بكل السلبيات والايجابيات.
- أن جماعية القيادة تفرض تعدد الرؤى مما يثرى خط الحركة السياسى والفكرى وهذا يجعلها تمتلك تحليل للواقع وتحليل للمراحل التاريخية المختلفة للوصول الى نسق استراتيجى متكامل لتحقيق غايات الحركة الناصرية.
- القيادة الجماعية تمتلك بشكل أفضل تحديد الأساليب والطرق الكفيلة بتحقيق المهمات مع ما يتعلق بذلك من تحديد لأشكال التنظيم والعمل.
- القيادة الجماعية هى التى تمتلك التعبير عن رؤية جماهير الحركة طالما جاءت معبرة عن اختيار تلك الجماهير لها وبالتالى فإن مصداقيتها فى الواقع يتطلب التعبير بأمانة وثورية عن تلك الجماهير

مواصفات القيادة الجماعية:

١- قيادة تكون نابعة من الجماهير ومستمدة ثقتها وتواصلها عبر المسيرة من تأييد الجماهير لها.

٢- أن تتميز بأخلاق رفيعة أبعد ما تكون عن الشبهات والسلوك المجافى لإرادة المجتمع وتراثه.

٣- تمتلك القدرة على استشفاف تبنى الجماهير والتواصل معها.

٤- أن تكون القيادة بعيدة كل البعد عن الأداء البيروقراطى فى التعامل مع الحركة وجماهيرها حيث أن القيادات البيروقراطية تحاصر الابداع وتقتل الخبرات الحركية والنضالية.

٥- القيادى هو الذى يأتى بالانتخاب الحر المباشر من أسفل الى أعلى، أى من الوحدات الرئيسية الحركة حتى المستوى القيادى للحركة، ذلك حتى تشعر الجماهير فى الحركة بأهمية الدفاع عنه كقيادة وبأهمية وجودها ذاته حيث أن القيادة تتطابق فى تلك الحالة مع جماهير الحركة

٦- يجب أن تكون متميزة بالاطلاع الواسع لأحوال الجماهير والوطن، حتى تكون قراراتها على دراية واسعة كاملة بالظرف الموضوعى المعاش ومن هنا تأتى أهمية تنوع الآراء فى داخل القيادة الجماعية حيث يتم تشكيل رؤى ثرية تساهم فى صناعة القرار.

٧- يجب أن تمتلك القيادة الجرأة فى اتخاذ قرارات والاجراءات فى الوقت المناسب لصالح تطوير الحركة وتخليصها من أزماتها ولصالح جماهير الحركة والدفاع عن مصالحها فهى قادرة على كشف الغث من السمين فى العناصر وهى القادرة على توجيه دفة الأحداث كلما كان ذلك مطلوبا.

٨- يجب ان تمتلك القيادة حسا تاريخيا ثاقبا من اجل ادراك التغييرات والتحولات الطارئة ويجب أن تكون القيادات واسعة الاطلاع والثقافة ومحبة للجماهير ومتهمة بفهم قوانين التاريخ الموضوعية وكيفية تحركها فى مراحل التاريخ المختلفه للوطن. أنها البصيرة التاريخية القائدة للمراحل المختلفة للتطور.

٣- الانتخاب من القاعدة للقمة :

تأتى أهمية الانتخاب من القاعدة للقمة كأسلوب ونهج تكريس للديمقراطية داخل الحركة الناصرية مما يخلق فرز جماعى وجماهيرى، وانتماء أكثر، وتضحية أكبر، وذلك نتنيجة احساس الجاهير بمصداقية التمثيل عنها فى كل المستويات المختلفة لهيكل الحركة وتأتى أهمية الانتخاب الحر المباشر باحساس الجماهير بأهمية صوتها الانتخابى فعن طريقه سوفف يتم انتخاب قيادة الحزب وعن طريقه سوف يتم رسم الخط السياسى للحزب ونعديله اذا روى ذلك، ومن خلال حيوية الصوت الانتخابى يتم ممارسة مبدأ

الرقابة القاعدية على القيادة والتى عن طريقها يتم محاسبة المقصريين وكشف عورات الهيكل وانحرافاته. وهكذا نجد أن مبدأ الانتخابات من القاعدة للقمة هو المبدأ الذى يغذى الجسد ويطهر الجروح فى نفس الوقت.

وأخيرا:

دور هائم يبحث عن بطل:

وأخيرا فهناك دور هائم يبحث عن بطل داخل الحركة الناصرية،وبلا شك البطل فى هذه المرحلة لن يكون بابا للحركة الناصرية ولاقائد ملهم ولا جماعة مخلصة تأخذ على عاتقها أحداث ليله الانقلاب انما البطل فى تلك المرحلة لابد ان يتجسد فى تيار ثورى ناصرى ذو بصيرة تاريخية نافذة ممتلكا نسقا فكريا يرشده فى العمل ويبعده عن التجربة والخطأ، وهو الذى يكون قد نجح فى كشف وتعريه أخطاء تجربة عبد الناصر واستوعب دروسها واجتهد فى تقديم ابداعات جديدة تتسق مع المهمة وهى مهمة اشراك الجماهير فى التغيير القادم ولهذا يأتى له النجاح فى التواصل مع الجماهير بإشراكها فى المهام المختلفة لعملية التغيير أى ان تكون فى قلب المسألة الكبرى.أى الدفاع عن مصالحها فى التغيير والتطور. فذلك التيار الثورى هو المنوط به أعمال استراتيجية تستهدف تحقيق الغايات المرحلية من التغيير وكيفيته والتى تحتاج الى حوار ديمقراطى بين صفوفه حتى يضمن الموضوعية والقتال من اجلها عند الاتفاق عليها وأعمالها، وهى استراتيجية لابد ان تنطلق من تباينات الحركة وتناقضات الواقع حتى تستطيع أن تغرس أقدامها فى واقع صلب لايلين ولاينهزم انها امكانيات الواقع التى يتحتم تطويرها بالنضال اليومى من قبل ذلك التيار االثورى والذى عليه أن يفرق بين مرحلة الاصلاح وأدواتها ومرحلة التغيير وأدواتها، وعند ذلك سوف يتحقق للتيار الذى وعى التاريخ النصر بإذن الله.

الأحزاب المصرية بين التهميش والأنفجار*

المتابع للحياة الحزبية المصرية، سوف يتيقن من الأخطار المحدقة بالديمقراطية، فهناك تهميش لدور المعارضة، كشفت عنه الأنتخابات التشريعية الأخيرة، وهناك تقلصات وتوترات تصل إلى حد الانفجار فى حياة الأحزاب الداخلية.وفى الأونه الأخيرة حاء حكم المحكمة الدستورية العليا بحل مجالس الحكم المحلى، كاشفا الطريقة الفاسدة لصناعة قوانين تحوز على شبهة مصلحة للحزب الحاكم، مما يساهم فى إفساد المناخ الصحى الديمقراطى ونهميش أحزاب المعارضة، ذلك بالإضافة الى اصابة مصداقية الحياة الحزبية المصرية لدى الشعب.

وتكشف ايضا الصراعات والتوترات فى داخل الناصرى فى أزمة لجنته المركزية الأخيرة، والوفد فى مواجهة احرار الوفد والمنشورات الصادرة بأسمهم فى مواجهة قيادة الوفد وأستئثارها بالسلطة ذلك بالإضافة الى استقالة د. أحمد ابو اسماعيل عضو اللجنه العليا للوفد وحزب التجمع واتهام جناح داخله لقيادة الحزب بالتهاون مع السلطة، وحزب العمل والصراع المكتوم بين جناح ابراهيم شكرى وجناح عادل حسين ذلك بالإضافة الى فصل أمين اللجنه التنفيذية لحزب العمل تكشف كل تلك التوترات عن أزمة داخلية شديدة فى ديمقراطية الأحزاب الداخلية، ومن المؤكد إن هناك علاقة بين القيود التى تكبل مسيرة الأحزاب المصرية وبين الأزمة الداخلية الناشبة داخل أطر الأحزاب نفسها، مما شكل مايطلق علية أزمة الحياة الحزبية المصرية وقبل أن نفصل وندرس تلك الأزمة، ملامحها، ومظاهرها، والمعوقات التى تسببت فيها، لابد من التعرض اولا لبعض العوائق المتأصلة فى الواقع المصرى ومتسببة فى عرقلة

مسيرة التطوير الديمقراطى بشكل عام :

* هذه الدراسة انتهيت من اعدادها ١٨ / ٦ /١٩٩٦ - اثناء أزمة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ونشرت فى جريدة السفير البيروتية

طبيعة جهاز الدولة المصرية :

من المتعارف علية، إن جهاز الدولة المصرى من أقدم أجهزة الدولة فى العالم، مما شكل له مصالح معقدة ونفسيات مركبة وهيكليه تراتبية تنتظر التعليمات الصادرة من اعلى دائما، ويتصف هذا الجهاز بالتعقيد الروتينى، والهروب من المسئولية وتبعاتها، خشية من الوقوع فى التجربة والخطأ، وخشية من الثواب والعقاب ويسود هذا الجهاز مناخ الفساد والنفاق.

ولعل ذلك سببا قويا فى تعويق مسيرة التطور الديمقراطى فى مصر، حيث يمارس الحزب الحاكم دوما – التطابق مع جهاز الدولة، مما يعطيه السرعة فى التواصل مع الجماهير الشعبية، ويعطيه ايضا الحق فى استغلال إمكانيات الدولة لصالح وجوده فى الحكم، ويكشف ذلك استمرار رئيس الدولة المصرية فى موقع رئيسى الحزب الحاكم، ولقد كشف السادات ذلك بوضوح، عندما قرر الغاء حزب مصر – وكان رئيسه – وتشكيله للحزب الوطنى الديمقراطى،عندها تمت هرولة كل الأعضاء المنتسبين لحزب مصر الى الحزب الوطنى وتم نقل المقرات الحزبية والأموال والصحف إلى الحزب الجديد.

وتأتى خطورة تطابق الحزب الحاكم مع جهاز الدولة، من عدم وجود امكانية لأن يصبح هذا الحزب فى يوم من الأيام حزبا خارج أجهزة الدولة بطريقه ديمقراطية، ذلك بالأضافة الى وقوع ظلم فادح على احزاب المعارضة، حيث لاتمتلك مقرات، كما يمتلكها الحزب الحاكم، ولا تمتلك من ادوات القوة – اموال. صحافة. السلطة بكل مشتملاتها – حيث يسيطر عليها الحزب الحاكم، ذلك بالإضافة الى اليقين الموجود داخل الجماهير بإنه لامصداقية للحزبية فى مصر، حيث لا أمل من تغيير فى أصول وشروط المباراة الحزبية.

الأزمة الاقتصادية وضرب الطبقة الوسطى :

لقد كشفت دراسة للعالم المصرى رشدى سعيد فى مجلة الهلال المصرية تحت عنوان الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر، بتاريخ

(يناير ١٩٩٥) : أن ٨ ٪ من مجمل سكان مصر، نحصل على أكثر من ثلثي الدخل القومي، ٨٦٪ من جملة السكان تحصل على ربع مجمل الدخل القومي، وبتفصيل أكثر يتناول ما يطلق علية "كتلة البشر الغاطسة" حيث تبلغ الخمسين مليونا من البشر تنتظم في حوالي ٨,٥٪ مليون أسرة يتراوح دخلها الشهري بين ١٠٠ و٥٠٠ جنيه مما يجعلها تحصل على حوالي ٢٦٪ من جملة الدخل القومي على الرغم من أنها تمثل ٨٦٪ من جملة سكان مصر، ويسكن ٥٦٪ من أسر هذه الشريحة الريف ويسكن الباقي في المدن سواء في أحيائها الشعبية أو على أطرافها في مناطق عشوائية.

أما كتلة البشر الطافية ١٤٪ من باقي السكان، تحصل على ٧٤٪ من مجمل الدخل القومي، وتستخدم كل عدد الحضارة، وتتفاوت دخول هذه الكتلة الطافية، فعلى قمتها تقع شريحة بالغة الثراء، تقدر بحوالي المليون فرد ينتظمون في مائتي ألف عائلة ممثلون أقل من ٢٪ من جملة سكان مصر ويحصلون على أكثر من ٤٠٪ من مجمل الدخل القومي. وفي أدناها نقع شريحة اخرى تقدر بحوالي ٣,٥ مليون فرد ينتظمون في حوالي ٧٠٠ الف عائلة يعيشون على دخل بين ٢٠٠٠و٧٠٠٠ جنيه شهريا بمتوسط ٤٠٠٠ جنيه ويحصلون على ٢٥٪ من مجمل الدخل القومي على الرغم من أنهم يمثلون ٦٪ من إجمالي سكان مصر.

ويتبين من ذلك ان جحم الطبقة المتوسطة (عماد المجتمع) قد تقلصت بشكل كبير، وتضررت من الازمة الاقتصادية، فمن غير المعقول والمنطقي أن يمارس العمل الحزبي ذات الدخول المتدنية (٨٦٪ من جملة السكان . دخلها يتراوح من ١٠٠و٥٠٠ جنية للأسرة)، وذلك لبحثها الدائم عن أعمال اخرى من أجل توفير قوت يومها، ولعدم قدرتها على شراء الجريدة اليومية على الأقل، ناهيك عن نسبة الأمية والجهل المتفشي في تلك الشريحة. لذا يعتبر ممارسة ا لعمل الحزبي نوع من الرفاهية لاتقدر علية تلك الكتلة. وهي المنوط بها التغيير لإنها صاحبة المصلحه فيها.

ومن هنا كان دوما في تاريخ مصر عبء التعبير وحراك الافكار والتغيير تتحمله الطبقة الوسطى الباحثه عن تحسين وضعها الاجتماعي

والسياسى، وهى الآن فى حالة معاناه شديدة تجذبها الى اسفل السلم الأجتماعى والطبقى وتقلص بشدة من نفوذها وآمالها. ولقد ساهم ذلك فى اضعاف الحياة الحزبية المصرية.

سلفية الصفوة السياسية :

يحكم الصفوة السياسية فى مصر، مجموعة من الأفكار والمشروعات السلفية بعضها يستمد من النموذج الاسلامى للخلفاء الراشدين وبعضها يستمد من الثورة البلشفية، والبعض الآخر واقع تحت سلفية مراحل تاريخيه وظرف تاريخى معين، وهنا لابد من التفرقة بين ثوابت المشروع السياسى المميز عن اى مشروع سياسى آخر وبين جمود التفصيلات وعدم مواكبتها للمتغيرات وللحظة الحضارية المعاشة، وجمود الأدوات والأساليب وعدم تمشيها مع العصر. فمن غير المنطقى ان نجد صفوة العمل السياسى فى مصر مازالت واقعة تحت أسر ادوات العمل التقليدية (الصحيفة.المؤتمر)،وما زالوا متوجهين بكل نشاطهم صوب السلطة وليس الجماهير اصحاب المصلحة اوانهم ما زالوا يطرحون افكار من قبيل مناشدة الحكام العرب بالوحدة. هكذا يصبحون أسرى الشعارات دون البرامج التفصيلية ومن هنا يقعون فى الجمود والسلفية فى ظل عالم يعيش المتغيرات الكبرى.

تلك بعض من عوائق فى مسيرة التطور الديمقراطى فى مصر، الا انه يظل الإطار الحاكم للاحزاب فى مصر من دستور وقوانين هى المحددة لفعالية تلك الأحزاب، وتظل ايضا القوانين الداخلية للأحزاب والافكار والرؤى الحاكمة لتلك الاحزاب، هى بمثابة الأزمة الحقيقية فى مسيرة الاحزاب المصرية، وسوف يتبين لنا ذلك من استعراض:

١- الإطار القانونى المنظم للحياة الحزبية المصرية :

يرسم الدستور وقانون الأحزاب والانتخابات والصحافة وقانون الطوارىء وقوانين اخرى مقيدة للحريات، ملامح الإطار المحدد لكيفية تأسيس الأحزاب وكيفية حركتها وحدود تلك الحركة وهنا ينص

أ - الدستور :

في الحادى عشر من شهر سبتمر عام ١٩٧١، أعلن عن قيام دستور دائم لجمهورية مصر العربية، وفي جلسة لمجلس الشعب المصرى في ٣٠ أبريل عام ١٩٨٠، أدخلت عليه

بعض التعديلات، ورغم تلك التعديلات، ظل الدستور الصادر في ١٩٧١ في جوهره هو السائد، ويهمنا هنا أن نذكر نصوص المواد التى تحدد ملامح نظامنا الحزبى حيث جاء في الباب الأول : الدولة :

مادة١ - للمصرين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق في الانتماء لأى حزب سياسى وذلك طبقا لأحكام هذا القانون.

مادة٢ - يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادىء وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم.

مادة٣ - تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسى والاجتماعي والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين وذلك كله على الوجه المبين في الدستور.

وتعمل هذه الأحزاب بإعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا.

مادة٤ - يشترط لتأسيس أو استمرار اى حزب سياسى مايلى :

اولا : عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع :

١- مبادىء الشريعة الاسلامية باعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع.

٢- مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ١٥ مايو ١٩٧١.

٣- الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديقراطى والمكاسب الاشتراكية.

مادة٥ - يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى أطار المقومات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية، فهناك القانون رقم ٤. لسنة ١٩٧٧ -

ثانيا : تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى.

ثالثا : عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قيادته أو اعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي أو وطائفى، أو فئوى أو جغرافى، أو على اساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.

رابعا : عدم إنطواء وسائل الحزب على إقامة اى تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

خامسا : عدم قيام الحزب كفرع الحزب أو تنظيم سياسى فى الخارج وعدم ارتباط الحزب أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى سياسية تقوم على معاداة أو مناهضة المبادىء أو الأحكام المنصوص عليها فى البند التالى.

سادسا : عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادىء المنصوص عليها فى البند اولا من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه أو للمبادىء التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢. أبريل لسنه ١٩٧٩

مادة ٨ - تشكل لجنة لشئون الأحزاب السياسة على النحو التالى :

١- أمين اللجنة المركزية رئيسا

٢- وزير العدل

٣- وزير الداخلية

٤- وزير الدولة لشئون مجلس الشعب

٥- ثلاثة من غير المنتمين الى حزب سياسى من بين روساء الهيئات القضائية السابقين أنوابهم أو وكلائهم يصدر بإختيارهم قراق من رئيس الجمهورية.

ومن المعروف إنه قد تم ادخال بعض التعديلات على مادة ٨ والخاصه بتشكيل لجنة شئون الاحزاب وبالذات فى رئيسها حيث صار فى التعديل الجديد رئيس مجلس الشورى.

ذلك بالإضافة الى التعديل الذى شمل قانون الأحزاب رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ بالقانون رقم ٣٦ لعام ١٩٧٩ بحيث تضمنت المادة ٤ منه قيودا وشروطا صارمة على تأسيس الأحزاب، وقد استهدفت تلك المادة التأكيد على أن السلطة التنفيذية لها سلطة الحجر على حق المواطن فى المشاركة السياسية، والشروط والقيود تلك كانت تستهدف النا صريون والاخوان والشيوعون.

وقد أدت تلك القوانين الى تهميش الرأى الآخر، وتضيق الخناق علية وبدت الصورة قريبة من الحزب الواحد.

وإذا كان الرئيس مبارك جاء بما يؤكد مسار التعددية الحزبية الا ان الاستمرار فى ممارسة تلك القوانين والمشتملة أيضا على قانون الطوارىء والذى يجدد العمل به كلما انتهت مدته التى وافق عليها مجلس الشعب، مما يفرض قيودا شديدة على حركة الأحزاب خارج مقارها. ويحظر عليها عقد المؤتمرات الجماهيرية وسط الشارع.

وحتى تكتمل صورة الاطار القانونى. الدستورى المنظم للحياة الحزبية فى مصر، فلابد من التعرف على صلاحيات رئيس الجمهورية فى الدستور والتى تكشف عن عدم وجود مساحة تشارك فى الرأى والمسئولية ولا وجود توازن بين مؤسسات الدولة وسلطاتها (السلطة التنفيذية - السلطة التشريعية - السلطة القضائية).

يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم ايضا، وله حق دعوة مجلس الوزراء للإنعقاد وحضور جلساته، وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء.

ويعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنين والعسكريين والممثلين السياسين وبعزلهم، كما يعتمد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين.

ويصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو أعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره فى إصدارها، ويصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط والقرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة، وله الحق فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فى غيبة مجلس الشعب ويكون لها قوة القانون، ويعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارىء على الوجه المبين فى القانون، ولرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة وتخفيفها، ولرئيس الجمهورية حق اعلان الحرب بعد موافقة مجلس الشعب وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله حق ابرام المعاهدات ويبلغه لمجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها. ولرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا، ولرئيس الجمهورية ولمجلس الشعب حق إحالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها. ومن حق رئيس الجمهورية تشكيل مجالس متخصصة على المستوى القومى تكون مهمتها المعاونه فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى وتكون هذه المجالس تابعة له، ويرأس رئيس الجمهورية مجلس أعلى لشئون الهيئات القضائية، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة مجلس الدفاع الوطنى ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومن سلطاته ايضا تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى والذى يصل عدده الى (١٣٢) عضوا، ومن حقه ايضا حل مجلس الشورى عند الضرورة، ويرشح رئيس الجمهورية المدعى العام الاشتراكى للتصديق عليه من مجلس الشعب، ذلك بالإضافة الى سلطته فى تعيين ١٠ من اعضاء مجلس الشعب.

وتكتمل القيود على النشاط السياسي والحياة الحزبية بقانون سلطة الصحافة.

لا تصدر الصحف فى جمهورية مصر العربية الإعبر ثلاث طـرق : الاولى منها تصدر من حزب شرعى، والثانية صحيفة تصدر عن جمعية مرخص لها من وزارة الشئون الاجتماعية، والثالثة صحيفة تصدر عبر تشكيل شركة مساهمة بشرط ينظمها قانون مصلحة الشركات.

ويكشف ذلك عن أنه لاصحافة بدون أحزاب، ولأحزاب دون موافقة السلطات، أما صحافة الجمعيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ولأغراض خاصة من حق الوزارة أن تلغى الترخيص لو خرجت الجريدة عن المعالجة التى قامت من أجلها، كما حدث لجريدة صوت العرب.

أما الصحف الصادرة عن الشركات المساهمة - ذات الشروط التأسيسية الخاصة - فلا وجود لها، حيث لا تعطى مصلحة الشركات التصديق على اى شركة لغرض الجريدة، كما حدث مع (جريدة يوليو) والتى تقدم بتأسيسها جماعة من الناصريين، وقامو بوضع الأموال من ما يقرب اكثر من عشر سنوات فى البنك - حسب الشروط - لكن مصلحة الشركات لم تعط الاذن بها حتى الآن، وما زالت الأموال فى البنك ولا يمتلك المؤسسون حق التصرف فيها دون الغاء الشركة.

ولم تكتف السلطات المصرية (الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم) بذلك، ولكنها أصدرت القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ فى شئون الصحافة، وما زالت هناك محاولة لتخفيف بعض القيود على الصحافة.

ولم تكن تلك هى مجوعة الروادع الحاكمة للفعل السياسى على أرض مصر، وانما كان وما زال هناك قانون المدعى العام الاشتراكى، وقانون العيب، وقانون الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، وقانون الطوارىء...الخ.

اذن هناك ترسانة من القوانين المقيدة للحريات، مما يضيق الفعل السياسى ويضعف من تواجده فى الشارع المصرى. وإذا أضفنا الى تلك الترسانة من القوانين، ملكية الدولة لكل وسائل الاعلام تقريبا (صحافة. اذاعة. تلفزيون). فسوف نجد إن كل ذلك يؤثر لدرجة تهميش الحياة الحزبية المصرية، ونتبين من ذلك، أن السلطة التنفيذية هى المهيمنة على الوضع

السياسى، وان الضعف يلحق بالسلطتين التشريعية والقضائية من جزاء تلك الهيمنه التنفيذية.

وبالطبع ليس هذا هو العامل الوحيد فى تلك الأزمة الخانقة للحياة الحزبية المصرية، انما كان ذلك هو الإطار المحدد للمباراة السياسية والحزبية داخل مصر، والفائز فيها دائما هو الحزب الوطنى الديقراطى الحاكم – وهناك عوال اخرى تفسر لنا الأزمة البنيوية فى الأحزاب المصرية :

٢- **اشكالية التنظيم** : والغرض من تلك الاشكالية، هو غياب الابداع التنظيمى المواكب للخريطة الاجتماعية الطبقية فى الواقع، ومواكبة الابداع لقيم وسلوك المواطنين المعبرة عن شخصيا تهم الايجابية.

والمتابع للحياة الحزبية المصرية، سوف يكتشف الوقوع فى أسر النظريات التنظيمية الجاهزة والمعبرة عن بيئة حضارية مختلفة، وعقلية مختلفة، وظروف تاريخية صاحبت نشأة تلك التنظيمات والأحزاب مختلفة. مما يتسبب فى وجود حالة اغترابيه بين الكادر والعلاقات التظيمية داخل حزبة، وبين الحزب ككل وجمهوره المستهدف.

ويتبين لنا من خلال متابعة الحياه الداخليه للأحزاب فى مصر، ولهياكلها التنظيمية ومستويات القيادة اليومية وصناعة القرار – إنها مصابة بعطب وعوار متعدد الجوانب، يجعلها بعيدة عن التواصل اليومى مع الواقع المعاش ومع الجماهير – صاحبة المصلحة – ومن خلال أطرها التنظيمية المعبرةعنها، وغير قادرة على المبادأة والتكتيك، والحشد والتعبئة.

النظر لإشكالية التنظيم على إنها مجرد تقنيات لا أكثر ولا أقل، يجعل من قضية التنظيم مجرد أداه تنفيذية منفصلة عن الهدف والغاية الذى قام وتأسس من أجلها التنظيم – الحزب، ويفصل نفسه عن مجموعة القيم السائدة داخل المجتمع الذى يتحرك فيه وينشط الحزب بغرض التعبير عنهم وتأطيرهم للدفاع عن مصالحهم.

ومن هنا جاءت الأحزاب فى مصر معبرة عن تصورات تنظيمية وهيكلية مليئة بالأمراض، فهناك احزاب ايدلوجيه (قومية – ماركسية)

اعتمدت المركزية الديمقراطية وهرمية التنظيم مما أفـرز بيروقراطيـة وئـدت مبادرة الأفراد الأعضاء، وأفرزت ديكتاتورية فى اتخاذ القرار، ذلك بالإضافة إلى تعالى نخبوى فصلها عن جماهير الأنصار وجماهير المصالح.

وهناك أحزاب تاريخية (الوفد)، اعتمـدت علـى سـلطة ونفـوذ القيـادة التاريخية التى التفت حولها دوائر من المخلصين لها، مما نتج عنه الممارسـة الديكتاتوريه فى اتخاذ القرار، ووئدت مبادرات الأعضاء.

وهناك أحزاب أقرب الى مفهوم العائلة منها الى الحزب، وبالطبع من الظلم أن تحملها مفاهيم الديمقراطية والتسلسل الهيكلى.. الخ.

ويتبين من خلال متابعة الفعل الجماهيرى ونشاط الأحزاب الداخلية، والحراك داخل الأحزاب، انها جميعا تعانى من سوء فى تقسيم العمل، وانعدام المبادرة، وضآلة حجم الحراك الداخلى فـى الأحـزاب، وعـدم وجـود وضـوح فـى دور الاعضـاء القـاعديين ومهـامهم وهـم المفـترض أن يكونـوا حلقـات الوصـل والارتباط والتماس المباشر مع الجماهير – صاحبة المصلحة – مباشرة.

ومن أجل أن نتناول ذلك بالتفصيل الكافى لابد من التعرض للآتى.

أ – عدم وضوح فكرة الحزب :

من خلال الممارسة الواقعيـة للأحـزاب المصريـة يتكشـف، أنـه ليس هناك وضوح كاف وتحديد دقيق لفكرة الحزب ووظيفتة.

فهل الحزب هو مجموعة الأفراد المتفقين على رؤية لمشاكل المجتمع وطرق حلها، ومن أجل تحقيق ذلك يتم تقديم مرشحين فى الانتخابات ؟ ام أن الحزب تعبير عن مجموعة من الأفراد ذوى الانتماء والوعى الطبقى الواحـد، ويمتلكون رؤية تغييرية ويناضلون من أجل تحقيقها عبر ترشيح مجموعة من أعضـائهم فـى الانتخابـات، تكـون مجرد نموذج لشعارات وملامـح التغيـير القادم، وعاملين من أجل كشف النظام الحاكم فى وسط الجماهير.

أمـا أن الحـزب هـو تعبـير عـن مصـالح شرائح اجتماعييـة متعـددة، وتعبيرا تنظيميا عنهم، ومدافعا عن مصـالحهم، ومنـاضلا مـن أجـل الوصـول الى السلطة عبر صناديق الاقتراع.

او أن الحزب مجرد تعبير عن مرحلة وسطى مابين هدف التغير والواقع المعاش، ولذلك يختار طريق التعبئة والحشد والتعبير عن المصالح حتى يقوم بدور المهيأ للتغير الشامل والجذرى.

أم أن الحزب هو عبارة عن جماعة ضغط تريد أن تؤثر على صانع القرار السياسى من أجل تحقيق مصالحها.

وبالطبع كل تلك التعريفات واشتقاقاتها تعبر عن مرحلة تاريخية معينة وبيئة معينة وبالذات عندما نتحدث عن وظائف الأحزاب فى مجتمعات متخلفة من حيث البنى الاجتماعية، وبلورة الطبقات ووعيها، ومن حيث اختلاط درجات متعددة للأنتماء (القبيلة - العشيرة - الطائفة - الاقليم - الامة)، ومن حيث اختلاط انساق متعددة للقيم المعبرة عن درجات متعددة من مراحل التطور الاجتماعى.

وقد أكد على تعدد تعريف الحزب ووظيفته، د. أسامة الغزالى حرب، فى كتابه "الاحزاب السياسة فى العالم الثالث" والصادر فى سبتمبر ١٩٨٧ م عن سلسة عالم المعرفة.

وفى مقدمة تلك التعريفات، تعريف "لاسويل وكابلان" والذى ينص على أن الحزب السياسى هو مجموعة من الأفراد، تصوغ القضايا الشاملة، وتقدم مرشحين فى الانتخابات"، وهناك تعريف "سيجموند نيومان" الذى يرى أن الحزب هو "تنظيم للعناصر السياسيه النشيطة فى المجتمع يتنافس سعيا إلى الحصول على التأييد الشعبى - مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة. ويلقى "كاى لاوسون" الضوء على جانب آخر فيرى "ان كل حزب يسعى الى الدعم الانتخابى"، اما "جاندا" فيعرف الحزب بأنه تنظيم يعين مرشحين للانتخابات لدخول الهيئة التشريعية أما "جوزيف شليزنجر" فيرى أن الحزب هو "التنظيم السياسى الذى يشارك بنشاط وفاعلية فى التنافس من أجل المناصب الانتخابيه".

ويحدد "لابالومبارا" و "وينر" عناصر مفهوم الحزب فى أربعة :

١- استمرارية التنظيم - اى وجود تنظيم لا يتوقف المدى العمرى المتوقع له على المدى العمرى للقادة المنشئين له.

٢- أمتداد التنظيم إلى المستوى المحلى مع وجود اتصالات منتظمة داخلية وبين الوحدات القومية والمحلية.

٣- توافر الرغبة لدى القادة على كل من المستويين المحلى والقومى للقيام بعملية صنع القرار وليس مجرد التأثير على ممارسة السلطة.

٤- اهتمام التنظيم بتجميع الأنصار والمؤيديين فى الانتخابات أو السعى بشكل أو بآخر للحصول على التأييد الشعبى. تكشف تلك الاتجاهات المتعددة فى تعريف الحزب عن عدم اتفاق على وظيفتة، وينتج عن ذلك تخبط وعشوائية فى حركة الأحزاب، والى عدم وضوح استراتيجيات الحزب ونضالاتة وسط الجماهير، والى غياب لفكرة التكتيك وعلاقتها بالاستراتيجية. وتكشف لنا متابعة الحياة السياسية الحزبية المصرية، عدة مشكلات متنوعة اخرى منها:

ب - عدم قدرة الأطر الحزبيه على استيعاب الشرائح الاجتماعيه المعبرة عنها :

حيث تعانى كافة الأطر التنظيمية الموجودة من تصلب وعدم مرونة ناجمة من النقل الحرفى للتسلسل الهرمى والهيكلية المعقدة التراتبية، مما يخلق فجوات واسعة بين الكادر والجمهور الطبيعى المعبر عن الحزب، وهناك ايضا عدم قدرة على الابداع التنظيمى المرتبط بتأطير الجمهور العادى من الأنصار الحزبيين والرموز الاجتماعيين والطبقيين للشرائح الاجتماعيه المعبر عنها الحزب فى رؤاه النظرية.

ورغم ان الواقع يكشف لنا عن غنى فى المنتديات والجمعيات والروابط الأهلية، الصادرة عن جماعات من الفعل الجماهير المباشر، بغرض تنظيم الجهود، وتجميع الامكانيات الأهلية للقيام بأعمال خيريه اقتصادية وأجتماعية ودينيه ذلك بالإضافة الى الخدمات الانسانية. ويتبين من العدد الضخم لتلك الجمعيات والروابط، القدرة الجماهيريه المباشرة على ابداع الشعبية، ومن جانب آخر يتبين لنا أن الأحزاب السياسية المصرية والقوى السياسية - غالبا ماتكون بعيدة عن منطق تفكير الجماهير من البسطاء، بالإضافه الى فشلها حتى الآن فى الارتباط بشبكة من الأدوات

بمؤسسات المجتمع الأهلى المنتشرة على ارض مصر. ولعل جماعة الاخوان المسلمين هى الجماعة السياسية الوحيدة التى مدت شبكة من الخيوط للارتباط بتلك المؤسسات الأهلية، بل وقامت بجهد كبير فى تأسيس عدد كبير من تلك المؤسسات.

ت – أزمة الديمقراطية فى حياة الأحزاب الداخلية :

تعيش الأحزاب المصرية أزمة شديدة فى ممارسة الديمقراطية الداخلية، والمقصود بذلك تفصيلا – المشاركة دون تفرقة – فى اتخاذ القرار، ويسمح بالرأى الآخر وحركته داخل الأطر الحزبية، واعطاء الحق للأقلية فى بث ارائها عبر قنوات الحزب التنظيمية والأعلاميه من أجل أن تكون الأغلبية، وأخيرا تدوال السلطة الحزبية بطريق ديقراطى.

فما زالت تلك الأحزاب أسيرة لمفاهيم المركزية الديمقراطيه، وديمقراطية "رب العائلة" والقائد التاريخى والزعيم والمجاهد الأكبر، فهى احزاب الرجل الواحد او العائلة واتفاق المصالح بين من جاء بالترخيص الحزبى والممول اى السلطة والثروة – ولذلك ليس غريبا أن لا يتغير قادة تلك الاحزاب بعد مرور ما يقرب من عشرين سنة على تولى أغلبيتهم لقيادة تلك الاحزاب، ورغم مطالبتهم لرئيس الدولة المصرية بتداول السلطة الإ ان احزابهم غير مسموح تداول السلطة فيها الإ فى حالة الموت.

واذا سمحت بعض القيادات الحزبية بحرية الاختلاف عند مناقشة بعض القرارات فغير مسموح بالحركة داخل أطر الحزب من أجل تباين الرؤية المخالفة لقيادة الحزب، وغير مسموح بالاعلام فيها فى وسائل الحزب الاعلامية. وبالطبع غير مسموح بظهور منابر متحركة أو ثابته أو تكتلات واضحة داخل الحزب، وكل تلك الممارسة الغير ديمقراطية تتم تحت شعار وحدة الإرادة الحزبية وهى أحد أحجار الزاوية فى مفهوم المركزية الديمقراطية، وفى الحقيقة يتم ذلك عن فهم دوجمائى لوحدة الارادة، حيث من الطبيعى أن تكون وحدة الإرادة نتاج فعاليات الاتفاق والخلاف على مستوى الرأى والحركة، ذلك بالإضافة الى أن وحدة الإرادة الحزبية هى بمثابة تكامل للادوار والفعاليات وهى محصلة طبيعية لجدل الرأى والرأى الآخر،

والتوظيف الأمثل للقدرات المعارضة قبل الموافقة الإ أن أصرار قادة تلك الأحزاب على سيادة المفاهيم الدوجمائية والممارسة الأ حادية راجع إلى عدم القدرة على التجديد، أو عدم الرغبه فيه، حيث يكون من مصلحة بقائهم أن تستمر تلك المفاهيم والرؤى. ذلك بالإضافة إلى سيادة الروح التقليدية، وتدنى الوعى السائد داخل تلك الأحزاب نتيجة التربية الأيديولوجية المغلقه وليست التربية الفكرية النقدية.

وكل ذلك يساهم فى صناعة القرار بطريقة فردية - تقريبا - حيث صار من الطبيعي والأمر الواقع أن تأخذ كل القرارت الهامة والسيادية دون تشاور اومشاركة مما يخلق حالة من الاغتراب والتباعد بين كوادر الحزب القاعدية والوسيطة.. وبين فعل الحزب اليومى، ويتولد عن تلك الحالة حالة من عدم وجود أعمال وتكليفات واضحة للعضو، وهذا ما يفسر دخول أعداد كبيرة من العضوية فى بداية ظهور الحزب ثم يتم تهميش دورها وتقليص فعالياتها حتى تسلك طريق الخروج الفردى الصامت والمتوالى.

ومن هنا تصبح دائرة الحراك الداخلى فى الأحزاب شبه متوقعة، وذلك بعدم تحديد مددا محددة للمستويات القيادية لائحيا،والعدد المحدد لدورات ترشيحهم، حيث يحق لهم الاستمرار فى مواقعهم القيادية الى مدى العمر، طالما ليس هناك تحديد لعدد دورات الترشيح لا يحق لهم بعدها الاستمرار حسبما يكون من الطبيعى، إن القدرة على العطاء لن تكون فى أفضل حالاتها أكثر من دورتين (من ٦ الى ٨ سنوات) بالذات إن مفهوم العطاء يشتمل ايضا على الابداع والمبادرة والقدرة على الهجوم، وهذا يتعارض مع الاستقرار الروتينى وثبات المستويات التنظيمية التى تهدد مسيرة الحزب بالإنهيار وعدم تجديد دمائه وتوسيع الهوه بينه وبين الجماهير والشرائح الاجتماعية المعبر عنها.

٣- نمطية وضيق الفعل الجماهيرى :

والفعل الجماهيرى هو الفعل المباشر والمخطط من الطلعية السياسية والحزبية فى بيئة الجماهير، وفى حالتها العينية، والمتابع لفعل الأحزاب الجماهيرية فى مصر، سوف يكتشف اولا : ضيق وانحسار ادوات العمل

الجماهيرى، حيث تركز الأحزاب على التواجد بواسطة اعلامها مما يجعل تأثير الحزب ونفوذه ينحصر فى دائرة محددة من المهتمين بالشأن السياسى والثقافى ويعزلها بالتالى عن القطاعات الاجتماعية الواسعة، ولما كان العمل الجماهيرى فى الأساس هو تعبير عن علاقة مخطط لها من قبل (القيادة أو الطليعة أو الحزب أو التنظيم) بإستهداف ضم الأفراد والجماعات فى مختلف الوحدات والأشكال والتنظيمات الانتاجية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمهنية والفكرية، ويشمل العمل الجماهيرى طرفين المشكلين لفعل العمل الجماهيرى لابد من توفر شروط لصحة ذلك التفاعل، فالحزب من دون ارتباط حى بالجماهير هو مجرد زمرة من المثقفين وقلة من العمال منفصلة عن القاعدة الشعبية وبالتالى عاجزة عن تحويل المجتمع تجاه تحقيق أهدافه فى التقدم.

ومن هنا علينا أن نرصد بدقة وموضوعية طرفى المعادلة تلك حتى نتعرف على المعوقات الواقعة فى طريق ذلك التفاعل الخلاف.

الجماهير :

تعانى الجماهير من المشكل الاقتصادى وازدياد العبء الحياتى على فقراء مصر، مما زاد تفرغ الناس لحل مشاكلهم الحياتية دون الأهتمام بأى مشاكل اخرى، فهناك ٨٦٪ من مجموع السكان تحصل على ربع الدخل القومى تقريبا (متوسط دخل الأسرة حوالى من ١٠٠ إلى ٢٠٠ جنية تقريبا) فى الشهر وهذا ما يجعل الراشدين منهم يعملون فى اكثر من وظيفة لمحاولة الحصول على دخل يوفر لهم قوت يومهم، بالإضافة إلى ذلك فهناك التضييق الديمقراطى وكثافة القوانين المقيدة للحريات مما يحد بشكل كبير فى نشاط الجماهير ويحرم الجماهير من حرية الحركة والأنتماء، ويزيد من الفعل اليائس الانتحارى والارهابى وسطهم وسيادة التفكير الأسطورى الخرافى، آخذين فى الاعتبار زيادة الأمية فى ذلك القطاع الواسع من البشر، وعدم وجود أمل فى تغيير عن طريق الممارسة الديمقراطية، فيوما بعد يوم يتأكد للجميع عدم قدرة الأحزاب على فعل شىء ما لصالح هؤلاءالفقراء والمهمشين، لذلك فمن الطبيعى أن يكون خيارهم التفرغ لمشاكلهم الحياتية

لعل الحلول الفردية تأتى بتيجة ما، وبالذات بعد ان تم تكريس ذلك المنهج فى عصر السادات الانفتاحى وفى ظل سيادة قيم النفط.

الحزب : تعانى الأحزاب المصرية فى تفاعلها مع الجماهير من فقدان المصداقية والقدرة على المبادرة والتخطيط طويل الأمد ومركزية القرار مما يفقد القواعد المرتبطه والمتماسه مع دوائر الجماهير القدرة على المبادرة والألتحام، بالإضافة الى تصلب الأطر التنظيمية مما يعوق انضمام أعداد كبيرة من المواطنين للحزب.

ولكن يظل هناك عاملان أساسيان فى عدم قدرة الحزب لقيادة عمل جماهيرى مؤثر هما:

عدم قدرة الحزب على الربط بين العمل السياسى والإجتماعى، حيث لم يعد العمل السياسى مجرد انتخابات أو مؤتمرات أو بيانات وتظاهرات، وإنما اصبح العمل السياسى هو القدرة على ربط هموم المواطن الحياتيه بخطط نضالات الحزب، لذا بات من المحتم أن يتحول الحزب بأعضائه ومقراته فى عموم الوطن الى وحدات صحية بسيطة، وفصول تقوية، ومدارس مهنية، ومكاتب خدمة قانونية، ووحدات خدمة اجتماعية، وروابط لأسر منتجه، وروابط للمستهلكين، وجماعات لنظافة البيئة وتجميلها، وجمعيات ثقافية.

ورغم أن حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى تمنع الأحزاب من النشاط الأقتصادى والتجارى الإ أنه قد حان الوقت لكى تتبنى الأحزاب استراتيجية لتأسيس مؤسسات أقتصادية صغيرة تهدف الربط بين شبكة من المصالح الشعبيه الصغيرة بالحزب مثل (فصول تعليمية، وحدات علاجية، دور نشر، معارض، تعاونيات، صناعات بدوية، صناعات بيئية).

عدم أمتلاك الحزب الخريطة طبقية واجتماعية جديدة للواقع المصرى :

لقد تأثر الواقع الاجتماعى المصرى بعدة عوامل كان على رأسها ظهور الحقبة النفطيه فى بعض الأقطار العربية حيث ذهب ملايين من فقراء

مصر (عمال – فلاحون – مهنيون – موظفون) للعمل في تلك البلدان مما عاد عليهم بقدر من رأس المال وكثير من القيم والعادات، وقد أثر ذلك على النسق القيمي في المجتمع ذلك بالإضافة الى الحراك الطبقي، حيث انتقل بعض العمالة من طبقتهم الى شريحة اجتماعية اخرى (أصحاب ملكيه ولو صغيرة) ومنهم من أمتلك كل ادوات الحضارة الاستهلاكية مثل (التليفزيون – الفيديو – السيارة – الثلاجه) ومنهم من اشترى بعض الأفدنه الزراعية، ومنهم من امتلك منزلا ومحل تجارة.

ومن المعروف إن مصر تعيش ايضا عصر التحول نحو النظام الرأسمالي بعدما كانت تعيش من ١٩٦٢ – ١٩٧٠ عصر التحول الاشتراكي، وقد تسبب ذلك في سيادة أنماط الأستهلاك وتركز الرأسمالي وتوسع الملكية، ومعروف أن المجتمع الرأسمالي يزيد فيه عدد من يعملون في الخدمات والسمسرة والعمولات على حساب من يعملون في الانتاج..

مثال قطاع القطن حيث يزيد من يعملون فيه عملا ذهنيا وغير خدميا عن ٨٠٪ من العاملين والذين يعملون بالانتاج ودخولهم محدودة عن ٢٠٪ من العاملين، وهكذا ظهرت أنماط جديدة وتداخلت مع أنماط قديمة، ولحقت بالطبقات الاجتماعية العريضة عند أسفل السلم الاجتماعي تطورات هامة عند (صغار المزارعين وأرباب الحرف والصنائع وأشباه البرولتياريا) لذا لم يكن عامل الستينات او فلاحها هو نفس عامل التسعينات وفلاحها.

نخلص مما سبق أن خريطة الواقع الطبقي والاجتماعي في الخمسينات والستينات غير خريطة الواقع في التسعينات وترتيبا على ذلك لابد أن تحدث مراجعة لقوى التغيير والطبقات الاجتماعية من حيث مكوناتها وحدود فاعليتها ومحددات تعريفها وقدرتها على العطاء ومدى التغير الذي طرأ على قيمها نتيجة المتغيرات التي شملت حقبة النفط وتطور وسائل الاتصال وعولمة الاقتصاد...الخ.

ويمتد جدل السالب في طرفي معادلة العمل الجماهيري مما يؤدي الى عزل الحزب عن البيئة الحاضنة (الجماهير) ويحوله إلى مجرد نخبة أو صفوة، وهكذا تختنق مجالات العمل الجماهير.

وتقودنا مظاهر السلب السابقة فى طرفى المعادلة الى الحديث عن النفوذ السياسى وبناء القوة من اسفل لصالح الأحزاب فى مصر، والتى يجب أن يتوافر لها غاية قريبة وغاية بعيدة، على أن تكون الغاية الأولى وسيلة ومقدمة ضرورية فى تحقيق الغاية الرئيسة (الهدف) وتتجسد الغاية الأولى فى نجاح الحزب فى زرع أعضائه فى شبكة من الموقع التنظيمية والاقتصادية والنقابية والعمالية والخدمية على أن يكون هناك اهتمام بثقل تلك الوحدات ووزنها الاستراتيجى. والغاية الأولى تتحقق عبر تعدد فى ادوات العمل الجماهيرى والاجتماعى والثقافى والخدمى – أما المرحلة الثانية وهى الغاية والهدف النهائى – أى احداث التغير لصالح أصحاب المصلحة من أغلبية الشعب، وهو تغيير شامل يحتاج الى حزمة من البرامج والقوى والتحالفات والتاكتيكات.

ويتشكل النفوذ السياسى لحزب ماعبر مجموعة من الأسس والعوامل يأتى على رأسها:-

١- خطاب سياسى مبسط لا يتصادم مع القيم السادئة ويعطى الحلم والأمل فى التغيير ويركز على رفع المعاناة فى الموقع الميدانى، والمهم أن يتحول ذلك الخطاب إلى شعارات بسيطة تتناول الموقف من قضايا الجماهير، وتتنوع أدوات توصيل تلك الشعارات عبر الملصق والكاسيت والفيديو والشعارات...الخ

٢- الرمز والقدوة : لابد من توفر جماعة ما من البشر لهم صفات قيادية يتميزون بالسلوك القدوه، غير مغتربين عن الواقع وغير متعالين علية، وغير منبطحين له ايضا متواضعين فى خدمة الجماهير. رجال حق ونزاهه وشرف، تحترم كلمتهم وأحكامهم ومواقفهم.

٣- التركيز على القضايا الصغرى والجزئية، وهو مايؤدى لتأكيد ارتباط النشطاء بالواقع، كما أن تكرار نجاحهم فى حل العديد من المشاكل والقضايا الصغرى يؤدى الى تزايد قدرتهم على التأثير فى الموقع ويصبحون قادة ميدانيين، ويكون ذلك بمثابة نموذج وقدوة تقدم لقطاع

عريض من الجمهور وتجعله يؤمن بإمكانية التغيير فى القضايا الكبر:
عبر تلك النوعية من الكوادر والنشطاء.

٤- التدرج في مستويات الحركة والنشاط الذى يبدأ فى العاده من مستو: الخطاب المباشر والبسيط فى العدل والرخاء - وينهى بالمواجهه المباشر من أجل التغيير الشامل، ويستدعى ذلك التدرج الى تفهم نشطاء الحز لأهدافه واستراتيجية حركته ودورهم فى التغيير، ويحدث ذلك دون القف على قدرات النشطاء من الحزب او الواقع المستهدف تغييره.

٥- خلق الدوافع الحماسية المحفزه والضامنة للإستمرار، حيث ينضم البعض الى حزب بواعز العدل الاجتماعى او الحفاظ على الهوية أو خدمة الآخرين أو التخصص العلمى والمهنى، ويظل من أجل توفر الحماس الأستمرار فى حث النشطاء من الأعضاء على العمل وإعطائهم نموذ وقدوة فى الفاعلية والنشاط.

٦- الأنصار فى أهمية اعضاء الحزب :

وحتى لايتحمل الحزب فوق طاقة إمكانياته فلابد من تسكين الأنصـ والأعضاء فى الموقع على سلسلة من قنوات الحركة والنشاط ذو الصبغ الأهلية (مؤسسات المجتمع الأهلى)، وذلك من أجل توزيع القوة وسيا نفوذ الحزب فى داخل الموقع.

٧- التركيز على تجميع المدخرات البسيطة وتأسيس مؤسسات صغيرة عل أسس ربحية صغيرة، وذلك من أجل الربط بين الأنصار والأعضـ اقتصاديا، وفى نفس الوقت توفير التمويل للحركة بجانب الدور الاجتماع والدعائى، انطلاقا من قاعدة "القروش القليلة من القاعدة الواسعة تصن الثروة والنفوذ"

هكذا يتم بناء القوة من أسفل والتغيير من أسفل بعدد قليل من الكواد وبفهم واضح، وبممارسة مرحلية محددة، مما ينتج نمو واسع لعدد الكادر وزيادة فى النفوذ الحزبى ولخطابه السياسى ويأتى على رأس أسباب "أزمه الحياة الحزبية المصرية" نوعية الخطاب السياسى المطروح من قبـ الأحزاب، والذى أصبح سلفيا لايتواكب مع روح العصر.

٤ – **جمود الخطاب السياسى :**

ما كان صالحا لم يعد كذلك : أفكار سادت وعقائد سيطرت فى وطننا العربى، بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت إفرازا طبيعيا للبيئة الدولية والإقليمية، حيث تصارع نموذجان، نموذج لبيرالى رأسمالى ونموذج اشتراكى ماركسى، ومن الطبيعى أن تقع بلدان العالم الثالث بين رحى النموذجين من أجل تحقيق استقلالها ومنال تنميتها، وأجتهدت طلائعها فى تبنى تصوراتللمشروع النهضوى.

إلا أن عالم اليوم قد مر بتغيرات عظمى على محور البيئة الدولية حيث تفكك وأنهار الاتحاد السوفيتى القطب الثانى فى عالم ما بعد الحرب الثانية، وعلى محور النموذج فقد أنهار الحلم الشيوعى والاشتراكى المغلق، وعلى محور الحضارة، نعيش لحظة حضارية جديدة تميزت بثورة التكنولوجيا والهندسة الوراثية، والكيمياء الحيوية.

وحتى نتسق مع روح العصر وحضارته، التى أصبحت تعيش معنا، فى عملنا وفى منزلنا ونادينا. ومن أجل تحقيق دقيق لطبيعة مشاكلنا والبيئة التى نتحرك فيها، دون أن نتقافز فى فضاءات الأحلام، وأوهام المعارك الدون كيشوتيه والأساطير المخترقة لعقولنا، فلابد من مراجعة لخطابنا السياسى المطروح من قبل الأحزاب والقوى السياسية، بما بحويه من عقائد وايدلوجيات وبرامج سياسية، وذلك من اجل أن يعيش فى بيئة جديدة، تعطى له مزيد من الفاعلية والنشاط والمصداقية، ولا يعنى تحديث الخطاب السياسى عدم التمسك بالثوابت الصحيحه منه، وانما نعنى تجديد شامل فى الأساليب والادوات ورؤى البرامج السياسة، حيث لم يعد صالحا ما كان مطروحا من افكار فى ما بعد الحرب العالمية الثانية (الحرب الباردة)، فى عصر الانفراد القطبى المؤقت.

واستناد الى ما سبق يمكن القول بأن هناك مظاهر لأزمة الخطاب السياسى الحزبى المصرى تتجسد فى :

١- الخلط بين الثوابت والمتغيرات والأساليب والأدوات، حيث بات من المؤكد أن فكرة الوحدة لا تقبل الجدل لا من حيث التعريف أو العوامل (اللغة - العادات - السوق - الأرض..)

ولا من حيث الأمن القومي وارتباط الاقليمي بالقومي ولا من حيث الجغرافيا والتاريخ ولا من حيث المصلحة المشتركة فى المستقبل.

وانما الذى يقبل الحوار والجدل، بل والمطلوب أن يكون هناك حوار حول كيفية تحقيق وحدة الأمة بأساليب وأدوات تتسق مع روح العصر ومعادلات القوة فية، وبعد أن ساد الخطاب العربى مناشدة ومخاطبة الرؤساء العرب بالوحدة وأهميتها، او بعد أن ساد ايضا الحديث عن أهمية البطل التاريخى والأقليم القاعدة، وأعتقد البعض إنه من الممكن قيام الوحدة بالقوة، أما اليوم وفى تلك المرحلة نحن أشد الاحتياج الى تقويم لكل تلك الأفكار، والأهم من ذلك أن يقدم الخطاب الوحدوى افكار عملية حياتيه تضع المواطن البسيط الفرد فى بؤرة اهتمامها وأن يكون أيضا الفاعل صوب تحقيق تلك الغاية - المستقبل.

٢- تركيز الخطاب السياسى للأحزاب على الثوابت والأهداف الكبرى الاستراتيجية، دون الأهتمام الكافى بالأدوات والأساليب والمراحل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فعندما يتناول الخطاب السياسى فى الحركة الاسلامية شعار تطبيق الشريعة الاسلامية، لا يذكر فى اى مرحلة وما هو برنامجة فى ذلك وما هى تلك الأدوات والأساليب المتسقة مع روح العصر المعايش، وكيف سوف يعالج حقوق الأخر ؟

٣- الإدراك المشوه للإخر، مازال الخطاب السياسى لدى الأحزاب المصرية يعانى من الادراك المشوه للآخر، مما يعرقل طريق التطور الديمقراطى، ويتسبب فى خسائر متبادلة بين الأحزاب على مستوى وحدة الموقف تجاه قضايا الوطن، وتكشف تلك النقيصة ايضا عن نوع من تصلب فكرى وسياسى كان طبيعيافى عصر الحتميات والصحة المطلقة، ولما كنا نعيش فى عصر نسبى، لا تتناسب معة تلك الافكار

وجب على القوى والأحزاب أن تنظر للآخر بإمكانية الموجب فى افكاره واختيار التعايش معه مما يعطى زادا قويا للطريق الديمقراطى.

٤- الأفتقاد الى نظام الأولويات - أى عدم وضوح المراحل فى الوصول الى الهدف والغاية، مما يرتب تداخل فى المعارك والصدامات بين خطاب وآخر، ويرجع ذلك الى غياب الآتفاق السياسى بين القوى والفاعليات السياسية والحركية على قواسم مشتركة فى مرحلة معينة، مما يخلق تصادم فى الحركة وهدر فى الأمكانيات، فعلى سبيل المثال ما زالت الحركة الاسلامية المتشددة توجه جل اسلحتها ضد السلطه فى مصر رغم اتفاقها مع كل القوى السياسية على خطورة العلاقة مع العدو الصهيونى والعلاقات التطبيعيه معه، وما زالت بعض القوى المثالية فى علمانياتها ترى ان خطر الأصولية الأسلامية بكل روافدها، حتى ولو قدم رافد منها على حزب شرعى وقبل أن يدخل فى مساحة الفعل الدستورى والديمقراطى، ذلك بالإضافة الى انها تتغاضى عن الاسلام كمكون من مكونات الأمة.

تلك هى بعض مظاهر الخلل فى خطاب الأحزاب المصرية، وبعد أن تناولنا ما هو ثابت وما هو متغير حان وقت طرح بعض القضايا الكبرى التى حكمت الخطاب الساسى المصرى لفترة طويلة ويأتى على رأسها :

١- الأشتراكية :

مصطلح ساد وطننا فى الخمسينات والستينات وما زالت ترفعه بعض احزاب مصر (الحزب الناصرى - حزب التجمع التقدمى الوحدوى) وما زالت تجرى حوله معارك ما بين الماركسيين الذين يرون ربط الماديه بالاشتراكية، والقوميون الذين يربطون بين الاشتراكية والقومية وبعض الاسلاميين الذين يربطون الاسلام بالاشتراكية ولقد حان الوقت لكى نتعرف على الاشتراكية نفسها.

حيث قد عرفها البعض بإنها الغاء الملكية الخاصة، لأدوات الانتاج او إنها الغاء الاستغلال الناتج من الملكية.

وهنا لابد من شرطين ضروريين للوقوف على وظيفة الاشتراكية بالنسبة لنا:
اولا :

إننا نعانى من التخلف (التواجد فى اللحظة الحضارية المعاشة على مستوى العالم المتقدم) من حيث مقاييس متعددة دخل الفرد، حجم الانتاج ونوعيته، استقلال القرار، ادوات الاستهلاك - انتشار الثقافة - تقريب الفوارق بين الدخول، توفر حد ادنى لحياة كريمة - الحفاظ على الهوية... الخ) وانطلاقا من ذلك لابد من الإجابة على سؤال ما هو الطريق الأمثل والأسرع فى تخطى حالة التخلف بكل معاينها ومقايسها التى نعانى منها ؟

وهل الطريق الرأسمالى يحقق تلك القفزة، ونحن نعلم إننا لا نملك الثروات ولا الخيرات الموجود فى الدول الرأسمالية ولا نملك قدرة استعمار آخرين كما حدث من تلك الدول الرأسمالية ولا نملك الهمينه على أسواق العالم كما تهيمن تلك القوى ولا يوجد كشوف جغرافية جديدة تسمح لنا باكتشاف ثروات جديدة.

والأهم من ذلك لانملك رفاهية اعطاء كل الحقوق والثروات للأقلية على حساب الأغلبية المقهورة والكادحة والعاملة فى نفس الوقت.
ثانيا.

اننا فى عصر يتميز بكونه قرية صغيرة يتحكم فى اقتصادها شركات متعدية الجنسيات وتخطيط مركزى للسلعة وذوق عالمى كونى للإستهلاك واقتصاد أهم اركانه الآن المعرفة والمعلومات حيث لم يعد الاستغلال كما كان فى عصر الثورة الصناعية الاولى فى فائض القيمة ولم يعد العامل هو المرتدى للبدلة الزرقاء، بل أصبح هو صاحب المعرفة فى ادارة الروبوت والكمبيوتر والليزر، تفاصيل كثيرة تغيرت، تحتاج جدل مع واقعنا المتخلف حتى نستطيع أن نخرج من تلك البؤرة الركودية (التخلف)، فلقد كان من الطبيعى فى تجربة
التحول نحو الاشتراكية التى أدارها جمال عبد الناصر أن يتم الحديث والتطبيق ايضا حول بناء قاعدة التصنيع الثقيل كمنطلق للنهضة الصناعية وكانت الدول الكبرى الرأسمالية ترفض مساعدتنا فى ذلك، أما الآن فهى لا

تمانع فى ذلك لإنها تخطتها لمرحلة حضارية جديدة نتطلب منها التخلص من الصناعات الملوثة مثل صناعة الحديد والصلب، والأسمنت والسيارات، والألمونيوم.. الخ

ولن يكون التأميم طريق إحداث تراكم لرأس المال ومن جانب آخر تقريب الفوارق بين الطبقات. فهل التأميم صالحا الآن ؟، وما الذى سوف يتم تأميمة فى ظل ان ثروة اليوم التى أصبحت عبارة عن بنكنوت دائر فى بنوك العالم، وفى ظل ان كبار الاستثملرين فى البلد عليهم ديون ضخمة لدى البنوك.

وهكذا فى ظل الشرطيين السابقين لابد من تناول تأثير تلك المتغيرات الكونية على الاشتراكية كطريق للتقدم، ذلك بالاضافة إلى معرفة الاشتراكية من جانب العدل الاجتماعى، حيث كان ذلك الجانب هو السبب الجوهرى والمستمر فى بروز فكرة الاشتراكية منذ ان كانت مثالية طوباوية منذ أكثر من قرن، وطبقت نظاما منذ أكثر من نصف قرن أى منذ أن اعلن سان سيمون فى خطابات جنيف : أن لجميع الناس الحق فى العمل، وأن حق الملكية باقى فى صورة واحدة فقط هى الحق فى التصرف فى الممتلكات بقدر ما يستطيع المالك استخدامها فى أغراض طيبة"، وبعده اقتراح أوين إنشاء مستعمرات صغيرة يملك أهلها فيما بينهم أدوات الانتاج ويتمتعون بثمار عملهم بصورة مشتركة، أم وليام تومسون، فقد قدم تصورة فى عام ١٨٢٥ فى كتابه "بحث فى أصول توزيع الثروة التى تحقق أكبر قدر من السعادة" وفيه يشترط شرطان أساسيان للسعادة التى هى هدف الانسان والمقياس الذى يختبر على أساسه نجاح الانظمة من فشلها (الانتاج الوفير - التوزيع العادل).

وبعد ذلك جاء ماركس مفندا ومحللاالرأسمالية وتطورها ومثالبها، وأكد على ان الصراع الطبقى هو جوهر التاريخ البشرى، وأن الدولة نظام يعبر عن ادارة الطبقة المسيطرة إقتصاديا، وتعددت الاجتهادات فى كثير من البلدان وبالذات الثالثية المتخلفة، وكان من بينها تجربة التحول الاشتراكى فى مصر الناصرية.

وما يهمنا فى تلك المسيرة الآتى :

ان الاشتراكية جاءت ردا علـى الاستغلال البشع للنظـام الرأسمالى، وانها جـاءت كطريـق للتنميـة لاسبيل دونـه لإحداث التقدم السريع (حـرق المراحل).

إن الاجتهـادات المتعـددة لنفى علاقـات الاستغلال جـاءت مـن بلـدان متعددة وبأساليب متعددة لتحقيق العدل الاجتمـاعى. لذلـك حـاول البعض مـن المفكريـن العـرب أن يبتعـد عـن لفظـة الاشتراكية بإستخدام تعبير آخر هـو التنمية المستقلة، لكن من الواضح أن استخدامهم لذلك المصطلح لم يعفهم مـن نفس الاشكاليات : أى تنمية يقصدون فى عالم اليوم ؟ واى استقلال ومـا هـى حدودة فى عالم تشابكت فيه المصالح، وأصبحت المؤسسـات الدوليـة للتمويـل هى القاعدة، وأصبحت الشركات المتعدية الجنسـيات هـى الأصل فـى النظـام الأقتصادى العالمى، واصبح الاستقلال له معنى آخر غير الكـائن منـذ زمـن الاحتلال وبعد زمن التحرر، وما حجم المتغيرات التى لحقت بـه جـراء هـذه المتغيرات.

اسئلة كثيرة كلهـا تؤكـد أهميـة أن يـدور حـوار جـاد بيـن الأحـزاب والطـلائـع الفكريـة لتقديـم خطـاب سياسـى جديـد يتسـق مـع الواقـع ويعيـش متغيراتة، دون أن يكون واقعا فى دائرة التبعية وقانون القـوى المهيمنـة علـى العالم والتى تريد تحقيق مصلحتها دون مصالح الآخريـن، فمـع اعترافنـا بـأن هناك تطورات عظمى لحقت بالنظـام الرأسمالى علـى مستوى تطـور أدوات الأنتاج فى العصر ما بعد الصنـاعى، ورغـم ايضـا التطـورات العظمـى فـى المكاسب الإجتماعية المحققة لصالح المجتمع ككل، إلا إن مظـاهر الاستغلال ما زالت واقعة وبالذات على بلدان العـالم الثـالث، بل أصبحـت مركبـة علـى مستوين المستوى الداخلى بين الطبقات والشرائح الإجتماعيـة، حيث تستأثر الأقلية بمعظم الثروة، وتقع الأغلبية فـى وهدة الفقر والبؤس، أمـا المسـتوى الثانى فبين النظام الرأسمالى العالمى المجسـد فـى الـدول الكـبرى ومؤسسـات التمويل الدولية من جانب والدول الثالثية من الجانب الآخـر وتكفـى المديونيـة لكى تكون مؤشرا على تلك العلاقة الاستغلالية.

وليست الاشتراكية فقط هى التى تحتاج حوار فىخطابنا السياسى، وانما هناك ايضا قضية الديقراطية التى صار من المؤكد لدى معظم القوى ان التعدد هو السبيل لإعمالها وتطبيقها الإ أننا حتى الان فى احتياج موضوعى لإدارة حوار جاد حول علاقة الديمقراطية بالتنمية والعدل الاجتماعى، فلم يعد صالحا أن يعيش العالم ثالث "هايدبارك" بين النخبة والغالبية من شعوبة تعيش الفقر والجهل والمرض، كيف يتم الربط بين حرية الكلمة والتنظيم ورغيف الخبز دون أن يقع ضرر على احداهما فى سبيل تحقيق الأخرى، وكيف يتم تأسيس قنوات للعمل الديمقراطى تتماشى مع شخصية الشعب حتى لا يغترب عنها ؟ وهناك ايضا القضية القومية.

فبعد التقدم المذهل فى المواصلات الاتصالات والطباعة والتعلم، زادت مساحة التأثير على العلاقات والولاءات المحلية والعشائرية والقبلية والعائليه، وكان ذلك لمصلحة الشعور بالإنتماء الى مجتمع أكبر يتزايد فيه التفاعل والاعتماد المتبادل، ويبدو أن هذا التأكل والشروخات التى حدثت فى تلك الولاءات شملت بعض الأسس التى قامت عليها الدولة الحديثة ايضا، ويشير تقرير نادى روما إلى "أن الدولة بالمعنى النظرى الذى نشأ منذ ثلاثة قرون فى الفكر السياسى دخلت فى أطوار متتالية تنقص فيها سيادة الدولة وتنقل هذه السيادة جزئيا الى منظومة عالمية".

وهنا لابد من دراسة عميقة تكشف عن العوامل التى حددت شكل العلاقة بين الدولة الحديثة والمسألة القومية، وتكشف ايضا الموروث والتاريخى لهذه الدولة، وماهى أسس ومرتكزان المسألة القومية لحظة بزوغها، وما علاقة الاستعمار بتلك الدولة الحديثة ؟ وما علاقة البنى الاجتماعية – قبل الأمة – بالقومية ؟ وما هى مساحات الصدام بين الدولة الاقليمية والقومية ؟

ولعل ذلك يكشف لنا مساحات التوافق بين العالمى والقومى وبين الأقليمى والقومى.

وبعد أن تناولنا ببعض التشريح أهمية تحديث الخطاب السياسى للأحزاب المصرية ، لابد من الحديث عن تحديث قضايا وأدوات التربية الفكرية فى الأحزاب :

حيث تتفشى فى الحياة الحزبية المصرية حالة من عدم الأكتراث بالتربية الفكرية والعقائدية للأعضاء مما يزيد من مساحة البؤس الفكرى وفقر الابداع، ومما يزيد من اتساع بيئة الديكتاتورية الفردية وتيبس الحزب وأطره التنظيمية، ويتسبب ذلك فى وئد مساحة التفاعل الديمقراطى.

أما الأحزاب التى يحدث بها قدر من التربية الفكرية والعقائدية فتتبنى البناء الكلاسيكى للخطاب السياسى وتعتمد على التلقين المباشر للعضوية دون نهج نقدى لتلك الأسس ولهذا البناء لبكلاسيكى، ومن الطبيعى أن يكون عائد تلك التربية الدوجمائية، عقليات غبر نقدية وغير مبدعة، تتعامل مع الآخر كأنه شيطان دوما، وتلك هى مغبة التفكير بالطريقة الايدلوجية التى تفرض حتميات وتلقى بظلال الافكار على الواقع.

وهنا لابد ايضا من تحديث للتربية الفكرية داخل أحزابنا المصرية، حيث تشتمل على محاضرات فى علم الادارة والتكتيك والاستراتيجية، وأساليب العمل مع الجماهير، وطرق الحشد والتعبئة عبر الحوار والاقناع، وطرق التفاوض، والقدرة على تخليق المبادرة، والسيناريوهات المتعددة فى حل المشكلة، وادارة الازمات.

وكل ذلك من أجل بناء كادر قادر على التفكير بطريقة تتسم بالعملية وبالاعتراف بحقائق الواقع دون الوقوع في قوانينة المتخلفة.

وأخيرا يتأكد لنا من خلال الاطار القانونى والدستورى الحاكم للحياة الحزبية المصرية والأشكاليات الواقعة فى التنظيم والخطاب السياسى المطروح فى الساحة وعدم تلبيتها لإحتياجات الجماهير الموضوعية فى خطاب سياسى يقدم رؤى جديدة تتسق مع عالم اليوم فى حل مشاكل المجتمع، وفى أطر وقنوات تنظيمية قادرة على استيعاب مبادرات الجماهير وفاعلياتها الميدانيه.

ذلك كله يطرح على الأحزاب والقيادات الفكرية والسياسية فى الساحة المصرية أهمية الحوار الجاد والخلاق للخروج من مأزق الأحزاب المصرية الواقعة بين التهميش الناتج من قيود السلطة الحاكمة وغربة الاحزاب عن الجماهير من جانب والأنفجار الناتج من تسلط الفرد وتخلف المؤسسة الحزبية من جانب آخر.

مصادر البحث

١: ايمان محمد حسن – وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة : دراسة حالة حزب التجمع فى مصر ١٩٧٦ – ١٩٩١ – كتاب الأهالى رقم ٥٤ / أكتوبر ١٩٩٥م

٢: حسين محمد محمود معلوم – قراءات فى نقد اليسار العربى التجربة الحزبية – مسابقة د.سعاد الصباح للابداع الفكرى بين الشباب العربى / ١٩٩١ م

٣: د. مصطفى كامل السيد وآخرون – حقيقة التعددية السياسية فى مصر : دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية – مركز البحوث العربية – الناشر مكتبة مدبولى ١٩٩٦

٤: مجموعة من الباحثين – دراسات فى الحركة التقدمية العربية – مركز دراسات الوحدة العربية – جامعة الأمم المتحدة – منتدى العالم الثالث : مكتب الشرق الأوسط – طبعه اولى ١٩٨٧

٥: د. وحيد عبد المجيد – الاحزاب المصرية من الداخل – كتاب المحروسة – ١٩٩٣ م

٦: د. أسامة الغزالى حرب – الأحزاب السياسية فى العالم الثالث – عالم المعرفة – سبتمر ١٩٨٧

٧: مجموعة من الباحثين – ازمة الديمقراطية فى الوطن العربى – مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٨٤

٨: د. صلاح سالم زرنوقة – المنافسة الحزبية فى مصر ١٩٧٦ – ١٩٩٠ كتاب المحروسة

سنة ١٩٩٥

٩: مجلة الدراسات اللبنانية والعربية – أبعاد – " الحركات القومية فى العالم العربى – المركز اللنبانى للدراسات – العدد الثالث أيار – مايو ١٩٩٥

١٠: د. رءوف عباس حامد وآخرون – الأحزاب المصرية ١٩٩٢٢ – ١٩٥٣ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – أغسطس ١٩٩٥

حول
الخط السياسى والنضالى
للحزب العربى الديمقراطى الناصرى *

عالم اليوم

متغيرات هائلة، عصر جديد فى مسيرة التاريخ، حقائق جديدة فى مجالات العلم والثقافة والإعلام، حقائق بارزة فى مجالات القوة والإقتصاد والحرب، من قوة البارود إلى الموجهات الاكترونية فى آلات التدمير والشر.

لقد كان يوم ٩ نوفبر ١٩٨٩ - يوم سقوط حائط برلين - تعبيرا عن إسدال الستار على أحداث وقوى وموازين وصراعات مابعد الحرب العالمية الثانية. وكان تعبيرا عن غبار وعواصف ورياح غطت وجة عالم اليوم، فلم نعد نتبين الملامح المحددة دون تدقيق شديد، ودون تأمل ودراسة، ودون وإجتهاد.

لقد روج الإعلام وكبار المنظرين السياسين والإستراتيجين أوصاف غير محددة وغير دقيقة عن المتغيرات فى عالم اليوم، ولعل عدم الدقة والتحديد جاء تعبيرا عن الضبابية وعدم وضوح الرؤية فى الواقع، وأظن أن نسبة ليست صغيرة من تلك الضبابية كانت متعمدة حيث كان ترويج تلك الأوصاف المتعددة لة هدف وغرض وتعبير عن مصالح لذا تعددت الأوصاف لعالمنا اليوم وما يجرى فية من تغيرات كبرى فشملت النظام العالمى الجديد ولقد كان ذلك على لسان الرئيس بوش - كيسنجر طارحا ذلك عندما كان مهندس الوفاق بين الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية.

وفى خضم غبار عملية التحول، وعواصف التغيرات الحادثة فى موازين القوى، بين برق أضواء الطائرات العملاقة فى سماء الخليج ورعد

* هذة الدراسة كنت قد قمت بإعدادها اثناء أزمة الحزب الناصرى، وتم بتوزيعها على كثير من اعضاء اللجنة المركزية للحزب وكان ذلك عام ١٩٩٥.

اصوات الدبابات والمجنزرات على أرضة أعتقد البعض أنة النظام العالمى الجديد وتلك ملامح بداياتة لكن الجميع قد نسوا أن جدة النظام لاتأتى من حادثة واحدة إنما تأتي من تراكم طويل يحدث تغيرات على المستوى الحضارى ويلبس العصر أثواب جديدة ولعل دراما التحولات التى حدثت كانت تعبيرا عن ميلاد عصر جديد لة ملمح حضارى متميز.

فلم يكن أنهيار الإتحاد السوفيتى تعبيرا عن خيانة زعيم، كما ظن البعض، ولم يكن تعبيرا عن إختراق الجينز والبيبسى لنموذج التنمية الإشتراكى، ولم يكن تعبيرا عن هزيمة السلاح الشرقى فى مواجهة السلاح الغربى، إنما كان تعبيرا عن عدم إتساق تجربة مع مرحلة جديدة لها مواصفات مغايرة، وملامح متغيرة، ما حدث أن الاتحاد السوفيتى لم يكن مستوعبا للثورة الصناعية الثالثة، والتى أطلق عليها البعض الموجة الثالثة، تلك الثورة التى تحكمت فى العقل الانسانى وبذلت جهودها لتنمية الانسان، وتميزت بالاستثمارات الضخمة فى مجال البحوث العلمية المكثفة، وتميزت باعتمادها على مصادر متجددة للطاقة بعد ما كانت الثورة الصناعية الأولى والثانية تعتمد على مصادر غير متجددة مثل الحديد والنفط واليورانيوم والفحم.. عن التدفق اللامتناهى للمعرفة والأفكار، محاولات دووبة لإعادة ترتيب خريطة الفعل الإجتماعى بما يحتوية من مفاعيل وموازين إقتصادية ومالية وثقافية وإجتماعية داخلة فلم يعد الفرد مجرد رقم وسط أرقام وأعداد عمال المصنع وإنما صارت الفردية سمة للمشاركة فى العملية الإنتاجية، ولم يعد الإنتاج فى الدول الكبرى عبارة عن دخان المصانع المعبأ للسماء، الأعداد الضخمة من العمال فى الورديات المتعددة للإنتاج والعمل، ولاعدد الساعات والأرهاق البادى على العمال لقد غلبت على العملية الإقتصادية فى البلدان المتقدمة قطاعات الخدمات بما تشملة من خدمات مالية وصحية وتعليمية وإنسانية وبحثية. وفى وسط الغبار والعواصف وبعد أن برز دور الأمم المتحدة فى إعطاء شرعية للتدخل "الثلاثينى" فى حرب الخليج ظن البعض ان العصر هو عصر الأمم المتحدة التى سوف تأخذ دور الحكومة العالمية ولقد نسى هذا البعض أنة مازالت الشرعية تعبر عن القوة وموازينها والقوة تعبير عن المصالح والحياة ورفاهية بشر على حساب آخرين لا يمتلكون قوة الدفاع عن مصالحهم فلقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية

والغرب عامة هما المهيمنان على الأمم المتحدة فى أداء دورها، بل هما الذين رسمو لها ملامح هذا الدور وذلك الأداء. ولم تكن الأمم المتحدة فى يوم من الايام جهاز مستقبل يعبر عن رؤية منطقة من وحدة العالم ولم تكن الا تعبيرا عن إرادات ناقصة وسيادات غير متكاملة وموازين لقوى المشاركين فيها. أما البعض الآخر فقد رأى من خلال الضباب والغبار والعواصف التى لازمت مرحلة التحول تلك أن هناك نظام عالمى جديد بقيادة قطب وحيد - الولايات المتحدة الأمريكية - بعد أن سقط القطب الآخر نتيجة عدم إتساقة مع العصر الجديد عصر الموجة الثالثة. لعل تلك الرؤية كانت تقترب بدرجة ما من الصواب وذلك لان القطب الآخر قد إنهار بالفعل ويحتاج لسنوات عدة حتى يجمع اشلاء نفسة ويستعيد دوره، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على قمة العالم الأن بمعيار القوة العسكرية والإقتصادية وبمعيار قدرتها على إمتلاك زمام القيادة فى هذة المرحلة ولكن أصحاب تلك الرؤى لابد أن يضيفوا إن تلك القيادة مؤقتة لان هناك مشاكل عديدة فى قوة الولايات المتحدة الأمريكية وأن العالم ملئ بالمشاكل والمتناقضات التى لاتستطيع الولايات المتحدة بمفردها أن تديرها. والأهم من ذلك إن هناك قوى متعددة بازغة فى سماء النظام الدولى مثل أوروبا بعد وحدة المانيا ومثل اليابان وجنوب شرق اسيا ومثل الصين وحتى روسيا بعد أن تعيد جمع الأشلاء فهولاء يمتلكون قوى إقتصادية بارزة والبعض منهم يمتلك أيضا قوى عسكرية بارزة والبعض الآخر يستطيع إمتلاك هذة القوة عندما يقرر ذلك مثل اليابان.

وبالتوازى مع تلك الرؤى الصادرة من خلال الضباب والعواصف شاعت مقولات جاءت من قلب الترويج الايديولوجى فقد رفع "فوكوياما" شعار "نهاية التاريخ" عند النموذج الديمقراطى الليبرالى، ولم يكن "فوكوياما" هو الوحيد، فمن قبلة كان ماركس يرى أن ديكتاتورية البوليتاريا هى التى سوف تصل الى الشيوعية وهى نهاية التاريخ، ومن قبل ماركس كان هيجل ومن قبل هيجل كان هناك اخرون فالتاريخ معبأ بالرغبات والامنيات. ولكن حقيقة التاريخ هى التى تستوعب تلك المصالح والرغبات والتناقضات

والهزائم والإنتصارات وبكل ذلك ومع ذلك تسير مسيرة التاريخ حاضنة لإرادة البشر وفعلهم المستمر دوما نحو المستقبل.

مازالت الحيرة موجودة وما زال السؤال مطروحا ومازالت إجابتة هى التى سوف تنير لنا طريق المستقبل ما هى طبيعة المرحلة التى يعيشها عالم اليوم ؟ وبالذات من وجهة نظر أمتنا العربية.مما لاشك فية، أن هناك إدراكين للمرحلة المعاشة فى عالمنا اليوم، إدراك يرى الإنطلاق من تثبيت الواقع وليس المتصور والممكن فى المستقبل القريب، وإدراك ينطلق من عدم تثبيت الواقع ورؤيتة من خلال المستقبل المنظور.

إدراك تثبيت الواقع : ينطلق اصحاب هذا الإدراك من التسليم بأن عالم الأمس أى عالم الثنائية القطبية قد ولى وأن الصديق لنا فى النظام الدولى الذى ولى قد إنهار وترتيبا على ذلك لابد أن نكون واقعيين ونعترف بتلك الحقيقة أولا وبعد ذلك لابد أن تعترف بواقعية ايضا أننا لانمتلك أدوات العصر الجديد ومن أجل ذلك لابد من اللحاق بة عبر إتباعنا للسياسات والآليات الآتية من اصحاب الشأن الجدد أى اصحاب النظام الجديد أى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولابد من أن نعترف بواقعية ايضا إننا لانمتلك القوة التى تعيد لنا الحق فى الأرض المغتصبة فى الجولان وفلسطين والجنوب اللبنانى لذا لابد من قبول الولايات المتحدة الأمريكية كحكم ومرشد وموجة فى مفاوضات للتسوية وبين (إسرائيل) وبناء على هذة الواقعية، لابد من الاعتراف ايضا بانة فى عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى لادور إلا عبر هذة التكتلات وأنة لامجال لرفع شعارات ديماجوجية مثل الوحدة العربية وغير ذلك من شعارات المرحلة المهزومة، لذا لابد من القبول بنظام جديد للمنطقة يأخذ نصيبية من التنمية والازدهار، حتى ولو كان الذى يطرحة علينا هو عدونا السابق فنعم للنظام الشرق اوسطى لأنة لابد أن نكون واقعين وحتى يتحقق لنا الرخاء والسلام معا لابد أن نعطى الأولوية للإزدهار الاقتصادى وهذا الازدهار لن يتم إلا باستبعاد مناخ الحرب والصراع وفرض التبادل الإقتصادى على المنطقة ومن هنا فنعم للتطبيع.

ولايفوت اصحاب ذلك الإدراك التشدد احيانا أو إعادة الترتيب داخل نفس السياق أو عدم التركيز على فصل ما من فصول ذلك الإدراك فنجد أحيانا البعض منهم يتحدث عن أهمية تنشيط النظام الإقليمي العربي قبل الدخول في الشرق الأوسط ونظامة الجديد ونرى البعض الآخر يرفض التطبيع قبل حل المسائل السياسية في الصراع ونرى البعض الثالث يتحدث عن تماس بين دائرتين ومشروعين للفعل في المنطقة وتفاعلها لصالح الشعوب والسلام ويقصد بالطبع تفاعل المشروع العربي مع المشروع الصهيوني ذلك هو ملخص لإدراك يعيش بيننا. بل ويحكم ويتحكم الآن في حياتنا كلها.

أما الإدراك الثاني : فيعرف أصحابة حقائق ومتغيرات عالمنا المعاصر، والأهم من ذلك يعلمون النتائج التي وصل إليها اصحاب الإدراك الأول فهم يعلمون حقيقة إنهيار الإتحاد السوفيتي القطب الأول، ويعرفون قوة الولايات المتحدة ومحاولتها المستميتة من أجل الحفاظ علي قمة العالم، وفي سبيل ذلك حشدت الحلف الأطلسي كلة من أجل التدخل في الخليج العربي

حتي تتمكن من ثروة النفط ومن جانب آخر تتمكن أن تعيق التقدم الياباني والأوربي وتؤكد لهم أنها ما زالت القوة الأولي في العالم.

ويعلمون أيضا أن هناك بزوغا لقوى متعددة تنتظر لحظات الصراع فهي تمتلك القوة والقدرة منها اليابان التي كان ناتجها يمثل ٧,٦٪ من الناتج القومي الأمريكي في عام ١٩٥٠ والتي وصلت إلي ٦٢٪ من هذا الناتج في عام ١٩٩٢، رغم أن سكان اليابان في هذا العام أقل من نصف سكان أمريكا ورغم أن اليابان تستورد ٩٩٪ من إحتياجاتها من البترول و٩٢٪ من الحديد و١٠٠٪ من النحاس ولو نجحت اليابان في قيادة إتحاد أسيا لتكوين جماعة إقتصادية يغلب عليها التعاون فليس هناك شك في أن الكيان سوف يجاوز الولايات المتحدة الأمريكية..

وها هي أوربا الغربية تتزاحم من أجل القمة (المانيا وفرنسا وإيطاليا وإنجلترا) فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيها في عام ١٩٩٢ إلي ٨٨٪ من الناتج المحلي الأمريكي بعد أن كان بالكاد يصل الي ٥٣٪ منة عام

١٩٥٠، ولو اضفنا الى هذة الدول الأربع باقى دول الإتحاد الأوربى فإن الناتج الإجمالى لهذا الكيان الإقتصادى يجاوز فى عام ١٩٩٢ الناتج الإجمالى الأمريكى بحوالى ٢٠ %.

أما الصين فرغم العواصف الداخلية لكنها استطاعت أن ترفع من نصيبها من الناتج الإجمالى العالمى ٣,١٪ فى عام ١٩٦٠ ثم ٤,٥٪ فى ١٩٨٠ ويتفق الإقتصاديون على أن ناتجها الإجمالى قد إستمر فى التزايد ووفقا لحسابات البنك الدولى فقد أرتفع معدل النمو فى الصين إلى ٩,٢٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٢ (مقابل ٢,٧٪ للولايات المتحدة الأمريكية و٢,٦٪ ألمانيا و٤,١٪ لليابان فى الفترة ذاتها) ونمت صادرتها خلال هذة الفترة ايضا بمعدل ١١,٩٪ سنويا (مقابل ٣,٨ للولايات المتحدة و٤,٦٪ لالمانيا ٤,٦٪ لليابان) أما روسيا فعلينا الاعتراف بإنها ذات الثقل من حيث القوة والقدرة فى الإتحاد السوفيتى السابق وأنها من المؤكد سوف تدخل مضمار السباق على القمة فى وقت قريب وبالذات بعدما وصلت الإهانة الحادثة نتيجة هذا الانهيار الى ذات الأمة الروسية.

ويعلم أصحاب الإدراك الثانى إن قوة وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن فى يوم من الأيام أقل وأضعف من تلك الواقعة الآن وهى أعظم قوة إقتصادية فى العالم،حيث كان إجمالى الناتج المحلى الأمريكى فى عام ١٩٥٣ يصل إلى ٤٤,٧٪ من الناتج الإجمالى للعالم كلة، وإنخفضت هذة النسبة الى ٣٩,٢٪ فى عام ١٩٧٠، ثم إلى ٢٥,٧٪ فى عام ١٩٩٢ وبين عامى ١٩٥٠ و١٩٧٣ تقلص نصيبها من إحتياطيات الذهب فى العالم غير الشيوعى من ٦٨٪ إلى ٢٧٪ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تصدر من السلع أكثر مما تستورد وتحقق عن طريق ذلك فائضا فى ميزانها التجارى، لكن بدءا من عام ١٩٧١ وحتى الان اصبح العجز فى الميزان التجارى الأمريكى يصل الى ١٥٩,٥ بليون دولار فى عام ١٩٨٧ وهناك تقديرات لدى صندوق النقد الدولى تؤكد أن حجم الدين الأمريكى سوف يصل فى عام ٢٠١٠ إلى درجة أن فوائدة وحدها تزيد عن حجم الناتج الأجمالى الأمريكى فى ذلك العام.

ويعلمون أيضا أن كل المتغيرات المعبرة عن حقائق فى موازين القوى تأتى من خلال نقلة حضارية جديدة تتميز بمعرفة واسعة فى ثلاثة مجالات رئيسية : الالكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية، وتطبيقات علوم الفضاء وقد ساعدت تلك البيئة على بزوغ التكتلات الإقتصادية العالمية (الجماعة الأوربية – شمال أمريكا للتجارة الحرة – التجمع الإقتصادى الباسفيكى).

ويعلمون كذلك أن تهميش العالم الثالث اصبح سمة ومظهرا للعالم الجديد وان هذا يهدد ملايين البشر بالفناء.

وأخيرا والأهم من كل تلك الحقائق والوقائع تبدو معرفة نتائج الإدراك الأول مخيبة للأمال رغم مرور مايقرب على عشرين عاما على إعمالة فى الواقع هذا من جانب ومن جانب آخر فلقد كشف لنا الواقع عن إمكانية لمقاومة تلك المعادلة المفروضة ذات القطب الواحد فها هى امريكا فى الصومال تدخل تحت شعار (إعادة الأمل) وتخرج تحت سواتر الظلام حاملة معها جثمان ثمانية عشر جنديا امريكيا ومن قبل الصومال كانت لبنان التى اجبرت أمريكا على الإنسحاب بعد العمليات الإستشهادية من قبل القوى الوطنية فى لبنان العربى.

ولقد تجسد الإدراك الأول (الواقعية) بمعنى تثبيت الواقع – فى أزهى صورة – فى إتفاقية كامب ديفيد بين النظام المصرى والدولة الصهيونية والتى تم الترويج لها على أساس عودة الأرض المحتلة وعودة السيادة عليها، والرخاء الذى يأتى ملازما للسلام.

ولأن تلك الصورة مثلت (دليلا) لمسيرة الواقعين من ساسة العرب وحلما محلقا فى سماء التسوية فإن السؤال هنا هل كانت كامب ديفيد على المستوى العسكرى تعبيرا عن عودة السيادة الكاملة. يشيرد. عبد المنعم المشاط فى مقالتة عن : "الأبعاد الاستراتيجية لاتفاقيات كامب ديفيد، (الفكر الاستراتيجى العربى، أبريل / يوليو ١٩٨٥) إلى ذلك موضحا تقسيم سيناء إلى أربع مناطق أ، ب،ج، د.

(أ) وهى الواقعة شرق القناة وخليج السويس وتمتد داخل سيناء بين ٥٧ إلى ٧٠ كم وتصل حتى المداخل الشرقية لممرات "متلا" و"الجدى" ويسمح فيها بتواجد قوات عسكرية مصرية تتألف من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وتحصيناتها الميدانية وتضم تلك الفرقة : ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية + لواء مدرع + ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صوارخ فردية أرض جوو حتى ١٢٦ مدفعا مضاد للطائرات عيار ٢٧ ملم فأكثر + حتى ٢٣٠ دبابة + حتى ٤٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع +حتى ٢٢ألف فرد.

(ب) وهى الواقعة شرق المنطقة "أ" لمسافة ١١٨ كلم فى أقصى شمال سيناء حيث تبعد عن الحدود الدولية بحوالى ٢٠ كلم ولمسافة نحو ١١٢ كلم فى جنوب شبة الجزيرة فى مواجهة "ايلات" كما تمتد من "العريش" شمالا حتى "رأس محمد" جنوبا نحو ٣٧٠ كم ويسمح للقوات المصرية التالية بالتواجد : ٤ كتائب من حرس الحدود مزودة بأسلحة خفيفة وعربات بعجلات لايزيد عدد أفرادها عن ٤٠٠٠ فرد ومهمتها معاونة الشرطة المدنية فى المحافظة على الأمن والنظام فى المنطقة + يمكن إقامة نقاط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى، ذات قوة منخفضة لوحدات الحدود على ساحل هذة المنطقة تحصينات ميدانية ومنشئات عسكرية للكتائب حرس الحدود الأربع المذكورة.

(ج) وهى المنطقة الواقعة شرق المنطقة (ب) حتى الحدود الدولية وساحل خليج العقبة وتمتد من رفح شمالا حتى شرم الشيخ جنوبا، وتتمركز فيها قوات الأمم المتحدة فى معسكرات فى نطاق ٢٠ كم. بالإضافة إلى الشرطة المدنية المصرية بأسلحة خفيفة.

(د) وتقع إلى الشرق من الحدود الدولية لمسافة ٣ كيلو متر تقريبا (داخل فلسطين المحتلة) وتتواجد فيها : ٤ كتائب مشاة أسرائيلية ومنشآتها العسكرية وتحصيناتها الميدانية ومراقبو الأمم المتحدة. تضم العناصر الرئسية للكتائب الأربع المذكورة حتى ١٨٠ مركبة افراد مدرعة لايزيد عددها عن ٤٠٠٠ فرد ولا يتضمن تسليح الكتائب الأربع المذكورة دبابات أو مدفعية أو

صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض – جو وقد اضافت الاتفاقية قيودا عديدة على حق مصر فى إنشاء قواعد واستخدام قواتها الجوية فى المناطق (أ) و(ب) وقيودا مماثلة فى إنشاء قواعد بحرية وإستخدام القوة البحرية وقد حدا ذلك ببعض الإسرائيليين ولم تعد تلك مهمة سهلة.

تلك هى الاتفاقية التى عبرت عن واقعية التفكير السياسى، والتى يضرب بها المثل اليوم من قبل بعض الكتاب وبعض الحكام كنموذج يحتذى والنضال فى المفاوضات من أجل الحصول على مايقترب منها أو يشابهها، أما كامب ديفيد وأثارها الاقتصادية على شعب مصر فيكفى ما أورده المفكر المصرى رشدى سعيد فى مقالة المنشور بمجلة الهلال المصرية بتاريخ (يناير ١٩٩٥) تحت عنوان "الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى المعاصر" حيث يقول :

"يتميز المجتمع المصرى ببزوغ نخب جديدة قليلة العدد بالغة الثراء خرجت من بين كتلة البشر الهائلة التى تركت وحالها فى فقر وتخلف مهين – وتشكل هذة النخب البازغة حوالى ٨٪ من مجمل السكان وتحصل على أكثر من ثلثى الدخل القومى وتعيش فى عالم يختلف إختلافا بيننا عن ذلك الذى يعيشة جموع الشعب المصرى التى تصل ٨٦٪ من جملة سكانه وتحصل على ما لا يزيد عن ربع مجمل الدخل القومى وهؤلاء هم الذين سنطلق عليهم كتلة البشر الغاطسة أما النخب فسنطلق عليهم وصف "كتلة البشر الطافية".

أولا : كتلة البشر الغاطسة : تبلغ الخمسين مليونا من البشر تنتظم فى حوالى ٨,٥٪ مليون أسرة يترواح دخلها الشهرى بين ١٠٠،٥٠٠جنية مما يجعلها تحصل على حوالى ٢٦٪ من جملة الدخل القومى على الرغم من أنها تمثل ٨٦٪ من جملة سكان مصر ويسكن ٥٦٪ من أسر هذة الشريحة الريف ويسكن الباقى فى المدن سواء فى أحيائها الشعبية أو على أطرافها فى مناطق عشوائية اسستها بنفسها دون تخطيط ولا يحتاج المرء الى خيال لكى يرى ان هذه الكتلة الكبيرة من البشر تسكن مساكن بدائية تعانى من تدنى الاشتراطات الصحية التى تتمثل فى سوء التهوية والإضاءة وتدنى المرافق الصحية وأحيانا إنعدامها كما جاء فى تقرير مجلس الشورى الذى نشر ملخصة فى

الاهرام الإقتصادى بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٤ وتزداد الحالة سوءا فى حالة مساكن الريف لوجود حظيرة المواشى والدواجن داخل المسكن ولوضع مخلفات المحاصيل فوق اسطحها ويشكل سكان هذه الكتلة حوالى ٧٠٪ من جملة سكان المدن والأحياء العشوائية التى تعيش فيها لاتقل سوءا عن مساكن الريف كما جاء فى تقرير وزارة الحكم المحلى عن هذة المناطق (١٩٩٣). وفى تقرير أعدتة محافظة القاهرة عن حالة الاسكان فى القاهرة الكبرى وجاء ملخصا فى مجلة المصور بتاريخ ١٩٩٤/١/١٤ ان ٨٤٪ من جملة أنشاءات المساكن فيها قد تم بطريقة غير رسمية وأن ٤٥,٦٪ من جملة سكان القاهرة الكبرى والذين يبلغ عددهم ١٢,٩ مليون نسمة يعيشون فى المناطق العشوائية على النحو التالى:

٢,٨٥٠.٠٠٠ يسكنون فى ١٢ تجمعا عشوائيا حول القاهرة ٦٥٠,٠٠٠ فى مناطق بالقلوبية، ٢,٣٨٣,٠٠٠ فى الجيزة بمجموع ٥,٨٨٠,٠٠٠ نسمة، وتشغل هذه المناطق العشوائية ربع مساحة القاهرة الكبرى بكثافة سكانية قدرت بثلاثة وسبعين ألف فرد لكل كيلو متر مربع منها.

والحالة الصحية لهذه الكتلة البشرية الغاطسة من السوء لدرجة أن ٥٥٪ من أطفالها يعانون الانيما (نقص كرات الدم الحمراء) و٤٠٪ منهم يعانون سوء التغذية (تقرير مجلس الشورى المشار إلية سابقا) والمنشأت الصحية شبة المجانية التى اقيمت فى الريف وأطراف المدن فى الخمسينات والستينات أصبحت تعانى اليوم من نقص استعداداتها وهى غير قادرة على تقديم الخدمات العلاجية.

ثانيا : كتلة البشر الطافية : الأربعة عشر بالمائة من باقى السكان يشكلون كتلة البشر الطافية التى تحصل على ٧٤٪ من مجمل الدخل القومى وتستخدم كل عدد الحضارة فهى التى تملك جميع السيارات الخاصة وهى التى يوجد بمساكنها كل التليفونات المستخدمة فى المنازل وهى التى تظهر اسماؤها فى صحيفة الإجتماعيات والوفيات وهى التى تشكل طبقة المستهلكين التى يسعى إليها المستثمرون الأجانب لبيع منتاجاتها الاستهلاكية فهم الذين يأكلون هامبورجر ماكدونالد ودجاج الكننتكى ويشربون الكوكاكولا

ويذهبون الى مدن الملاهى ويلبسون الجينز وأحذية أديداس – وهم الذين جندت الحكومة أجهزاتها لخدمتهم.

وتتفاوت دخول هذه الكتلة الطافية فعلى قمتها تقع شريحة صغيرة بالغة الثراء تقدر بحوالى المليون فرد ينتظمون فى ألف مائتى عائلة يمثلون أقل من ٢٪ من جملة سكان مصر ويحصلون على أكثر من ٤٠٪ من مجمل الدخل القومى، وفى أدناها تقع شريحة أخرى تقدر بحوالى ٣,٥ مليون فرد ينتظمون فى حوالى ٧٠٠ ألف عائلة يعيشون على دخل بين ٢٠٠٠و ٧٠٠٠ جنيه شهريا بمتوسط ٤٠٠٠جنيهه ويحصلون على ٢٥٪ من مجمل الدخل القومى على من أنهم يمثلون ٦٪ من إجمالى سكان مصر.

ذلك بالإضافة إلى أن ديون مصر عام ١٩٧١ – أى بعد عام من وفاة عبد الناصر – كانت تقدر بمليار و٣٠٠ مليون دولار حيث يقدر الدكتور الجريتلى ما تلقتة مصر بالفعل من مساعدات وقروض خلال الفترة الممتدة من يونيو ١٩٦٥ بما يعادل ٨٠٠ مليون جنيه مصرى أما عند وفاة السادات كان إجمالى ديون مصر الخارجية، العامة المدنية طويلة ومتوسطة الأجل ١٤,٣ مليار دولار، أما الآن فإن هيكل المديونية الخاجية لمصر فى منتصف ١٩٨٦ قد آل إلى (٣٠ بليون دولار).

تلك كانت الأبعاد الاستراتيجية لكامب ديفد وآثارها الإقتصادية، وذلك كان فضحا وهتكا لأستار الزيف المروج من قبل اصحاب الإدراك الواقعى، وأصبح من حقنا أن نطلق عليهم الوقوعيين خاصة عندما نلاحظ أنه بالإضافة إلى إختلال التوازن العسكرى بين مصر واسرائيل، حيث قدمت مصر لها تسهيلات عسكرية فى منطقة رأس بناس وسمحت بإجراء المناورات العسكرية المشتركة بين دولتين فيما عرف بمناورات "النجم الساطع" وأخيرا تقليص دور مصر فى الصراعات والتفاعلات العربية.

العرب ودول الجوار :

١- العلاقات العربية الإيرانية :

فى ما يتعلق بالعلاقات العربية الإيرانية، فقد عاشت اضطراب كبير، وصل إلى حد مقاطعة كثير من الدول العربية لإيران، وكان ذلك نتاج خشية أنظمة الخليج العربى من المشروع الطموح لإيران والذى بمقتضاه توسع من مجال حركتها الحيوى وتهدد أمن الخليج وكانت إيران قد شرعت إعتبارا من مارس ١٩٩٢ فى تغيير الوضع القانونى لجزيرة أبو موسى عن طريق تفريغها من سكانها العرب من مواطنيها وكان ذلك بالإضافة إلى إحتلال جزيرتين أخرتين طنب الكبرى – طنب الصغرى منذ عام ١٩٧١ من جانب إيران.

وعلى صعيد آخر شهدت العلاقات العربية الإيرانية توترا على جبهة العراق – إيران أكثر من مرة، ومازالت كثير من القضايا معلقة فها هى ايران تخترق المجال الجوى العراقى من أجل قصف قواعد منظمة مجاهدى خلق وهاهى تثير قضية الأسرى مرة أخرى.

ويمكن القول أن مظاهر التوتر تلك تريد إيران منها تحقيق مجموعة من الأهداف، يأتى على رأسها أنه لا أمن فى الخليج العربى دون مشاركة منها فيه وإنها موجودة كقوة اقليمية كبرى فى المنطقة وهى لا تقل عن تركيا فى طموحها من أجل دورا اقليمى لها فى المنطقة.

ومن الغريب أن إيران – الشاه كانت تقوم بدور الحارس الأمريكى فى المنطقة وكانت تمد إسرائيل بكل الدعم، وكانت أيضا لها مشاكلها مع بلدان الخليج العربى، وزاد طموحها الأقليمى مما هدد العراق اكثر من مرة.

إلا عندما جاءت ثورة خومينى وقطعت العلاقات مع إسرائيل وناصرت قضايا العرب فى فلسطين، ظلت مهددة للأرض العربية فى العراق وفى بلدان الخليج العربى ويتخذ من الخطاب العقائدى للثورة الإيرانية غطاءا لتلك الإنتهاكات مما خلق صداما بين الرؤية القومية والرؤية الإسلامية وكان سببا فى ذلك ايضا الصدام الغير مبرر بين العراق وإيران ومحاولة إيران تصدير الثورة لبعض الأقاليم العربية.

لكن من المؤكد ان العلاقات العربيــة الإيرانيـة مـن الممكـن ان تسـير نحو الأفضل إذا ما قرر العرب ان يتبينوا الرئيسى من الثانوى فى التناقضات الحاكمة للمنطقة، حيث ان التناقض الرئيس هو مـع العدو الإسرائيلى وليـس مع إيران وان إيران وسوريا قد أجادتا فى صنع سياسة كانت لصـالح قضايـا العرب وإيران معا، ولعل ذلك يؤكد أهمية فتـح حوار جـاد مـع دول الجـوار الجغرافى إيران – تركيا – أثيوبيا –

ومن المؤكد أن قراءة تلك العلاقات من جانبنا كحركة ناصرية يجب أن يضع على أجندة أعمالنا، قضايا الحوار القومى الإسـلامى وقضايـا حركـة الثورة العربية والحركات الإسلامية العروبية.

٢- العلاقات العربية – التركية :

ليس غريبـا مـن تركيـا رغبتهـا فـى لعـب دور كبـير فـى مخططـات الشـرق الأوسـط الجديد حسـب تعبـير "شـيمون بـيريز" ويسـاعدها علـى ذلـك موقعها الجغرافى الذى يطل على أوربا وأسـيا وأفريقيـا، ذلـك بالإضافـة إلـى إطلالها على المضايق المهمة فى العالم وقربـها من مخزون النفط العالمى فـى الخليج العربى وإمتلاكها لثروة مائية ضخمة، وهى كذلك الجناح الهام للحلـف الأطلسى ولها خبرة كبرى فى معرفة المنطقة العربية،حيث حكمتهـا فـى ظـل الأمبراطورية العثمانية لمدة أربع قرون متواليـة.

لذا من الطبيعى أن تعمل أمريكا وإسرائيل حساب الدور التركى فـى رسم ملامح المنطقة فى الفترة القادمة أثناء التسوية وما بعدها.

أما تركيـا فهـى تحـاول عبر شـبكـة مـن التحالفـات والمشـروعات أن تتغلغل فى المنطقة لأجـل تثبيـت دورهـا وتوسـيعة ويـأتى علـى رأس الشـبكة تلك:

التحالف التركى الإسرائيلى :

بعد الإعلان عن قيام إسرائيل مباشرة قامت تركيا الدولة الإسلامية بالإعتراف بها - لذا لم تكن العلاقات التركية الإسرائيلية حديثة العهد فهناك تقارب وتشابه فى المصالح وهناك أدوار محددة لكل منهما فى الإستراتيجية الأمريكية الكونية.

ويروج المسؤولون الأتراك عاملين يعتبرونهما أساس للتقارب بين تركيا وإسرائيل، الأول أنهما البلدان الديمقراطيان فى الشرق الأوسط والثانى العلاقة التاريخية بين تركيا واليهود منذ إستضافة اليهود عند الدولة العثمانية أثناء محاكم التفتيش الأسبانية فى أوائل القرن ١٥، وبدوره يؤكد جاك قمحى (المعروف ب"روتشيلد استانيبول" أن اليهود أسسوا وطنا قوميا لهم فى تركيا - دون عناء قبل تأسيسة فى فلسطين.

وتركيا ترى فى التقارب مع اسرائيل فوائد عديدة توسع من مجال المناورة إزاء الدول العربية، ويسمح لها بلعب دور حلقة الإتصال بين إسرائيل وبعض الدول العربية التى تعمل على الإتصال السرى بإسرائيل، تحاول تركيا الإستفادة من الرأسمال اليهودى للإستثمار فى اراضيها، وتحاول ايضا الإستفادة من الدعم التكنولوجي والعسكرى والإستخبارى، يمكن لتركيا أن تتعاون مع إسرائيل للإستفادة ببترول أذربيجان وقازقستان عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط مما يعود على إسرائيل وتركيا بالفائدة، ويكون ذلك فى مواجه المانيا التى تريد أن يمر عبر إيران، ذلك بالإضافة الى تقوية الدور التركى اقليميا وعالميا فى إطار الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وفى مقابلة أجرتها صحيفة "شالوم" التى تصدر فى استانبول، وقد اجرى المقابلة مع شمعون بيرس "ليزى بهمو أراسى، بأسم مجلة "نقطة" التركية الأسبوعية صرح: تحمل تركيا لنا أهمية كبيرة لموقعها الإستراتيجى فى المنطقة ولغناها بموارد المياة، كما أنها تستطيع ان تكون عنصر توزان سياسى ومساعدة للسلام أنها مفتاح حل مسألة المياة فى المنطقة... إن تركيا هامة من زاوية كونها مسلمة وذات إقتصاد حديث.. إن تركيا تشكل نموذجا مواجها للنموذج الإيرانى فى العالم الإسلامى.

وعلى ضوء تلك العلاقة، يجب أن نتناول دور تركيا فى الشرق الأوسط :

النظام الشرق اوسطى : مما لاشك فيه، أن النظام الشرق أوسطى المستهدف بنائه هو أحد أساسيات البناء للنظام العالمى الجديد، ويأتى على رأس أولويات الولايات المتحدة الأمريكية. وتعمل تركيا على مختلف الصور من اجل أن تكون ذات دور بارز فى هذا النظام الجديد، وهى فى سبيل تحقيق ذلك لاتفوت فرصة إلا واقتنصتها من حرب الخليج الثانية، ودورها فى إطار الإستراتيجية الأطلسية، إلى دورها فى الجمهوريات الإسلامية الخارجة من الإتحاد السوفيتي السابق، إلى إستخدام ورقة وفرة المياه لديها وتوظيف ذلك من أجل الدخول في الشرق الأوسط الذى يعانى من ندرة المياه.

ذلك بالإضافة الى أن الإستراتيجية العسكرية الجديدة لتركيا ستجعل من تركيا قوة عسكرية كبرى فى المنطقة.

ويدرك المسؤولون الأتراك، أنه يستحيل بناء نظام شرق اوسطى جديد دون وجود تركيا بداخله، حيث تتهيأ للعب دور الوسيط الاستراتيجى بين اسيا الوسطى ودول البحر المتوسط وأوربا والشرق الأوسط.

ولكن من المؤكد إن تركيا لن تأخذ الدور الأقليمى رقم واحد فى منظمة الشرق الأوسط الجديد وذلك لإن الدور الأقليمى الأول محجوز لإسرائيل وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تكشفه المشاريع المطروحه على المباحثات المتعددة الأطراف، والمشاريع التى عرضت فى قمة الدار البيضاء وقمة عمان ايضا.

ذلك بالإضافة أن هناك كثير من المشاكل والمصاعب التى تعانى منها تركيا على المستوى الداخلي والأقليمي , تبعدها عن حق التربع على قمة النظام الإقليمى الجديد، فهناك تضخم إقتصادى يتجاوز نسبة السبعين فى المائه، وهناك ديون خارجية تصل الى حوالى ٦٠ مليار دولار، ذلك بالإضافة الى صراعها المرير مع الأكراد والذى يجعلها فى حالة استنزاف

مستمرة، وبروز الغضب الأسلامى المعبر عن حالة ازدواج الهوية والذى تعيشه تركيا بين العلمانية والإنتماء للغرب. وبين الإسلام والحركة فى مجاله.

ومن المؤكد أن هذه الصعوبات المتعددة سوف تعوق تقديم دورها فى النظام الإقليمى الجديد، ورغم ما تبذله من جهود فى بناء السدود المائية على نهرى الفرات ودجله ورغم المشروعات التنموية الكبرى.

رغم كل ذلك يبقى لتركيا سياستها الشرق اوسطية والتى تتمثل فى :

* ضمان أمن حدودها الجنوبية مع سوريا – العراق.
* التأثير على شمال العراق الكردى، واللعب مع الأقليات فى العراق لتحجيم الدور العراقى.
* تأمين مكاسب إقتصادية نفطية، عبر التلويح بإمكانية لعب دور لتحجيم النفوذ الإيرانى والنفوذ العراقى، وعبر التلويح بورقة المياه مقابل النفط.

تدعيم العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، حتى تضمن وجودها فى رسم خريطة جديدة للمنطقة.

ويأتى مشروع "أنابيب السلام" ومشروع "قناة السلام" ومشروع "نهر مانافغات" وأخيرا مشروع الـ"غاب GAP "على رأس المشرعات التى تدخل تركيا فى الهندسة الجديدة لتصميم شرق اوسط جديد.

ومشروع "انابيب السلام" جاء بعدما رفض الشعب المصرى مد إسرائيل بمياه النيل وذلك حسمبا اقترح الخبير الإسرائيلى أليشع كالى وخبير الرى شارون أرلوزوروف، وقام الرئيس التركى تورغوت أوزال بتبنيه على حساب المياه التركية، وقد كلفت الحكومة التركية المستشارين الأمريكين براون ودوت للقيام بدراسة الجدوى، ويتم استثمار مياه نهرى سيحون وجيحون اللذين ينبعان من شرق الأناضول ويتوجهان إلى البحر الأبيض المتوسط بين مرسين واسكندرون ويقوم المشروع على مد خطين من الأنابيب "غربى" بطول ٢٦٥٠ كليم يمتد من نهر جيحون الى مكه وجدة عبر سوريا والأردن وإسرائيل "وشرقى" يطلق عليه خط الخليج بطول ٣٩٠٠

كلم، يمتد من نهر سيحون مرورا بالكويت والسعودية والبحرين وقطر وعمان والإمارات وسوف ينقل الخطين نحو ٣٩ مليون م٣ من المياه للمنطقة يوميا. وهناك ايضا مشروع قناة السلام وهو مشروع بديل لمشروع انابيب السلام فى حالة عدم الموافقة عليه ويقضى هذا المشروع الذى أعده معهد الدراسات الإستراتيجية فى نيويورك بمد أنبوبين ينقلان المياه من بحيرة أتاتوك - خلف سد أتاتوك على نهر الفرات - إلى هضبة الجولان السورية، حيث تشكلان هناك شبه بحيرة مستطيلة (طولها ٦٠ كم وعرضها متر) وتشكل حاجزا مائيا بين سوريا وإسرائيل، ثم يتفرغ عنه أنبوبان : وتأخذبأتجاه الغرب نحو بحيرة طبريا لصالح إسرائيل والأردن، وثان باتجاه نهر اليرموك خلف سد الوحدة لمصلحة سوريا والأردن.

أما مشروع الغاب والذى يعرف باسم "مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول" وقد وصفه الرئيس التركى تورغوت أوزال بأنه خطوة مهمة على طريق تركيا القوية والقادرة على إحتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة - فضلا عن أن هذا المشروع لن يغطى حاجات تركيا فقط، بل أن سيسد أيضا جميع حاجات منطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية والمنتوجات الصناعية.

وهذا المشروع هو تجسيد للتعاون الإسرائيلى التركى ومن خلال كل المشروعات السابقة يتبين لنا - أن تركيا تريد أن تقوم بدور رئيسى فى منطقة الشرق الأوسط وذلك عبر إستخدامها لمصدر المياه كسلعة إستراتيجية وللعلاقة الممتازة بإسرائيل، وقد تبين لنا من خلال التوترات الواقعة فى العلاقات السورية التركية والعراقية التركية أن تركيا تقوم بدور واضح فى الضغط على كل من سوريا لآجل المفاوضة مع إسرائيل وذلك عبر فتح جبهة لسوريا على الحدود التركية، ذلك بالأضافة الى إحتلالها المتكرر لحدود العراق الدولية بحجة شن حرب وقائية ضد الأرهاب الكردى.

وتعيش بعض الأنظمة العربية وبعض القوى العربية على أمل أن يجسر حزب الرفاه الإسلامى خط تواصل تركى - عربى وبالذات بعدما أعلن زعيمة اكثر من مرة أنه يريد تحسين العلاقات مع العرب والدول

الإسلامية، وأنة يريد تحجيم العلاقات مع إسرائيل ولعل هذا يتطلب الإهتمام بالحوار القومى الإسلامى

٣- العلاقات العربية الأثيوبية - الأرتيرية مابين الإنفراج والتوتر

ومن المؤكد أن هناك شواهد على دخول اسرائيل على خط تلك العلاقات.

وقد وضح ذلك فى إحتلال أرتيريا لبعض الجزر الإستراتيجية على مدخل البحر الأحمر (حنيش الكبرى)، ومن المعروف أن رئيس أريتريا وثيق الصلة بإسرائيل.

ومن المعروف ايضا أنها دولة صغيرة حديثة الإستقلال، وكان للعرب مع تياراتها السياسيةالمناضلة من أجل التحرير والإستقلال مواقف تعاون كثيرة.

ولم تكتف ارتيريا بإحتلال حنيش بل ودخلت ارض جيبوتى اكثر من مرة وتبين لنا تك الوقائع الدور الارتيرى والمستخدم من قبل اسرائيل للعب دور فى بوابة البحر الأحمر مما يهدد أمننا العربى.

أما أثيوبيا، فلقد كانت العلاقات بينها وبين بعض الأنظمة العربية وبالذات مصر منفرجه إلا ان فى الفترة الأخيرة تعلن اثيوبيا العزم على بناء مجموعة من السدود لحجز ماء النيل ومن المؤكد أن ذلك سوف يخلق خلافا واسعا بين مصر والسودان وأثيوبيا وبالذات ونحن مقبلون على أزمة شديدة فى المياه مما يجعل البعض من خبراء الإستراتيجية يعتقدون ان الحرب القادمة هى حرب المياه.

عرب اليوم

تعانى الأمة العربية أزمة مستحكمة متعددة الإبعاد جاءت نتيجة تفريط فى الإرادة القومية وفهم خاطئ للمتغيرات الدولية وخريطة القوى العالمية، وعدم مسايرة العصر وطرائق تفكيره

وتظهر أبرز المخاطر التى تهدد الإستقلال الوطنى فى تصاعد التدخل الأجنبى المباشر، فهناك إحتلال فلسطين وأراضى من سوريا ولبنان

وفقد العـراق سيادته علـى أراضيه، وتعانى ليبيا حظر الطيران وحصـارا جزئيا. وهناك الوجود العسكرى المباشر فى عدد من بلدان المنطقة فى إطـار إتفاقيات بين حكوماتها والدول العربية وفى مقدمتها القوات المتعددة الجنسيات فى سيناء فى إطار إتفاقية السلام المصرية الإسلامية وقوات التحالف.

الغربى فى الكويت والسعودية وبعض دويلات الخليج وتعـانى بعـض الأقطار العربية من غياب الإسـتقرار الداخلى "الحرب الأهليـة" (السـودان – الصومال – جيبوتى – الجزائر).

وتنتشر اعمال العنف فى (مصر – العراق – اليمن).

ورغم الموارد الضخمة الكامنة لإقتصايات الوطـن العربـى فإنهـا فـى مجموعها تعانى مشكلات التخلف الإقتصادى وضعف التنمية والتبعية، كذلـك تعانى البلدان العربية من نقص شديد فى موارد المياه والمنازعات حولها ممـا يهدد بالصراع والحرب وتعتبر من بيـن الـدول الأكثر مديونيـة عالميـا حيـث تعادل ٨٠ بالمئة من الناتج القومى.

وعلى سبيل المثال فإنة فـى الربـع القرن الأخير بلـغ مدخـول الأمـة العربية من مواردها المتعددة – وأهمها البترول – كمـا يشـير محمـد حسـنين هيكل فى كتابة "مصـر والقرن الواحد والعشرون" ١٩٩٤ مـا يقـدر بأربعـة تريليونـات دولار ويمكـن أن يقـال إجمـالا إن تريليونـا منهـا توجهـت لبنـاء مشاريع بنية أساسية فى البلاد العربية إلى جانب بعض مشـروعات الخدمـات والإنتاجية ويمكن وفق نفس التقدير الإجمالى أن يقال إن تريليونا ثانية ذهبـت فى مشتريات سلاح يعلم الله ما يفعل بها – لكن نصف المدخولات العربية – ٢ تريليون دولار تحتاج إلى من يبحث عنها.

وربما يساعدنا أن النظام البنكى العالمى تدور فية الأن :

٤٣٠بليون دولار تقريبـا من أمـوال مواطنيـن سـعودين (لا تشـمل الملكية العقارية أو الزراعية) ١٢٢ بليون دولار تقريبـا مـن أمـوال مواطنيـن مصريين.

٧٤بليون دولار تقريبا من أموائل مواطنين جزائرين

٦٥بليون دولار تقريبا من أموال مواطنين سوريين .

ونعلم أن حصة الدين الخارجى طويل الأجل وهو ما يمثل الشق الأعظم من الدين العربى العام حوالى ٨٦٪) وذلك فى مقابل حصة الدين قصير الأجل (حوالى ١٢٪) وحصة صندوق النقد الدولى (٢٪) فى عام ١٩٩٠ وفى نفس العام إرتفعت خدمة الدين العام الخارجى الى ١٦,٨ مليار دولار كما إرتفعت تسديدات الأقساط الى ١٢ مليار دولار.

ومن أجل الإحاطة الشاملة بحالة الإقتصاد العربى ومدى تحقيقة للعداله الإجتماعية لمواطنيه يمكن الإشارة الى أن عدد سكان الوطن العربى قد تجاوز ٢٣٠ مليون نسمة، أى أن الزيادة بمعدل ٣٪ سنويا وشهد حجم القوة العاملة عام ١٩٩١ زيادة قدرها ١٦ مليون نسمة مقارنة بعام ١٩٨٥ حيث وصل إجماليها إلى ٦٧ مليون نسمة ويرجع ذلك الى إرتفاع معدل النمو السكانى وزيادة مساهمة المرأة فى النشاط الإقتصادى فضلا عن زيادة نسبة المتسربين من مراحل التعليم المتوسط والثانوى.

ويكفى أن متوسط دخل الفرد فى مصر كمثال قد تدنى حتى وصل إلى ٥٤٠ دولار سنويا وبالرغم من طرح إقامة سوق عربية مشتركة منذ عام ١٩٥٧ إلا أنها لم تخرج لحيز التنفيذ وقد بلغ حجم التبادل التجارى العربى اقل من ٨٪ من إجمالى التجارة العربية مع العالم، وقد وصلت قيمة الصادرات السلعية للعالم العربى إلى ١٣٥,٤ بليون دولار بما يقرب من ٣,٧٪ من إجمالى الصادرات العالمية.

ولم يكن التعبير عن أزمة الأمة العربية إقتصاديا فقط إنما كانت هناك عوامل متعددة كانت سببا ومظهرا فى نفس الوقت للأزمة، وكان على رأس تلك العوامل والمظاهر : الصراع بين الدولة والأمة.

ففى واقعنا العربى الأمة اقدم من الدولة، حيث وجودها قائم بالعوامل المتوافرة فى كل أمة (اللغة والثقافة المشتركة، التاريخ المشترك، الأرض الواحدة) والأمة العربية ذات تاريخ طويل هو تاريخ اللغة العربية وتاريخ الأقوام والحضارات العربية منذ الأكاديين حتى اليوم.

ولقد شهد تاريخ الأمة العربى صراعا مريرا بين الوحدة والتجزئة وبالذات عندما تلبست التجزئة ثوب الدولة القطرية، التى حاولت أن تؤسس

اقليمية عوضا عن الوحدة وكان ذلك تعبيرا عن الخضوع من قبل بعض الأمراء وكبار الملاك والأعيان للمخطط الاستعماري لتجزئة المنطقة ذلك بالإضافة إلى الدفاع عن مصالحهم فى مواجه مصالح الأمة ككل، ومنذ ذلك الحين والدولة القطرية المعبرة عن شرائح إجتماعية ضيقة وفى القلب منها طبقة الحكام، تحاول تقوية نفوذها وسلطانها فى مواجهة الأمة، وذلك عن طريق ترسانة القوانين المقيدة للحريات وأجهزة القمع وترسانة الأسلحة والعمل على إحياء الهويات القديم التى إندثرت هذا يوضح أن الدولة المعبرة عن التجزئة والإقليمية فإنها تمثل فئات محددة لها مصالح متناقضة مع مصالحالأمة وتخدم مصالح أعدائها حيث تحافظ على ضعف القطر فى المعادلات الإقليمية والدولية وتحد من إمكانياته المادية الواقعية، وتفسح المجال أمام مخاطر العدوان الخارجي. من هنا نجد أن أحد جوانب الأزمة العامة التى يعيشها المجتمع العربى تتركز فى الصراع بين الدولة والأمة فلقد حاولت الدولة لفترة طويلة ان تقوم بدور التحول والتغيرات وتقديم الخدمات.

إلا أنها فى العقدين الأخيرين صارت الدولة القطرية التى عبرت عن الصراع بين الأمة الباحثة عن دولة، والدولة المعبرة عن جزء من الأمة وهكذا أصبح المجتمع فى واد والدولة بأجهزة قمعها وأيدلوجياتها التبريرية فى واد آخر. ولقد نتج عن هذا الصراع بين الدولة والأمة، عدم القدرة على تنفيذ حلم الوحدة وفتح الثغرات الواسعة فى ثوب الأمن القومى العربى، وهدر أمكانيات الأمة فى والنهضة، ذلك بالأضافة إلى تحول الدولة إلى أداة قمع وتسلط واستئثار بالثروة والسلطة معا.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك التحولات الكبرى التى شهدها العالم، التى تأثر بها كثيرا النظام العربى، نجد إن الإطار المعبر عن هذا النظام الإقليمى (الجامعة العربية) لم يعد قادرا على مواجهة أى من تلك المستجدات اليومية الحاصلة فى وطننا العربى من صراعات عربية – عربية أو من صراعات عربية مع دول الجوار أو صراعات عربية – دولية.

وترتيبا على ذلك تعرض الأمن القومى العربى لضربات شديدة كان على رأسها إتفاقيات كامب ديفيد : حيث ترتب عليها عزل مصر عن دائرة الفعل العربى الموجه لصالح الأمة ايضا هناك الغزو العراقى للكويت وماتبعه

من تشكيل قوات التحالف الدولى بما فى ذلك القوات العربية مما نتج عنه أن قتالا قد وقع بين عرب وعرب وأن الخليج اعتبر العراق العربى مصدر الخطر الرئيس وليس أحد آخر.. كذلك تداعيات التسوية السلمية بين الأطراف العربية وإسرائيل مما فتح ثغرات واسعة فى الأمن القومى العربى، حيث تعرضت بوابات الأمن لإختراقات إسرائيلية وأمريكية واسعة ووصل التهديد إلى العمل لتأسيس نظام إقليمى آخر هو النظام الشرق أوسطى وأخيرا بروز تهديد جماعات الإسلام السياسى كتهديد داخلى تعطيه الأنظمة العربية كل أولوياتها متغافلة عن المخاطر الخارجية. وهكذا اصبح الأمن القومى العربى معرض للإندثار وتلك هى إحدى سمات حالة العرب اليوم.

ولم يكن ذلك فقط بل هناك أزمة شرعية، حيث تعانى معظم الأنظمة فى وطننا العربى من إنعدام مبرر وجودها فاصبحت تحكم بقوة الأمر الواقع ثم إن أزمة الشرعية لاتقتصر على السلطة وإنما تمد ظلها الى مشروعية الثروة، فهناك ثروات كبيرة وكثيرة فى العالم العربى لاتبدو مبررة أو مستندة الى حق طبيعى بالإرث أو مكتسب بالعمل ذلك بالإضافة الى الإحساس لدى المواطنين بعدم الجدوى فى الإصلاح مما يرتب فقدان الإنتماء وعدم المسئولية.

مصر اليوم :

الحركة الناصرية والحزب العربى الديقراطى الناصرى يستند الى رؤية بديلة ونقيضة لسياسة الإنفتاح الإقتصادى والخصخصة التى تنفذها حكومة الحزب الوطنى – الحزب الحاكم تلك السياسية التى جاءت بالتبعية والمديونية والخراب الإقتصادى الشامل على مصر المحروسة وكان من افرازها الطبيعى حالة العنف المنتشر فى كل ربوع الوطن.

ولم تكن الرؤية الناصرية فى حل المشكلة الإقتصادية، مجرد رؤية نظرية، بل جاءت تعبر عن تجربة تم تطبيقها فى مصر أثناء الحكم الناصرى وكانت واضعة نصب اعينها اولا : إستقلال مصر – وثانيا : نهضة شاملة

وتنمية مركزية وثالثا : فى عدالة إجتماعية وحق الأغلبية من العاملين الكادحين فى نصيب عادل من ثروة المجتمع .

ولقد تم ذلك عبر القطاع العام وتقنين الإستغلال وعدالة التوزيع والضريبة التصاعدية على الدخول الكبيرة وتحديد الملكية العامة لوسائل الإنتاج الإسترتيجية.

وعندما حدث الإنقلاب على خط الثورة جاءت الخصخصة والإنفتاح الإقتصادى وحرية السوق ونتج عن ذلك تدنى فى دخل الفرد وتركز المال فى أيدى فئة قليلة لاتتجاوز ٢٪ من المجتمع وعاد الوطن مرة أخرى إلى عصر الباشوات من رجال المال والأرض ومن أصحاب التوكيلات والسماسرة.

وأصبح من سمات الإقتصاد المصرى العجز والغلاء، حيث يتزايد العجز عاما بعد عام فى موازنة الدولة.

كذلك تعكس الأرقام الرسمية ضعف معدل الإستثمار وتكتمل صورة العجز الشاملة بعجز فرص العمل الجديدة عن إستيعاب الشاب وبصفة خاصة الشباب المتعلم.

ولقد وصلت ديون مصر الى حد خطير رغم الإعفاء الذى الذى حدث لجزء من الديون بعد موقف مصر المتحالف مع الحلف الاطلسى فى العدولن على العراق، ولقد كانت ديون مصر فى نهاية ١٩٧٣ وبعد تكاليف المجهود الحربى لاتتجاوز ٢,٣ مليار $ وقد وصلت الان الى ما يقرب من ٣٦ مليار $ مع الإعتبار أن ديون القطاع الخاص الإنفتاحى من الخارج غير محسوبة على تلك المديونية.

ورغم الإفقار الشديد لكل الطبقات والشرائح الإجتماعية للشعب العامل إلا أن الحكومة مازالت سائرة فى طريق التبعية والخصخصة وبيع القطاع العام وتسليم اراضى الإصلاح الزراعى الى باشوات الماضى واسرهم وفتحت باب ملكية الأراضى على مصراعية، ولقد ساهم هذا الخيار بشكل رئيسى فى إنتشار الفساد والغلاء المستمر يوما بعد يوم حتى وصل بالطبقة الوسطى وهى العمود الرئيس فى الحراك الإجتماعى أن تتقلص

وتنهمش لدرجة أفقدت الحياة السياسية والثقافية كثير من حيويتها، وينتشر الفساد فى المجتمع كله ولا يقتصر على الفئات التى صنعته بسياستها.

وقد أوضحت أحدث دراسة عن الدخل وتوزيعة فى مصر أن نسبة الفقراء فى تزايد مستمر وقد عبرت مرحلة نسبة الـ٦٠٪.

وقد قدم النظام نفسة للجماهير على أنه نظام ديمقراطى، وفى الحقيقة فهو غير ذلك على مستوى حرية الرأى فمازالت هناك صحف تغلق ولم تسمح السلطة حتى الآن بحرية إصدار الصحف سوى للأحزاب الشرعية، ونحن نعيش فى الظاهر فقط نظام تعدد حزبى لكن فى جوهرة نظام حزب الواحد وبجواره مجموعة من صحف المعارضه فغير مسموح بتداول السلطة وغير مسموح بإنتخاب رئيس الجمهورية وغير مسموح بإنتخابات نزيهه ولقد أثبتت الإنتخابات الأخيرة ذلك وبعدها قد تم تهميش كل أحزاب المعارضة فى المجلس النيابى.

ومازالت الحكومة تضع قيودا شديدا على مؤسسات المجتمع المدنى، وما زالت تنتهك سلطاتها حقوق الإنسان كل يوم لدرجة وصلت أن تعدت حالات الإعدام فى الخمس سنوات الأخيرة فقط اعداد حالات الأعدام من ١٩٥٢ حتى ١٩٩٠.

ذلك بالإضافة إلى القوانين سيئة السمعة، قانون الأحزاب وقانون المدعى العام الإشتراكى وقوانين الصحافة والعيب والجمعيات.. إلخ.

هكذا ترى الحال فى بر مصر يسير من سيىء الى أسوأ، ولعل ذلك يؤكد لنا أن خيار الناصرية مازال هو البديل الصالح لبناء مصر.

البديـل :

مما سبق شرحة فى حال العالم وحال العرب وحال مصر يتبين لنا عمق الأزمة وعلى المناضلين أن يتحاوروا من أجل ما العمل ؟ والسؤال من هم هؤلاء المناضلين ؟

بالتأكيد نحن نقصد أولا الحركة الناصرية، لانها تمتلك الرؤية القومية للواقع ومشاكله المتعددة وهى صاحبة تجربة كانت ناجحة في نهضة مصر والأمة العربية ومازالت الأفكار الرئيسية المشكلة لمجمل أفكارها هى القادرة على متطلبات الواقع ومشاكله وهى القادرة على تجسيد الأحلام الجاهيرية فى أمة عربية واحدة على أسس الحرية والإشتراكية والوحدة .

والحركة الناصرية تمتلك حساسيتين واضحتين فى معالمهما :

مدرسة البيروقراطية الناصرية : أى المدرسة التى شاركت فى إدارة الدولة أثناء حكم عبد الناصر وهى محكومة بأفق الإنجازات والشعارات الرئيسية التى طرحها الزعيم عبد الناصر وفى فترة حكمه ويتميز رجالها بأنهم ذو كفاءة فى المناورات وأغلبهم لم يشارك فى أى تجربة سياسية خارج السلطة، لذا فإنهم أقرب الى روح جهاز الدولة وتسلسة الوظيفى وحلمهم الرئيسى والمحورى هو العودة مرة أخرى الى دائرة النفوذ والأضواء.

وقد تسببت تلك المدرسة فى تقزيم الحركة والحزب لعدم إمتلاكها لمشروع أو تصور يجيب عن سؤال ماذا تريد وماذا تحلم ؟ هذا بالإضافة الى إختيارها أسلوب الحوار مع السلطة فى كل الأوقات.

أما المدرسة الجديدة والحسساسية الثانية فهى التى خرجت ضد عباءة السلطة والنظام فى مصر وأغلب كوادرها من الشباب وتهتم بالتربية العقائدية حيث ترى الناصرية نظرية الثورة العربية ونظرية التغير وهى البديل لما هو مطروح فى الساحات العربية من أقطار أقليمية قطرية كانت أو إسلامية.

وقد ناضلت تلك المدرسة من بداية السبعينات حتى الآن ضد السلطة وممارستها وعرف الكثير من قياداتها وكوادرها طريقهم للسجن ونجحو فى أن يخرجو الناصرية من أجهزة الدولة بعد وفاة عبد الناصر إلى الشارع فى حضن الجماهير والقطاعات الإجتماعية صاحبة المصلحة فيها.

وحملت تلك المدرسة راية تشكيل حزب ناصرى مستقل وكان ذلك مع المرحوم المناضل كمال رفعت ثم مع كمال أحمد ثم مع فريد عبد الكريم وأخيرا فى الحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

وتحملت تلك المدرسة عبء النضال بأشكال متعددة من طليعية وجماهرية، وكان لها شرف قيادة المشاركة فى أهم الأحداث التى مرت بمصر من مقاومة (إنتفاضة الجماهير فى ١٨، ١٩يناير - مقاومة التطبيع - تشكيل لجان جبهودية متعددة) مثل اللجنة القومية للدفاع عن سليمان خاطر والحركة الشعبية لمواجهة الصهيونية ومقاومة (اسرائيل) واللجنة القومية للدفاع عن مسجونى الرأى.. ألخ).

وقد تساءل البعض عن أهمية رصد تلك التفرقة بين المدرستين فى هذه الورقة وبالذات فى قسم البديل.

ذلك لإننا لابد أن نمتلك إجابة واضحه ودقيقه عن من نحن ؟ حتى نتعرف على أنفسنا وبالتالى على عناصر قوتنا وعناصر ضعفنا وبالذات عندما تتحول عناصر الضعف الى معوقات فى مسيرة النضال.

ومن المؤكد أن الحركة الناصرية اوسع كثيرا من أطرأ ومؤسسات الحزب العربى الديمقراطى الناصرى وذلك لعدة أسباب :

١- الحزب مجرد تعبير عن الذين وافقو على الإنضمام الية.

٢- هناك كثير من الفاعليات الناصرية والمنتمية الى تجربة عبد الناصر لايجسد الحزب أحلامها عن الناصرية وعن عبد الناصر.

٣- هناك قوى إجتماعية واسعة (عمال - فلاحون) لها مصلحة مباشرة فى الدفاع عن الناصرية ولكنها لاتجد الحزب مجسد لذلك.

٤- هناك كثير من الفاعليات التى تتفق مع الخطوط العامة للتجربة وللمشروع دون أن ترى فى ذلك وجوب الإنضمام للحزب.

تلك هى الحركة، أما الحزب فذلك قصة أخرى.

أولا : ماهو الحزب ذات الشروط الصحيحة فى بنائة ومشروعه والمحقق لذات الحركة ولحلمها فى البديل.

للحزب فى تصور المدرسة الجديدة عدة شروط لابد من توافرها حتى يتحقق له شرط الفاعلية والتاريخية، من حيث تأثيره فى الواقع وقدرته على قيادة المبادرة والفعل ونجاحة فى التعبير عن قطاعات إجتماعية واسعة من العمال والفلاحين وقدرته الذكيه فى تأطير الكوادر والأنصار عبر شبكة تنظمية متسقة مع قيم الواقع المحلى وغير معقدة وقدرته الخلاقة فى إدارة حوار وجدل فى صفوفه حول مختلف القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية، ونجاحه فى إعطاء حق المبادرات لأعضائه ومواقعه.

أما عن التاريخانية فالمقصود بها ان تكون فاعلية الحزب ونشاطاته داخل سياق متكامل الحلقات يوصل الى طريق التغيير، حيث من المؤكد أن التغيير فى بلدان العالم الثالث لن يتأتى عبر البرلمان فقط أو المجتمع الأهلى أو حتى الإنقلاب فى ظل تلك البيئة العالمية. وإنما التغيير سوف يمر بالجماهير وتنظيمها والعمل على خلق مؤسسات المجتمع الأهلى والنضال من أجل حقوق للمواطن فى كافة المجالات والنضال مع العمال والفلاحون والطلاب وذلك من أجل إدخال أوسع مساحة ممكنة من الجماهير والمجتمع حتى تستطيع طليعة النضال بعد ذلك خوض الكفاح عبر اساليب وأدوات العصيان المدنى (المظاهرات - الإضرابات بكافة اشكالها - المؤسسات البديله.. الخ).

نعود مرة أخرى الى الشروط الواجب توافرها من خلال رؤية المدرسة الحديثة :

الشرط الأول : شعبية البناء، والمقصود هو نجاح الحزب فى أن يمد شبكة من الأدوات الكثيرة فى المجتمع حيث لا يكفى أن يدعى حزبنا تمثيله للعمال فى خطابه السياسى من بيانات وخطب، ولا يكفى عقد المؤتمرات تحت شعار عدم بيع القطاع العام، وإنما الأهم من ذلك أن تتضافر كل الأدوات والأساليب من أجل ان ترسم ملامح استراتيجية للتعامل مع العمال وهكذا الفلاحون.

فلابد **أولا :** من تشكيل مكتب عمال قوى - بعمال حقيقين من حيث الإنتماء والوعي.

ولابد **ثانيا :** من تشكيل نويات عمالية نابعة للحركة والحزب في داخل المواقع الصناعية الإستراتيجية مثل حلوان - المحلة - كفر الدوار.. إلخ

ولابد **ثالثا :** من التفكير بعمق في السيطرة او التواجد المؤثر في إتحاد عمال مصر بعد أن صارت الخصخصة هي الملمح الرئيسي في الإقتصاد وأصبحت قوانين السوق هي المستحكمة.

ومن هنا فلابد ان يناضل العمال من أجل أن النقابة هي التي تفاوض صاحب العمل في الأجر وكل الحقوق الأخرى.

ومن أجل أن يحدث ذلك لابد أن تتخلص النقابة من قبضة سلطة الحزب الحاكم. وهنا المسألة ليست وحدة الطبقة العاملة. أى وحدة تلك ؟ إلا إذا كان المقصود هو وحدة الطبقة العاملة من أجل أن تكون في أيدى سلطة الحزب الحاكم، ذلك بالإضافة ان الوحدة الحقيقية هي وحدة النضال القومي والطبقي والموقف المناضل من قضايا الأمة ولابد

رابعا : من ربط الحزب بقضايا العمال والتعبير عنهم بشكل مستمر ومتواصل عبر المحامين الناصرين وعبر العمال اعضاء الحزب وعبر تبني سلسة من المؤتمرات والندوات حول مشاكلهم وعبر تبني وتشكيل لجنة للدفاع عن القطاع العام، ولابد

خامسا : من أن يدير الحزب وأن تدير الحركة حركة استكتاب واسع من أجل اشتراك العمال في تملك بعض من المصانع والمؤسسات المباعة تحت شعار الخصخصة وتقديم نموذج جديد يتمثل في الربط بين النضال السياسي عبر ربط كتل جماهيرية بمشاريع إقتصادية.

هذا نموذج مبسط لشرط الشعبية وهناك الكثير على مستوى الفلاح والطالب وإستصلاح الأرض الزراعية وخلق روابط ثقافية وإجتماعية واستهلاكية.

الأدوات والأساليب كثيرة المهم أن يتكامل النخبوى مع الشعبوى وأن يتم الإهتمام بالشعبوى.

أما الشرط الثانى : ديقراطية الحزب :

ومسألة الديقراطية ليست مسألة شكلية لإنه تبين للجميع من الأحداث الكبرى فى مسيرة الثورة أو أى ثورة. ان أخطاء الديقراطية أهون كثيرا من أخطاء حكم الفرد بأسم المجموع مهما كانت ثوريته لذا فبناء الحزب والحركة ايضا على أساس ديمقراطى يجعلنا نؤسس بناء صلب يعتمد الجدل والحوار ويتعود على سماع الرأى الآخر ولا يدين اى جماعة تتحرك لصالح وجهة نظرها.

ومن أجل ديمقراطية البناء، لابد من إعتماد قاعدة الإنتخاب الديمقراطى الصحيح مهما أفرز فى مراحلة الإبتدائية ولابد من التخلص السريع من حالات العضوية الورقية، فأفضل لنا أن ندير إنتخابات بين خمسة كوادر على أن نديرها بين ١٠٠ على الورق ففى الحالة الأولى سوف يطرح المرشح تصورة ويتم جدل حوله وسوف يكون هناك مرشحا آخر لمنافسته اذا اراد احد الأخوة والنتيجة الاحتكام الى الحوار العقلى والتعرف على برامج ورؤى وخطط والمنتصر فى النهاية الحزب وديمقراطيته أما فى الحالة الثانية فلن يكون سوى مرشح وحيد هو القادر على حشد وتعبئة الأقارب والأصدقاء ولن يكون هناك حوار ولن تكون هناك رؤى وبرامج وسوف ينتصر فى النهاية حكم الفرد وتسلطة وهكذا يتم تهميش الحزب وعضويته.

ومن أجل ديقراطية البناء لابد من مراجعة شاملة لفكرة الديقراطية المركزية تلك الفكرة التى سيطرت على الأحزاب الثورية فى العالم الإشتراكى والعالم الثالث والتى نتج عنها حكم الفرد وتسلطه ونتج عنها ديكتاتورية الأمين العام وفى أفضل الأحوال ديكتاتورية المكتب السياسى.

فلم يعد صالحا التمسك بفكرة الإرادة الواحدة للحزب،حيث المطبق لتجسيدها يعنى إرادة رئيس الحزب أو الأمين العام او القابض على مفتاح مالية الحزب. إنما الإرادة الواحدة تعنى تكامل ادوار الفاعليات والمستويات الحزبيةحتى ولو كان اغلبية وأقلية وتعنى اعطاء الحق للأقلية مهما تعددت

فى التعبير عن رؤيتها والنضال من أجل تسيدها داخل الحزب وفى وسائل إعلامه فليس من الضرورى أن يكون رأى الأغلبية هو الصائب دائما ومن المؤكد أن إعطاء حقوق للمختلفين سوف يثرى الحزب ويثرى الحوار داخله ويحافظ على الحزب ووحدة أرادته المتكاملة ومن هنا فلابد أن يتم تقنين تلك الحقوق لائحيا والأهم من ذلك النضال من أجل تطبيقها، لذلك فهناك أهمية قصوى ان يتم الحوار حول حق الرؤى المتعددة فى ممارسة المنابر المتحركة للدعوة لرؤيتها، بل هناك أهمية اعلان منابر ثابتة داخل الحزب الواحد يكون لها حق الصراع داخل اطر الحزب من أجل تسييد وجهة نظرها على أن يتوفر لها الشروط المادية من إعلام وحركة ومال من داخل مؤسسات الحزب، هذه مجرد أمثلة فى حياة الحزب الداخلية وهى الطريقة الوحيدة لوحدة الإرادة الحزبية وتكامل أدوار الفاعليات داخلها لصالح إستراتيجية واحدة فليس عيبا أن يكون داخل الحزب الناصرى أكثر من رؤية وأكثر من حساسية وأكثر من مدرسة ولكن العيب فى هيمنة مدرسة أو مجموعة على مدرسة أخرى ومجموعة أخرى بحجة الحيثية التاريخية أو الخبرة أو حتى بحجة أنهم اصحاب الشرعية والتمويل لان ذلك يساوى نفى الرؤية الأخرى والإحتفاظ بقدرات هزيلة لحزب من الممكن يكون حزبا فاعلا وتاريخيا.

أما الشرط الثالث : فهو قومية الحزب : حيث تستند حركتنا وحزبنا على أساس عقيدة قومية تؤمن بوحدة الأمة وتناضل من أجل تجسيد تلك الوحدة ومن هنا لايصح أن ندعى القومية فى خطابنا السياسى ولانجسد ذلك فى حركتنا النضالية والسياسية ولا يجوز ان لانضع على أجندة أعمال الحركة والحزب. العمل القومى ووحدته وذلك لإننا مناضلين من أجل وحدة الأمة وعاملين من أجل وحدة التنظيم القومى ذلك بالإضافة الى وجود اكثر من حزب ناصرى فى بعض الساحات العربية وترتيبا على رؤيته الواحدة للمشاكل التى تعانى منها امتنا واتفاقنا على رؤية واحدة لحل تلك المشاكل وجب علينا النضال من أجل وحدة إستراتيجية الفعل القومى وهذا يرتب على حزبنا وحركتنا – إنطلاقا من قيادة مصر ودور مصر فى الساحة القومية – أن يقود استراتيجية واضحة المعالم لتأسيس الحركة العربية الواحدة ولن يتم ذلك عن طريق خلق المحاور والإنتماءات الخاصة، بل لابد من فتح حوار

بين كل الفاعليات الناصرية من أجل الإتفاق على رؤية نظرية تحدد طبيعة المشكلة وطبيعة الحل والأساليب والأدوات ولابد من الحوار على برنامج العمل ثم الإتفاق على قيادة تدير النضال وتوجهه بطريق ديمقراطى صحيح.

غير ذلك لايجدى خداع الناصريون فىالساحات العربية لايفيد بل يضر ويضر بحركة النضال، التصارح اولا الحوار ثانيا الاتفاق ثالثا على ان يتم كل ذلك داخل صفوف المناضلين الناصرين بكافة إنتماءتهم التنظيمية الحالية على أن يراعى المستقبلية فى التكوين والبناء وحتى النماذج البشرية.

بعد ذلك تأتى مهمة فتح حوار قومى – قومى من أجل الإتفاق على برنامج مشترك للعمل حسب الاتفاقي على المرحلة بكل أبعادها.

تلك هى الشروط الواجب توافرها من جانب المدرسة الجديدة للحزب الناصرى والحركة ايضا بروافدها المختلفة والسؤال الآن إذا كان هؤلاء هم الناصريون فماذا يريدون ؟ ومن أجل أية أهداف يسعون ؟

الناصريون على المدى الطويل يسعون ويناضلون من اجل الدولة العربية الواحدة على أسس الحرية والإشتراكية والوحدة.

ومن أجل أن يتم ذلك فلابد من إعادة تأسيس شاملة للحركة الناصرية فى مصر وكافة الساحات العربية على أسس الشعبية والديمقراطية والقومية إنها استراتيجية البناء من أسفل الذى تعتمد على تأسيس روابط وجمعيات وأندية ومنتديات اجتماعية وثقافية وذلك التأسيس لابد من أن يمتلك القدرة والكفاءة لإعادة توزيع الكادر على المواقع الإنتاجية والإجتماعية الهامة فى المجتمع وأن يرتبط بالمجتمع الأهلى عبر شبكة من العلاقات الحياتية وتلك هى المرحلة الأولى للوصول الى المرحلة الأخيرة.

أما المرحلة الوسطى وهى نجاح الحركة فى بناء التنظيم القومى وتأسيس شبكة من الروابط بين المواطنين العرب منها ماهو اقتصادى وما هو ثقافى وما هو سياسى وما هو إجتماعى.

والسؤال الآن على أى أساس يتم فرز القوى والكوادرمن قبل الناصريين وفيما بينهم ؟

وهنـا لابد مـن تنـاول أسس ثلاثـة لهـذا الفـرز آخذيـن فـى الإعتبـار إختلاف المراحل وإختلاف ماتحملة كل مرحلة من مضامين ومواصفات.

الأسـاس الأول : الإنتمـاء النظـرى وليـس المقصـود بـه ان يتـم حفـظ للناصرية أو التعرف الدقيـق علـى كـل ثوابتهـا وفروعهـا وإنمـا المقصـود أن يكون هناك قدر من الوعى المؤسس على رؤية قومية فى فهم مشـاكل الواقـع والإتفـاق عليهـا ثـم رؤيـة واحـدة لحـل تلـك المشـكلات ورؤيـة تكامليـة فـى الأساليب والأدوات.

الأساس الثانى : الإتفاق على برنامج للحركة يتم فيـة تحديـد واضـح لطبيعة تلك المشكلات والحلقةالمركزية للنضال والشعارات الرئيسية لبرنـامج سياسى وبرنـامج مهـام نضاليـة والإتفـاق علـى الأدوات المخصصـة لتلـك النضـالات ذلـك بالإضافـة الـى الإتفـاق علـى خريطـة واضحـة للأصدقـاء والأعداء. الأساس الثـالث : تحديـد إجتماعى وسياسـى دقيـق للحلـف الطبقـى الإستـراتيجى المكمـل لمسـيرة النضـال مـن اجـل تحقيـق حلـم الدولـة العربيـة الواحدة.

بعد ذلك لابد أن ننتقل للإجابة على سؤال ماهيـة القضايـا المطروحـة فى تلـك المرحلـة علـى المواطـن العربـى وبالتـالى علـى المنـاضل النـاصرى وبالذات فى المجتمع المصرى ؟

١- قضـايا مقاومة الصهيونية والتطبيع.
٢- قضـايا مقاومة بيع القطـاع العام.
٣- الدفاع عن مستأجرى الأراضى الزراعية ومقاومة طرد الفلاحين مـن أراضى الإصلاح الزراعى.
٤- قضـايا الديمقراطية وحقوق الإنسان
٥- قضـايا العروبة والدفاع عن الهوية
٦- قضـايا العدل الإجتماعى والإشتراكية.
٧- قضـايا التنوير والتحديث فى إطار القيم العربية والحضارة المعاشة.

تلك هى القضايا المثارة فى الواقع والمتشارك حولها غالبية القوى السياسية، وهنا علينا أن نرصد خريطة القوى السياسية فى المجتمع المصرى والعربى من أجل أن نتعرف على مساحات التلاقى والمشاركة ومساحة الإعتراض والمواجهة.

خريطة القوى السياسية :

* الحركة الإسلامية بفصائلها المتعددة.
* الحركة القومية بفصائلها المتعددة.
* الحركة الليبرالية بفصائلها المتعددة
* الحركة الماركسية بفصائلها المتعددة.

وهنا لابد من الحديث عن التحالفات الإستراتيجية والتحالفات المرحلية

التحالف اللإستراتيجى :

هو التحالف بين القوى والحركات المتفقة على برنامج طويل الأمد وفى الغالب تكون منطلقاتهم وأهدافهم متقاربة بل أحيانا متوافقة مثل الحركات والقوى القومية ومثل العلاقات التى من الممكن أن تؤسس بين فصائل الماركسية القومية والقوى القومية وبين فصائل القوى الإسلامية القومية والقوى القومية.

التحالف المرحلى : هو التحالف بين القوى حول قضايا بعينها مثل الديمقراطية ومثل العدل الإجتماعى وهنا يكون التحالف على سبيل المثال بين القومية واليبيرالية حول حقوق الإنسان والتعدد الديمقراطى.. إلخ كل القضايا الديمقراطية.

وأن يكون بين القومية والماركسية مواقف مشتركة حول خطط مواجهة بيع القطاع العام والخصخصة.. وهكذا.

وبين القوميين والإسلاميين مواقف مشتركة فى مواجهة التطبيع والصهيونية وذلك بالإضافة الى مواقف مشتركة بين الجميع حول قضايا متعددة تتفق عليها رؤية الكل.

خط الحركة فى هذه المرحلة :

المهمات العاجلة الآن والواقعة على عاتق الحركة الناصرية والحزب الناصرى (الواعية بالمرحلة والممتلكة لإرادة العمل) أن تبدأ فى إعادة تأسيس للحركة الناصرية لماذا ؟

أولا : لإن المتغيرات الكونية الحادثة تصيبنا بكثير من الرزاز، مما يوجب علينا الأهتمام بتطوير الخطاب الناصرى والتركيز على الثوابت المركزية وإدخال عناصر جديدة على خطابنا السياسى حتى تعود المصداقية لخطابنا ولحركتنا.

وهنا لابد من مثل لتوضيح الفكرة، فهناك قضية التنمية المستقلة كهدف من أهداف المشروع الناصرى.

أولا : ماهو مفهوم التنمية فى عالم اليوم ؟ وهل التنمية تعنى ما تم فى الستينات ؟ ومام موقع التصنيع الثقيل فى التنمية، وكيف يتم تجاوز الفجوة بيننا وبين المتقدمين فى عالم اليوم ؟ واى استقلال نتحدث عنه فى ظل اختراق واسع للحدود عبر تنميط الإستهلاك وعبر تدويل كثير من القضايا وعبر هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وصناديق التمويل الدولية

تلك أسئلة تحتاج الى اجابات واضحة فلم يعد كافيا ان نتحدث عن التنمية المستقلة دون الأخذ فى الإعتبار البيئة المحيطة بنا والمتغيرات الحضارية الواسعة.

ثانيا : أن الحركة القومية وبعد رحيل القائد عبد الناصر، وفرض خط التسوية بشأن الصراع العربى الصهيونى والإختراق الواسع من الصهيونية للوطن العربى يفرض علينا مهام جديدة ويواجهنا بتحديات مستجدة ويفاجئنا يوميا بأحداث إنقلابية كبرى تستوجب منا إعادة ترتيب الصفوف والبدء فى تأسيس استراتيجية للمواجهة.

ثالثا : دوائر الاستعمار العالمى كانت قد درست بعمق الحركة القومية ومارست ضدها كل عوامل الفرقة وتقليص الفاعلية والنفوذ وذلك عبر تعاونها مع الأنظمة الأقليمية المعادية للحركة القومية والناصرية

ونجحت تلك الأجهزة الاستخباراتية فى زرع الفرقة والقضايا المفتعلة مثل المواجهة بين العروبيين والإسلاميين والتى حان الوقت لإعادة نسج العلاقة الصحيحة بينهما.

رابعا : لقد تعرضت الحركة الناصرية والقومية فى الوطن العربى لعبث أجهزة الدولة الأقليمية ورجالاتها مما انتج كثير من التشرذم الإنقسام حيث سادت المدرسة البيروقراطية والتى نسجت علاقاتها مع أجهزة الدولة فى فترة عبد الناصرى وبعدها نسجت العلاقات مع كل أجهزة الدولة الأقليمية فى البلدان مدعية القومية وهذا اضر اضرار بالغا بالحركة الناصرية وبقوانين التفاعل الصحى داخلها مما انتج تهميش للقوى الثورية فى صفوف تلك الحركة.

ولعل هذا يستوجب إعادة التأسيس بشرط إعلان فراق واضح ومخطط له بين تلك المدرسة البيروقراطية وبين المدرسة الجديدة.

لكل تلك الأسباب من المهم إعادة تأسيس الحركة الناصرية والأن وقبل الزوال.

مهمات فى إعادة التأسيس :

الحزب العربى الديمقراطى الناصرى : لابد أولا من تحديد الثوابت الرئيسية بين كافة الناصرين فى مسألة الحزب.

أ – الحزب بحالته تلك الموجود عليها لايحقق حلم الحماهير الناصرية ولا الوطنيه ولا القومية، حيث كانت تأمل فى وجود حزب قوى وفعال فى الساحة المصرية وقادر على قيادة الفعل الناصرى فى الساحات العربية، ولقد تأكد الجميع عبر التجربة ان الحزب القائم مسخ لاتصو له ولادور فاعل إنما حزب من ضمن الأحزاب القائمة

ب – أن الحزب كأطار شرعى مهم وجوده وإستغلاله من أجل العمل بين الجماهير.

ج – ان هناك مدرستين داخل هـذا الحـزب – مدرسـة تقليديـة تمتلـك الشرعية وتمتلك المال ولاتمتلك أى شيء آخر ومدرسة حديثـة تمتلـك الكـادر والتصور والمشروع والصراع بين المدرستين لابد من إعادة تنظيميـة وذلـك عبر الإعتراف المتبادل وعبر تقنين سبل الصـراع فى ظل البقـاء للأثنيـن فـى الحزب أو إعادة تنظيمة لقوى المدرسة الجديدة بحيث أن تتعامل مع الحـزب على أنه قنوات للعمل مع الجمـاهير ومـع أعضـاء الحـزب فـى المحافظـات المختلفة وبالتـالى تنحيـة جـانب الصـراع فـى المستويات الأعلـى والأهتمـام بالقواعد.

د – أن تطور الحزب مرتبط بتطوير الحركة الناصرية ككل وتطوير الحركة مرتبط بتطوير حالة المدرسة الجديدة من حيث توزيع قوتها وقدرتهـا علـى تقديـم حلـول لمشـاكل كثيرة تخـص الحركـة علـى مسـتوى العلاقـات الناصرية فى الساحات العربيةعلى مسـتوى الخطـاب السياسـى علـى مستوى خلق وتأسيس بؤر نشطة فى وسط الجاهير والمجتمع الأهلـى وأن الفشـل فـى تحقيق تلك المهمات يجعلنا نقع فى المحظـور وهـو إقتران التهميش بـالفكرة الناصرية وللمشروع الناصرى كحام لهذه الأمة مع الحفاظ على حزب صغير مهمش فى الحياة السياسية المصرية.

ومـن أجـل تحقيـق تلـك المهمـات لابد مـن ربـط الحـزب بالحركـة الناصرية بالقوى الإجتماعية المعبر عنها المشروع الناصرى وذلك مـن أجـل إبداع تصور لإعادة تأسيس الحركة ومن أجل البناء والتأسيس من أسفل وفـى وسط القوى الإجتماعيـة صـاحبـة المصلحـة فـى التغيير حيـث لـم يعد وارادا الحديث عن اصلاح الحـزب كوحدة منفصلة عن بقيـة الحالـة ولـم يعـد واردا عدم توظيف كل القـدرات فـى المدرسـة الجديـدة لصـالح ذلـك – مهمـا كـانت التباينـات، ولـم يعد وارددا الصـدام بيـن الأدوار والمهمـات والإمكانيـات بـل الوارد الوحيد هو تضافر المهمات داخل الحزب وخارجة.

ومن هنا فلابد من توزيع مهمات إعادة التأسيس فهناك مهمة تحديـث الخطـاب الناصـرى وهناك مهمة تأسيس مؤسسات للعمل الأهلى وهناك مهمـة تأسيس أندية ومنتديات قومية وهناك مهمة الحوار العروبى الإسلامى وهنـاك مهمة نطوير الحزب وهناك مهمـات عديـده وسـط العمـال والفلاحين مهمـات

على سبيل المثال لا الحصر مثل الروابط العمالية والروابط الفلاحية ولجان الدفاع عن مستأجرى الأرض الزراعية ولجان الدفاع عن القطاع العام وفى القلب من تلك المهام ايضا فهناك مهمة مقاومة التطبيع ومقاومة الفساد.

مهمات كثيرة منها ما يخص الحزب والحركة ومها مايخص الجبهات الوطنية الواسعة.

ولعل ذلك يتطلب إمتلاك جريدة وتأسيس منتديات ومجموعة من الشركات ويتطلب وجود مجلة فكرية فصلية لتطوير الخطاب الناصرى وأشياء اخرى كثيرة يأتى على رأسها تنظيم فاعلية الكوادر وتقسيمها عبر المهمات المختلفة.

البديل القومى
فى مواجهة النظام الشرق الأوسطى*

- البيئة الدولية :

لعل الترويج لفكرة النظام الشرق أوسطى الآن لم تكن مصادفة وأيضا لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة فى حلقات وموجات الصراع بين أمتنا العربية والاستعمار والصهيونية. لماذا طرحت فكرة النظام النظام الشرق أوسطى الآن وبشكل واسع ومدروس ومخطط ؟ بعدما نجحت قوى الاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأميريكية فى أن تهدم البيئة الناتجة عن موازين قوى الحرب العالمية الثانية وذلك عبر مجموعة من المتغيرات يأتى على رأسها:-

أولا : نجاح الغرب الاستعمارى والمشروع الرأسمالى الاحتكارى فى دخول عصر الموجة الثالثة"عصر الثورة الصناعية الثالثة"التى تميزت على خلاف ما سبقها باعتمادها على مصادر متجددة وفى القلب من تلك المصادر ثورة المعلومات والتدفق اللامتناهى للمعرفة والأفكار فى ثلاثة مجالات رئيسية: الإليكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية، وعلوم الفضاء.
ولقد فرضت تلك الموجة الثالثة، وذلك العصر التقنى، على النظام الدولى الذى ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واستند إلى ما عرف بالثنائية القطبية وانقسام العالم إلى معسكرين متنافسين اشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى من خلال حلف وارسو، ورأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحلف الأطلنطى تصدعات كثيرة فى بنيان النظام الدولى. ولعل تلك البيئة التنافسية بين القوتين الأعظم هى التى سمحت ببروز كتلة عدم الانحياز والحياد الايجابى بقيادة مصر والهند ويوغسلافيا فى محاولة للدفاع عن مصالح العالم الثالث المتحرر حديثا والأمل فى النمو

---

*نشرت هذه الدراسة فى مجلة المنابر اللبنانية عدد (٧٥). حزيران - تموز ١٩٩٤ وكنت قد تقدمت بها إلى المؤتمر العام للحزب العربى الديمقراطى الناصرى. المنعقد تحت شعار "البديل القومى فى مواجهة النظام الشرق أوسطى"- وفى حينها كنت عضو مكتب سياسى ومسؤول تثقيف مركزى.

والتنمية من أجل حياة أفضل لمواطنيه في ظل الموجة الثانية العصر الصناعى.. ولكن دخول عصر الموجة الثالثة صدع خريطة تلك القوى والآن يتم بناء وتأسيس خريطة جديدة للقوى ويأتي على رأس قائمة التصدعات تلك:

أ- تفكيك الاتحاد السوفيتي وحل حلف وارسو.

ب- السيطرة التامة على مصدر الطاقة الرئيسى فى العالم(النفط) وذلك بعدما نجح التحالف الغربى الاستعمارى فى التخلص من القوى العربية المتبقية (العراق) فيما أطلق عليه حرب الخليج. بعد خروج مصر أكبر دولة عربية من الصراع مع الاستعمار والصهيونية بعقد اتفاقية كامب ديفيد.

ج- تهميش العالم الثالث وذلك بعد أن خلقت الموجة الثالثة بدائل كثيرة للمواد التي تنتجها البلدان النامية وبعد أن زاد الإندماج داخل النظام الرأسمالى العالمي وعبر أقاليم وتكتلات تعطى مساحة أكبر من تكامل الإمكانيات ولعل هذا ما يفسر تراجع العالم الثالث فى التجارة الدولية وأيضا نجاح المشروع الرأسمالى الاحتكارى فى السيطرة الكاملة على ايرادات بلدان العالم الثالث عبر الصناديق الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفى محاولة جادة لبناء خريطة القوى فى عصر الموجة الثالثة برزت عدة ملامح:

أولها : انفراد الولايات المتحدة بقمة العالم مؤقتا.

ثانيهما : توظيف المنظمات الدولية - هيئة الأمم المتحدة - مجلس الأمن - لصالح استراتيجية الغرب الاستعمارى ومصالحه.

ثالثهما : فرض نموذج الحضارة الغربية على العالم وذلك عبر عولمة الإقتصاد والإعلام وخلق قضايا يلتزم بها العالم كله مثل حقوق الانسانة والبيئة.

ومن هنا فإن طرح النظام الشرق أوسطى لم يكن مصادفة لأنه جاء فى سياق بناء خريطة قوى عصر الموجة الثالثة عصر ما بعد الصناعة ولصالح الغرب الاستعمارى وعبر ابراز قوى إقليمية كبرى حاكمة فى بعض المناطق المضطربة والقلقة.

الصراع بين المشروع القومى العربى والاستعمار والصهيونية

لقد جاء طرح النظام الشرق أوسطى فى هذه المرحلة بعد أن تم تمهيد المنطقة لذلك النظام بخروج مصر من دائرة الصراع العربى الاستعمارى الصهيونى وضرب قوة العراق العسكرية والعمل على اشعال المنطقة بالفتن والقلاقل ولعل ما يحدث في اليمن والخليج والسودان والجزائر لهو دليل كاف على ذلك وأيضا بعد أن نجحت أمريكا فى اجبار منظمة التحرير الفلسطينية لدخول شرك غزة - أريحا وإعلان مبادىء اتفاق بيبنها وبين الكيان الصهيونى المحتل لأرضنا العربية فى فلسطين تعترف فيه بشرعية احتلال العدو الصهيونى لأرضنا العربية الفلسطينية وتصبح بعدها المنظمة فاقدة لشرعية وجودها. ومن هنا فإن طرح هذا النظام جاء فى موعده بعد أن مهدت الأرض له لكى يحقق النظام فى تلك البؤرة المشتعلة فينفى عنها ويسلب منها عوامل الوحدة ويسترد عوامل الفرقة، ويسلب فكرة القومية العربية ويهدد الهوية العربية وذلك عن طريق تذويبها فى كيان أكبر يجمع كل عوامل الفرقة وهو النظام الشرق أوسطى الحاوى لإسرائيل مع تركيا وبعض البلدان العربية أو ما يطلقون عليه الشرق أوسطية. وفى الحقيقة لن تكون تلك المؤامرة الأخيرة فى صراعنا مع الاستعمار الغربى والصهيونى، فلقد مرت أمتنا العربية بموجات متلاحقة وجولات متعددة ودامية، فما زالت سبتة ومليلة خير شاهد على الاستعمار الأسبانى الذى عانت منه أمتنا العربية فى القرن الخامس عشر، وما زالت الجولات الدامية للحروب الصليبية فى العصور الوسطى وقبلها أيضا فى العصور القديمة حيث الاستعمار اليونانى والرومانى وبالتالى فالإستعمار الأوروبى الحديث يكمل مسيرة العدوان على أمتنا العربية وبدءا بوقوع الجزائر فى قبضة الاستعمار الفرنسى ١٨٣.م وعدن فى يد الاستعمار البريطانى ١٨٣٩م ثم بدأت المرحلة الثانية من هيمنة هذا الاستعمار الأوروبى على أمتنا العربية باحتلال مصر عام ١٨٨٢م واحتلال تونس ١٨٨١م وأخيرا تجسدت المرحلة الثالثة فى احتلال ايطاليا لليبيا ١٩١١-١٩١٢م وسقوط المشرق العربى

(الهلال الخصيب) تحت الإحتلال فاستولت فرنسا على سوريا ولبنان وبريطانيا على فلسطين والأردن والعراق. واستطاع الاستعمار الأوروبي بوعيه المكثف لأهمية تلك المنطقة وتأثيرها على مصالحه أن يزرع فيها الكيان الصهيوني قاصما بين عرب آسيا وعرب أفريقيا وذلك من أجل الدفاع الدائم عن مصالحه في المنطقة. وفي ظل السياق الراوى للصراع بين أمتنا العربية والاستعمار والصهيونية نستطيع أن نضع النظام الشرق أوسطى فى سياقه الطبيعى كمرحلة من مراحل هذا الصراع المستمر-حتى يستطيع عضو حزبنا العربى الديمقراطى الناصرى أن يعى مسار الصراع وبعده الزمنى وترتيبا عليه أن يتسلح بالنفس الطويل فى مقاومة تلك المؤامرات ومن خلال مسار ذلك الصراع بين أمتنا العربية والاستعمار العالمى بقديمه وحديثه يتضح لنا أن هناك تناقضا شاملا بين مشروعنا القومى العربى التحررى التنموى وبين النظام الشرق أوسطى المطروح الآن فالمشروع القومى يستند إلى فكرة وجود أمة عربية واحدة تريد أن تتوحد بعد أن جزأها الاستعمار وتريد أن تسيطر على ثرواتها لصالح شعبها بدلا من استغلال الاستعمار لتلك الثروات وتريد أن تحرر الأرض العربية المحتلة حتى تتمكن من التعبير عن حريتها وحرية مواطنيها وحتى تتمكن من التعبير عن هويتها والمساهمة فى الحضارة الانسانية دون تشوهات أو عقد. ولما كان حزبنا العربى الديمقراطى الناصرى فى مصر -الاقليم القاعدة للأمة العربية- مؤمنا بعقيدة القومية العربية ومناضلا من أجل السعى لهدم التجزئة والاقليمية وبناء الوحدة ودولتها، كان واجبا نضاليا على أعضائه وجماهيره أن يكشفوا ويفضحوا المخططات الاستعمارية الصهيونية والرجعية التى تحاول أن تعوق وتعرقل المشروع القومى لتحرير ارادة هذه الأمة ولتجسيد وحدتها والتعبير عن هويتها. لذا لم يكن من الصدف أن النظام الشرق أوسطى يستهدف تذويب ومحو الهوية العربية واعلان الحرب على المشروع القومى العربى وذلك بإدخاله فى كيان سياسى واسع تتعدد فيه الهويات والقوميات والأديان والعرقيات حتى يتم اعطاء شرعية للوجود الصهيونى وفى نفس الوقت نفى شرعية الوجود العربى، ذلك الوجود المعبر عن حضارة متميزة صنعها شعب مستقر على الأرض وعبر التطور التاريخى وعوامل التفاعل المميزة لذلك الشعب اللغة والعادات والتقاليد والثقافة، يتم بلورة تلك الأمة ومميزاتها

الحضارية. ومن هنا فإننا لم نكن أمة عربية اعتباطا وإنما كان ذلك من خلال معاناة تاريخية طويلة للبحث عن حياة أفضل ننجح عبرها فى التعبير عن هويتنا وعن مصالحنا الواحدة فى وطن واحد فى وسط غاقبة من المصالح المتصارعة وبأدوات ووسائل منبثقة من طبيعة مشروعنا القومى ونظامنا العربى ويكفى أن ننظر للأطر التنظيمية التى واكبت النظام العربى من اتحادات وروابط وجمعيات ومؤسسات عربية تجسدت فى اتحاد المحامين العرب واتحاد الأطباء العربى واتحاد المعلمين العرب واتحاد الصحفيين العرب واتحاد الصيادلة العرب إلى الاتحاد العربى للسكك الحديدية والاتحاد العربى للنقل البرى والاتحاد العربى للنقل الجوى والاتحاد البرلمانى العربى وجامعة الدول العربية كإطار عام لهذا النظام العربى بعد الحرب العالمية الثانية حتى نتأكد ممن أهمية اتساق الأدوات والوسائل والأطر مع المشروع القومى العربى حتى تستطيع تلك الأدوات والأطر أن تعبر عن مصداقية غايات ذلك المشروع القومى فى العمل من أجل الوحدة العربية والدفاع عن مصلحتها فى مواجهة مصالح الغير مع اعترافنا بجوانب تقصير متعددة فى تلك الأدوات.

النشأة التاريخية للنظام الشرق الأوسطى :

منذ الحرب العالمية الثانية وهناك اصرار من جانب الغرب فى استخدام وزرع مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على منطقتنا وذلك بعد ما اختفى تعبير الشرق الأدنى الذى كان يستخدم من قبلهم أيضا فى الماضى بعد القرن الخامس عشر قرن الاكتشافات الجغرافية ولعل السمات المميزة لهذا الشرق الأوسط فى مفهومهم هى :

١- إن هذا المفهوم تعبير عن علاقة الغير بالمنطقة ولايعبر عن خصائص وطبيعة المنطقة.

٢- إن تعبير الشرق الأوسط هو تعبير سياسى يترتب عليه ادخال دولا غير عربية إلى المنطقة ويخرج أيضا دول عربية من المنطقة.

٣- إن الشرق الأوسط يضم خليطا من القوميات والعرقيات والأديان واللغات والشعوب. القاعدة فيه التعدد والتنوع وليس الوحدة والانسجام.

وقد ارتبط هذا المصطلح بالفكر الاستراتيجي الانجليزى، حيث استخدم أول مرة عام ١٩٠٢م بواسطة الكابتن الفريد ماهان صاحب نظرية القوة البحرية فى التاريخ، كما أشار إليه لورد كيرزون حاكم الهند عام ١٩١١حيث تحدث عن الشرق الأوسط باعتباره مدخلا للهند. وفى عام ١٩٢١م أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانى ادارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم فأنشىء مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط وأضيفت إليها ايران عام ١٩٤٢م وأخرجت أريتريا منها في عام ١٩٤١م وأضيفت بعد خمسة شهور من اخراجها.

والبعض يرى أن النظام الشرق أوسطى يمتد من غرب مصر إلى شرق ايران، أما معهد الشرق الأوسط بواشنطن فيحددها من المغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان، بينما المعهد البريطانى الملكى للعلاقات الدولية يعرفها بأنها تشمل ايران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر والسودان وقبرص وتعرفها الجمعية الاسرائيلية للدراسات الشرقية والتابعة لمعهد شلواح للأبحاث بأنها تضم المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى أثيوبيا والصومال والسودان جنوبا ومن ايران شرقا إلى ليبيا غربا. ويعبر أبا ابيان فى كتابه"صوت اسرائيل" أن العرب عاشوا دائما فى فرقة وإن الوحدة كانت تتم بقوة السلاح ومن ثم فإن التجزئة السياسية لم يحدثها الاستعمار وأن روابط الثقافة والتراث لا يمكن أن تكون أساسا للوحدة السياسية.

والمطالع لأوراق الخارجية البريطانية والخاصة لمحاولة نيل مصر استقلالها سوف يكشف عن رسالة السير "رالف ستيفنسون" السفير البريطانى فى مصر لوزير الخارجيةالبريطانى وفيها يعلن عن نصيحته للحفاظ عن مصالح بريطانيا فى المنطقة.

"إن النظام الدفاعي للشرق الأوسط ينبغي أن يتركز في منطقة الشمال الشرقي لمصر حيث تلعب إسرائيل ودول الشام أدوارا هامة، ويكون للأولى وضع رئيسي ومحوري".

وفي حديث بين "كيرميت ورزفلت" مندوب الرئيس الأمريكي ترومان إلى جمال عبد الناصر سأل كيرميت روزفلت جمال عبد الناصر عن تصور القيادة المصرية الجديدة (في بداية الثورة وأثناء المفاوضات بشأن اخراج الأحتلال الانجليزي من مصر" للدفاع عن الشرق الأوسط بعد الفراغ الذي سوف ينشأ في المنطقة إذا ما جلت القوات البريطانية عن مصر. وفي مقابلة بين محمد حسنين هيكل والجنرال"أولمستيد" المشرف على برامج المساعدات العسكرية الخارجية الأمريكية في بدايات عصر الرئيس أيزنهاور، طلب الجنرال من هيكل أن يبلغ جمال عبد الناصر أهمية إقامة حلف عسكري اسلامي تنضم إليه مصر وباكستان وتركيا للدفاع عن الشرق الأوسط وفي خطاب من جمال عبد الناصر إلى السلطات الأمريكية عبر السفير المصري بأمريكا أحمد حسين تحدث فيه عن:

١- إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التي تقترحها الدول الغربية غير مقبولة بالنسبة لمصر.

٢- إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغي له أن يرتكز على ميثاق الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية.وفي عام ١٩٥٣م شهدت واشنطن نمو"مجموعة الشرق الأوسط" تحت عباءة المخابرات المركزية الأمريكية وقد رأسها المستر"فرانسيس راسل" المنسق السابق بين المخابرات الأمريكية والاسرائيلية وكان أهم تكليف لتلك المجموعة هو اقتراح خطوات تؤدي إلى تحقيق الصلح بين العرب واسرائيل.

مراحل رئيسية فى النظام الشرق الأوسطى

١- مرحلة الأحلاف والنظام الشرق الأوسطى:

اتسمت الدعوة للنظام الشرق الأوسطي في الخمسينات من هذا القرن ١٩٥٥-١٩٥٦م باقترانها بصيغة الأحلاف ويأتي على رأسها حلف الشرق الأوسط (الميدو) والحلف الاسلامى وحلف بغداد أو الحلف المركزى (السنتو) وقصة حلف بغداد لها دلالة ومغزى تكشف مخططات الغرب فى المنطقة، حيث وجد نورى السعيد فى نظرية دالاس الخاص"بالدفاع الجماعى عن القطاع الشمالى" والمعروفة بنظرية ملء الفراغ، فرصة لإدخال طرف من خارج النظام ليقوى ويتدعم به داخل النظام العربى، وعلى أثر ذلك قام نورى السعيد بالتوقيع على ميثاق حلف بغداد في زيارة لتركيا وأعلنا هو ورئيس وزراء تركيا عدنان مندريس بيانا مشتركا عبر توجيه الدعوة لدول أخرى للإنضمام للحلف. ويكشف لنا البند الخامس في ميثاق حلف بغداد - أهداف الحلف وهى: أن يعمل الأعضاء جميعا على قدم المساواة لإقرار السلم والأمن فى الشرق الأوسط والدفاع ضد العدوان والأعمال التخريبية. وقد انضمت للميثاق بعد إعلانه إيران وباكستان وانجلترا، كما أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مراقبين لها لحضور الاجتماع، والغريب أن حجة الغرب المروجة لفكرة أحلاف الشرق الأوسط في تلك الآونة هى الدفاع عن الشرق الأوسط فى مواجهة التغلغل الشيوعى فى المنطقة، واقرار السلم والأمن أيضا. وما زال الهدف المروج لما يسمى النظام الشرق أوسطى هو اقرار السلم والأمن رغم اختفاء المعسكر الشيوعى.

٢- هزيمة ١٩٦٧ والنظام الشرق أوسطى:

بعد هزيمة ١٩٦٧، اتضحت خريطة التوسع الصهيونى، وذلك باحتلالها كل فلسطين ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء.عندئذ وصلت اسرائيل إلى مصادر المياه والنفط، ومفترق طرق المواصلات فى المنطقة العربية. وكان لابد أن تعبر تلك التوسعات فى الأرض والمواد الأولية ومصادر الطاقة في سياسات التوسع الاقتصادى. فبدأت بسياسة احتواء اقتصاد

الأراضـى المحتلـة وربـط تلـك الاقتصاديـات بالاقتصـاد الإسـرائيلى وبـالذات اقتصاد الضفة وغزة، وتم استخدام هذا القدر الأسـير مـن اقتصاديـات الضفـة وغزة معبرا إلى الأقطارالعربية الأخرى وبخاصة سياسة الجسـور المفتوحـة مع الأردن والتى تم الاتفاق بشأنها بين الأردن واسرائيل، وعن طريق سياسة الجسور المفتوحة تمتعت الصادرات الآتية مـن الضفـة الغربيـة إلـى الشـرقية بحرية التجارة والاعفاء من السوم الجمركيـة والقيـود الاداريـة وهكـذا غـزت اسرائيل الضفة الشرقية بالمنتجات وذلك من خلال اعتمـاد منتجات التصدير العربية فى الضفة الغربية على المواد الأولية والخدمات الاسرائيلية والأسـمدة والكيماويات والطاقة الكهربائية.ومن خلال إحلال واردات الضفة الغربية مـن اسرائيل محل الصادرات من الضفـة الغربيـة إلـى الأردن. وفـى الحقيقـة فقـد كانت سياسة الجسـور المفتوحـة مختبرا لـدور اسـرائيل فـى المنطقـة وقياسـا مبكرا وعمليا للفائدة العائدة على اسرائيل من علاقتها بدول المنطقـة. وبعـد ١٩٦٧ أعدت اسرائيل مشروعا باسم"السوق المشتركة للشرق الأوسط" وذلـك عندما لاحت فى خيالات قادة اسرائيل امكانية للسلام، وكـان القصـد مـن تلـك الفكرة خلق كتلة اقتصادية واحدة فى المنطقـة تتحـرك فيهـا التجـارة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بحرية، وتزدهر فيها المشروعات المشـتركة، ووضعـت اسرائيل المشروع على أساس أن يحتوى على خمسـة مجـالات أساسـية هـى: تعمير الصحـارى، والاستخدام الكفء للميـاة، وتحسـين وسـائل المواصـلات وطـرق الاتصـالات، والغـاء الحواجـز الجمركيـة وتطويـر مصـادر الطاقـة. ونقطـة البدء فـى هـذا المشـروع كـانت الغـاء المقاطعـة الاقتصاديـة العربيـة لإسرائيل.

٣- مرحلة كامب ديفيد والنظام الشرق أوسطى :

لـم يكـن توقيـع رأس النظـام المصـرى فـى مـارس ١٩٧٩م. اتفاقيـة كامب ديفيد مع العدو الصهيونى بمثابة إعـلان عـن نهايـة الحـرب بيـن أكبـر دولة عربية (واسرائيل) ولم يكن من نتيجته حدوث خلل كبير فى ميزان قوى الصراع بين أمتنا العربية والعدو الصهيونى فقط وانما كان بالاضافة إلى ذلك اعترافـا جليـا بدخـول طـرف شـرق أوسطى (اسـرائيل) إلـى النظـام العربـى

بتفاعلاته المختلفة، وقد تكفل الرفض العربى الرسمى والرفض العربى الشعبى فى وقف امتداد الدور الاسرائيلى فى النظام العربى وفرض عليه الحصار ولكن خروج دولة مصر من النظام العربى (تعليق عضويتها فى الجامعة العربية) كان سببا فى صراع خفى بين بعض الدول العربية لاحتلال مكانة ودور مصر مما تسبب فى حالة من التفسخ والتردى جعلت بعض الحكام يعودون مرة أخرى ويطالبون بعودة مصر وبالذات بعد أن دخلت العراق فى حرب شرسة مع ايران وانعقدت قمة عمان ١٩٨٧م واتخذت قرارها بتكييف مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية باعتبارها شأنا خاصا ومسألة ثنائية من صميم حقوق السيادة الخاصة بكل دولة عربية، وترتب على ذلك حضور مصر قمة الدار البيضاء فى مايو ١٩٨٩م، وحضور مصر كان يعنى من وجه آخر- غير عودة مصر للنظام العربى - دخولها بطرف شرق أوسطى ترتبط به بمعاهدة صلح وتقنين للمصالح وعند ذلك تم التيقن من دخول النظام الشرق أوسطى المنطقة... وباعتراف أعلى صيغة معبرة عن النظام العربى (القمة العربية).

٤- غزة -أريحا أولا والنظام الشرق أوسطى:

لقد كان من نتيجة حرب الخليج الثانية (العراق -الكويت) أنها وجهت ضربات شديدة للنظام العربى بعد أن تمت معركة بين قطر عربى وقطر عربى آخر والاثنان عضوان فى النظام العربى وبعد أن انقسمت دول هذا النظام إلى فريق مؤيد لطرف وفريق آخر مؤيد لطرف آخر، ودخلت بعض الدول فى الحلف العسكرى الغربى لتوجيه ضربات إلى العراق، ولقد أدت تلك الحرب إلى انهيار شامل فى صحة النظام العربى لصالح النظام الشرق أوسطى وذلك بعد أن تسارعت الأحداث وتم توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى والذى اشتهر بغزة -أريحا أولا فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٣م ليصبح محورا رئيسيا ودعامة محورية للنظام الشرق أوسطى، فقد أتاح لإسرائيل الفرصة الكبرى لإعادة دمج نفسها فى نظام الشرق الأوسط الجديد حسب تعبير بيريز نائب رئيس الوزراء الاسرائيلى وذلك بعد أن نصت الاتفاقية على بنود دافعة ومقننة لهذا الدمج، وقد سبق لأبا ايبان وزير خارجية

اسرائيل الأسبق أن حدد شرط السلام بإنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والبلدان العربية، وقد نصت اتفاقية غزة -أريحا فى بعض بنودها على تلك العلاقات الكثيفة بين اسرائيل والكيان الفلسطينى الشائه والأردن وقامت بتقنين دمج اقتصادهما مع الاقتصاد الاسرائيلى كنواة ومحور لما يطلق عليه السوق الشرق أوسطية أحد المحاور الفرعية من المحور الرئيسى النظام الشرق أوسطى.

استراتيجية بناء النظام الشرق أوسطى:

اهتمت المعاهد والمراكز البحثية فى أمريكا واسرائيل وأوروبا فى رسم استراتيجية بناء الشرق الأوسط فى ظل ما أطلق عليه الاقتصاد السياسى للسلام ومن أهم تلك التصورات والسيناريوهات التى قام بها "حاييم بن شاهار" وهو بروفيسور اسرائيلى فى الاقتصاد ويرأس "صندوق هامر لأبحاث السلام" وكان قد أنشأ هذا الصندوق بتمويل يهودى أمريكى بعد توقيع كامب ديفيد مباشرة للقيام بأعمال بحثية تخدم إقامة شبكة كثيفة للعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والعرب. وذلك فليس غريبا أن نجد دراسات جدوى لمشروعات مشتركة فى صناعة الأسمنت والنسيج والسياحة والزراعة والبترول...الخ.وهناك أيضا دراسات معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ودراسات الأمانة العامة للمفوضية الأوروبية والبنك الدولى ومعهد بحوث الغذاء في واشنطن ومعهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد. وقد اجتمعت تلك الدراسات على أن النظام الشرق أوسطى سوف يتحدد جوهره من خلال ثلاثة محاور هى:

١- اقامة تجمع اقتصادى ثلاثى (اسرائيل، الأردن، الكيان الفلسطينى).

٢- اقامة منطقة للتبادل التجارى تشمل (التجمع الثلاثى بالاضافة إلى سوريا ولبنان ومصر).

٣- اقامة منطقة التعاون الاقتصادى وتشمل منطقة منطقة التبادل التجارى بالاضافة إلى بلدان الخليج أما المشاريع التنفيذية فتشمل مشاريع الربط الاقليمى مثل المياه والنفط والسياحة والتكنولوجيا والزراعة.

وتدل كافة الدلائل على أن الهدف من وراء هذا النظام الشرق أوسطى هو تقسيم العمل بين اسرائيل والبدان العربية، وتقسيم عمل يكون من شأنه أن يتخصص العرب في انتاج الخامات والمصنوعات الدنيا على أن تتخصص اسرائيل في انتاج المصنوعات الأرقى وفى التصور الموضوعى من قبل مؤسسة "أرماند هامر" سوف يتضح لنا من خلال المشاريع المقدمة – مصر سوف تتخصص في بعض الصناعات الهندسية والحديد والصلب وان سوريا سوف تتخصص في الصناعات الغذائية والنسيجية والعراق وبعض بلدان الخليج في البتروكيماويات، أما اسرائيل نفسها فسوف تتخصص في الصناعات الاليكترونية والميكروالكترونية والصناعات المعتمدة على التحكم الإليكترونى أما مشروعات التعاون الاقتصادى فيكفى ان نذكر منها مشروع "ريفيرا البحر الأحمر" وهو مشروع لربط المنطقة سياحيا عن طريق الربط بين ساحل ايلات والعقبة وطابا وترتيبا عليه الربط الاقليمى بين اسرائيل والأردن ومصر والسعودية وتسيير خطوط ملاحة بين ميناء اشدود وميناء بورسعيد. تلك هى التصورات والمشاريع المسيطرة على الفكر الغربى والاسرائيلى، وذلك هو الأمل الذى عبر عنه رابين بقوله "إننا لو نجحنا فى بناء الشرق الأوسط الجديد سوف نرفع مستوى صادراتنا من ١١مليار دولار إلى أكثر من ٢٠مليار دولار سنويا".

المخاطر الحالة بالأمة العربية نتاج النظام الشرق أوسطى:

تمر أمتنا هذه الأونة بفترة من أصعب فترات تاريخها، فالمتغيرات كبرى، والتحولات خطيرة ولم نتوقعها، فها هو القطب السوفيتى الصديق ينهار، وها هى الجيوش الاستعمارية تقوم بتصفية القوة العسكرية العراقية القوة الأخيرة بعد خروج مصر من معادلة القوة العربية بتوقيعها معاهدة الصلح مع العدو الصهيونى، والأن يجلس الحكام العرب فى سباق لاهث للتفاوض والتقبيل مع العدو التاريخى لأمتنا وذلك بعد ان تنازلت منظمة التحرير عن شرعيتها فى استرداد أرض فلسطين وأصبحت أصيلة فى تثبيت شرعية احتلال فلسطين وذلك باعترافها بدولة اسرائيل على أرض فلسطين. ولعل رصد تلك البيئة الواقف اليوم على أرض تفاعلها كافة الأنظمة

والشعب العربى يجعلنا نضع أيدينا على المخاطر الحالة بالأمة العربية نتاج ما يطلق عليه النظام الشرق أوسطى، تلك المخاطر التى يأتى فى مقدمتها خطر:

١- تذويب الأمة العربية:

يهدد النظام الشرق أوسطى أمتنا العربية بالتذويب والتفتيت وذلك عن طريق ادخال دول أخرى على منظومتنا العربية والتى تميزت وتماسكت عبر شبكة من العلاقات الكثيفة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتى جاءت معبرة عن وحدة تلك الأمة ذات اللغة الواحدة والعادات والتاريخ المشترك والمصير الواحد، لذا فغرض الأعداء واضح فى عدم السماح ببروز تلك الأمة المهددة لمصلحة الغرب الاستعمارى والعدو الصهيونى،ونفى امكانية النضال مرة أخرى تحت اعلام القومية العربية، ولن يأتى ذلك إلا بإدخال أطراف غير عربية مثل تركيا وأثيوبيا واسرائيل إلى الجسد العربى، وهذا يعنى خلق وتكوين موزايكو من المصالح الاقتصادية تجعل من شعبنا العربى وهويته العربية ضحية لتلك المؤامرة ومن هنا فالنظام الشرق أوسطى يستهدف أن يكون هو الإطار المجمع لتلك الهويات المختلفة والأنساق الاجتماعية المتصارعة حتى يتم تذويب الهوية العربية بنية المشروع العربى الحضارى وغاية التقدم لشعبنا العربى.

أما الخطر الثانى: هو انسلاخ الجزء الفلسطينى الأردنى عن الجسد العربى عبر الاندماج الاقتصادى. ولقد عبرت عن ذلك المفهوم وثيقة غزة أريحا أولا فى بنودها التى تم صياغها من أجل أن تكون الأردن والكيان الفلسطينى مع اسرائيل معبرا لكافة أغراض اسرائيل الاقتصادية والسياسية والثقافية لكافة أرجاء الأرض العربية، ولقد تعددت البحوث والندوات الاسرائيلية التى استهدفت تكريس هيمنة اسرائيل على كل من الأردن والكيان الفلسطينى وذلك عن طريق الانسياب الحر للسلع الاسرائيلية إلى السوق الفلسطينية الأردنية، وهناك أيضا تفكير فى فرض ضمانات هدفها تثبيت تلك الهيمنة الاقتصادية مثل عدم فرض رسوم على البضائع الاسرائيلية وقيام فلسطين والأردن بفرض ضريبة على المبيعات الفلسطينية الأردنية

حتى لاتكون أقل سعرا من البضائع الاسرائيلية، فرض نوع من الحواجز على انسياب المنتجات الزراعية الاسرائيلية رغم أنها وحيدة من الممكن أن يستفيد منها الفلسطينيين ولعل ما جسدته دراسة مشتركة لفريق اسرائيلى – أردنى – فلسطينى بقيادة أمريكية من كبار الاقتصاديين فى جامعتى هارفارد ومعهد ماساشوستش للتكنولوجيا تؤكد صب كل الاهتمام بخلق كيان مشترك بين الأردن وفلسطين واسرائيل وترتيبا عليه سلخ فلسطين والأردن من الجسد العربى وذلك عن طريق حرية انتقال السلع والتبادل الحر وهيمنة اقتصاد السوق على البلدان الثلاثة وحتى نتأكد من هيمنة الاقتصاد الأردنى الفلسطينى فيكفى أن نذكر أن حجم الاقتصاد الاسرائيلى يفوق نظيره الأردنى ١٥ مرة ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع أكثر من ٢٠٠ ومن هنا فخطر سلخ الجزء الفلسطينى الأردنى عن الجسد العربى وإلحاقه بإسرائيل وارد جدا بعد تطبيق تلك الأفكار عن التبادل الحر للسلع واقامة المشاريع المشتركة وانتقال رؤوس الأموال، كل ذلك فى داخل إطار سياسى نظمته أوراق غزة –أريحا أولا وسوف تنظمه بعض الأوراق الأخرى بين اسرائيل والأردن.

أما الخطر الثالث : فيتجسد فى الاختراق الكامل لجسد الوطن العربى.وفى الحقيقة أن استراتيجية اختراق الوطن العربى تتم باستهداف ربطها بالنظام الشرق أوسطى وذلك عن طريق ما يطلق عليه مشاريع الربط الاقليمية ..مثل مشاريع الطرق الرابطة بين بعض البلدان العربية واسرائيل وتركيا وأولها طريق يربط بين تركيا ومصر ويخترق سوريا ولبنان واسرائيل وثانيها طريق تنطلق من اسرائيل مارة بفلسطين والأردن وهناك أيضا مشاريع الربط الكهربائى بين اسرائيل وتركيا... وبعض البلدان العربية، ومشاريع الربط السياحى مثل مشروع "ريفيراالبحر الأحمر" والربط بين اسرائيل والأردن ومصر والسعودية وبين ساحل ايلات العقبة وطابا والمساعد على تسيير خطوط ملاحة بين ميناء اشدود وميناء بورسعيد، وهناك أيضا مشاريع الربط الاقليمى فى مجال الزراعة وذلك عن طريق انشاء مزارع نموذجية ومراكز تدريب زراعية وتنمية البذور ومشروعات لتطوير الألبان وتوريد بعض السلالات من الأبقار الاسرائيلية وتدريب الفنيين الزراعيين العرب فى اسرائيل ولعل النموذج المحتذى فى ذلك هو نموذج التعاون المصرى الاسرائيلى فى مجال الزراعة، وهناك مشاريع ربط اقليمى

فى مجال الطاقة وذلك عن طريق خلق مصالح مشتركة بين اسرائيل والدول العربية وكافة الدول التى تمر بها أنابيب نقل البترول من منبعه إلى مصبه ويكفى لتوضيح ذلك مثالا واحدا، حيث أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربى الى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس يتكلف ١٨دولار أمريكى بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب فى موانىء حيفا/ أشدود، غزة توفر من ٣-٦ دولار للطن الواحد وهكذا تحدد اسرائيل مصلحتها وفى نفس الوقت تربط مصالح بلدان أخرى بمصلحتها فيما يسمى بمشاريع الربط الاقليمية الكبرى والتى تستهدف بناء النظام الشرق أوسطى على حساب اختراق كامل للجسد العربى وتفتيته.

أما الخطر الرابع : هو حصار الوطن العربى عبر توطيد التعاون بين دول الجوار الجغرافى اسرائيل -تركيا- أثيوبيا وايران. وعلينا أن نتذكر هنا استراتيجية بن جوريون الداعية إلى تطويق العرب بسوار من الدول الصديقة لإسرائيل وذلك عن طريق ربط اسرائيل بكل تركيا وأثيوبيا وأريتريا وايران بمجموعة من المشاريع الكبرى مثل مشروع نقل االمياة التركية أو مشروعات نقل الخبرة الزراعية الاسرائيلية إلى أثيوبيا وأريتريا. ولعلنا نتذكر أيضا حلف بغداد والحلف الاسلامى واللذان كان من ضمن استهدافهما فرض الحصار على المشروع القومى والنظام العربى فى عهد عبد الناصر وعن طريق تلك المشاريع الرابطة تحقق اسرائيل لنفسها الدور الاقليمى الأكبر والقائد فى المنطقة وتحقق أيضا المصلحة الاقتصادية وفى نفس الوقت تفرض الحصار على النظام العربى وتهمشه وتعمل على تفتيته.

أما الخطر الخامس : فهو التفتيت والأنشطار:

وهنا سوف نضع أيدينا على الغرض الرئيسى من قيام وتأسيس نظام شرق أوسطى يستهدف تفتيت الوطن العربى وذلك عن طريق ربط الخليج - مصدر النفط - بالولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما تم بعد حرب الخليج الثانية (العراق-الكويت) وتم ذلك عبر الوجود العسكرى والتدريبات المشتركة وعدم السماح ببروز أى دور عربى فى الخليج العربى ويكفى هنا أن نشير إلى اتفاق دمشق الذى فشل فى تجسيد الغرض منه حتى الآن

ولانريد أن نتحدث عن تسمية الأبناء والمواليد الجدد فى الخليج بأسماء بوش وشوارتسكوف وارتداء العلم الأمريكى فإن كان لذلك دلالة فهى الدلالة الكاشفة لربط أمن الخليج بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الجانب الآخر من النهر العربى فهناك محاولات أوروبية تجد القبول والرضا بل والرجاء من بلدان المغرب التى تريد أن تلحق بمؤخرة أوروبا وتفر من الإنتماء العربى ولعل ما يحدث من حصار على ليبيا يؤكد ذلك ولاينفيه، فالحصار على ليبيا غرضه الأساسى تصفية النظام المؤمن بفكرة العروبة والنظام العربى من أجل فتح الطريق واسعا لذلك الالحاق على مؤخرة أوروبا، والرصد للدور المغربى فى المفاوضات المتعددة أو فى التقريب بين اسرائيل والأطراف العربية أو فى فتح باب المغرب للصهاينة، كل ذلك يكشف لنا أهمية الإنجاز السريع فى مسألة السلام بين العرب واسرائيل حتى يتم انجاز سريع آخر فى بناء الشرق الأوسط الجديد. ولعل دراسة كافة التصورات والمشاريع المطروحة فى المفاوضات المتعددة وفى الدراسات المطروحة من قبل اسرائيل والمنظمات والمعاهد الدولية سوف يكشف اعطاء دور محورى ومركزى لإسرائيل فى بلاد الشام على وجه الخصوص (الأردن – سوريا –الكيان الفلسطينى– لبنان). وذلك من أجل تحقيق عدة أغراض يأتى على رأسها فصم سوريا عن مصر أى فصم آسيا العربية عن أفريقيا العربية وأيضا بلاد الشام هى المجال الحيوى على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية وهى بوابتها للحركة الأشمل والأعم فى داخل المجال الاشرق أوسطى بعد أن تكون قد وضعت العراقيل فى محاولات التواصل بين مصر والشام المجسدين عبر مسارات التاريخ القديم والحديث لفكرة العروبة ومصالح النظام العربى الواحد والمدافعين دوما عن بوابات أمن أمتنا العربية بالإضافة إلى العراق والتى نعكف مؤسسات صناعة القرار فى اسرائيل والغرب الاستعمارى لإيجاد سيناريوهات لدورها فى المنطقة حتى لايتحقق خطر منها على تلك التصورات البانية للنظام الشرق أوسطى. ولعله ليس غريبا بعد ذلك أن يتم تقليص الدور المصرى فى المنطقة وفى خريطة الأدوار الاقليمية للدول المشتركة فى النظام الشرق أوسطى يأتى الدور الاسرائيلى أولا ثم الدور التركى ثم الدور الإيرانى (بعد أن يكون قد تم ترشيده) ثم الدور المصرى بعد ذلك وهكذا يكون فى آخر سلم الأدوار

المشتركة فى هذا النظام. تلك هى خريطة الأدوار وطريقة تقسيم المنطقة حتى يتم تفتيتها وضرب فعاليتها لأطول فترة زمنية ممكنة تزول عنها امكانية أن تصيب الآخرين من الأعداء بالخطر من وحدتها.

وبعد أن تم استعراض فكرة النظام الشرق أوسطى والنشأة التاريخية والمراحل الرئيسية والمخاطر الحالة على أمتنا من جراء تطبيقة يأتى الينا مسرعا السؤال الشهير:

ما العمل ؟ برنامج الحركة

عندما نطرح سؤال ما العمل ؟

لابد أن نتحدث اولا عن الطليعة المهمومه بهذا العمل، ومن الطبيعى هنا أن نتحدث عن الحزب العربى الديمقراطى الناصرى كطليعة فى الاجابة عن سؤال ما العمل ؟

والحديث المنطلق من حزبنا فى هذه المسألة لابد أن يعبر عن عقيدته الفكرية وهويته العربية وانتمائه القومى، ومن ذلك نتناول ما العمل عبر المحور الوطنى والمحور القومي حيث العلاقة بين ما هو وطنى وقومى تتشابك فى مساحة الجماهير العربية المراد حشدها وتفاعلها وتنظيمها فى الصيغ الدافعه والمنظمة لبناء الوحدة العربية وفى نفس الوقت هدم النظام الشرق أوسطي.

جدلية البناء و الهدم:

أن استراتيجية عمل حزبنا الناصرى مع الجماهير بمثابة أطار عام لخطة مقاومة النظام الشرق أوسطى فحزب قوى وفعال جماهيريا، وحزب قادر على ابداع اساليب جديدة للعمل فى وسط الجماهير وقادر على حشدها فى معاركه المختلفة هو الذى يستطيع أن يقاوم المؤامرات والمخططات الشرق أوسطية، ومن أجل أن يتحقق ذلك على حزبنا أن يهتم:

أولا: بالتركيز على بناء الهوية القومية واعادة بناء صفوفه الكادرية على مستوى الوعى العقائدى بمشاكل الجماهير العربية وعلى مستوى الانتشار

الكادرى فى كل أرجاء الوطن حسب خطة موضوعة.وهنا يأتى الحديث عن أهمية تأسيس:

١- منبر فكرى عقائدى يساهم فى تربية الكادر الناصرى والمتخصص فى قضايا ومشاكل الأمة العربية وخريطة تفاعلاتها وصراعاتها.

٢- تأسيس مدرسة الكادر التى تعمل على تخريج عشرات من الدعاة والكوادر والمتخصصين فى قضايا الفكر والعمل السياسى والجماهيرى.

ثانيا: على الحزب العربى الديمقراطى الناصرى أن يهتم:بتوسيع وخلق وتكوين المواقع الجماهيرية الخاصة للحزب وذلك عن طريق:

أ- طرح برنامج لحل مشاكل الجماهير فى كافة قضايا الوطن (العدل الاجتماعى- التعليم -الصحة-الثقافة -البطالة..الخ)

ب-العمل على الارتباط بالمواقع الانتاجية والمتمركز فيها كتل بشرية مثل النقابات المهنية والاتحادات العمالية والأندية والجمعيات وكافة المؤسسات الأهلية.ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تبنى شعارات مثل حرية تكوين الأحزاب وانشاء الجمعيات الأهلية وتنقية جداول الانتخابات والغاء كافة القوانين المقيدة للحريات. وتشكيل لجان الدفاع عن القطاع العام ولجان الدفاع عن مستأجرى الأرض الزراعية.وهنا علينا أن نعى أنه لايكفى فقط الإعلان عن هذه اللجان ولاتشكيلها وانما العمل على وجود خطة وشبكة من الأدوات للقيام بعملها حتى يتم تحقيق الغرض من أجل انشائها، فكيف يكون هناك حوالى ٣مليون عامل فى داخل بيئة تنتمى إلى مشروعنا القومى الناصرى ولانتجح فى توظيف تلك البيئة لصالح حزبنا ولن يتم ذلك إلا بتبنى مشاكل تلك الطبقة والتفكير معها بشأن خلق وانشاء أدوات فعل تنظيمى لها.

ج- تجهيز الكادر الجماهيرى والخدمى الصالح لخوض المعارك الانتخابية القادمة والعمل على زرع تلك العناصر الكادرية فى المواقع من الآن.

د- على حزبنا أن يتبنى استراتيجية كاملة للعمل الخدمى والاجتماعى وذلك عبر الدعوة لإنشاء مجموعة من المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمية على أرض مصر عبر فتح حملة مكثفة للتبرعات عبر جريدة العربى مثال

ذلك (مستشفى ناصر ومدرسة جمال عبد الناصر) ذلك بالاضافة إلى تكليف كافة أعضاء الحزب المنتشرين على مساحة العمل فى الجمهورية بالدخول فى كل الجمعيات الأهلية والتى يزيد عددها عن أربعة آلاف جمعية ومراكز الشباب وانشاء جمعيات جديدة، فتلك هى أدوات الفعل والارتباط الجماهيرى وهى الملامسة لمشاكل الجماهير والمعبرة عن روابطها الاجتماعية.

هـ- تبنى استراتيجية للإعلام الجماهيرى تعتمد على الجرائد المحلية (جرائد المحافظات) والجيدة المركزية اليومية وبعض المجلات المتخصصة مثل (مجلة للشباب ومجلة المرأة ومجلة للطفل(.

و- اعتماد صيغ أخرى ووسائل أخرى للإعلام مثل حركة الفيديو ويكون الغرض من تلك الاستراتيجية الإعلامية تثبيت مشروعنا القومى الناصرى والعمل على توسيع مساحة الجماهير المؤمنة به باستمرار وتكوين صورة ناجحة لنشاط حزبنا ولنشاط كوادره وللدعوة عبر تلك الأدوات الإعلامية للقيام بخلق مؤسسات خدمية لصالح الجماهير وللعمل أيضا على إبراز صورة كادرنا الجماهيرى ومرشحينا على كافة أصعدة مؤسسات الدولة الشرعية والعمل على الإعلام عن بعض المشروعات النماذج للخدمة الوطنية عبر الجريدة اليومية (مثل أسبوع النظافة فى أحياء مصر ومثل شهر التشجير والخضرة...الخ).

ز- البديل: على حزبنا وقيادته أن يقدموا المبادرات السياسية والوطنية المبادرة التى تجعلهم فى مقدمة العمل الوطنى والسياسى والتى تقربهم من قطاعات الجماهير الواسعة والواقعة مابين المطرقة والسندان مطرقة السلطة وفسادها وقوانينها الاستثنائية وسندان التيارات السياسية الاسلامية وعملياتها العنيفة الارهابية، وانطلاقا من تلك الرؤية لابد من أن يتبنى حزبنا فضح الطرفين والعمل وسط الجماهير لتبنى بديلنا القومى الناصرى وهو بديل تم تجسيده ويستند على شرعية ثورة يوليو والقيادة التاريخية لجمال عبد الناصر وعاشت الجماهير العريضة مكتسباته وما زال فى أذهانها ذلك فى البناء أما الهدم. فعلى حزبنا أن يتصدى للنظام الشرق أوسطى فى وسط الجماهير عن طريق:

المستوى السياسى والتنظيمى :

تكوين جبهة من قوى سياسية وحزبية ونقابات وقطاعات انتاجية وشخصيات فكرية وسياسية ضد النظام الشرق أوسطى وتشكيل اللجنة القومية المقاومة للتطبيع والتى تأخذ على عاتقها مقاومة التطبيع والتطبيعيين على كافة الأصعدة.

المستوى الإعلامى:

عبر الوسائل والأدوات الإعلامية للحزب وللجبهة المقترحة على المستوى السياسى يتم فضح مخططات ذلك النظام الشرق أوسطى والتطبيع مع العدو الصهيونى وربط ذلك كله بالتهديدات الواقعة من جراء تلك السياسات على المواطن المصرى والعربى من فساد وغلاء وبطالة وتهديد لأمن الوطن والأمة.

على المحور القومى:

لابد أولا أن نقر ونعترف بأن القائمين على العمل ضد النظام الشرق أوسطى هم جماهير الشعب العربى العامل فى كل أرجاء الوطن العربى وفى طليعة تلك الجماهير حزبنا وكافة الأحزاب الناصرية والقومية وكافة المؤمنين بالفكرة العربية ومشروعنا القومى الحضارى، وتأتى أهمية هذا الإقرار والاعتراف من أجل أن لانراهن على أنظمة اقليمية كانت سببا فيما وصلنا إليه من انحدار وترد وحتى ننشىء أدوات صالحة ومناسبة للجماهير وفعاليتها فى لعمل على مقاومة النظام الشرق أوسطى وتثبيت المشروع العربى والنظام العربى. ولن يتأتى ذلك إلا عبر:

أولا : وحدة الأحزاب الناصرية على الساحة العربية وعلى حزبنا دور قائد فى الدعوة لتلك الوحدة وفرضها بالحوار عبر كافة المؤسسات الناصرية والعمل على تشكيل آلية حركية لتجسيد تلك الوحدة بعد أن يكون قد نجح فى توحيد استراتيجية عمل تلك الأحزاب على مستوى الساحة العربية وعندما يتم

ذلك نستطيع أن ندعى أننا نمتلك أداة واحدة للفعل البانى لمشروعنا القومى والهادم للنظام الشرق أوسطى.

ثانيا: العمل على توسيع أدوات فعلنا القومى على مستوى الساحة العربية وذلك بالعمل على خلق وانشاء منظمات وحدوية وجماهيرية وشعبية مثل اتحاد المحامين العرب ومنظمة حقوق الانسان العربى وهناك أفكار كثيرة أخرى ويأتى فى مقدمتها (منظمة البيئة العربية وبرلمان الشعب العربى وجمعية حكماء العرب التى تأخذ على عاتقها ابداء وجهات النظر القومية فى القضايا المطروحة على الأمة من أجل تنوير الشارع العربى ومصالحه المشتركة) والغرض من نشر تلك الأدوات القومية هو العمل على ايجاد مرجعية قومية يعمل لها حساب من قبل صانعي القرار وتكون فى نفس الوقت دافعا لبناء المشروع على حشد وتعبئة الجماهير العربية خلف المشروع القومى.

ثالثا: تبنى مشاريع وحدوية وتجسيد حلم الوحدة وتقريبه من رجل الشارع البسيط وذلك عن طريق أن تتبنى المؤسسات القومية على كافة ساحة العمل العربى بعض المشاريع مثل " جامعة ناصر لعلوم المستقبل" المجمع الصناعى العربى للإليكترونيات "أسطول صيد بحرى" "باسبور عربى" عملة عربية واحدة...الخ باختصار مطلوب أن ننجح فى أن نحول حلمنا فى مشروع قومى عربى إلى شبكة من التفاصيل الحياتية للجماهير العربية نخاطب من خلالها مصالحهم المباشرة.

رابعا: جبهة الأحزاب القومية: جبهة بين كافة الأحزاب المؤمنة بالقومية العربية وليس الناصرية فقط من أجل الاتفاق على تنفيذ خطة لتثبيت الفكرة القومية والمشروع النهوضى التحررى العربى وترتيب أولويات المهام النضالية حسب كل مرحلة متخلصين من العقد وأسر قضايا الماضى ومساحات الخلاف والتباين حوله وذلك بعد أن أصبح المستقبل العربى مهددا بالنظام الشرق أوسطى.

خامسا: استراتيجية للإعلام القومى: وذلك عن طريق جريدة قومية مستقلة(يومية) تصل إلى كافة أرجاء الساحة العربية وانشاء قناة بث تلفزيونى قومى موجهة للجماهير العربية وايجاد مجلة قومية للأطفال وذلك من أجل

تحقيق غرض تثبيت أفكار ودعةات مشروعنا القومي وهدم وفضح المشاريع المضادة ومنها النظام الشرق أوسطي وأخيرا فكل تلك العناصر الخمسة تساهم في البناء والهدم.بناء الفكرة العربية والمشروع القومي وتهدم النظام الشرق أوسطي ومؤامرات التطبيع مع العدو الصهيوني.

خطة لمدة عام بقيادة حزبنا في الوسط الوطني والقومي على المحور الوطني:

١- الجانب العقائدي: انشاء منبر فكري عقائدي يساهم في تربية الكادر وينمي وعيه بعروبته. البدء في أعمال مدرسة الكادر الحزبي والتركيز من خلال الأداتين على كشف المخططات التآمرية فيما يسمي بالنظام الشرق أوسطي.

٢- الجانب الجماهيري: تشكيل اللجان القومية للدفاع عن القطاع العام حتى يتم تعويق الخصخصة وتفكيك المجتمع والدولة. تشكيل لجان الدفاع عن المستأجرين.تكليف كل عضوية الحزب بالتسكين على كل الجمعات الخدمية الأهلية ونوادي ومراكز الشباب في خلال هذا العام من انعقاد مؤتمرنا الثاني إلى مؤتمرنا الثالث. تشكيل جماعة مركزية للتخطيط لانتخابات مجلس الشعب والمحليات القادمة.

٣- الجانب الإعلامي: تحويل جريدة العربي الأسبوعية إلى جريدة يومية مع التركيز على فضح مؤامرات النظام الشرق أوسطي ومخططات التطبيع المشبوهة.

ب- الوطني:

١- تشكيل اللجنة الوطنية لمقاومة الصهيونية.

٢- تشكيل جبهة الأحزاب ضد النظام الشرق أوسطي.